معايير الرفض والقبول في الدرس النحوي

عند عباس حسن

دراسة تحليلية نقدية في النظر والتطبيق

د. أحمد عبد العظيم عبد الغني
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر: دار النصر للتوزيع والنشر
جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى الذين أنعم الله علىّ إذ جعلنى فى معيّتهم تحوطنى قلوبهم بالرعاية، وتتألّق عيونهم بالمودّة، وينطق صمتهم بدافىء المشاعر، وصادق الحنُوّ، وفائق النّغم.

إلى زوجتى وصاحبتى الودودة، ورفيقتى الصابرة ...

وإلى ابنتى الغالية هالة، المسافرة فى المكان، المقيمة فى أعماق القلب وحناياه ...

وإلى ولدىّ الحبيبين حسام وأشرف اللذين أتعلّم منهما كل يوم ما يقود إلى طمأنينة النفْس، ويحقق صفاء الوجدان، ويثْمر نقاء السريرة، وينهض بالمرء إلى علوّ الهمة، وصالح المروءة، وخير العمل...

إليهم أقدم هذا العمل مع حبى الذى لا تحيط به اللغة ولا تدركه الكلمات ...

اللهم امنحنا خلوص النية، وصدق العزيمة،
وأمانة الضبط والتحمل فى طلب الحق،
وشجاعة الجهر به، وحسن نقله، وأدائه.
اللهم ارزقنا حمل النفس على مزاولة الصبر
فى تحرى الصواب، ووفرة التحصيل،
واستنفاد الوسع فى التماس صحة الحجة،
وصواب الرأى، ودقة تأمله.
اللهم باعد بيننا وبين الجدل، والخلف،
والحيف.
إنك سميع قريب مجيب الدعاء.

إضـــاءة بـــين يـــدى البـــحث

إضاءة بين يدى البحث :

إن عملا كالنحو الوافى لعالم جليل كعباس حسن بما له من صلة وثيقة بالدرس النحوى تعلما، وتعليما، وتخصصا، وبحوثا، تجعل وعيه بمشكلات التراث النحوى فى أصوله، وأبوابه، ومسائله، صادقا، مقنعا، موضوعيا، أو هكذا ينبغى أن يكون، وبما لديه من شجاعة فى اقتحام العقبات، والاحتشاد لها، ومواجهة ما تهيّبه بعض السالفين من المحققين من معقّبات صرفتهم عما اعتمل فى عقولهم، وصدورهم، مما طُوى معهم فى أجداثهم، إلا وميضا شاحبا فى حاشية تتجسد أماراته فى مثال، أو اعتراض، أو تعليق على أمور لا يستقيم معها النحو مادة، أو منهجا، أو هما معا، وبما فى جعبته من جرأة فى الاجتهاد تحسب له حينا، وتحسب عليه حينا آخر؛ لهذا كله، ولكثير غيره (سيرد فى مواقعه من البحث) يحتاج هذا البحث الذى نحن بصدده هنا

(وهو : معايير الرفض والقبول فى الدرس النحوى، عند عباس حسن : دراسة تحليلية نقدية فى النظر والتطبيق) منهجيا إلى مقدمة ضرورية تسعى إلى تحقيق غرضين هما :-

ا- بيان ما وصف به الكاتب عمله وأدواته.

ب- الكشف عن الموقف النظرى لصاحب العمل موضوع الدراسة من أسس الصناعة التى جعلت من النحو علما على النمط الذى انتهى إلينا به، ومن القضايا الرئيسة التى تشكل أبواب النحو ومسائله.

وقد أغرتنى معايشة كتاب « النحو الوافى » التى جرى بها القدر سنين عددا، عارضا على طلاب الدراسات العليا قواعده، ومنهج صاحبه، وأسلوبه

فى استخلاص ما يراه مذهبا، ويصطفيه رأيا، موضحا ملامح شجاعة الرأى عنده الباحثة عن علامات الاستفهام الحرجة التى وُوجه ببعضها المحققون من السالفين فغضوا الطرف عنها، ومرّ عليها جمهرتهم وهم عنها معرضون، كاشفا محاولات المؤلف المنقبة فى تراث النحو، وفى صادق خبرته التعليمية، عن أجوبة موضوعية، عميقة، تزيل الهم، وترفع البلاء عن المتعلمين، والمعلمين، والمتكلمين، والكاتبين، والشعراء، فتصيب إجابته المحز حينا، وتقصر الفتوى، وتعجز عن نصرة الدعوى حينا آخر، ويقودها عشق القديم، وغلبته على العقل، أو السخط على ذلك القديم، وضيق الصدر به، دون أن تأتى الإجابة - فى الحالتين - بمقنع حينا ثالثا.

أغرانى هذا (وبعضه كاف) أن أستنفر طاقتى محاولا إظهار الحق لا أبالى - كما قال الإمام الشافعى: أظهره الله على لسانه أم على لسانى؛ إذ لا يعقب السكوت عن الخطأ إلا جهلا، أو تلقح المشايعة فيه إلا شرا. كما أغرانى أن أقوم بهذا البحث ما وقع لى فى مواطن كثيرة من الكتاب من تناقض وخلف بين المنهج والتطبيق، ترتب عليه كثير من الاضطراب، وصدور ما لا يتوقع من مثل المؤلف من آراء، ومقاييس: فنراه ينفى الشئ ويثبته، يعترف بصحة الاستعمال، وروده عن العرب، وجوازه عند النحاة، ثم يدعو إلى رفضه، والتوقف عن القياس عليه، يعترض على أقوال السالفين، ويتبنى ما عارض على النحو الذى كان سببا فى ورود الاعتراض، يهدر الاستعمال الشائع الكثير أو ما أطلق عليه «جمهرة النصوص»، معتمدا القليل، والنادر، واللهجى، يأخذ بغير الشائع من الرأى، مخالفا ما عليه الكثرة من النحاة، يتبنى من التوجيهات النحوية ما نقل وصفه عن النحاة بأنه «ضعيف»، أو «معيب»، أو «أقل دقة»، يصف الرأى بأنه «محكم»،

«دقيق»، «وأن له الأفضلية»، و «الاعتبار الأقوى»، ثم يحث على تجنبه، وعدم الأخذ به.

كل ذلك - وغيره مما سيرد في حينه إن شاء الله - قاد إلى هذا البحث، وحث عليه، وشكل مادته.

والآن نعود إلى ما وعدنا به من ضرورة التقدمة لهذه الدراسة بأمرين هما:-

أ - بيان ما وصف به الكاتب عمله وأدواته.

ب - الكشف عن الموقف النظرى لصاحب العمل موضوع الدراسة من أسس الصناعة التى جعلت من النحو علما على النمط الذى انتهى إلينا به، ومن القضايا الرئيسة التى تشكل أبواب النحو ومسائله.

فعلى الأمرين معا ترتكز المناقشة، ويدور الحوار، وعلى قدر الالتزام فى الجانب التطبيقى بما تقرر رأيا فى الجانب النظرى سيتحقق الوصف بسلامة المنهج أو تناقضه، ويحسن بنا (ونحن إزاء تحرير أصول مذهب المؤلف، وبيان أدواته)أن ندعه يتحدث عن نفسه، مفصحا عما لفت نظره بعد رحلته الطويلة فى النحو، ومع النحاة، واضعا بين أيدينا تساؤلاته الجريئة الشجاعة التى فرضتها الأمور المتناقضة، كاشفا لنا - كذلك - عما انتهت إليه تساؤلاته من إجابات تتسم بالموضوعية، أو الجرأة، أو المغالاة، كل أولئك يجدر بى أن أضعه أمام القارئ الكريم بين يدى البحث فى عبارة صاحبنا، وعلى لسانه؛ فهذا أعدل له، وأقسط به، وأبعد عن التقول عليه، وهو - أيضا - أقلع للشبهة، وأرفع للشك والالتباس، وأقطع فى الحجة عليه، وأوقع عند المخاصمة في الحق، التى سيأتى وقتها، ومكانها من البحث إن شاء الله.

وعـذرى - الذى أرجـو أن يكون مـقنعـا - فى النقـول التى سـأذكـرها بألفاظها، أو ملخصة، أنها موضوع المناقشة،وأن غيبتها عمل غير منهجى، وأن بعض من يعز علىناجهله قد أخطأ فيها، وتمادى فى الخطأ حتى اعتقد أن خطأه هو الصواب، وأن صواب غيره هو الخطأ، ولله فى خلقه شئون.

أ- وصف الكاتب عمله وأدواته :-

- يصف عباس حسن عمله بأنه «المهمة الكبرى»، «والمهمة الجليلة»، و «مهمة النحو الأصيل»، و «المشكلة العنيفة» التى احتشد لها ومد إليها يده، وتقدم نحوها رابط الجأش، جامعا لها أشهر مراجعها الأصلية، ومظانها الوافية الوثيقة، ضاما إلى ذلك ما ظهر فى عصره من كتب، مطيلا الوقوف عند هذه وتلك، يديم النظر، ويجـيل الفكر، ويعـتـصـر أطيب مـا فـيـهـمـا «مـسـتـعـينا بخبرة طويلة ناجعة، وتجربة صادقة فى تعلم النحو .... ثم تعليمه فى مختلف المعاهد الحكومية مدرسا فأستاذا ورئيسا لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة سنوات طوالا».[١]

- ويتحدث عن موقفه من اللغة فيقرر أنه « لم يُسلم » زمامها للبصريين أو الكوفـيين أو سواهم ، وإنما هداه تبصره وطول تفكيره [٢] إلى مـا أطلق عليه : «الدستور الأقوم» [٣] «والعلاج الناصع الشافى [٤]»، و «التشريع اللغوى المأمون» [٥] الذى يجب أن نحرص عليه - كما يرى - فى كل شأن

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص٤ ، ٥ وانظر : اللغة والنحو . ص ١٥١

(٢) اللغة والنحو. ص ٩٧ .

(٣) السابق. ص٩٨ .

(٤) السـابق. ص ٩٤ .

(٥) النحو الوافى .حـ ١ ص٩ .

من شئون اللغة؛ لأفضليته على غيره، وبرئه من عيوب سواه، وكفاءته فى تخليص الدرس النحوى مما نعانيه[١].

- ويؤكد أنه «انتهى إلى خطة جديدة تجمع المزايا التى سلمت لمن قبله[٢]، وتبرأ من المشكلات التى تكد العقل، وترهق الفكر[٣]، وتضجر النفوس، وتصيبها بالجزع[٤].

- ويقرر أنه « نبذ » التعليلات الزائفة المرهقة التى تضيق بها صدور المتعلمين وأوقاتهم[٥]، والتى ولدت ونمت وامتدت أصولا وفروعا.... إلى كل مسألة، وتسللت لكل قاعدة، وظلت «تعيش منذ نشأتها إلى اليوم يتلقاها النحاة بالقبول جيلا فجيلا ويملئون بها فراغ أوقاتهم .كتبهم ويصدعون بها الرءوس، لا يفكر أحد فى محاربتها، وإراحة المتعلمين منها ومما احتوته المراجع المطولة من ألوانها وضروب عبثها [٦]»

« وما فتحته من باب الفوضى فى التعبير أو الاضطراب فى الفهم، أو البلبلة فى الأداء والاستنباط [٧]. »

- وينص على أنه «هجر» التأويلات، و «فر» منها حرصا على سلامة اللغة، وإيثارا للراحة من غير ضرر، واقتصر فى القياس على ما لا ضعف فيه ولا شذوذ، ولا تأويل ولا تصيد، ولا تحايل[٨].

---

(١) اللغة والنحو . ص (سوف يأتى عرض وجهة نظر عباس حسن فى موضعها من البحث عند الكلام عن موقفه النظرى من الأصول والقضايا النحوية؛ لأن الحديث لسمات العمل وأدوات الكاتب فى إيجاز).

(٢) النحو الوافى . حـ١ ص ٥.

(٣) اللغة والنحو . ص ٢٢.

(٤) السابق . ص ١٦٤.

(٥) السابق . ص ١٥٨.

(٦) السابق . ص ١٥٥-١٥٨ (بتصرف)، وانظر : النحو الوافى حـ١ ص ٨ ، ٩ .

(٧) النحو الوافى . حـ١ ص ٩.

(٨) السابق . حـ٢ هـ ص ٣٩.

- ويكرر أنه ابتعد عن التحكم المرفوض المفسد، والتزمت الذى لا سند له، والتضييق الضار الذى لا يدفع عن اللغة أذى ولا يجلب لها نفعا،[١] والتكرار، والاضطراب، و التعقيد، والغموض، والحشو، والفضول[٢].

- ويذكر أنه أعد مادته إعدادا وافيا شاملا، فجمع مادة النحو كله فى كتاب واحد ذى أجزاء أربعة كبار تحوى صفحاتها وما تضمنته من مسائل «كل ما تفرق فى أمهات الكتب وتغنى عنها»[٣]، وعرضها عرضا حديثا شيقا، وكتبها كتابة مشرقة بهية، مع استيفاء أصولها النافعة، واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها من شوائب نمت على مر الليالى، وتغلغلت برعاية الصروف، وغفلة الحراس. فشوهت جمال النحو، وأضعفت شأنه، وانتهت به إلى ما نرى[٤].

- ويشير إلى أنه حاول جاهدا مخلصا قدر استطاعته « أن يتصدى للشوائب كلها أو أكثرها، ينتزعها من مكانها، ويجهز عليها ما وسعته القدرة ومكنته الوسيلة، فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها »[٥]؛ إذ لا سبيل لتيسير النحو وتهذيبه - فى رأيه - إلا بعد القضاء على ما شوهه وأساء إليه، وإلى رجاله، وكاد يقضى عليه [٦]، «والقول بغير هذا كلام لا غناء فيه[٧]».

- ويخبرنا أن العمل - موضوع الدراسة - يتسم (إلى جانب ما سبق أن سيق لنا) بحسن التجميع وبتجنب سوء التوزيع، وبأنه يربط المتشابهات الموزعة فى غير مظانها، والتى ردت إلى «النحو الوافى» من الأماكن التى

---

(١) اللغة والنحو . ص ١٩٩ - ٢٠٠.
(٢) النحو الوافى . حـ١ ص ٦.
(٣) السابق . حـ١ ص ٥ .
(٤) السابق.حـ١ ص٤، وانظر:اللغة والنحو .ص ٧١.
(٥) النحو الوافى حـ١ ص ٤.
(٦) اللغة والنحو . ص ٧١.
(٧) السابق . ص ٢٣٠.

كانت شادرة إليها موطنا لها فى كتب التفسير، والبلاغة، والأصول، والفقه، واللغة، كما يقول : «ومن العجيب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة متفرقة فى كتب التفسير ... وهناك مسائل ... متناثرة فى كتب البلاغة ...أو فى كتب اللغة ومعجماتها ... وكالذى فى مراجع الفقه، وكتب الأصول، وغيرها ... ومن هنا كانت الحاجة ملحة فى جمع هذا الشتات كله ثم غربلته بتؤدة وأناة ومهارة لاستخلاص «النحو الشارد» ثم وضعه مواضعه الأصلية من أبواب النحو وفصوله، ثم إخراج موسوعة نحوية حديثة»[1].

ب - أما الكشف عن الموقف النظرى لصاحب العمل موضوع الدراسة من أسس الصناعة التى جعلت من النحو علما على النمط الذى انتهى إلينا به، ومن القضايا الرئيسة التى تشكل أبواب النحو ومسائله فإنه يقضى بالتعرض للقضايا التالية :-

١- الأخذ عن العرب.

٢- القياس.

٣- تعدد الآراء النحوية.

٤- التعليل.

٥- مفهوم النحو.

٦- التأويل.

٧- العامل.

ونعرض لها واحدة واحدة موجزين رأى الأستاذ عباس حسن على نحو غير مخل، جاعلين كلماته سبيلنا لنقل ما يرى :-

---

(١) اللغة والنحو .ص ٢١٩ - ٢٢٠.

القسم الأول

جانب النظر

١ - الأخذ عن العرب

١- الأخذ عن العرب.

يأوى بنا عباس حسن فى موقفه من هذه القضية إلى ظل ذى ثلاث شعب، بعضها لا ظليل ولايغنى من اللهب، وهى :-

أ - موقفه من رأى السالفين.

ب - موقفه مما قرره المجمع اللغوى القاهرى.

ج - ما يراه حلا شافيا لتلك المشكلة العنيفة فى رأيه[١].

ونسوق الحديث عنها بترتيبها المرقوم فنقول :-

أ- موقف عباس حسن مما اعتنقه السابقون.

تتمثل خلاصة ما يذهب إليه عباس حسن فيما نقله إلينا التراث متعلقا بتلك القضية فيما يلى:-

- أن اللغة التى تصح محاكاتها، والقياس عليها، واستنباط الأحكام منها هي التى أخذت عن العربى الأصيل الذى يرون أنه من نشأ بالبادية، وأقام فيها حياته، ولم يفسد لسانه بلغة الحضر المختلطة، ومعاشرة الأعاجم.

- أن منابع الأخذ عن العرب لها حدود صلاحية فى الزمان والمكان والرجال تنتهى عندها، فالزمان يتوقف الأخذ فيه عن أهل الأمصار عند منتصف القرن الثانى الهجرى، ويمتد زمن الأخذ عن أهل الوبر (البادية) حتى منتصف القرن الرابع الهجرى [٢]، أما المكان فقد عولوا فى جمع المادة اللغوية على نحو ست من القبائل العربية تاركين ما عداها من باقى القبائل التى تجاوز الثلاثين قبيلة، وأما الرجال فقد قيدوا الأخذ عنهم بما سبق أن

---

(١) اللغة والنحو . ص ٩٢.

(٢) السابق .ص ٧٥ ، ١١٤.

ذكرنا من نشأة فى البادية، وإقامة فيها تنتظم الحياة كلها، وعدم فساد اللسان بمخالطة الأعاجم [١].

- أن العربى الأصيل يفقد أصالته اللغوية بسكنى الحضر، وبمخالطة الأعاجم، فتضعف ملكته، وتفسد سليقته، ولا يصلح للأخذ عنه، وتلك كانت حجتهم التى قدموها بين يدى ما وضعوه من قيود فى الزمان والمكان والرجال عند الأخذ عن العرب.

- أن العربى الأصيل قد «يغلط» لغويا [٢]، ويوصف بذلك، وحينئذ، لا يصلح مصدراً للغة المقيس عليها، وإن حُمد فى غير ما وصف فيه بالغلط.

- أن أهل الوبر (البادية) قد يشيع فيهم اللحن شيوعه فى أهل الحضر [٣].

-أن الكثرة من النحاة الأوائل ممن كانوا فى الطليعة جرَوْا فى غبار اللغويين، واعتمدوا ما حدده اللغويون من قبائل يقاس على لغاتهاولهجاتها، وارتضوا مقاييسهم فى الزمان والمكان والرجال، واستنبطوا أحكامهم مما عوّل عليهم أسلافهم من اللغويين (على النحو الذى انتهى به عندهم من خلطه، وإرسال بعضه فى بعض)، فاقتصروا أو كادوا على القبائل الست التى اعتُمدت مصدرا للاحتجاج ، وصح بها - دون غيرها - الاستشهاد.

ويتخذ عباس حسن من آراء السالفين هذه فى قضية الاحتجاج وصحة الاستشهاد موقف الناقد لما ذهبوا إليه فى هذا الصدد، ولا يسعنا هنا إلا أن نوجز ما يراه فيما قدمه اللغويون والنحاة على السواء، ذلك أن كثرة النحاة الطُّلعة من الأوائل جروا فى غبار اللغويين (على حد تعبيرعباس حسن

---

(١) السابق . ص ٧٥ ، ١١٤.

(٢) السابق .ص ٨٩.

(٣) السابق .ص ١٣٣ - ١٣٦.

نفسه) [١]، وسلكوا مسلكهم، وارتضوا ما انتهوا إليه مادة ومنهجا، وجاء من بعدهم أخلافهم فسكتوا عن وجوه التقصير والقصور، واتبعوا ما ألفوا عليه أسلافهم، وباركوه، وتقبلته الأجيال من ورائهم - كذلك - بالرضا والامتنان، فإذا وضع هؤلاء وأولئك فى سلة واحدة فما ذلك عن النَّصَفة ببعيد.

١- قصَّر اللغويون حين اقتصروا فى جمعهم اللغة على القبائل الست التى ارتضوها مقياسا للحكم والمحاكاة، تاركين غيرها من القبائل التى تزيد عن الثلاثين عددا، فضيقوا واسعا، وحرّموا مباحا، ومنعوا جائزا، وفاتهم بصنيعهم هذا كثير من «منابع الأخذ»، كما فوتوا على النحاة كثيرا من «مراجع الاستنباط»، فحق وصف اللغويين بالتقصير، ووصف ما أسس على عملهم بالقصور[٢]، وأدى ذلك الى إصابة ما صنعوا «بالضيق، والفقر، والركود، والعجز عن الحركة الناشطة» [٣]، وصح فيهم أنهم أخطأوا الطريق القويم»[٤].

٢- القبائل التى عول اللغويون - ومنهم نحاة - فى جمع المادة اللغوية عليها يقع بينها الخلاف فى كثير من الظواهر اللغوية، ومع ذلك فقد خلط الأوائل جلّ ما نقلوا ، وأرسلوا بعضه فى بعض[٥]، فصار مختلطا لا يمثل قبيلة بعينها، ولا يصلح شاهدا على القبائل الست مجتمعة، ولا يعبِّر - من باب أولى - عن القبائل الأخرى الكثيرة التى لم تكن مصدرا له.

٣- يرى عباس حسن أنه من البديه أن لغات القبائل الست ولهجاتها لا تحوى جميع لغات العرب ولهجاتها التى فى باقى القبائل الكثيرة،

---

(١) اللغة والنحو . ص ٦٣.
(٢) السابق . ص ٧٧.
(٣) السابق .ص ١٠ (كلامه يتعلق باللغة، وما يقصده هنا هو النحو، فلزم التنبيه بما يفيد ذلك).
(٤) السابق .ص ١٠، وانظر ص ٣٢ - ٤٠.
(٥) السابق .ص ١١٤.

فذلك ينافى طبيعة اللغة، وأن هذا التقييد قد أوقع النحاة الأوائل وأخلافهم فى مأزقين بالغى الحرج، وثنائية فى التقصير تلفت النظر، وتدعو إلى التأمل؛ لتعارضهم المبين، يتمثل المأزق الأول فى أنهم لم يستوعبوا اللغات واللهجات الخاصة بتلك القبائل الست المختارة، يشهد بذلك اختلافهم فى المروى عن هذه القبائل، وقد كان لاختلافهم هذا أثره العملى فى استنباط القواعد وتدوين الأحكام وتطبيقها على ألسنة المتكلمين وأقلام الكتاب[١]، ويتمثل المأزق الثانى فى أن القبائل الكثيرة التى أغفلوها-عن عمد - وأهملوا الأخذ عنها - مع مالها من تراث فياض - قد تسلل الكثير منها إلى النحاة مخالفا فى بنيته، أو ضبط حروفه ، أو تركيب أسلوبه [٢] لما اقتصروا عليه فزادت الثغرات التى ينفذ الخطأ منها إلى الصحيح، وتنفذ الصحة الزائفة منها إلى الخطأ، وكل ذلك مما اشتدت به حُمّى الفوضى والاضطراب النحويين.

يتضح لنا مما سبق أن موقف النحاة من لغات القبائل الست ولهجاتها لم يكن مستوعبا، وأننا إذا أضفنا إلى ذلك ما أشير إليه فى رقم (٢) من أن المجموع كان مختلطا، تكشّف لنا أن ما انتهى إليه الأوائل كان إلى جانب اختلاطه ناقصا كذلك. وقد أقيم على هذا الناقص المختلط بناء النحو فجاء قاصرا، مضطرب الضوابط، وصح فيه وفيما أقيم عليه ما يقال : من أن اللغويين إن كانوا أصحاب الفضل الأول على النحويين فهم كذلك أهل الإساءة الأولى للنحو والنحاة[٣].

---

(١) اللغة والنحو . ص ٧٥ - ٧٦.

(٢) السابق .ص ٧٥ - ٧٦.

(٣) السابق .ص ٦٣ - ٦٤.

- غاب عن اللغويين والنحاة المقيدين فى الأخذ عن العرب ما يلى :-

أ- أن القبائل المتروكة قبائل عربية أصيلة تملك من اللغة أضعاف ما تملك القلة المحصورة فى الستة، وأن غيرها ليس أحق منها بالاصطفاء، والقياس عليها، وهذا ما قرره الاعلام السابقون.

ب - أنها بحكم أصالتها العربية وانتمائها إلى أهل شبه الجزيرة العربية تملك - كغيرها - أن تنشئ الكلمات إنشاءً، وتخترعها ابتداءً، ولها أن تأخذ - كغيرها - من لغات العجم ما تشاء فتنقله الى لغاتها باسم «المعّرب»، أو غيره من الأسماء، وإلا فكيف دخلت الألفاظ المعّربة فى حوزة العربية، واندمجت مع أخواتها العربيات، ونطق بها خلصاء العرب القدامى، ونزل بها القرآن فى آيات كثيرة، ومواضع متعددة، لأمم أعجمية مختلفة[1]؟

جـ - أن وجود «المعّرب» أقطع دليل على أن العرب الناطقين به عاشروا العجم طويلا أو قصيرا، وأخذوا عنهم بعض لغتهم بسبب هذه المعاشرة أو بغيرها من الأسباب فارتضوه، وقبلوه، وأدخلوه فى لغتهم.

ويتساءل عباس حسن متعجبا (وحُقّ له أن يفعل) كيف نوفق بين استبعاد تلك القبائل العربية الكثيرة، وإباحة خلقها للكلمات ابتداءً، وابتكارها ما تشاء منها، وحقها الثابت فى التعريب؟

ويخلص عباس حسن إلى أنه ليس مقبولا ولا معقولا أن نرفض كلاما عربيا لإحدى القبائل[2]، ولا يتردد فى الجهر بتخطئة الرافضين لأى نوع من أنواع الكلام العربى السليم الصحيح[3].

---

(١) السابق .ص ٨٠.

(٢) اللغة والنحو .ص ٧٩ - ٨١ (اذا كان ذلك كذلك عنده، فما تفسير مخالفته الصريحة لهذا كما سنرى.

(٣) السابق .ص ٨٣.

د- أن مقالة «العزلة» وحجتها التى توهمها اللغويون والنحاة معا، وربطوا بينها وبين صحة السليقة ونقاء اللسان، وجعلوا تلك العزلة اللغوية شرطا رئيسا فى قبول كلام العربى، يُتجنب الأخذ عنه إذا ارتفع الشرط، وزالت صفة العزلة عنه باختلاطه بالأعاجم أو بسكنى الحضر، فاستبعدوا - بسببها - من منابع الأخذ، ومصادر الاستنباط على السواء من ليس غيره أحق بهما منه، أقول : مقالة العزلة هذه وحجتها يُغيضُ ماءَها، ويُذهبُ رواءها، ويذرها قاعا صفصفا ما يلى :-

- ما السبيل إلى ملازمة البادية فى عزلة تامة، والفرار من مخالطة الأعاجم[1]؟

وفى أحشاء هذا السؤال أسئلة أخرى هى :-

- هل حقاسلِم للقبائل الست - دون غيرها - لسانها من الشوائب بسبب عزلتها عن سواها، وعدم اختلاطها بغيرها؟

- هل كانت تلك القبائل الست تعيش فى مناطق مغلقة حديدية لا يسمح لأهلها بالخروج منها، ولا لغيرهم باقتحامها؟

- هل يصح فى الأذهان أن الحياة العربية بأوصافها وخصائصها المعروفة فى تلك العصور تسمح بوجود مناطق معزولة على هذا النحو، مقصورة على أهلها، لا تعرف غيرهم؟

- كيف تضيع السليقة، وتتبدد بتغير المكان؟ أو بعبارة أخرى : ما العيب فى أن تسكن القبيلة العربية الأصيلة الحضر؟

---

(١) السابق . ص ١٢٨ - ١٢٩.

ويجيب صاحبنا عن هذه التساؤلات بدءا بآخرها فيقرر أنه لا يعيب القبيلة العربية الأصيلة أن تسكن الحضر، وأطراف البلاد، وتقارب العجم والنصارى هناك، لأنها بحكم أصالتها العربية، وأنها من أهل شبه الجزيرة العربية تملك من أمر لغتها إبداعا، وإضافة ما شُرع لغيرها، وأبيح[١].

ويتحدث عن الاختلاط بين القبائل ومجالاته نافيا صحة ما يذهب إليه القوم فى العزلة فيرى أن الاختلاط وقع وتم بين كثير من أفراد القبائل العربية الضاربة فى أطراف الجزيرة العربية وبين عرب القبائل الست بسبب انتقال الأولين ورحلتهم وراء العيش وغيره إلى الآخرين، وأن ما تم من خُلطة بينهم (طالت أو قصرت) يكفى لتحقيق ما تقتضيه طبيعة الاختلاط التى لا تتخلف من تأثير وتأثر، كما أن الأسواق الأدبية العامة التى كانت تجمع بين وفود القبائل المختلفة من أركان شبه الجزيرة العربية كان لها حظها الكبير فى نفى دعوى العزلة اللغوية لبعض القبائل.

هذا إلى أن بعض القبائل الست اتخذ له رحلات موسمية تتكرر إلى أطراف شبه الجزيرة شمالا حيث الرومان والسريان وبعض الناطقين بالعبرانية، وجنوبا حيث النزلاء من الهنود والفرس واليونان[٢]. وهكذا يتكشف لنا أن الاختلاط بالأعاجم والاتصال بأهل الحضر، والرحلة المزدوجة من البادية وإليها، كل أولئك كان حقيقة جغرافية، ولغوية، واجتماعية، وتجارية، ودينية، وغير ذلك مما تقتضيه شئون الحياة. فالعزلة اللغوية المتوهمة، والسلامة من الشوائب بسبب تلك العزلة، كل أولئك يبور أمام ما نعيده موجزا فيما يلى :-

- الحق الثابت المقرر لأهل كل لغة فى الإبداع والإضافة.

---

(١) اللغة والنحو .ص ٨٩.

(٢) السابق .ص ٨١ - ٨٢.

- الغموض الذى يُغشّى مفهوم الاتصال، ومداه، ومدته.

- الواقع الاجتماعى، والتاريخى الذى يؤكد وقوع الاختلاط.

- صعوبة تصور اضمحلال السليقة اللغوية المكتملة، وتبدُّد الملكة المكتسبة، وضياع القدرة اللغوية فى العربى الأصيل، وصيرورة السليقة أو الملكة أو القدرة بسبب سكنى الحضر، والاختلاط بالأعاجم إلى الضعف والشحوب والزوال. وعليه: فالاتصال بالأعاجم الذى جعله السابقون مبررا لقيود الأخذ اللغوى مقالة غامضة متهافتة، والدفاع بها دفاع واهن[١]، وتعلّة واهية تافهة [٢]، وشبهة مهلهلة [٣] لا يصح الاعتماد عليها فى التفرقة بين القبائل العربية فى الحكم اللغوى وجعلها درجات بعضها فوق بعض «فى الوقت الذى يسجل فيه أعلام اللغة أن العرب الخلّص سواسية من حيث صحة كلامهم والاستشهاد بلغتهم لافضل لأحدهم على الآخرمن هذه الناحية، وليس بينهم فاضل ولا مفضول[٤]».

هـ - أن استبعاد نوع من الكلام الصحيح بغير مسموع مقبول فيه فوضى لغوية تبعث الآراء المتناقضة المتعارضة المليئة بالمقارعات العقلية المضنية [٥]، والجلاد بسليط القول الذى تدور معه الرأس[٦]، وتثير أنواعا قبيحة من الخلاف المذهبى ينسب فيه الغلط إلى العرب[٧].

ويحسن بى -هنا- أن أنقل - لحكمة ستتضح فى موقعها من البحث - تعليق عباس حسن على الأمور الثلاثة التالية :-

الأول :موقف النحاة مما أطلقوا عليه «ما لا يقاس عليه مع صحته».

---

(١) السابق .ص ٧٩.
(٢) السابق .ص ٨٠.
(٣) السابق .ص ٨١.
(٤) السابق .ص ٨٢.
(٥) السابق .ص ٨٧ - ٨٨.
(٦) السابق .ص ٨٤.
(٧) السابق .ص ٨٩ ، ٢١٢.

والثانى : رأى سيبويه الذى نَسَب فيه الغلط إلى العرب.

والثالث : موقف النحاة من النص القرآنى.

أما الأول فإن النحاة يذهبون إلى أن قسما من كلام العرب لا يقاس عليه؛ لقلته لا لأنه غير فصيح، بل لأن النحاة يعلمون أن العرب لم تقصد بهذا القليل أن يقاس عليه[1].

ويتساءل عباس حسن دهشاً [2]:

من أين نعلم، أو يتسرب إلى ظننا هذا؟ وهل كان العرب الأوائل يعدون المقدمات، ويُحْكمون النتائج، ويرتبون القضايا المنطقية - قبل أن ينطقوا-؟

وإذا كانت العرب لا تريد القليل أن يقاس عليه فلم تكلمت به؟ ولم حكمنا بفصاحته ؟ وهل تركتْه بعد أن تكلمت به ؟

وهل تنبه أصحاب هذا الرأى إلى أن الحكم بقياسية الكلام عند قبيلة بمبلغ شيوعه عند غيرها يخالف كل المخالفة ما قررالعلماء .... من أن كلام كل قبيلة وكل عربى فصيح، حجة؟

وأما الأمر الثانى فهو تعليقه على رأى سيبويه الذى نسب فيه الغلط إلى العرب، والذى يقرر فيه عباس حسن ما يلى :-

« ... وهذا كلام ... لا يتردد المنصف الأريب فى دفعه جملة وتفصيلا سواء منه ما كان منسوبا لسيبويه والمدافعين عنه، والمتأولين له، وما كان منسوبا لسواه. »

---

(١) السابق .ص ٨٩ (وانظر ص ١٣٢ - ٩١٣٦.

(٢) اللغة والنحو .ص ١٠٩ - ١١١.

وأما الأمر الثالث. وهو موقف النحاة من النص القرآنى - فيقرر فيه صاحبنا أن جرأة أهل الصناعة تبلغ دركا منقطع النظيريصور نهاية جمودهم على الرأى الخاطئ، ومدى ما ازدحم به منطقهم من تأويل مصنوع نافر بغيض، وتكلف مفسد مقهور، وتمحل بعيد [١]، وتناقض صريح [٢]. نرى ذلك كله فى موقفهم من القرآن الكريم الذى «حَرم البصريون - ومن شابهم فى التأويل - محاكاة كثير من أساليبه وتراكيبه؛ لأنها لا تطابق قواعدهم النحوية .... فإن نحن اجترأنا على مخالفتهم وسرنا على نهجه حكموا على كلامنا بالخطأ [٣] »، ويعجب [٤] عباس حسن أن يمتد عبثهم إلى الكلام العربى الفصيح، ويتمادوا فى العبث حتى يبلغوا القرآن الكريم، ويتساءل ضَجِرا أسيفا - كيف ساغ لهم هذا وهم الذين قرروا فى الكلام العربى ما قرروه من أن «كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه [٥] »، وأن «العلماء أجمعوا على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه [٦] »، وأن «لغة العرب يحتج بها [٧] فيما اختلف فيه» ، وأنه «ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها [٨]"، وكيف سولت لهم أنفسهم ففرط منهم ما فرط فى أمر النص القرآنى مما أحبط أقوالهم التى نقلوا إلينا فيها أن القرآن حجة، لأنه أفصح كلام عربى، وأنه فى المكانة العليامن البلاغة.

«فكيف نوفق بين الأمرين : الإجماع على أن القرآن حجة، والإشارة إلى أنه قد يحوى الشاذ ، والشاذ عند الجمهور لا يقاس عليه [٩] ؟"

وكيف يأتلف أن القرآن قد يحوى الشاذ وتُجْمِع القراءات المتواترة فيه

---

(١) اللغة والنحو .ص ٩٩ - ١٠٢.
(٢) السابق .ص ١٠٨.
(٣) السابق .ص ١٠١ - ١٠٢.
(٤) السابق .ص ١٠٢ - ١٠٣.
(٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨)- انظر السابق .ص ٣٣ (وانظر- كذلك للاهمية ص ٣٥- ٤٠ ولاسيما الأخيرة).
(٩) اللغة والنحو .ص ١٠٨.

على المرجوح مع الإجماع على أنه أسمى لغة بلاغية عرفها العرب، والمتكلمون بلسانهم[١]؟

وكيف يستقيم جعل القرآن يأتى بما لا يقاس عليه؛ لقلته، وإن كان فصيحا موجّها فى القياس ؟؛ إذْ هذا غريب، لا ندرك - مع عباس حسن - كيف يكون أو يقع ؟ فمن يدرك أن القرآن يأتى بالفصيح الموجه فى القياس، ومع ذلك لا يقاس عليه؟ أليس معنى هذا أن بعضا من القرآن يؤيده القياس، ولكن لا يقاس عليه ؟ أى أنه مقيس غير مقيس. وهل بعد هذا تناقض[٢]؟

وأود أن أسجل هنا - لحكمة ستتجلى فى موقعها من البحث - تعليق عباس حسن على ما أطلق عليه « عبث » النحاة، « وتماديهم[٣] » فيه ، وجرأتهم المنقطعة النظير، ووصْفه لهم بالخطأ فى الرأى، يقول : « ... فأى كلام هذا ؟ إن سلامة المنطق ، ورجاحة العقل تأبى مسايرتهم فيما يتوهمون[٤] »، ثم يقرر رأيه - الذى نحرص الحرص كله على رصده للحاجة إليه فى هذا البحث - قائلا : « والرأى عندى أن القرآن فوق مستوى التأويلات، وأن فيصل الرأى فيه : صحة الاستشهاد النحوى والبلاغى بظاهره، من غير نظر لقلة أو كثرة[٥]. »

ب- موقف عباس حسن من قرار المجمع فى قضية الاحتجاج وصحة الاستشهاد

قضية الكلام هنا هى تحديد العرب الذين يوثق بعربيتهم فتؤخذ عنهم اللغة، ويحتج بها، وتستنبط منها الأحكام اللغوية قياسا عليها، وهل هم

---

(١) السابق .ص ١٠٨ ، ١٧٥.
(٢) السابق ١١٠.
(٣) اللغة والنحو .ص ١٠٢ - ١٠٣.
(٤) السابق .ص ١٠١.
(٥) السابق .ص ١١٢ - ١١٣.

عرب الجزيرة جميعهم أو بعض منهم، وما مقياس الاختيار؟ وهل يتوقف الأخذ عنهم على أزمنة بعينها، أو هو مطلق فى الزمان ؟ وما دوافع ما انتُهى إليه فى ذلك ؟ واذا كان قرار المجمع قد جاء - كما يقول صاحبنا - صريحا حاسما ليضع حدا لهذا الداء « الوبيل[١] »، فما قرار المجمع ؟ وما موقف عباس حسن منه ؟ وما موقفنا من كليهما : المجمع وعباس حسن ؟ قد عرفنا - مما سبق - أن الناس قد اختلفت كلمتهم، وتنازعهم اتجاهان : اتجاه بصرى جعل سبيله لصيانة اللغة وحمايتها «التمسك بالقديم فى غير تسمح، والجمود عليه فى غير ملاينة، والوقوف عنده فى غير تصرف واجتهاد [٢]»؛ فضرب على سمع اللغة وبصرها غشاوة من قيود الزمان والمكان وصفات الناطقين، وانتقر بعضها، وجمع منه فما أوعى، ففوّت على اللغة منابع كثيرة للأخذ، وعلى النحويين مصادر كثيرة للاستنباط وخلط ما جمع وأرسل بعضه فى بعض؛ فتداخلت اللغات، واضطربت النتائج، وأدى قصور منهجهم من ناحية وعدم التزامه من ناحية أخرى، وتقصيرهم فى المادة اللغوية (جمعا وخلطا) من ناحية ثالثة إلى نتائج أصابت ما صنعوا«بالضيق، والفقر، والركود، والعجز عن الحركة الناشطة[٣]» .

وكان مثل هؤلاء المتشددين على اللغة - فى غير تدبر - بما « عقّدوا، وشعّبوا، وأو كلوا، وضيّقوا على المتعلمين والكتاب والشعراء وسائر الناطقين بالعربية الفصيحة[٤] » كمثل الأم التى تسرف فى ملازمة وحيدها الذى أدركته على يأس وطول انتظار، وتبالغ فى صيانته، فيصيبه على يديها - من وراء ملازمتها الإسراف فى الصيانة - ما تخافه وتخشاه : الضعف والمرض والهلاك[٥].

---

(١) السابق .ص ١٣٩.
(٢) السابق .ص ١٠.
(٣) السابق .ص ١٠.
(٤) السابق .ص ١٠٦.
(٥) السابق .ص ١٠٧.

واتجاه كوفى يأخذ كل مارُوى عن العرب دون نظر إلى كثرة أو قلة مادام يُروى داخلا فى دائرة الزمن الذى ضُرب حدا للفصاحة وسلامة النطق ، ويقرر صاحبنا فى أمر الفريقين ما يلى : «ليست آراء الفريق البصرى أحق بالاتباع وأولى بالتقدمة من آراء الفريق الكوفى؛ فكلاهما ينتزع أحكامه من لغة العرب الخلّص، وليس الكوفيون بأهون شأنا ، ولا أقل عددا ولا أضعف مصادر من البصريين (وإنْ ناصرت هؤلاء - فى نظر المؤرخين- السياسةُ، والحزبية ، والأهواء الدينية)، وفوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين - كما يقول المحققون[١] ».

وهكذا نرى النحاة موزعين فى أمر ما يصح به الاستشهاد والتوثيق ، كلٌّ يرى الحق فى جانبه والصواب فى مقالته، حاكما على مخالفه بالخطأ الصراح ، والمتعلمون والمتكلمون والكاتبون بين هؤلاء وأولئك حائرون، والدرس اللغوى بفروعه المختلفة أصابه - من وراء ذلك كله - إعصار فيه نار ، فاحترقت ضوابطه بفوضى الخلاف ، واضطراب المنهج .

وقد تجرد المجمع اللغوى القاهرى لهذه المشكلة - كما يقرر عباس حسن-، "وراقبها من مختلف مناحيها، وانتهى فيها الى رأى صريح قاطع[٢]؛ هو "أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويُستشهد بكلامهم - هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع[٣]".

وتمثلث حجة القرار المجمعى فى أن لغة العرب ظلت سليمة - أو كادت - فى كلتا البيئتين حتى الزمن الذى ضُرب حدا لذلك، فمن الخير - كما يوصى

---

(١) اللغة والنحو .ص ٩٩ - ١٠٢.
(٢) السابق .ص ١٠٨.
(٣) السابق .ص ١٠١ - ١٠٢.
(٤) السابق .ص ١٠٢ - ١٠٣.

القرار - الاقتصار فى التحديد على تلك المدة؛ لأنها التى سَلِمت فيها اللغة - أو كادت -؛ ولأن الخطأ قد تدفق بعدها من ثغرات متعددة [١] " .

وينحاز عباس حسن فى وضوح بيّن لقرار المجمع - رغم سخطه القولي شبه الصريح[٢] على التحديد فى الأخذ عن العرب ، وإعراضه الصريح ، ونأيه بجانبه عن قرار المجمع فيما ارتضاه حلا لمشكلة " ما يحتج به "، و "فيما يحتج به"، وكذلك فيما رآه مما كان ينبغى على القدماء أن يسلكوه سبيلا للتقعيد - كما سنرى فى حينه -ويصف صاحبنا قرار المجمع بأنه "حكيم[٣] "، "صريح وقاطع[٤]"، ويقرر فى شأنه ما يلى [٥] :-

- أنه يختلف عن الآراء السابقة.

- أنه سديد يضع الأمور فى مواضعها.

- أنه يدفع عن طريق اللغة عقبات كثيرة.

ويوجب فى حقه ما يلى (ولهذا أهمية خاصة - فيما بعد -) :-

- أنه يجب تأييده قولا وعملا .

- أننا يجب أن نؤمن بأنه العلاج الناجع لداء وبيل نشكو منه .

- أنه لا نجاء من الرضا به .

- أنه لا مفر من الاقتصار عليه ، مع الاقتناع بفائدته[٦] .

والناظر فى قرار المجمع ، المتأمل لما يتضمنه نظريا ، ولما يترتب عليه من

---

(١) السابق .ص ٢٤ - ٢٥. (٢) اللغة والنحو .ص ٣٠. (٣) السابق .ص ٢٨.

(٤) السابق .ص ١٣٩. (٥) السابق .ص ١٣٩. (٦) السابق .ص ٣٠.

آثار تطبيقية لا يجد مناصا من تسجيل ما هو آت من ملاحظات، وأسئلة، فالملاحظات نجملها فيما يلى :-

- أن قرار المجمع يدور حول التحديد الزمنى فقط، بمعنى أن كل كلام عربى تَصدُق نسبته للفترة الزمنية المرتضاة هو مصدر للاستنباط، وحجة فى القياس، وهذا - فى نظرنا - ينفى فكرة الحديث عن القياسىّ والسماعىّ، أو المطرد والشاذ، أو الكثير والقليل (إلى آخر تلك القائمة الغائمة الغامضة)، بل إنه ينقضها؛ لتعارضه معها، ولعل فى ذلك تفسيراً لموقف المجمع من قضية القياسى والسماعى التى عرضت له فى عشرات المواضع والبحوث، وكلما عرضت له أعرض هو عنها، ولم يحاول كشف الضرّ بإزالة الغموض[1] عنها؛ لأنها - فى إيجاز - لا تردُ عليه فى تصوره الذى قدمه محدِّدا فيه العرب الذين تؤخذ عنهم اللغة، وتُستنبط من كلامهم الأحكام .

- أن موقف المجمع لا يختلف كثيرا عن موقف المذهب الكوفى الذى سبق أن أشرنا إليه، اللهم إلا فى أن قرار المجمع مدّ فترة صلاحية الأخذ اللغوى نصف قرن من الزمان لأهل الأمصار، ومثله لأهل البدو .

- أن كل قاعدة لها نص عربى ينتمى إلى هذه الفترة الزمنية لا سبيل إلى ردّه، أو تضعيفه، أو التنكر للقاعدة المستخلصة منه .

أما الأسئلة التى تثقل خاطرى، وتفرض نفسها فسؤ الان، أطرح أحدهما على قرار المجمع، وأتوجه بالآخر إلى موقف عباس حسن. وسؤالى الأول هو: كيف يتصوّر النحو الموحَّد فى ظل ما يراه المجمع؟ ولتوضيح ما أريد أقول : إن المجمع - فى ظل قراره - يرى قبول اللغات واللهجات الواقعة فى إطار

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٣٩.

زمنى محدد ، بصرف النظر عن القلة والكثرة (التى هى مناط ما انتهى إلينا من ضوابط لغوية) ، ولا يردُ على تصور المجمع الأسئلة المتعلقة بالقياسى والسماعى، ولا الأسئلة المتعلقة بتساوى القبائل فى الفصاحة، وسلامة البنية، وصحة التركيب؛ (لتحقق ذلك بالضرورة فى كل ما هو داخل فى تحديدهم) ، ولا الأسئلة المتعلقة باختلاف القبائل فيما أشرت تواً إليه؛ (لأن ربط الفصاحة وسلامة البنية وصحة التركيب بالتحديد الزمنى المرتضَى ينفى اختلاف القبائل فى هذه الأمور) ، ولا الأسئلة المتعلقة بتفاوت أفراد القبيلة الواحدة أو تساويهم فيما هو متعلق بالأخذ اللغوى عنهم، وإذا كان قرار المجمع يتضمن التسليم بما يلى :-

- تساوى القبائل داخل الإطار الزمنى فى الفصاحة وسلامة البنية والتركيب .

- اختلاف لغات هذه القبائل فى كثير من الظواهر اللغوية .

- عدم النظر إلى القياسىّ والسماعىّ، ومن ثم لما أطلق عليه "الكثير المسموع" الذى هو مناط استنباط الأحكام اللغوية، إذا كان كل ذلك كذلك - فى منطوق قرار المجمع وفيما يتضمنه - فكيف يكون النحو الموحّد الذى يصف هذا المختلف ؟؛ ذلك أنه (كما يقرر عباس حسن نفسه) "إن صح أن اللغات والقبائل متساوية فى الفصاحة وسلامة البنية وصحة التركيب (وهو ما يؤكده الثقات) ... صح الحكم القاطع بإخفاق كل محاولة لوضع نحو موحّد، وقواعد عامة شاملة تُقدَّم لهذه القبائل كلها مع كثرة لهجاتها، وتباين كثير منها ، وليس بعضهم أحق بالأخذ من لغته دون الآخر، فكلهم سواسية، وليس بمستطاع الأخذ عنهم جميعا؛ فأىّ "نحو" هذا الذى يحوى فى ثناياه كل القواعد والأحكام التى تنطبق على كل اللغات واللهجات العربية

وتوافق أصحابها على وفْرتهم، وتشعّب خصائصهم اللغوية؟ إن نحوا كهذا - إن أطاقه الجهد واتسع له الوقت - يكون أشد بلبلة، وأوسع اضطرابا، وأعم فوضى من النحو الذى نعيبه ونزْرى عليه، والسبب واضح مما قدمنا. فليس من المستحسن إذاً - بل ليس من المستطاع، والأمر كما وصفنا - التوحيد النحوى[1]" وإذا كان النحو الموحدّ - كما اتضح لنا - مطلبا لا يتأتى إدراكه ولا يتُصوّر مطلبا، فما جدوى التحديد الذى انتهى إليه المجمع ؟ وما الذى يتغياه من ورائه ؟ وما موقف المجمع حينئذ من النحو القائم على حصر من تؤخذ عنهم اللغة فى الزمان والمكان والصفات على الوجه الذى سبق عرضه، وعلى مقالة "الكثير المسموع" التى أسس عليها القياسى والسماعى، وما أحاط ذلك كله من غموض، واضطراب، وعدم تحديد، وما انتهى اليه من فوضى وبلبلة، ونحوٍ قاصر مهلهل ؟

ثم ما الفرق بين ما يذهب إليه المجمع وما يراه أهل المذهب الكوفى فى الأخذ عن العرب ؟ وإذا كان هو هو، أو هو إياه، فما الجديد الذى - من أجله - أسبغ عباس حسن عليه ما أسبغ من صفات الحكمة، والحسم القاطع، والعلاج الناجع ؟

ويقودنا هذا إلى ما نود طرحه على ما رآه عباس حسن؛ ذلك أنه على الرغم من انحيازه الصريح لما يراه المجمع، ودعوته إلى ضرورة اتباعه قولا وعملا؛ لحسمه المشكلة، وعلاجها علاجا ناجعا فى حكمة لا يخطئها البصير، أقول : على الرغم من تقريره هذا كله فقد أعرض عباس حسن (فى بحثه عن حل للمشكلة)، ونأى بجانبه، وانصرف عن قرار المجمع، غير آخذ به، ينسحب ذلك على ما رآه مما كان ينبغى على القدماء صُنْعه فى أمر

(١) اللغة والنحو .ص ٩٣.

التقعيد حيث رأى (كما سيأتى التفصيل فى حينه) أنه كان ينبغى عليهم أن يسلكوا للتعقيد إحدى اثنتين :-

الأولى : التقعيد لكل قبيلة على حدة، أى : وضع نحو خاص لكل قبيلة يساير لغتها ولهجتها ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل[١].

والثانية : اختيار مثل لغوى بلاغى أسْمَى ليكون وحده المرجع الذى تستنبط منه القواعد النحوية الموحّدة [٢] .

كما ينسحب - كذلك - على ما يراه حلاً شافيا لمشكلات النحو المزمنة من وجوب التفريق فى الأخذ اللغوى عن العرب بين المنابع التى تُستقَى منها الصيغ والمفردات وما يتعلق بالثروة اللفظية ، وبين المصادر التى نستخلص منها الأحكام النحوية وضوابط الأساليب [٣] .

فما يراه عباس حسن فى تصوره عما كان يجدر بالسالفين صنعه لتسلّم لهم صنعتهم ، وفيما اختطّه لحل مشاكل الأخذ عن العرب ينفيان التزامه بما أعلن الالتزام به، وحضّ غيره على ضرورة الالتزام به قولا وعملا. وسؤالنا الذى نبحث له عن جواب هو :

هل يرجع موقف صاحبنا لقصور يراه فيما انتهى إليه المجمع؟ أو لغموض فى القرار ؟ أو ماذا ؟

جـ- رأى عباس حسن فيما يتعلق بعصور الاحتجاج وصحة التوثيق :

بعد أن استعرض عباس حسن موقف السالفين : لغويين ونحاة من الأخذ عن العرب، وكشف لنا - كما سبق من قبل - عن عَوار صُنعهم ونقصه، وشوائبه وقصوره، وعدم تمثيله للعربية، وما انتهى إليه هذا كله من نحو

---

(١) اللغة والنحو .ص ١١٥.

(٢) السابق .ص ١١٧.

(٣) السابق .ص ١١٧ ، ١٢٦.

قاصر مهلهل تشيع فيه الفوضى والبلبلة ويعم الاضطراب، تحدث عن أمرين قاد أولها إلى ثانيهما .

أما الاول فملاحظة ساقها على صنيع السالفين الأوائل سجل فيها [١] أنه كان جديرا بالنحاة عند وضعهم النحو واستنباطهم قواعده أن يسلكوا مسلكا بعيدا عما يسيء، متفقا مع ما يعرفونه من أن لغات القبائل - وإن تشابهت فى أمور كثيرة - تختلف فى أخرى، وكان واجب الحيطة وأصالة الرأى يقضى عليهم أن يلجئوا فى أمر الاحتجاج وصحة الاستشهاد بكلام العرب إلى إحدى طريقتين :-

الأولى : وضع نحو خاص لكل قبيلة ، يساير لغتها ولهجتها، ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل.

والثانية : اختيار مثل لغوى بلاغى أسمى ليكون وحده المرجع الذى تستنبط منه القواعد النحوية الموحدّة، فإذا تم استنباطها وجب على كل الناطقين بالعربية اتباع أحكامها فى جلائل الأمور، لاينفرد بهذا قبيل دون قبيل، واستخدموها جميعا فى لغتهم العلمية والأدبية وسائر نواحيهم الجدّية.

ولصاحبنا على كلتا الطريقتين تعليقات وتعقيبات، ولنا على هذا وذاك ملاحظات نرى ضرورة تسجيلها.

يقرر عباس حسن أن النحو الذى يمكن أن يتولّد عن الطريقة الأولى (نحو خاص لكل قبيلة) له مزاياه كما أن له عيوبه، وتتمثل مزاياه (لديه) فى أنه سيجيء نحوا صافيا، لا بلبلة فيه، ولا اضطراب ولا اشتراك [٢].

---

(١) انظر فى هذا : اللغة والنحو .ص ١١٥ - ١١٦.

(٢) قارن هذا بما سيذكره من أن ضوابط الإعراب فى اللهجات أمر إلى تدوين اللهجات واللغات أشبه، وهو من النحو أبعد.

أما عيوبه التى يأخذها عليه فتتلخص فى الآتى :-

أ- صعوبة وضع هذا النحو؛ لتعدد أنواعه، وحاجة كل نوع إلى جهد طويل، وملازمة واضعيه للقبائل المختلفة .

ب- قطع الصلة اللغوية والأدبية بين القبيلة وأخواتها التى تغايرها فى "نحوها" قطعا يتسع مداه، وضرره بمرور الزمان .

جـ- أن الخُلف قد يكون واسعا بين هذه " النُّحو" و "القرآن"؛ فيعجز أهل هذه القبائل عن قراءة كتابهم الأقدس، وفهم أحكامه وأحكام الدين، والاتصال بالتراث القديم عامة .

د- عدم تلبية هذا النحو لكل العصور وكل البيئات وكل المتكلمين، وتوضيح ذلك - عنده - أن القبيلة العربية لن تظل أَبَدَ الدهر محتفظه بعزلتها مقتصرة على بيئتها، ومن ثم فليس من حُسن التدبير أن ننسى - حين وضع نحوها - أنا نضعه لها ولأخلافها وأعقابها ولأمم أخرى مستعربة أو أعجمية .

وملاحظاتنا التى نرى ضرورة تسجيلها على ما رآه عباس حسن عيوبا تجعل من التقعيد لكل قبيلة على حدة أمرا غير مرغوب فيه هى على الترتيب السابق عرضه :-

أ- (العيب المتعلق بصعوبات وضع مثل هذا النحو) :-

ما ذلك من العيوب - فى نظرنا -، ولا علاقة له بها، وإنما هو من ضرورات الصناعة ، ولو ذهبنا نضع متاعب كل صناعة وشروط تحققها فى وجه من يطلبها ويريد تحقيق صوابها لما قامت صناعة، أو استقامت لأهلها .

ب- (العيب المتعلق بقطع الصلة اللغوية والأدبية بين القبيلة وأخواتها التى تغايرها فى نحوها):-

الذى نود أن نقرره هنا أن ما ينقله التاريخ اللغوى والأدبى والاجتماعى لتلك القبائل أنها تحدثت لغاتها التى تحكمها نحوًا (بصيغة الجمع) الخاصة فيما هو خاص بكل منها ، وأنها ظلت لها علاقاتها الموسمية وغير الموسمية فى مجالات الحياة التى اتسعت مع مرور الزمان، ومع تطور اللهجات. فكيف يُتصور أن مجرد تسجيل نحو (يتكلم الناس - واقعا - بمقتضاه (سُجّل أم لم يُسجّل)) على أوراق سيغيّر من واقع الأمر؟

جـ- (العيب المتمثل فى عجز أهل هذه القبائل المقعّد لنحو كلٌ على حدة عن قراءة القرآن، وفهم أحكامه ...):-

نحن نرى أن هذا الكلام غريب؛ لأن لغات هذه القبائل (على الرغم مما بينها من أوجه مغايرة : صوتية وصرفية ونحوية ودلالية) لم يُؤثَر فى تاريخ الثقافة العربية الإسلامية أن أهل هذه القبائل المتكلمين - بالضرورة - بلغاتهم عجزوا عن قراءة كتابهم الأقدس وفهم أحكامه، هذا بالإضافة إلى أن هذه اللهجات لم يتوقف المتكلمون بها عن استعمالها ليتبعوا ما قعّد له النحاة من لهجات، وإنما ظلوا يستخدمون لهجاتهم، وتُنسب إليهم، ويُعرفون بها (قعّد لها النحاة أو كانت عندهم نسيا منسيا)، وما سمعنا فى آبائنا السالفين أن هذا أعجز أهل هذه القبائل وأصحاب تلك اللغات عن فهم القرآن، وقراءته، واستنباط الأحكام منه.

وفى هذا المقام يطرح السؤال التالى نفسه على ما يذهب إليه صاحبنا :

هل نجح التقعيد للقبائل الست - دون غيرها - فى حماية النص القرآنى من التكلف المفسد المقهور، والتأويل المصنوع البغيض، والتمحل البعيد،

والتحكم المفسد والتقييد الضار، ورفض النصوص ؟ ونحن نقطع بأن إجابة صاحبنا هى النفى؛ لأن حجتنا عليه إنْ كانت إجابته بغير النفى هى هذه الأوصاف المسطورة المقتبسة من حديثه عن موقف النحاة من النص القرآنى(١).

بل إننا لنذهب إلى أبعد من هذا لنسأل :لو أن الأقدمين كانوا قد أفلحوا فى استخلاص ما انتهى إليه مقترح عباس حسن القائم على جعل القبائل مصدرا للثروة اللغوية وحدها، وجعل القرآن وذائع النصوص ومشاعها أو ما أشبهه مصدرا للتقعيد، أقول : لو أن ذلك كان كذلك، تُرى أكان يُفلح هذا فى ربط القبائل كلها فى سائر العصور بفهم القرآن ؟

وكيف يكون ذلك مع تجاهل المقْتَرَح (الذى سيرد تفصيله وبيان موقفنا منه) نُظمَ التركيب، وأساليب الكلام فى تلك البيئات ؟

د- **(أما العيب الرابع - تصنيفا** - وهو الخاص بعدم تلبية هذا النحو حاجة كل العصور وكل البيئات وكل المتكلمين ...) فهو كلام أذهب من سابقه فى الغرابة، كما أنه مناقض لما يقرره عباس حسن نفسه، أما غرابته؛ فلأنه يفترض أن النحو يوضع - حين يوضع لبيئة بعينها - ليكون لمن وضع لهم، وللخالفين لهم، وللأمم المستعربة التى تندمج فيهم، وللأعاجم الذين يتصلون بهم بسبب، وهذا شديد الغرابة فى تحديد مصطلح "النحو" لا نعرف له وجها من صحيح منهج، أو سلامة منطق، أو مطابقة واقع.

وأما تناقضة فيتضح حين نتذكر مقالة صاحبنا عن العزلة الجغرافية اللغوية التى أقام عليها النحاة اختيارهم لقبائل بعينها منابع لأخذ اللغة ومصادر لاستنباط ضوابطها النحوية، ووصفه لتلك العزلة بأنها دفاع (٢)

---

(١) انظر : اللغة والنحو .ص ٩٩ - ١٠٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ . (٢) اللغة والنحو .ص ٧٩.

واهن، وتعلة تافهة واهية[١]، وشبهة[٢] مهلهلة، وأنه لا سند لها من الواقع التاريخى أو الجغرافى أو الأدبى إلى آخر ما قرره فى شأن هذه العزلة وما أقيم عليها.

وهكذا نرى أن بعض ما يراه صاحبنا عيبا لا علاقة له بالعيوب أصلا، وأن بعضا آخر ينقضه الواقع التاريخى أو الاجتماعى أو الثقافى أو الدينى أو ما يقرره صاحبنا نفسه من رأى خاص به، أو بعض ذلك، أو كله مجتمعا. ومهما يكن من أمر فإن هذه الطريقة التى رآها عباس حسن فى البدء مطلبا (كان على السالفين الأوائل من النحاة العمل على إدراكه نظريا وتحقيقه عمليا) تجمّع لهما من العيوب - فى نظره - ما يجعلها غير كاشفة بعض ما وقع فيه السابقون من أخطاء وتقصير؛ فَعَدَل عنها إلى الطريقة الثانية التى نوجّه إليها القول.

الطريقة الثانية المقترحة للأخذ عن العرب عند عباس حسن [٣].

تتمثل - كما نقلت عنه سلفا - فى اتخاذ نموذج لغوى يكون وحده مرجعا للنحو الموحّد، وتعليق صاحبنا على مقترحه هذا أننا سنجد عنتاً فى اختيار القبيلة التى نؤثر لغتها ولهجتها على غيرها، ومن ثم فمن الخير- فى نظره - أن نريح أنفسنا من هذا العنت فنختار القرآن نفسه لذلك ونجعل لغته المسجلة فى المصحف هى وحدها اللغة الأثيرة التى نتخذها إماما مقتصرين فيها على قراءة واحدة من أشهر قراءاته لا نتعداها، هى القراءة المدونة فى المصحف دون غيرها. ولنا على هذا ما يلى:-

- هل المدون فى المصحف قراءة دون غيرها، أم أن المدون فى المصحف يحتمل بعضه أكثر من قراءة؟

---

(١) السابق .ص ٨٠.

(٢) السابق .ص ٨١.

(٣) انظر : اللغة والنحو .ص ١١٧.

- هل يستوعب النص القرآنى - بالتحديد الذى ارتضاه صاحبنا، أو على إطلاقه - أساليب العربية كلها ونُظُم تراكيبها ؟
- كيف يجوز لنا - ونحن نقعِّد للنص القرآنى نحويا - أن نتجاهل، أو نتجنب القراءات، ولاسيما تلك التى تواترت واستقرت عند الأعلام الثقات فى علوم القرآن، والعقيدة، واللغة، والنحو، والبلاغة أنه لا ترجيح بينها ولا مفاضلة [١] ؟

ولعل التساؤل الأوسط هنا عرض لصاحبنا فجعله لا يعْدِل عن هذه الطريقة الثانية عدوله عن الأولى، وإنما يعدلها، ويضيف إليها ما يجعلها أهلا للتوفية بما يراه أصوب الحلول، وتلك كلماته تحدد لنا ما يراه يقول فيها : "مهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك "النحو" (الذى انتهى إليه السالفون) إزاء القرآن، وعرضه على كلام الله، فما جاء موافقا لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه، وما جاء مخالفا أهملناه ... فإذا تفقدنا بعض القواعد فلم نجد لها شواهد فى القرآن، ولم نجد فيه ما يخالفها رجعنا قبل إقرارها إلى كلام عربى نال من الشهرة والذيوع ما جعله مشاعا بين القبائل أو بمنزلة المشاع[٢]".

ويقرر عباس حسن أننا بهذا "النحو" نأمن الوقوع فى الخلط والإفساد اللذين وقع فيهما النحاة القدامى فى أكثر مسائلهم[٣]".

ويسجل أنه بعد تبصّر وطول تفكير بلغ الحلّ الذى يقضى به العقل[٤]، وانتهى إلى العلاج الناصع الشافى لمشاكل الأخذ[٥] عن العرب، واكتمل له

---

(١) سبق أن سجلنا على صاحبنا أنه يرى هذا الرأى، وستتضح المفارقة الحادة بين ما يذهب إليه نظريا هنا وبين سلوكه التطبيقى فى موقفه من النص القرآنى.

(٢) اللغة والنحو . ص ١١٨.
(٣) السابق .ص ١١٩.
(٤) السابق .ص ٩٧.
(٥) اللغة والنحو .ص ٩٤.

الدستور الأقوم[١] فى العلاج الذى يراه الخطوة الأساس لإصلاح النحو التفصيلى الموسّع[٢]، وهذا هو الأمر الثانى الذى يعرض له عباس حسن ويتحدث فيه عن طريقته فيقول : وفى هذه الطريقة توسعة، وتيسير، وإيجاز للقواعد، واختصار لأحكامها؛ إذ تغنينا عن كثير من تلك القواعد المعوّقة المقيّدة التى تحرّم علينا أنواعا من المباح لا تحرمها الاستعمالات العربية الصحيحة الأصيلة[٣].

والمتأمل فيما يذهب إليه عباس حسن ينتهى إلى ما يلى :-

- يبدأ الحل عند عباس حسن باتخاذ موقف الكوفيين من القياس علي القليل[٤] (وهو يفعل ذلك فى غير هذا أحيانا كثيرة)، وعليه فهو يذهب كما ذهبوا، ويرى كما رأوا عدم الجرى وراء الكثرة والقلة التى قادت إلى الخلط، والفوضى، والتناقض، والبلبلة، والحيرة، والاضطراب، والفساد، إلى آخر ما يراه صاحبنا أمراضا فى النحو القديم[٥].

- يضع عباس حسن لهذا الأخذ عن القبائل جميعها قيدا يدعو إلى التأمل ويثير كثيرا من الأسئلة. أما القيد الذى وضعه فى الأخذ عن قبائل العرب ولهجاتها فيتمثل فى توزيع الوظائف اللغوية على مصادر الأخذ اللغوى فى تصوره، فقبائل العرب منابع للمادة اللغوية، ومصادر للثروة اللفظية دون غيرها، أما قواعد النحو، وضوابط الأسلوب فمصدرها "القرآن"، وما أسماه "النص القديم"، وهو يحدد لنا ذلك فيقول : "ومن الواجب أن نقتصر على القرآن والنص القديم ... فى محض الحركات

---

(١) السابق .ص ٩٨.
(٢) السابق .ص ١٢٣.
(٣) اللغة والنحو .ص ١٢٢ - ١٢٣.
(٤) السابق .ص ٦٢ ، ٩٧ - ٩٨.
(٥) السابق .ص ١٢٦.

الإعرابية وعلامات البناء وما يتصل بهذا. أما فى متن الكلمات وفى الجموع والمصادر والمشتقات وأمثالها مما يتعلق بصيغة الألفاظ، وبناء هياكلها ومادتها الأصلية، وتقديمها وتأخيرها وذكرها وحذفها فلا نقتصر فيه على القرآن ولا النص القديم، بل نرجع فيه ... إلى القياس بمعناه العام الذى يبيح لنا محاكاة الكلام العربى الأصيل قرآنا وغير قرآن، لا نخص به قبيلة معينة ولا فردا بذاته[١]".

- كان توجه صاحبنا إلى القرآن مصدرا لاستنباط الضوابط النحوية - كما سبق أن أشرنا - تعديلا لما اقترحه على القدماء (اتخاذ نموذج لغوى يكون وحده مرجعا للنحو الموحّد)، وتطويرا له؛ نتيجة العنت المتوقع فى اختيار قبيلة وتفضيلها على سواها، ومخالفة ذلك صواب المنهج والوقوع فى أخطاء السابقين من تقصير فى الجمع، وقصور فيما أقيم عليه من نتائج نحوية، وألفاظ عباس حسن التى تؤكد ذلك هى :" ولا شك أننا سنجد عنتا فى اختيار القبيلة التى نؤثر لغتها ولهجتها على غيرها، ومن الخير أن نريح أنفسنا من هذا العنت، فنختار القرآن نفسه لذلك[٢]".

- تضم الخطوة الأخيرة فى تعديل عباس حسن مقترحه فى الأخذ عن العرب عدة تعديلات هى :-

الأول : اعتماد نحو السالفين.

الثانى : عرض هذا النحو على لغة القرآن المصحفية (على حد تعبيره)[٣].

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٢٠ - ١٢١.

(٢) اللغة والنحو .ص ١١٧.

(٣) السابق .ص ١١٨.

الثالث : توثيق ما لا شاهد له فى القرآن من قواعد النحاة عن طريق ما أسماه "النص القديم".

وهو يقرر ذلك فيقول : "ولن نجد فى إنقاذ خطتنا وتحقيقها عناءً؛ لأن القدماء ... قد احتملوا الشطر الأكبر من ذلك بوضع "النحو"، واستنباط قواعده. فمهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك "النحو" إزاء القرآن، وعرضه على كلام الله، فما جاء موافقا لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه، وما جاء مخالفا أهملناه[1]."

ويحدد لنا المقصود بما أطلق عليه "النص القديم" وجعله مصدرا من مصادر الاستنباط يستكمل به توثيق الأحكام التى لم نجد لها فى القرآن شواهد، فيقول : " فإن تفقدنا بعض القواعد فلم نجد لها شواهد فى القرآن، ولم نجد فيه ما يخالفها رجعنا قبل إقرارها إلى كلام عربى نال من الشهرة والذيوع ما جعله مشاعاً أو بمنزلة المشاع، وأمارة الشيوع أن يكون الحكم الذى يستنبط منه موافقا لغة القبائل كلها أو أكثرها، مشتركا بينها، وأن تكون القاعدة النحوية المنتزعة منه منطبقة على كلام تلك القبائل أو أغلبها لا على واحدة دون أخرى ولا مقتصرا على لهجات وخصائص إعرابية فردية ليست عامة أو كالعامة، ومن الأمثلة : المعلقات، وشعر الحماسة ...[2] ".

- تتلخص حجج عباس حسن التى ساقها مبرراً لتبنىّ هذا الحل فيما يلى :-

(١) أن الاعتماد على اللهجات وإباحة القياس على القليل كالكوفيين فيه تيسير وتنمية لموارد اللغة، وتمكين الانتفاع بها وإقدارها على مسايرة الحياة ... لكن يجب الأخذ به فى بنية المادة اللغوية وحدها

---

(١) السابق .ص ١١٨.

(٢) اللغة والنحو .ص ١١٨ - ١١٩.

... أما في العلامات الإعرابية فيجب الاقتصار على المشهور ... درءا للمفاسد بالرغم من جواز غيره [١]".

وهذا القول - في نظرنا - متهافت، مناقض لما أقره صاحبه، أما تهافته فآيته أنه يحكم على غير المشهور من ضوابط الإعراب بالجواز، ثم يجعل محاكاة هذا الجائز مجلبة للفساد تستحق درأها والإقلاع عنها كما يقول: "إن محاكاة اللهجات في الإعراب - مع جوازها - ضارة - اليوم -؛ إذ تبعث على الفوضى والاضطراب والاختلاف في بناء هيكل الكلمة، وفي ضبط حروفها، وفي فهم المراد منها ومن الجملة، وفي هذا مصدر بلاء عظيم في التعبير يجب الفرار منه ..وألا نتردد في نبذه وعدم التفكير في محاكاته كي لا نفتح باب البلبلة الذي نسعى - في عصرنا - لسَدّه [٢]"، أي أن هذا الجائز - كما يقول هو في سياق آخر: "مقيس غير مقيس [٣]"، وإذا صح نقل النصوص - وهو صحيح - فهل بعد الذي أسلفناه عليك منها تهافت يُنشد؟

هذه التي مضت واحدة، وأخرى هي أن عباس حسن يعتمد فيما يذهب إليه على مقاله "الشهرة" التي لا تَسْلم من نسبيّة وغموض يجعلان الاعتماد على الشهرة في إقامة الضوابط الإعرابية دون دراسة إحصائية مجْلبة للإبهام، والتعويق، والإرهاق بل والتضليل (على حد تعبير صاحبنا في مثل هذا السياق [٤]).

وملاحظة ثالثة هي أن الجائز غير المشهور - في منهج عباس حسن - ربما كان هو المطرد في اللهجة أو اللهجات التي يستبعد الأخذ عنها في التقعيد، وهذا معناه أننا نحكّم ضوابط لهجة في أخرى ولا سيما إذا تذكرنا أن النحو

---

(١) السابق .ص ٩٨.
(٢) اللغة والنحو .ص ٦١ - ٦٢.
(٣) السابق .ص ١١٠.
(٤) انظر : اللغة والنحو .ص ٥٩.

القديم الذى يَعْرِضُه عباس حسن على القرآن والنص القديم قام أساسا على انتقاء لهجى يتصف فيه الجمع اللغوى بالتقصير فى الجمع من القبائل عامة، ومن القبائل الست خاصة إلى جانب اتصافه بالخلط، واتصاف ما أقيم عليه من نحو بالقصور والاضطراب.

وكل ذلك يرفضه عباس حسن نفسه، ويَنْهى عنه المنهج النحوى السليم لديه.

وملاحظة رابعة هى أن تصوير التنوع التركيبى الجائز استخدامه فى اللغة (ما دمنا نريد أن نضع أحكام المحققين من الأقدمين موضع التطبيق العلمى الحق) على أنه مفتاح للشر، ومجلبة للبلبلة، ومصدر للبلاء يجب توقّيه والفرار منه[1]، أمر غريب؛ إذْ ما المشكلة التعليمية - بلْه العلمية - فى أن يُعلَّم المتلقى أنه يجوز له أن يُلزم المثنى - مثلا - الألف فى جميع المواقع الإعرابية أو يلحقه الألف فى موقع الرفع والياء فى غيره، وأن المتكلم فى حالتى الصياغة مصيب وجهاً من وجوه الاستعمال العربى المشهود له بالفصاحة، وصحة القياس عليه ؟

أليس هذا أدنى إلى التيسير من جانب، وأعدل فى وصف الكلام العربى - إذا شئنا له نحوا يمنحنا حق القياس المقرر في حقه، والمسموح لنا به - من جانب آخر ؟

هذا عن تهافته، أما تناقضه فشاهده ما يلى :-

أ- ما نقله عن الأعلام المحققين من أنه "ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها[2]"، وغير ذلك من أقوال يكفى أن نحيل إلى ما نقله منها[3].

---

(١) مما يثير الدهشة ويستجلب الحيرة أن عباس حسن ينقض ذلك باعتماده على اللهجات رافضا سلوك الشائع من الاستعمال كما سنرى فى معاييره.

(٢) اللغة والنحو .ص ٣٣.

(٣) السابق .ص ٣٥ - ٤٠.

ب- ما قرره عند نقده القائلين بعدم القياس على القليل من مثل قوله: "وهل تنبه أصحاب هذا الرأى إلى أن الحكم بقياسية الكلام عند قبيلة يبلغ شيوعه عند أخرى يخالف كل المخالفة ما قرره العلماء ... من أن كلام كل قبيلة وكل عربى فصيح، حجة [١] ؟".

٢- الحجة الثانية التى ساقها عباس حسن مبررا لتبنى "الحلّ" موضوع العرض والمناقشة هنا هى أن جمع المادة اللغوية من عدة قبائل وخلطها على الوجه الذى اختاره اللغويون الأوائل مفيد أتم الفائدة فى حصر صيغها، وتجميع مفرداتها، وتراكيبها، ولمّ شتات أبنيتها، ولكنه مسيء إلى ضبط حروفها ضبطا إعرابيا، واستخلاص القواعد النحوية من هذا الضبط، لما يحدثه من أحكام متعارضة متضاربة فى كل مسألة [٢].

وتلك حجة أغرب من سابقتها، لأنها تقيم منطقها فى عدم استنباط القواعد من اللهجات ولغات القبائل على أنها مختلفة فى الظواهر اللغوية (الإعرابية منها وغير الإعرابية)، ومن ثم فجمع هذا المختلف فى قاعدة أمر ينتهى إلى الاضطراب والبلبلة، وهذه حقيقة، ولكن الباطل المستهدف من وراء هذا الحق هو أنه من أجل هذا الاختلاف وعدم إمكان وضع نحو موحّد لهذه القبائل فإن الواجب علينا- من وجهة نظرة - أن نبتعد عن هذه اللهجات فى مجال التقعيد لها، وأن تُستمد قواعدها من غيرها، وتُحكّم فيها ضوابط تصطدم معها، وتتنكّر لنصوصها وتنكرها على أهلها الذين لا يتكلمون بغير ما أنكر عليهم؛ وعليه فالاحتجاج بالتعارض والتضارب بين قواعد المسائل المستمدة من لهجات القبائل لا يصلح مبررا لعدم الأخذ عن

---

(١) السابق .ص ١١١.

(٢) السابق .ص ١١٥.

تلك القبائل من ناحية، ولا لتحكيم غيرها - المختلف معها فيما نحن بشأنه - فيها من ناحية أخرى؛ لما فى ذلك كله من مغالطة، وتناقض، ومصادرة.

٣- الحجة الثالثة المبررة - عنده - لما يراه حلاً هى أن ما ورد فى اللهجات من مثل إعراب المثنى ملازما الألف، وإعراب الأسماء الستة بالألف دائما، وإعراب الأفعال الخمسة بحذف النون دون مقتض، وورود الحال معرفة، إلى غير ذلك، ليس قوىّ العلاقة بالنحو، أو هو - إن شئت - منه بعيد، وإنما هو وأضرابه داخل فى تدوين اللهجات واللغات المختلفة، يقول صاحبنا فى ذلك بعد سرد ما صَدَّرت به هذه الفقرة من حديث عن لزوم المثنى الألف الخ ... : "إلى غير ذلك مما هو بتدوين اللهجات واللغات أشبه، وصلته بالنحو أبعد [١]".

والسؤال العَجِل على هذه الدعوى المتجاهلة - فى جرأة ودون دليل - ما صار فى عرف الأقدمين ومَنْ بعدهم من محققين ونُقّلة بمنزلة المعلوم من النحو بالضرورة، هو :-

هبْها - جدلا - أمرا بتدوين اللهجات واللغات أشبه، أليست اللهجات فى تدوينها مستويات يعتمد بعضها على بعض، تتمثل فى النظر اللغوى أصواتا وصرفا ونحوا ودلالة ؟

ثم ما معنى أن صلة لزوم المثنى أو الأسماء الستة الألف ... بتدوين اللهجات أشبه، ومن النحو أبعد ؟ أشبه فى ماذا ؟ وكيف ؟

وأبعد عن النحو فى أى شىء ؟ وعلى أى أساس تم هذا التصنيف ؟

أيعنى هذا أن السلوك التركيبى لهذه اللهجات أمرٌ لا يستحق من اللغوى

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٢٠.

إلا رصده فى التأريخ اللغوى فحسب، وأن محاكاته أو النظر إلى أنه يطرد فى لغة أصحابه عمل خارج عن اهتمام النحاة، عليهم أن يكفُّوا عنه، وأن ينفُضُوا أيديهم منه ؟ أليس هذا تجاهلا لحقيقة، وإنكارا لواقع، وتبريرا بزور من القول، ومغالطة فى الجدل ؟

أمَا وقد بلغنا هذا المدى فى بيان ما أسَّس عليه مقترح عباس حسن فى شأن الأخذ عن العرب، وما يحتج به، وفيما يحتج به، ومبررات ما يأخذ وما يدع، وما تطور إليه ذلك المقترح، ولم تطور ؟، وما يتغياه منه ؟ فقد أضحى لزاما علينا أن نفى بما وعدنا حين خلُص بنا الحديث إلى مقترحه.

وصفوة ما نود أن نسجل هنا تتركز فيما يلى :-

١- الحقائق التى نقلها عن الأعلام الأقدمين والمحققين من السالفين، وأقرها بقوله :" من جميع ما تقدم نستخلص الحقائق التالية :

أ- أن لغات القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة، وكل واحدة منها يصح الأخذ بها، والقياس عليها.

ب- أن بعضها قد يكون أكثر شيوعا، وأوسع نفوذا، وأجمل وقعا، فلا يوجب هذا أن نقتصر عليه وحده، ولا يحول دون الاستشهاد بغيره، والاحتجاج به ...

جـ- أن العربى قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته، أو ألفاظا غير ألفاظها.

د- أن العربى قد ينفرد بالابتكار والتجديد، وقد يكون ما تفرد به راجعا إلى لغة عربية قديمة وصلت إليه، ولم تصل إلى الناس[1]"، وخطأ على ضوء هذه الحقائق - كما قرر - مناط التقعيد النحوى عند أعلامنا السالفين الأول[1]، أقول : إن تلك الحقائق التى نقلها،

(١) اللغة والنحو .ص ٤٠.

واعترف بها، واعتنقها، تنقض ما ذهب إليه عباس حسن نفسه فى مقترحه الذى أسماه "الدستور الأقوم" فى الأخذ عند العرب؛ ذلك أن استبعاد لهجات القبائل العربية من مجال استنباط القواعد الإعرابية وضوابط الأسلوب - إلى جانب أنه تضييق وإعنات لأ سند له، ولا رضا عنه من تفكير سديد، ولا من جمهرة الأعلام (إذا استعرنا حكمه[٢]) - يُعَد مخالفة صريحة لما نقله، وأقره، واعتمده مقياسا للقبول والرفض.

وهنا نسأل : هل يرجع ذلك الاستبعاد للهجات القبائل العربية فى مجال القواعد الإعرابية، وضوابط الأساليب إلى غلط العرب فيما كان منهم - سليقةً - ضوابط ؟ وإذا لم يكن ذلك كذلك فكيف نوفق بين ما يقرره عباس حسن، وينقله عن السالفين : جمهرتهم على الأقل، داعيا إليه من القياس على ما روى عن العرب، وبين ما يذهب إليه فى مقترحه منهجا ونتيجة ؟

٢- أنه إذا كان عباس حسن يقرر[٣] أن النحو الموحّد لا سبيل إليه؛ لكثرة اللهجات، وتباين كثير منها، وعدم أفضلية بعضها على بعض، وعدم أحقية الأخذ عن بعضها دون بعض، وعدم استطاعة الأخذ عنها جميعها جميعاً، ولتساويها فى مبررات الأخذ عنها: (الفصاحة، وسلامة البنية، وصحة التركيب، ولا يختلف الشأن عن ذلك إذا هى تفاوتت - افتراضا - فى مبررات الأخذ عنها، اللهم إلا فى غير صالح النحو الموحّد)، أقول : إذا كان كل هذا حقيقة (وهو كذلك) فما الوصف الذى سيطلقه عباس حسن على النحو المرجوّ

---

(١) السابق .ص ٤٠ ، ٥٩ - ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٩ ، ٨١ - ٨٣.

(٢) السابق .ص ٥١ - ٥٢.

(٣) اللغة والنحو .ص ٩٣.

الذى اقترح له توزيع الوظائف اللغوية على مصادر الأخذ عن العرب، هل هو نحو موحّد ؟ وكيف يُسبغُ عليه هذا الوصف، والخلاف بين لغات القبائل ثابت مقرر فى كثير من الظواهر اللغوية ؟

هل هو نحو القرآن ؟ وماذا عن الاستعانة المقترحة بالشعر "الذى نال من الشهرة والذيوع ما جعله مشاعا أو بمنزلة المشاع" لاستكمال القواعد التى لم يرد بها الاستعمال القرآنى ؟ هذا بالإضافة إلى ما فى مصطلحات "شهرة"، و"ذيوع"، و"مشاع"، و "ما هو بمنزلة المشاع" من نسبيّة، وغموض، وإبهام، ثم ماذا عن استبعاد القبائل العربية أو الانتقاء مما تقول، نؤمن ببعضه ونكفر ببعض آخر منه، بل قل: نؤمن - فى بعضه - ببعض الظواهر، فنوظّفه ونمنحه الحياة، ونكفر ببعض منها، ونزرى به، ونلحقه بغير ما هو منه من تدوين اللهجات أو غيره؛ لنعطّله ونجعله حَصَب تصوراتنا المنهجية الملفّقة وحطبها، مع أن هذا الذى نكفر به هو ضوابط ما نؤمن به، وحاكم سلوكه نظما ؟

٣- إذا كان عباس حسن يُرجع فساد النحو واضطرابه إلى أمرين رئيسين هما :-

أ- غموض مقالتى السماعىّ والقياسىّ، لاعتمادهما على غامض هو "السماع الكثير".

ب- الاعتماد على قبائل بعينها فى الأخذ عن العرب، وتحكيم ما جمعوه منها ناقصا مختلطا فى غيره من لغات القبائل الأخرى وسائر الكلام العربى الذى لا ينتمى إلى اللهجات المختارة...

أقول : إذا كان يرى أن ذلك كان كذلك فإن ما فعله لا يختلف كثيرا عما صنعوه؛ فالغموض فى مصطلحات الشهرة والذيوع والمشاع وما هو بمنزلته، قائم، وتوزيع الوظائف فى الأخذ عن القبائل ينتهى بنا إلى ما انتهى إليه

السالفون من إبعاد مالا يصح إبعاده، ويتناقض مع ما قرروه من صحة القياس عليه، ويخلط بين الشعر والنثر، ولا يحل مشكلة النحو القائم على السماعى والقياسى والمسموع الكثير؛ ذلك أن عرضه على النص القرآنى لا يُذهب عنه عيوبه المنهجية، وما ينتهى إليه هذا العرض لا يُطلق عليه "نحو القرآن"، وهكذا نرى أن الإشكال باق بحاله - كما يقولون -؛ إذ لم يأت عليه عباس حسن بمُقْنِع فتْوى، أو ناصرِ حجّة، فهو - إن استعرنا كلام السابقين - "مقصر فى فتواه، عاجز عن نصرة دعواه[١]".

٤- أن ما يذهب إليه من تضييق فى القياس الإعرابى على محاكاة القرآن وما ألحق به يتناقض مع ما يلى :-

أ- فهمه للقياس [٢].

ب- حكمه على استبعاد بعض الكلام العربى الصحيح السليم بالخطأ، وجهره صراحة بذلك[٣]. والغريب أنه على الرغم من هذا يقرر أن ما يذهب إليه فى القياس الإعرابى "سيؤدى إلى إهمال كثير من القراءات القرآنية واللهجات العربية، واستغلاق كثير من النصوص التى تحوى تلك اللهجات. وأذْهبُ فى الغرابة أنه يبرر جواز ذلك بفعل القدماء له، فأى تبرير هذا ؟ وأى تناقض أوضح من أن يَدْفع ما فعلوه ويَصفَه بالتقصير والخطأ والقصور وجلب الفوضى والبلاء ثم يستسيغه لنفسه منهجا ؟ تأمل قوله التالى لتقف مع الدهشين :

"نعم - إن الأخذ بالنحو - كما اقترحنا - سيؤدى إلى إهمال كثير من القراءات القرآنية واللهجات العربية، واستغلاق كثير من النصوص التى

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .ص ١٣٨.

(٢) انظر : اللغة والنحو .ص ٢٢ - ٢٣.

(٣) السابق .ص ٨٣.

تحوى تلك اللهجات. ولكن هذا كله ليس جديدا على أهل العصور القديمة والحاضرة ... فليس فى الطريقة المقترحة طارىء جليب[١] ".

٥- أن ما قرره تحديداً لما يدخل فى النحو، وما يخرج منه، يحتاج إلى مناقشة؛ إذ لا يستقيم له؛ لتناقضه مع ما تقرره أوليات النحو، ولتعارضه مع ما يقرره هو، وآية ذلك أنه فى حديثه عن التضييق فى القياس الإعرابى، وقصره على القرآن وما ألحق به، جعل التقديم والتأخير والذكر والحذف من قضايا المفردات لا التراكيب، يقول : "ومن الواجب أن نقتصر على القرآن والنص القديم ... فى محض الحركات الإعرابية، وعلامات البناء وما يتصل بهذا. أما فى متن الكلمات، وفى الجموع، والمصادر والمشتقات وأمثالها مما يتعلق بصيغة الألفاظ وبناء هياكلها ومادتها الأصلية، وتقديمها وتأخيرها وذكرها وحذفها فلا نقتصر فيه على القرآن ولا النص القديم بل نرجع فيه ... إلى القياس بمعناه العام الذى يبيح لنا محاكاة الكلام العربى الأصيل قرآنا وغير قرآن لا نخص به قبيلة معينة ولا فردا بذاته[٢]".

وفى حديثه عن النحو جعل هذه الأمور نفسها (التقديم والتأخير، والحذف والزيادة) مما يوضحه النحو ويفصله ويُعلّمنا إياه، يقول : "وكان من مزايا النحو إرشادنا إلى ضبط أواخر الكلمات ضبطا صحيحا. مع ما قد يتبعه من ضبط حروف أخرى، أو وضع كلمات وضعها السليم من جملتها، وما يتصل بهذا من حذف وزيادة، وتقديم وتأخير ... وغيره مما يوضحه النحو ويفصله[٣]"، وأصرح من هذا فى عدّه الترتيب مقالة من مقالات النحو وموضوعاته وقضاياه قوله عن النحاة مستدلا بهم فى تحديد مفهوم النحو، ومؤيدا لهم : "ودونّوا أوصافهم هذه أو قواعدهم - فى علم خاص سمّوه :

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٢٥ - ١٢٦.
(٢) السابق .ص ١٢٠ - ١٢١.
(٣) اللغة والنحو .ص ٢١.

علم "النحو" - ونصحوا أن نتعلم "النحو" لنأمن الزلل فى الضبط وما يتبعه من خطأ فى الفهم، ونسلك مسلك العرب فى ضبط أواخر الكلمات وترتيبها، وما يتصل بهذا غير خاطئين[١]".

فأى الرأيين يعبِّر عن صاحبه ؟ وأيهما نعتمده رأيا له ؟

أليس هذا ما يقول عنه السالفون : "إذا تعارضا تساقطا ؟".

هذه واحدة. وأخرى أنه يرى أن قضايا التقديم والتأخير (التى هى - عنده - من قضايا المفردات أو متن الألفاظ أو الثروة اللفظية)لا تفضى إلى شىء من البلبلة والاضطراب أو الإساءة التى تفضى إليها قضايا التركيب والضوابط الإعرابية، ثم يمضى عباس حسن ليؤكد هذا قائلا : "فأى إساءة فى أن نقدّم بعض الألفاظ أو نؤخرها أونثبت أو نحذف ما نشاء ... [٢] ؟".

ولنا على هذا ما يلى :-

أولا : اتفقت كلمة النحاة قديما وحديثا على أن التقديم والتأخير (الرتبة) قضية من قضايا النحو الأساسية، يتحدث فيها النحاة عن الرتبة المحفوظة كالتى بين الصلة والموصول، والصفة والموصوف، والمؤكِّد والمؤكَّد، والمضاف والمضاف إليه، الخ ... ، ويعرضون للرتبة غير المحفوظة كالتى بين الحال وصاحبه أو عامله، والخبر والمبتدأ، والمفعول والفاعل أو الفعل، الخ ... ، وما يطرأ على هذا كله من صور يجب فيها ما يرونه الأصل فى الرتبة، أو ما يمتنع معه استخدام ذلك الأصل، أو ما يجوز فيه استعمال الأصل وغيره ...

---

(١) السابق .ص ٢٢.

(٢) السابق .ص ١٢٢.

وحديث النحاة عن الرتبة (التقديم والتأخير) حديث لا تخطئه العين فى تصنيف الأبواب والمسائل، فكيف يقرر صاحبنا - على مكانته - أن التقديم والتأخير من قضايا المفردات وليس من قضايا التركيب ؟

هذا أمر، وأمر آخر أشد لفتا للنظر فى كلامه، وما ذلك إلا زعمه أن التقديم والتأخير لا يترتب عليهما فساد دلاليّ أو تركيبى. وهذا زعم تنقضه الحقائق النحوية التى تقرر أن الرتبة قد يؤدى تغيرها إلى ما يلى :-

أ- تغيّر الباب النحوى كالجملة الفعلية.

ب- خروج الكلام والنظم عن صواب العربية، وذلك كالترتيب بين اسم إن وخبرها الذى إذا قُدم ولم يكن شبه جملة خرج الكلام من باب اللغة العربية.

جـ- تغير الأحكام النحوية، ومن ذلك مثلا :-

- الانتقال من حالة إعرابية إلى أخرى كنعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب تبعا لموقعه الجديد فى الكلام، ولا يكون نعتا فى الصناعة.

- إلغاء العامل النحوى كالترتيب فى معمولى "ما"، و "إنْ"، و "لا" النافيات العاملات عمل ليس، وكبعض صور "الإلغاء" فى باب ظن وأخواتها.

وأود أن أضيف إلى هذا كله ملاحظة تتعلق بموقف عباس حسن من متن اللغة، ذلك أن ما يتعلق بمتن اللغة قد يتجاوز مجال الصيغة المنعزلة إلى مجال التركيب، والضبط الإعرابى، ومن ثم يصبح الأخذ عن القبائل ذا طبيعة تتعلق بالنحو وضوابطه، لا بالصيغة فى عزلتها عن السياق. وقد

سجل عباس حسن نفسه هذا حين تحدث عن المجافاة الضارة، والتعارض الظاهر بين النحو والعلوم اللغوية الأخرى، ومنها علم متن اللغة، وعدم سيرهما معا فى طريق واحد يرجى منه، ويؤمل فيه[١]، ومما ضربه مثلا لذلك ما ترويه كتب اللغة فى "سَكِرت المرأة" فهى "سَكِرة"، و"سكْرى"، و "سكْرانة " (بتاء التأنيث)، وما يترتب على ذلك نحويا من صرف صفة المذكر "سكران"، وهو حكم يجرى على خلاف ما تقرره القواعد النحوية التى يدعو منهج عباس حسن إلى الاحتكام إليها بعيدا عما يجرى فى اللهجات العربية.

والسؤال الذى يفرض نفسه هو : أفلا يقود هذا الى :-

- إغفال عباس حسن حقيقة أن متن اللغة ليس - دائما - وقفاعلى الصيغ منعزلة عن سياقاتها.
- أنه أبْعدَ اللهجات عن مجال الضبط الإعرابى، ثم جعل هذا الإبعاد نفسه سببا من أسباب المجافاة الضارة بين النحو وعلم متن اللغة .

بل إن دعوته الصريحة - عند حديثه عن تلك المجافاة - إلى ضرورة "تحرير القاعدة وتهذيبها؛ لتساير كتب اللغة، أو تهذيب الكتب اللغوية وتمحيصها لتجارى النحو [٢]"، وتقريره القاطع أنه "ليس من شك فى أن التحرير والتهذيب إنما يتجهان إلى النحو، دون اللغة؛ إذ هى السابقة عليه، ومنها استمد وجوده، وأخذ مواد بنائه[٣]"، أقول :- إن هذا كله يجعلنا نسجل على عباس حسن تناقضه .

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٩٠.

(٢) اللغة والنحو .ص ١٨٨.

(٣) السابق .ص ١٨٩.

٣- القيـــاس

٢- القيـــاس

يتناول الحديث فى هذا المجال ما يلى :-

أ- مفهوم القياس عند عباس حسن .

ب- موقفه من القياس لدى السالفين .

(أ) مفهوم عباس حسن عن القياس :-

نلحظ فى رأى عباس حسن الخاص عن القياس أننا امام نوعين من القياس : نوع نوافقه عليه مع تحفظ، ونوع لا نشايعه فيه عن حجة .

أما النوع الأول فيذهب فيه إلى أن القياس هو :

" محاكاة العرب فى كلامهم، والتزام طرائقهم فى فنون القول[١] "، والقياس بهذا المعنى - كما ينص على ذلك - "واضح الغاية، سهل الفهم، يغنينا عن التفصيل، والتشعيب، والالتواء، والتعقيد الذى سلكه كثير من القدامى والمحدثين[٢]".

وما لا مفر من تسجيله هنا من تحفظ يتمثل فى ضرورة إبراز مدلول الكلمات التالية وتحديد المراد بها وهى كلمات :

" محاكات كلام العرب "

- فالمحاكاة تتعلق - هنا - باستعمال اللغة، أدرك نظامها الداخلى الحق أم لم يُدْرك، فلا حديث يَرُد هنا عن إدراك النظام المطرد فيها، بله نظاما استنباطيا استُمدّ من بعض اللغة وفُرض - فى تحكم غير مبرر - على غيره، يُصوّبه ويخطئه تبعا لما ارتضاه واضعوه .

---

(١) اللغة والنحو .ص ٢٢.

(٢) السابق .ص ٢٢.

- والعرب لهم لهجاتهم المتساوية فى الفصاحة، وسلامة البنية، وصحة التركيب، والمختلفة - كذلك - فى مستويات اللغة المتنوعة (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية)، ومن ثم فالمحاكاة هنا محاكاة لاستعمالات ثبت لها الاختلاف، وصحّت به استخداما، وقياسا؛ لأن الناطقين بهذا التنوع هم أصحاب اللغة، عنهم تؤخذ، وباستخدامهم يصح استنباط النحاة فيُقبل، أو يخطأ فيُردّ .

هذا ما أردت أن أسجله حتى لا يُظن من إطلاق عبارة عباس حسن أن المقصود هو محاكاة بعض القبائل العربية التى أفردت بأوصاف العزلة والنقاء اللغويين فنجَتْ - فى وهْم اللغويين الأوائل ومن سار فى غبارهم من النحاة - من التأثر بالعجمة ، وسَلِم لها نظامها .

ويغلب على ظنى أن هذا ما يرمى إليه عباس حسن، ولنا فى ميله لرأى الكوفيين فى القياس[1]، ونقد البصريين، ما يرشح صحة هذا الظن، ويدعم ذلك الذى نذهب إليه .

وأما النوع الثانى من القياس الذى لا نشايعه فيه عن حجة فهو ما يصوره بقوله :

" إن القواعد اللغوية (ومنها النحوية) مستمدة من الكلام العربى الأصيل مباشرة، وأننا حين نأخذ أنفسنا بها نستطيع أن نحاكى العرب، ونجعل كلامنا مثل كلامهم، ونجريه معه فى مضمار واحد، وذلك هو القياس فى اللغة وفروعها[2] ". وربما كان النص التالى أكثر صراحة، وأبين عن وجهة نظر صاحبنا فيما نحن بصدده من أنه يرى أن أخذ النفس بضوابط النحاة التى خلّفوها لنا يقوم بوظيفة محاكاة اللغة نفسها، يقول :-

---

(١) انظر : اللغة والنحو .ص ٩٤ - ١٢٦.

(٢) السابق .ص ٢٢.

" وهذه اللغة التى نتخذها - معاشر المستعربين - أداة طيّعة للتفاهم، ونسخّرها مركبا ذلولا للإبانة عن أغراضنا، والكشف عما فى نفوسنا، ما الذى هيأها لنا، وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من العرب عليها، ومكن لنا من نظمها ونثرها تمكنهم منها، وأطلق لساننا فى العصور المختلفة صحيحا فصيحا كما أطلق لسانهم، وأجرى كلامنا فى حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ..؟ إنه النحو ... [1]".

وتكمن مغالطة الكلام فيما يذهب إليه فى قوله : إننا حين نأخذ أنفسنا بقواعد النحو الذى توارثناه نستطيع أن نحاكى العرب فى كلامهم، وهذا كلام يبعث على النظر، ويدعو إلى التأمل والتدبر؛ إذ لا تُسلم المقدمة فيه إلى النتيجة؛ ذلك أن اتباع النحو - أى نحو -، وإلزام النفس به، لا ينتج - بالضرورة - لغة، فضلا عن "اللغة"؛ إذ قد يكون المنتَج تركيبا يتّسم بالتزام الضوابط النحوية، لكنه لا يدخل دائرة اللغة؛ لأنه لا يحمل معنى .

وما يذهب إليه عباس حسن فى القواعد النحوية، وقدرتها على إنتاج اللغة لا يتم فى الدرس النحوى الصحيح إلا بتحقق أمرين معاً هما :-

- تحقق الصحة النحوية (أو ما يطلق عليه فى الدرس النحوى المعاصر: grammaticality)

- تحقق القبول الاستعمالى من البيئة اللغوية (وهو ما يطلق عليه فى الدرس النحوى المعاصر acceptability)، والقياس الذى يتحقق له الأمران المشار إليهما هو القياس المعادل للغة؛ بمعنى أن اللغة (أية لغة) تحكمها نُظُم يختزنها المتكلم والسامع على السواء فى مراحل اكتسابهما لها فى بيئتها، ويتكلمان تبعا لذلك المختزن الذى يُعدّ المعادل

---

(١) النحو الوافى .حـ١ ص ١ ، ٢.

المنهجى التجريدى الموحَّد للغة استعمالا، ومن ثم إذا تكلمنا على مقتضى هذا المعادل المنهجى التجريدى الموحد (= النظام اللغوى)[١] أنتجنا اللغة التى تحكمها ضوابطه، وتطرد فيه، ويصح بها دائما.

وهنا تتضح الهوّة بين الواقع الذى يتحدث عنه صاحبنا (قاصدا به النحو الاستنباطى المحكَّم نُظُم ست اللهجات (أو جمهرتها - إن شئت الدقة -) فى بقية اللهجات التى تتجاوز الثلاثين، الرافض لبعض صحيح العربية ، الموصوف من صاحبنا نفسه ، وكثيرين من السالفين والخالفين، بالقصور ، والفوضى، والاضطراب، والإساءة، وتعويق خطا الإصلاح، والعجز عن الحركة الناشطة، والتناقض ... إلى آخر ذلك القاموس الذى ليس من أهدافنا استقصاؤه)[٢]، وبين الضابط النظرى الذى يصنعه له ، والذى يرى فيه " أن أخذ النفس بهذا النحو يعادل العربية، ويجرى معها فى مضمار واحد"، وكيف يتحقق ذلك، وما خُلّف لنا من نُحوّ (بصيغة الجمع) تتهم العرب بالخطأ فى لغتهم [٣]، وتنكر على الناس أن يقيسوا على ما كثر صحيحا فيها[٤]، وتخلع عن أرفع نصوص العربية فصاحة وسموا صفة أنها كلام عربى[٥] ؟ .

فالكلام العربى الأصيل الذى يتحدث عنه عباس حسن، والذى أقيمت عليه القواعد ليس هو المعادل للغة العرب، واللافت للنظر أن هذا المعنى هو ما نص عليه عباس حسن نفسه حين قال :

---

(١) (النظام اللغوى لا يدركه المتكلم عن وعى حتى يُكشف له الغطاء عنه من نحوى أدركه عن طريق تأمل اللغة.)

(٢) انظر : اللغة والنحو .ص ١٠ - ٢٣٠.

(٣) انظر : اللغة والنحو .ص ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠.

(٤) السابق .ص ٤٨ ، ٥١.

(٥) السابق . ص ١٠٠ - ١١٤.

" وبديه أن لغات القبائل الست، ولهجاتها، لا تحوى جميع اللغات واللهجات التى فى باقى القبائل الكثيرة؛ فذلك ينافى طبيعة اللغة، ويعارض القانون الواقعى الذى تسير عليه فى نشأتها وتدرجها وتفرعها، ومهما تميزت به القبائل الست من القوة، والجاه، والنفوذ، وبسطة الرقعة - فى رأى الرواة - فلن يغير هذا كله من طبيعة الأشياء، ولا من الواقع المشاهد[١]"، ويؤكد هذا فيقول:

"ومن هنا صح ما يقال : إن اللغويين هم أصحاب الفضل الأول على النحويين، وإنهم كذلك أهل الإساءة الأولى إلى النحو والنحاة[٢] "، ولسوف نرى أن عباس حسن يدفع حجج المبررين صنيع اللغويين الذين حصروا اللغة التى تصح محاكاتها فى قبائل بعينها، واصفا دعاواهم ، ودفاعهم بأنه " دفاع واهن[٣]"، و " تعلة واهية تافهة[٤]"، و " شبهة مهلهلة[٥]"، كما يصف النحو المؤسس على ما جُمع فيقول : " ومن ثم فات الرعيلَ الأول من النحاة كثيرٌ من منابع الأخذ، ومراجع الاستنباط كشفت عنه الأيام ذلك . فأثبتت تقصير اللغويين، وقصور النحو المؤسس على ما جمعوه[٦].

فالواقع المتحدث عنه هو المقعَّد له (مع ملاحظة أن الذين قعّدوا له لم يستوعبوه)، والضابط النظرى يتحدث عن اللغة العربية فى صورتها التجريدية التى تشمل كل القبائل (على مذهب الكوفيين)، وتشمل كذلك النحو الموحّد لها (الذى لا وجود له)، أو نُحوّها المتنوعة التى تصح محاكاة ما جاء على نُظُمها التى لا تندرج تحت نظام لغوى يصح وصفه بالتوحد والاطراد .

---

(١) اللغة والنحو .ص ٧٦.
(٢) السابق .ص ٧٨.
(٣) السابق .ص ٧٩.
(٤) السابق .ص ٨٠.
(٥) السابق .ص ٨١.
(٦) السابق .ص ٨١.

أما القواعد المعادلة للغة فهى تلك الواصفةُ اللغةَ وصفا يتسم بالاطراد والشمول، والموضوعية، والتماسك، وهى كذلك تلك القواعد المنتجة لجميع الأمثلة اللغوية الصحيحة (دون غيرها) المستخدمة استخداما تركيبيا صحيحا مقبولا فى بيئة اللغة ، أو بعبارة أخرى القواعد المعادلة للغة هى القواعد المعادلة للملكة اللغوية، أو السليقة، أو ما يسمى فى الدرس النحوى المعاصر Competence، وحين تنتج القواعد أمثلة تصح فى بعض اللغة ولا تصح فى بعض آخر منها فأن أخذ أنفسنا بها لا يمثل قياسا، ولا يحقق (بالضرورة) نتائج القياس اللغوى الصحيح المنتج .

ولدىّ على ما يذهب إليه شيخنا عباس حسن بعض تساؤلات هى :-

- أ إذا حاكينا النحو القائم على "الكثير المسموع" الذى لاضابط له، المخطِّىء لغير ما قام عليه من الأساليب العربية الصحيحة نكون فى حالة محاكاة للغة العربية (على هذا الإطلاق الغامض المبهم؟) .
- هل إذا أخذنا أنفسنا بضوابط مثل تلك التى أسوقها هنا من قبيل ضرب الأمثال (وليس الاستقصاء) نكون ممن يجعلون كلامهم مثل كلام العرب، ويُجرونه معه فى مضمار واحد ؟

والضوابط التى أضربها أمثالا هى :-

- عدم تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر [١].
- عدم تقدم صلة الموصول أو شىء منها على الموصول[٢].
- عدم تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور [٣].

---

(١) انظر : اللغة والنحو .ص ١٠٠ - ١٠١.
(٢) السابق .ص ١٠٠.
(٣) السابق .ص ١٠١.

- عدم تقدم التمييز على عامله [١].
- عدم تقدم العامل على " كم[٢] ".
- عدم مجيء المصدر حالا أو نعتا [٣].
- صرف " سكران[٤] ".
- إعمال " ما " مع فقد الترتيب[٥].
- العطف بالرفع على اسم إن قبل استكمال الخبر [٦].

وكلها - ومئات من الحالات غيرها (على حد تعبير عباس حسن نفسه) [٧] - من الاستعمالات التى تتصف على المستوى الاستعمالى والتقعيدى بالعربية ، والفصاحة ، وبعضها يتصف بالكثرة التى هى مناط القياس لديهم ، ولكنها جميعها - فى منطق القواعد والنظام المستنبط الموصوف بالتقصير والقصور [٨]- لا يقاس عليها .

وقد يكون من المفيد هنا أن أورد تعليق عباس حسن نفسه على موقف النحاة، وجرأتهم ، ونهاية الجمود على الرأى الخاطىء عندهم فى الحكم على النصوص الفصيحة التى اصطدمت بها قواعدهم، يقول:-

" فأى كلام هذا ؟ إن سلامة المنطق، ورجاحة العقل، تأبى مسايرتهم فيما يتوهمون[٩]".

لعل فيما سبق ما يفيد أن شيخنا الأستاذ عباس حسن حين جعل الحديث عن القياس على لغة العرب ، والقياس على النحو الذى أقيم على معظم ما جمع من بعض كلام العرب، حديثا عن نوع واحد إنما دفع بنفسه فى دائرة

---

(١) النحو الوافى - حـ٢ ص ٣٩٥ ، هـ ص ٣٩٦ ، ص ٤٠٠

(٢) انظر:اللغة والنحو هـ ص ٤٣. (٣) السابق .ص ٤٨. (٤) السابق .ص ٩٠.

(٥) السابق .ص ٨٧. (٦) السابق .ص ٨٨ - ٨٩. (٧) السابق .ص ٩٠.

(٨) السابق .ص ٧٤ ، ٩٢. (٩) السابق .ص ١٠.

الخلط بين اللغة والنحو، وجعل على مفهومه للقياس غشاوة تَسمُه بالإبهام، والإرهاق، والتعويق، والتضليل، وهى أوصاف وسم[١] بها عباس حسن فهم القدامى للأساس الذى اعتمدوا عليه فى تحديد القياس كما سنرى بعد قليل.

ب - موقف عباس حسن من القياس لدى السالفين :

يقرر عباس حسن فى حديثه عن عمل السالفين فى القياس ما يلى :

- أنهم تحصنوا بالكثرة فى تحديدهم القياس، واستخدموا مرادفا للكثرة مصطلحات[٢] : الأصل، المطرد، الكثير المسموع، الغالب .
- أن القياس أقيم على التحديد الزمانى والمكانى لمن تؤخذ عنهم اللغة[٣] .
- أن السالفين فتحوا بسبب القياس أبوابا من المشكلات تكد العقل وترهق الفكر .
- أنهم عقَدوا بين القياس اللغوى والقياس الفقهى روابط وأشباها رتبوا عليها أحكاما عجيبة[٤].
- أنهم أسرفوا فى التفصيل والتفريع والاستدلال أسرافا جاوز حد الإبانة ، وإيضاح الحقائق العلمية، واستحال ألغازا ومعميات يضيق بها الصدر، ويَضِلّ فيها الفهم، وأننا لسنا بحاجة إلى شىء من ذلك [٥].
- أنهم لم ينصرفوا إلى النظر فى آثار القياس اللغوية على وجه تَقْوَى به اللغة، ولو فعلوا لأفادوا وأبلغوا، ولكنهم لم يفعلوا (بنص عبارته) [٦].

---

(١) اللغة والنحو .ص ٥٩. (٢) السابق .ص ٢٢ - ٢٣. (٣) السابق .ص ٢٤.
(٤) السابق . ص ٢٢ - ٢٣. (٥ ، ٦) السابق . ص ٢٢ - ٢٣.

- أن الكثرة التى تحصنوا بها لتحديد معنى القياسى والسماعى، المطرد والشاذ، الغالب والقليل (والتى كانت أصل الخُلف الواسع وسببه) لم يؤثر عن القدامى أن حدّدوا لها ضوابط أو خصائص نتعرف بها عليها؛ ومن ثم اتسم ما أقيم عليها من نحو بما اتسمت به من اضطراب، وتناقض، وفوضى، وغشّاه ماغشّاها .

- أن غموض هذه المسألة الرئيسة (مسألة القلة والكثرة بنوعيها : الذاتى والنسبى)، وخفاء المراد الدقيق منها أوقع الباحثين قديما وحديثا فى حيرة، واضطراب مؤلمين ، يُصوّب هذا ما يخطّئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه[١]؛ إذ لم يذكر أحد - كما قلنا - لهما ضابطا صحيحا، ولا وصفا يزيل الإبهام والغموض عنهما[٢]، اللهم إلا عند الكوفيين الذين لا ينظرون إلى القلة والكثرة، وإنما يعتمدون ما قال العرب .

- ويقرر عباس حسن أنه " كيفما دار الأمر فى القياسى والسماعى فالأخذ فيه برأى القدامى المبهم - دون تبْصره وعميق إدراك - مُرهق، معوّق، بل مضلّل[٣] "، وأن ما فعله السالفون " تضييق، وإعنات لا سندله، ولارضا عنه من تفكير سديد، ولا من جمهرة الأعلام[٤]" .

- ويَعْجَب عباس حسن أن تنقضى العصور الطويلة ولا يتعرض لأمر الكثرة تلك التى هى أصل الخلاف ومصدره من يوضحه، ويسجل أن المجمع اللغوى القاهرى عرض لهذا الأمر فى عشرات المواضيع والبحوث، وعانى ما عانى، ولم يحاول أن يكشف الضر بإزالة الغموض عن هذه القلة والكثرة[٥]، والذاتى والنسبى .

---

(١) اللغة والنحو .ص ٤٤ - ٤٥. (٢) السابق .ص ٦٣.

(٣) السابق .ص ٥٩. (٤) السابق .ص ٥١ - ٥٢. (٥) السابق . ص ٤٣.

- وأذهبُ فى الحيرة وأبلغُ فى العجب عنده الأمران التاليان :

أ- أن القليل الردىء الذى لا وجه له فى القياس يقاس عليه فى الرأى الصحيح لدى المتشددين من النحاة، ويعقّب عباس حسن على هذا الموقف من النحاة بقوله : "فكيف يكون الصحيح جواز القياس على تلك اللغة مع الحكم عليها بأنها رديئة ؟ كيف نوفق بين الأمرين : القياس، والرداءة مع عدم الاتجاه[1] ؟"

ب - وأن الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه، أو على حد تعبيرهم "وعلى كثرته لم يُقَسْ عليه بإجماع [2]"، ويتساءل بعد ضرب الأمثال فيقول :"وغير هذا كثير ... فى غالب المراجع والمطولات فى أبوابها المختلفة، فأى اضطراب وتناقض كهذا[3] ؟"

- وأدخل من هذا كله فى الدهشة والعجب والحيرة (عنده) أن تحقق القلة والكثرة اللذين تتم تبعا لهما إباحة القياس والمحاكاة حينا، أو تحريمهما حينا آخر، أمر غير وارد إذا سلمنا بما يقرره السالفون[4] من أن " ما كان لغة لقبيلة يقاس عليه"، وأن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء"، وأنه "ليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها"، وأنه "ليس ينبغى أن يطلق على شىء له وجه من العربية قائم (وإن كان غير قوى) أنه غلط، وأنه ... وأنه ... وأنه ... مما ينقله صاحبنا عن الأعلام والثقات والمحققين من السالفين، ويتساءل كيف -

---

(١) السابق . هـ ص ٤٣ (الغريب أن هذا الذى يرفضه عباس حسن هو هو نفسه ما فعله فى كتابه " النحو الوافى" حين قاس على ما هو ضعيف ومرجوح، وترك القوى المشهور .

(٢ ، ٣) السابق .ص ٤٨ .

(٤) انظر فى هذه النقول : اللغة والنحو .ص ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .

إذا كان الأمر كذلك - تتحقق القلة والكثرة، ويتحقق تبعا لهما إباحة القياس والمحاكاة حينا أو تحريمهما [١]؟

ويكرر صاحبنا تساؤله في دهشة : كيف يقع الاطراد والشذوذ ؟

ويعلن في يأس أنه لم يجد لشيء من ذلك ردا مقنعا، ولا جوابا شافيا.

- ومما يدير رأسه حيرة وعجبا أن القائلين "بالكثرة المسموعة" المتشددين فيها "لم يلتزموا التمسك بقانونهم في الكثرة والقلة، فقد خالفه بعض أئمتهم، وفي مقدمتهم سيبويه الذي أجاز القياس أحيانا على القلة التي ارتضاها الكوفيون للقياس [٢]".

- ويكثف عباس حسن همومه البحثية حول قياس السالفين القائم على "الكثير المسموع" في الأسئلة التالية التي تعرض (كما يقول) لصميم الموضوعات اللغوية، وأصول مسائلها، وفي الإجابة عنها توضيح لتلك الموضوعات، والأصول، وتعهد للفروع، وتبيان للآراء [٣].

س- من العربي الذي نقتدي به في اللغة دون سواه؟ ولماذا؟

س- ما اللغة التي نحاكيها ؟ ولماذا ؟

س- أتتساوى لهجات العرب ولغاتها في الفصاحة، وسلامة البنية، وصحة التركيب، أم تتفاوت ؟ وإذا تساوت، فأيها نتبع ؟ ولماذا ؟ وأيها نترك ؟ ولماذا ؟

---

(١) على الرغم من هذا الذي يقرره عباس حسن فقد كان منه ما يلي :

- رد الكثير من اللغات بقليلها. - رد القليل منها بالشائع القوى.

- رد الأولى بما هو دونه في القواعد - رد الراجح بالمرجوح. - رد القوى بالضعيف.

مع أنه قرر أكثر من مرة أن الحكم بقياسية كلام في لغة يبلغ شيوعه في أخرى موفوض عند الجميع.

(٢) اللغة والنحو .ص ٩٧. (٣) السابق .ص ٢٣ ، ٣١ ، ٤٧.

وإذا تفاوتت، واختلفت فيما أشرنا إليه، فماذا نحاكى ؟ وماذا نتجنب ؟ وما مقاييسنا فى الحالتين ؟

س- هل تتساوى لغة الأفراد فى القبيلة الواحدة من حيث سلامة اللغة، وصحة البيان، أو تختلف؟ وعمن نأخذ ؟ ولماذا ؟

س- هل يترك العربى لهجته إلى غيرها ؟ وما موقفنا منه حينئذ ؟

س- هؤلاء الذين نُقلت عنهم أمثلة تخالف ما شاع مما سماه النحاة كثيرا مسموعا، هل تتبعّهم النحاة، وتحرّوا أمرهم، فعرفوا شأن لغة كل منهم، أخاصة هى به، أم مشتركة بينه وبين قومه، أو سواهم؟ فإن انفرد بها العربى، فهل نتابعه فيها، ولا يتحقق فيما قال وصف الشذوذ ؟ أو ماذا نفعل؟

أسئلة شتى لا مجيب عنها، ولا جواب شافيا لها.

ويخلص عباس حسن إلى تقرير الحقائق الآتية :-

١- أن لغات القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة، وكل واحدة منها يصح الأخذ بها والقياس عليها.

٢- أن بعضها قد يكون أكثر شيوعا، وأوسع نفوذا، وأجمل وقعا، فلا يوجب هذا أن يقتصر عليه وحده، ولا يحول دون الاستشهاد بغيره والاحتجاج به.

٣- أن العربى قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته، أو ألفاظا غير ألفاظها ويستغنى بها عن لغته أو لا يستغنى.

وينص صاحبنا على أن ما فعله السالفون هو سبب الشوائب التى نراها فى النحو ونعانى منها.

ويورد تساؤلا يقيم عليه موقفا من قضية بالغة الأهمية فى مواقفه التطبيقية فيرى فى القياس على المسموع ما يلى :

"أمن الخير للغتنا أن نقف باللفظ المسموع عند حد السماع الوارد به، ولا نخضعه للقياس، كما يرى فريق من النحاة، أم الخير فى الانتفاع بالحالتين : حالة السماع التى ورد بها، وحالة القياس الذى ينطبق عليه، كما يرى فريق آخر ؟ يبدو لنا الخير واضحا جليا فى الرأى الأخير[١]".

وأود أن أسجل هنا أن ما يذهب إليه فى هذا النص، وما يقرره فى رقم (٢) يؤديان إلى الاستشهاد بما يجيزه الاستعمال وبما يرفضه، بما تدخل به القاعدة دائرة الصحة، وبما تخرج به عن الصواب، وهذا وقوع في الاضطراب الذى أخذه عباس حسن على النحاة وغلّظت كلماته من أجله عليهم، كما أنه - كذلك - خروج عن المنهج الذى اختطه لنفسه، ويفرض علىّ هذا هنا أن أجهر بما سجله أحد العلماء متسائلا :

"ألا تؤدى كثرة انتقاض المقاييس إلى عدم الاعتداد بها[٢] ؟ "

---

(١) اللغة والنحو .ص ٦٤، وانظر أيضا ص ٥٩ - ٦٣.

(٢) القياس .ص ٥٢.

٣- تعـدد الآراء النحويـة

٣- تعدد الآراء النحوية

يصف عباس حسن هذه المشكلة بأنها "المشكلة العنيفة التى جلبت البلاء ... على النحو والنحاة وطلاب التحصيل[١]"، وأنها أظهر عيوب النحو، وأكبر العقبات فى سبيل تحصيله، والوصول إلى ضوابط محدودة سليمة يسهل استخدامها والاستعانة بها فى التفاهم الكلامى والكتابى على وجه محكم دقيق لا فوضى فيه ولا اضطراب[٢]، وأنها أدت إلى البلبلة والفوضى مما سبب ضجر المتعلمين فى عصرنا وقبل عصرنا من النحو، وانصرافهم عنه[٣]، وفرارهم من وعورته التى لا خير فيها[٤].

ويُرجع عباس حسن أسباب كثرة الآراء النحوية فى المسألة الواحدة وتشعبها حتى مالا يحتاج إلى تعدد مما يجرى فى النحو مجرى الأوليات، وعوامل تضارب الأحكام وتناقضها واختلافها حتى فيما يجرى من مسائله مجرى البدائه العلمية إلى أمرين رئيسين هما[٥]:-

أ- الغموض الذى غشّى القياسىّ والسماعىّ أو المطرد والشاذ أو الكثرة والقلة (بنوعيها : الذاتى والنسبى)، ذلك الغموض الذى لم يكشفه رأى صائب وضّاح، يبيّن حقيقته، ويجتمع الباحثون عنده فى كل مسأله تعرض عليهم، وقد أوقع هذا الغموض الباحثين قديما وحديثا فى حيرة واضطراب مؤلمين؛ يصوّب هذا ما يخطئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه، فلم تجتمع كلمة النحاة على رأى موحّد، ولم تتفق أحكامهم على شىء من كلياته أو مسائله الجزئية، بل لم تقترب[٦].

---

(١) اللغة والنحو .ص ٩٢ - ٩٣. (٢) السابق .ص ٧٣. (٣) السابق .ص ٧٣.

(٤) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٣٨. (٥) اللغة والنحو .ص ٧٢ ، ١١٤.

(٦) السابق ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٧٢ ، ١١٤.

ب- قصور النحو المؤسَّس على ما جمعه اللغويون الأوائل من مادة لغوية ضمّت إلى عدم استيعابها لغات القبائل التى اقْتُصر على الأخذ عنها - بله أن تشمل لغات العرب كلها - أنها خُلطت وأُرسل بعضها فى بعض، فصح فى تلك المادة -؛ لهذا وذاك - أنها ناقصة مختلطة، وبديه أن ما أقيم على جمع ناقص مختلط من المادة اللغوية جاءت ضوابطه قاصرة مضطربة مهلهلة[١] كالذى نشهده فى كتب النحو المبسوطة بين علمائه القدامى[٢] "ينتزعون الحكم من الألفاظ الشائعة - فى زعمهم وعلى حسب اجتهادهم - ... ولا يلبثون أن يقعوا على ما يخالفه ... فيحكموا على المخالف بالشذوذ، أو القلة، أو ما شاءوا من أسماء تفيد الضعف وتمنع القياس، ومن هنا نشأ التناقض والتضارب فى أكثر الأحكام، فقلّ أن تجد حكما لا خُلف فيه ولا تعارض بينه وبين أمثلة أخرى من صميم الكلام العربى الفصيح حتى فى الأحكام التى تجرى فى النحو مجرى الأوليات[٣] .

ونود أن نسجل هنا بعض ما قرره عباس حسن فى أمر "تعدد الآراء النحوية فى المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها"؛ لما له من أهمية تتضح فى حينها وموضعها من البحث، ويعنينا مما قرره ما يلى :-

- أن مشكلة تعدد الآراء النحوية فى المسألة الواحدة ازدادت بازدياد هجرة العرب إلى الأمصار الجديدة كالبصرة والكوفة وبغداد ودمشق وغيرها ... ثم اتسع ميدان الفوضى النحوية وكثر المضطربون فيه ... بازدياد

---

(١) انظر : اللغة والنحو .ص ٩٤ ، ١٠٠ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ١١٤.

(٢) السابق . ص ٤٤ - ٤٥. (٣) السابق .ص ١١٤ - ١١٥.

التدوين والتأليف والتعليم ... فزاد تعدد الآراء فى المسألة الواحدة، وزاد اختلاف الأحكام فيها، وخفيت الحقائق على كثير من طلابها، وصعب عليهم استخلاصها مما يغشّيها، وزهدوا فيها أو كادوا ... وانفتح باب بغيض من المنطق الجدلى والسفسطة العتيقة ظل مفتوحا حتى اليوم، فملأ النفوس حنقا، وأرهق العقول، وكاد يقضى على حسن الظن بجلال النحو ... ولا سيما بعد أن تعاورته حِقَب وأجيال لم تصلح من أمره شيئا بل زادته تشويها وإفسادا [١] ".

- أن كثرة النحاة الأوائل الطُّلعة ومَن تبعهم من أخلافهم أساءوا إلى النحو بهذه البلبلة والآراء المضطربة والمتعارضة[٢] .

- أنه ليس من النَّصَفة التفريق بين القبائل العربية فى الحكم اللغوى وجعلها درجات بعضها فوق بعض فى الوقت الذى يسجل فيه أعلام اللغة (الذين ينقل عباس حسن عن بعضهم من أمثال : أبى عمرو بن العلاء، وابن جنى وابن فارس، وأبى حيان، وغيرهم) أن العرب الخلّص سواسية من حيث كلامهم والاستشهاد بلغتهم، ولا فضل لأحدهم على الآخر من هذه الناحية، وليس بينهم فاضل ولا مفضول، فكلهم فى هذا سواء[٣]، وأنه من البديه أن الحكم بالتفريق بين اللهجات فى الحكم اللغوى معناه القضاء على نوع من الكلام السليم الصحيح بغير مسوِّغ مقبول، فوق ما فيه من فوضى لغوية بعثت وتبعث على ما يلى :-

أ- الآراء المتناقضة التي تثير أنواعا قبيحة من الخلاف المذهبى المشحون بالمقارعات المضنية المزدحمة بالتضارب والتناقض وسليط القول والاتهامات والملاحم [٤] .

---

(١) اللغة والنحو .ص ٩٠ - ٩٢.
(٢) السابق .ص ٧٤ ، ٩٢ ، ٩٣.
(٣) السابق .ص ٨٢.
(٤) السابق .ص ٧٧ ، ٨٣ - ٨٤ ، ٨٧ - ٨٨.

ب- تخطئة العرب، وتلك مسألة لا يتردد المنصف الأريب - على حد تعبير عباس حسن نفسه - فى دفع القول بها جملة وتفصيلا ممن نسبت إليهم أو المدافعين عنهم أو المتأولين لهم[١]، وأنه - لهذا وذاك - لا يتردد فى الجهر بتخطئة من يذهب إلى التفريق بين القبائل العربية فى الحكم اللغوى[٢].

ويفرض هذا - من جانبى - الأسئلة الملحة التالية :-

هل يختلف ردُّ ما يقوله العربى لهجيا، وعدم استنباط القواعد مما هو سليقة لغوية له عن تغليطه ونسبة الخطأ إليه ؟ وكيف يختلفان ؟ وعلى أى أسس أُقيمَ الاختلاف ؟

- أن المطّلع على ما خلّفه السالفون فى هذا الأمر ليهوله ما يرى من تشعيب الآراء وكثرتها وتنافرها حتى مالا يحتاج إلى تعدد أو فيما يجرى من مسائل النحو مجرى البدائه العلمية - كما سبق أن نقلنا عنه -، وأنه بحسبك أن تقرأ بابا من أبواب النحو لتفزع مما ترى من خلاف فى كل مسألة[٣]، وإن نظرة صادقة سريعة إلى ما تغصّ به كتب النحو القديمة ... أو تموج به المراجع اللغوية ... قاطعة فى إظهار الفوضى التي أصابت فروع اللغة بسبب ذلك الخلاف، ولو أن الأوائل - عفا الله عنهم - قطعوا فيه برأى لأراحوا ولقضَوا على تلك البلبلة وما صاحبها من جهد شاق وتعويق لا يرضاه المخلصون للغتهم، ولأغلقوا باب الجدل السقيم فى كل العصور وما تبعه من إرهاق العقول وتعجيز الباحثين[٤]".

---

(١) السابق .ص ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٣٢ - ١٣٥.
(٢) السابق .ص ٨٣.
(٣) السابق .ص ٧٢ ، ٧٣.
(٤) السابق .ص ١٣٨.

- أن التضييق فى القياس الإعرابى وقصره على محاكاة القرآن وما ألحق به مما أسماه "النص القديم" (وهو ما ذهب إليه عباس حسن منهجا فى الأخذ عن العرب، تستنبط فيه الضوابط الإعرابية مما أشير إليه وحده، أما اللهجات العربية فهى مصدر للثروة اللفظية دون غيرها)

أقول : إن عباس حسن يري أن هذا التضييق فى القياس الإعرابى "يفيد فى دفع الفوضى، ومنع البلبلة فى الضبط، ويقضى على المذاهب النحوية المتناقضة التى لا يعدم الخطأ معها تصويبا[١]".

والأسئلة التى أجد نفسى مدفوعا إلى طرحها هنا هى :-

١- ألا يؤدى هذا التضييق فى القياس الإعرابى إلى ما يلى :-

- القضاء على نوع من الكلام العربى الفصيح السليم الصحيح المعترف لأصحابه بإنشائه إنشاءً، وارتجاله ابتداءً، والقياس عليه استعمالا[٢] ؟

- تخطئة العرب فى أساليبهم التى لا يستخدمون غيرها، وأحكامهم فى الضبط الإعرابى التى لا يشيع فى بيئاتهم سواها ؟

- مخالفة ما قرره أعلام اللغة)وعن بعضهم نقل عباس حسن كما سبق أن أشرنا) من أن العرب سواسية من حيث صحة كلامهم والاستشهاد بلغتهم، وأن التفرقة بينهم فى الحكم اللغوى أمر ليس من النصفة أو الصواب؟

- الحكم بقياسية الكلام عند قبيلة بمبلغ شيوعه عند غيرها (وهو أمر يخالف كل المخالفة ما قرره العلماء) [٣] ؟

---

(١) السابق .ص ١٢١ - ١٢٢.
(٢) السابق .ص ٨٣.
(٣) السابق .ص ١١١.

٢- كيف يصح لنا أن نجعل القياس على كلامهم وقفا على الثروة اللفظية[١] - إذا صح أن ذلك قياس - دون صور التركيب عندهم، وملامح الرتبة لديهم، وأنماط الإعراب التي تنهجها أساليبهم ؟

أليس هذا التوزيع الوظيفى أو التضييق فى القياس الإعرابى هو ما يؤخذ مثله على عمل السالفين، إلى جانب أنه أمر غير منهجى قائم على التحكم والمصادرة؟

هذا بالإضافة إلى أن ما يتعلق بالثروة اللفظية ومتن اللغة قد يتجاوز مجال الصيغة (كما سبق أن ذكرنا).

ولا أجد تعليقا على ما سبق من رأى لعباس حسن أنسب مما يلى :

"وما ينبغى لنا أن نرسم اللغة شريعة من قواعد وضوابط منبثقة من فكر وتدبير، وتأصيل وتفصيل، ثم نحكم بها على المأثور من فصيح الكلام، لنعْدل به عن وجهه، ونصرفه إلى غير مدلوله، فإنما تخضع القواعد والضوابط للوارد المسموع فتجرى عليه وتلتزم به، كما نقله رواة اللغة وحفَظَتها، بدلالاته التى تعبر عن حرية العربى الفصيح فى الوضع، وتصرّفه فى الصّوغ، بلا سلطان عليه، ولا نكير. ولو أننا عمدنا إلى اللغة فنفينا منها مالا يطابق القواعد والضوابط التى ننتزعها من أفكار مجردة، وتصورات عقلية، لأكرهْنا اللغة إكراها على غير ما هى جارية عليه بالفطرة والدُّربة والمرونة والطلاقة [٢]".

---

(١) اللغة والنحو .ص ٩٤ ، ١١٥ - ١٢٦. (٢) مجلة مجمع اللغة العربية حـ٣٦ ص ١١٣.
(من مقال : فى معانى الأفعال ... محمد شوقى أمين.

٤- التعليـــل

٤- التعليل

أود أن أؤكد مرة أخرى أن ما نتغياه من هذه الفصول المكونة لذلك القسم من البحث هو استجلاء موقف عباس حسن من القضايا النظرية التى قام عليها هيكل البناء النحوى وضَعُفتْ بها أركانه، وأن ما اختُطّ منهجا لتلك الغاية هو أن نسجل ما ارتضاه صيغة لما انتهى إليه رأيا فى هذه القضايا؛ فذلك - كما أسلفنا عليك القول - أعدل له عند المناقشة، وأقطع عليه فى الحجة معا، وفى ضوء هذه التذكرة نعرض لموقفه من التعليل. يقرر عباس حسن فى قضية التعليل ما يلى :-

- التعليل مسألة تتصل بالقياس أو تتفرع منه[١].

- يشيع التعليل فى أبواب النحو ومسائله شيوعا بيِّنا، يتسرب إلى كل مسألة، ويتسلل لكل قاعدة، يطول أو يقصر، ويعتدل أو يلتوى تبعا لقدرة النحوى الجدلية أو الكلامية أو رغبته فى التنوّق وإظهار البراعة أو إمامته فى هذا أو بعضه[٢].

- لم يقف الأمر فى التعليل عند مجرد الجدل الذى لا يمتد أثره إلى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة أخرى غيرها ضبطا ومبنى وأسلوبا بغير حق، ولكنه تعداها إلى صميم اللغة، وأصولها، وأساليبها؛ فقد اتخذ النحاة من العلل قيودا حديدية أخضعوا لها الكلام العربى الأصيل، كما أخضعوا لها كلام المستعربين، ويصفون عدم مسايرة الأول (الكلام العربى الأصيل) لعللهم بالشذوذ والقلة، أو غير ذلك مما يعلن ضعفه وبطلان القياس عليه، ويخلعون على الثانى (كلام المستعربين) حين لا يوافق عللهم أوصاف الخطأ والفساد؛ فالعلل عندهم غايات يخضع لها النص، وكأنها الأصل وهو الفرع،

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٤٣.

(٢) السابق .ص ١٤٣ ، ١٥٦.

إذا انحرف عنها تتناوله عصاها، فالنصوص خاضعة للعلل، وليست العلل هى الخاضعة للنصوص.

ولم يقتصر سلطان العلل عندهم على كلام العرب والمستعربين، بل تجاوزه إلى القرآن الكريم نفسه، وتلك غاية الإساءة [١].

- مشكلة التعليل هذه مشكلة "خطيرة" بسببها نشأت آراء متعددة فتحت أبوابا جديدة للخلاف وتشعب المذاهب غير الأبواب المفتّحة من اللهجات العربية والقياس [٢].
- أنها تعدّ بحق من كبريات العيوب التى أفسدت النحو، والتى تقوم دليلا صارخا على ما أصابه من البلاء [٣].
- أن النظرة العجْلى الصائبة تحكم من غير تردد أن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تمتّ إلى العقل والواقع بصله ما، ولو كانت صلة واهية، ويسوق عباس حسن الأمثال من المطولات على فساد العلل والتوائها وانقلابها هدفا مرموقا فى نفسه للنحاة، ويعلق على مثل هذا كله بأوصاف يَسمُ بها التعليل، أود أن أسجلها هنا: - لحكمة ستتضح فى حينها.

من هذا الذى قرره فى العلل أنها مصنوعة متكلّفة [٤]، متمحّلة، مقهورة، فاسدة [٥]، وأنها دليل صارخ علي ما أصاب النحو من بلاء [٦] - كما أسلفنا منذ قليل -، وأنها تفتح ثغرات ينفذ منها الخطأ إلى الصحيح، أو تنفذ منها الصحة الزائفة إلى الخطأ حتي يصدق ما يقال: "ليس فى الضبط خطأ، ولا يضيق النحو عن تصحيح [٧]"، وأنها عبث شاق [٨]، وثرثرة

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٧ ، ١٧٧.
(٢) السابق .ص ١٥٦.
(٣) السابق .ص ١٥٩.
(٤) السابق .ص ١٥١.
(٥) السابق .ص ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٠٢ ، ٩٩ ، ١٠٠.
(٦) السابق .ص ١٥٩.
(٧) السابق .ص ١٥٤ ، ١٥٥.
(٨) السابق .ص ١٦١.

تصدع الرءوس[١]، وتضجر النفوس، وتصيبها بالجزع[٢]، وأنها لا تمت إلى العقل أو الواقع بصلة[٣]. كما يصف منطق النحاة فى تعليلاتهم بأنه منطق كادح، مرهق، عنيف، لجج، مفرط في السفسطة[٤]، وأنه بعيد عن الحق، مجاف للعقل[٥]، وأن هذه التعليلات ضربٌ من العبث[٦]، والخطل والفساد[٧].

ويسجل عباس حسن حيرته من بقاء هذا كله سليما معافى إلى يومنا هذا فيقول :"والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم، يتلقاها النحاة بالقبول جيلا فجيلا، ويملئون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم، ويصدعون بها الرءوس، لا يفكر أحد فى محاربتها وإراحة المتعلمين منها، ومما احتوته المراجع المطولة من ألوانها وضروب عبثها[٨]".

- أن احترام العقل يفرض علينا نبذ هذه العلل، وتطهير النحو منها، اللهم إلا من ذلك النوع الذى يسمُّونه "علل التنظير[٩]" أى التى تكون علّتها ورود نظير لها فى كلام العرب. ويرى أنه "قد يكن الأحزم والأولى أن نستعرض التعليلات (غير التنظيرية) واحدة واحدة فى مواطنها من القواعد النحوية وندرسها فى تؤدة ونَصَفة ونقضى قضاءً مبرما على مالا خير فيه - وما أكثره - ونستبقى ما قد يكون مطابقا للعقل والواقع - وما أندره - غير مترددين ولا هيابين. فبهذا وذاك وما أشرنا به نطهر النحو من عيب أىّ عيب، ونصفّيه من نقائض و أوشاب طغت عليه، وأساءت إليه وإلى المشتغلين به والراغبين فيه[١٠]."، بل إنه يرى أن الساكت عن مثل هذا التصحيح من الآثمين[١١].

---

(١) السابق .ص ١٦٧.
(٢) السابق .ص ١٦٤.
(٣) السابق .ص ١٥٨ ، ١٦١.
(٤) السابق .ص ١٥١.
(٥) السابق .ص ١٥٦.
(٦) السابق .ص ١٥٥.
(٧) السابق .ص ١٦٧.
(٨) السابق .ص ١٥٥.
(٩) السابق .ص ١٥٨.
(١٠) السابق .ص ١٧٨.
(١١) السابق .ص ١٦٧.

يقى أن أسجل موقف عباس حسن من "حكمة الواضع" التى أسبغها النحاة على العربى استجابة لسلطان التعليل الذى قهرهم وقهر معهم اللغة؛ فجعلوا العربى يفكر ويقدّر فى أمر ما يقوله سليقة، وينطقه مَلَكة، ويعدّ له الأقيسة الشاذة الزائفة كى تنتج نتائج معينة تبرر ضبطه لما يقول، أو وضع كل مكون مما يقول فى موضعه الذى وضعه دون سواه.

هكذا تصور النحاةُ أبناءَ العربية الأول، يدركون مقاصد ما يقولون نحويا، ويصوغون كلامهم تبعا لتلك المقاصد والغايات عن وعْى وإدراك. ويُبطل عباس حسن زعمهم هذا، ويرى مقالتهم تلك أوضح دليل على فساد ما ذهبوا إليه من تعليلات، يقول :-

"ولو أن العربى الأوّل - ومن معه في عهود نشأتهم العتيقة - فكر فى كل كلمة على هذا النحو، وأطال النظر فى بنائها وإعرابها، وما يتصل بذلك على الوجه العجيب الغريب الذى سجله النحاة لودّع الحياة، وخرج هو وأهل جيله من دنياهم قبل أن يفرغوا من بحث بضع كلمات قليلة على الوجه الخيالى السالف؛ ذلك أن أعمارهم - وإن طالت - قصيرة لا تتسع لمثل هذا البحث الوهمى المستقصى العنيف، والدراسة العقلية العابثة المستفيضة. بل إن أعمار أجيال متتابعة لا تتسع لمثل هذا، ولا للفراغ منه. وإذاً كيف كانوا يتكلمون قبل الانتهاء والفراغ من تلك الدراسة العجيبة ؟ ... وهبْها وقعت، وهذا محض تخيل، فكيف تم لهم ذلك؟ أكانوا يجتمعون فى مؤتمرات موحّدة ... ليدرسوا ويمحّصوا ويجادلوا، ويسوقوا الأدلة والحجج حتى إذا ما انتهو إلى قرار حاسم أذاعوه؟ ومَن أعضاء المؤتمر ؟ وكيف يُختارون ؟ وما الوسائل

الناجحة التى يذيعون بها القرار فى الناس ليؤمنوا به ويسيروا عليه؟ أم كان الأمر متروكا للفرد؛ يبحث، ويعلل؛ ثم يذيع قراره على الأفراد والجماعات ؟ أليس ذلك كله دليلا أى دليل على بطلان ما يساق فى المطولات النحوية من التعليل، وفساد الخطة التى رسمها النحاة فى كثير من بحوثهم، وانهيار تعليلاتهم فى تأييد تلك البحوث [١]".

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٦٣ - ١٦٤.

5- مفهـــوم النحـــــو

٥- مفهوم النحو

يضطرب مفهوم النحو عند عباس حسن اضطرابا يختلط فيه النظر بالتطبيق، والوصف بالتعليم، واللغة بالنحو، وتتناقض مقرراته التى يراها مع أخرى يقول بها، أو يتبع فيها السالفين؛ فتتناسخ، ولا يسعك إلا أن تقف منها موقف المخالفة؛ لأنها لا تهدى إلى طريق واضحة، ولا تُبقى فى الذهن أثارة من علم صحيح؛ إذ الإشكال من أمامها ومن ورائها باق بحاله محيط، لم يُجَبْ عنه.

وتجنُّبا للقول المبهم، وإرسال الكلام بغير أدلة سأعرض مالا نشايعه فيه من رأى، وما إليه نحتكم من قول فى أمرين رئيسين نلخصهما عنه، ثم نناقشه فيهما، وفيما يتعلق بهما؛ سعيا للإيجاز، ورغبة فى التركيز، والأمران الرئيسان هما :-

١- موقفه من نحو الأقدمين مفهوما ووظيفة.

٢- موقفه من التراث النحوى قبولا ورفضا.

وبيان ذلك فيما يلى :-

١- موقف عباس حسن من النحو عند الأقدمين مفهوما ووظيفة.

يتناول الحديث هنا القضيتين التاليتين :-

القضية الأولى : مهمة النحاة ومفهوم النحو.

القضية الثانية : وظيفة النحو.

مهمة النحاة ومفهوم النحو

تمثلت مهمة النحاة عند عباس حسن - بعد أن جمع اللغويون اللغة على الطريقة التى أن ارتأوْها، والنهج الذى ارتضوه - فى الوقوف أمام ما جُمع

من اللغة : مفرداتها، وتراكيبها، ومراقبته مراقبة دقيقة تكشف عما يلحقه من تغير في المواقف المختلفة، والحالات الكلامية المتباينة، وحصر ذلك التغير في حدود مضبوطة لا يندّ منه شيء[١]؛ للوصول إلى ضوابط محدودة سليمة - على حد تعبير آخر له - يسهل استخدامها، والاستعانة بها في التفاهم الكلامي والكتابي على وجه محكم دقيق؛ لا فوضى فيه ولا اضطراب؛ شأن العلوم القاعدية المضبوطة التي تأخذ بيد صاحبها إلى غاياتها، وتنهض به في يسر وسهولة ودقة إلى حيث يبغي منها [٢]".

وظيفة النحو :-

أما وظيفة النحو فيلخصها عن السالفين في أنها "إرشادنا إلى ضبط أواخر الكلمات ضبطا صحيحا. مع ما قد يتبعه من ضبط حروف أخرى، أو وضع كلمات وضعها السليم من جملتها، وما يتصل بهذا من حذف، وزيادة، وتقديم، وتأخير ... وغيره مما يوضحه "النحو" ويفصله[٣]". وفي قول آخر له في هذا الصدد ينصّ على أنهم "نصحوا أن نتعلم النحو؛ لنأمن الزلل في الضبط وما يتبعه من خطأ في الفهم، ونسلك مسلك العرب في ضبط أواخر الكلمات وترتيبها وما يتصل بهذا[٤]".

ونهدف من وراء هذا الحرص على النقل أن نسجل أمرين هما :-

- تقبل صاحبنا بقبول حسن تحديد السالفين النحو مفهوما ووظيفة.

- إبراز تناقضه - كما سنرى - مع ما قرره، وقَبِله، وأقام عليه معتقده في القياس والسليقة.

---

(١) اللغة والنحو .ص ٢٠ - ٢١.
(٢) السابق .ص ٧٣.
(٣) السابق .ص ٢١.
(٤) السابق .ص ٢٢.

أما الأمر الأول (وهو تقبله بقبول حسن تحديد السالفين النحو مفهوما ووظيفة) فيشهد له ما يلي:-

أ- جعْله النحو معادلا للقياس؛ إذ يقرر أن أخْذَ أنفسنا بالقواعد النحوية يمكننا من محاكاة العرب؛ ويجعل كلامنا مثل كلامهم يجرى معه فى مضمار واحد، وأن ذلك هو "القياس[1]"، وقد سبق أن ناقشنا هذا، وأوضحنا التالى:-

- أن مقالة "القياس على النحو" مقالة غريبة عن الدرس اللغوى؛ إذ ما معنى أن نقيس على القواعد فى أمر يتعلق بالاستعمال ؟
- أن القياس - هنا - إنما يكون على اللغة والاستعمال، لا النحو والمنهج.
- أن القواعد ليست - بالضرورة - منتجة للصحيح المقبول فى اللغة (وهو ما سبق أن عرضنا له، وأخذنا على عباس حسن فيه خلْطه اللغة بالنحو، وقررنا أن محاكاة النحو - إن صحّ جدلا أنه يحاكَى- لا تنتهى بنا إلى صحيح اللغة أو مطردها بالضرورة).
- أن "القواعد" لا يتحقق لها ما يذهب إليه فيها عباس حسن إلا إذا كانت معادلة "للغة"، ولا تكون كذلك إلا فى ذهن ابن اللغة (The native speaker's competence) وهو أمر ما زال فى مجال النظر، ولم تصل بعدُ نظرية لغوية إلى البرهنة على تحقيق هذا التعادل، وصدْقه، واطراده.

ب- تقريره القاطع الحاسم أن نحو التراث يصنع السليقة اللغوية، ويُقْدِر عليها، ويُكسب الملكة التى يتصف بها أبناء اللغة الأوّل، ويمكّن منها، وأن المستعربين ما كانت لتكون لهم ملكة السابقين، ولا سليقة الأولين، ولا تمكّنُ

---

(١) اللغة والنحو .ص ٢٢.

العرب الخلّص من أهل اللغة إلا بهذا النحو، هكذا يقول: "وهذه اللغة التى نتخذها - معاشر المستعربين - أداة طيّعة للتفاهم القولى والكتابى، ونسخرها مركبا ذلولا للإبانة عن أغراضنا، والكشف عما فى نفوسنا، ما الذى هيأها لنا، وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من عرب الجزيرة عليها، ومكن لنا من نظمها ونثرها تمكينهم منها، وأطلق لساننا فى العصور المختلفة صحيحا فصيحا كما أطلق لسانهم، وأجرى كلامنا فى حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ؟... إنه النحو[1]".

وهذا الذى يذهب إليه عباس حسن يزدوج فيه العجب؛ لأن النحو لا يخلق سليقة، ولا ينشىء ملكة، وإنما الذى يخلقها ويصنعها ويُتم لها كمالها هو اختزان طرائق اللغة فى الأداء، وأساليبها فى التعبير، وألفاظها فى الاستعمال، هذا الاختزان فى مرحلة اكتساب اللغة هو الذى يمكّن المرء من الصَّوْغ على مثاله، ونظم كلامه على نَسَقه دون وعى نحوى منه، أو إدراك تركيبى وظيفى مباشر، هذه واحدة، وأخرى أننا نحن المستعربين (مهما قُدّر لصفوة منا من مهارة فى القول، والصياغة، والكتابة) لسنا أصحاب سليقة - فيما يطلق عليه تجوزا الفصحى - كالأوائل، ولا أهل ملكة فيها كالعرب الذين رُويت عنهم، وجُمعت منهم، وإليهم يُردّ القول الفصل فيها. وعليه: فلا النحو وسيلة لما أراده عباس حسن نتيجةً، ولا نحن كما أردا لنا، ولا الفصحى - بالنسبة لنا - لغة أمّا نسخّرها مركبا ذلولا فى طواعية وعفوية، دون تفكير فى نحوها، وصرفها، ودلالاتها، ناهيك عن أصواتها، قولا وكتابة كما قرر. وأرجوا ألا تكون العبارات اللغوية قد غلبته فصرفته عن الجوهر، ونسى ما حذّر هو منه فى سياق آخر حيث قال ناصحا :"يجب ألا ننسى الغاية إزاء الرُّوعة، أو نغفل القصد أمام المظهر، وإلا فقدنا الاثنين معاً[2]".

---

(١) اللغة والنحو .ص ٦٦ - ٦٧، وانظر كذلك : النحو الوافى حـ١ ص ١ ، ٢.

(٢) النحو الوافى حـ١ ص ٧.

وأما الأمر الثانى (وهو إبراز تناقضه مع ما قرره، وقبله، وأقام عليه مُعتقده فى القياس، والسليقة) فبرهانان بأيدينا عليه هما :-

البرهان الأول هو ما يذهب إليه - فيما يراه حلا للأخذ عن العرب - من تضييق فى القياس الإعرابى على محاكاة القرآن وما ألحق به، وجعْل التقديم والتأخير والذكر والحذف من قضايا المفردات لا التركيب، وربما كان الأوقع - هنا - أن أعيد عليك قوله فى هذا مرة أخرى، يقول : "ومن الواجب أن نقتصر على القرآن والنص القديم ... فى محض الحركات الإعرابية وعلامات البناء وما يتصل بهذا. أما فى متن الكلمات، وفى الجموع، والمصادر، والمشتقات وأمثالها مما يتعلق بصيغة الألفاظ وبناء هيكلها ومادتها الأصلية، وتقديمها وتأخيرها وذكرها وحذفها فلا نقتصر فيه على القرآن ولا النص القديم ...[1]"

ومما يؤكد استبعاده التقديم والتأخير ركنين من أركان النحو، وقضيتين من قضايا التركيب، ومكونين من مكوناته الأساسية، ما سجله من أن التقديم والتأخير لا يترتب عليهما إساءة فى النظْم ولا اضطراب الأحكام، يقول : "فأى إساء فى أن نقدم بعض الألفاظ أو نؤخرها أو نثبت أو نحذف ما نشاء...[2]؟

إذا نحن وضعنا هذا وما قبله وما ماثلهما بإزاء ما سبق أن ارتضاه مفهوما للنحو، ومحققا لمكوناته ومن بينها التقديم والتأخير لما كان تبيّن التناقض أمرا مستورا؛ إذْ كيف تكون قضايا الرتبة (التقديم والتأخير) من النحو، وليست منه، داخلة فيه، وخارجه عنه فى وقت واحد معا، وفى معالجة منهجية واحدة للنصوص اللغوية؟

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٢٠.

(٢) السابق .ص ١٢٢.

والبرهان الثانى هو أن نحو التراث (القائم على جمع لغوى ناقص مختلط) مقبول لديه أساسا ومنهجا، محقق لوظيفته، وهو فى الوقت نفسه قاصر، مضطرب، مهلهل (فى نظره كما سنرى) لا يمثل قبائل العرب، ولا يخص نحو لهجة بعينها، وذلك ما دفعه إلى البحث عن حل لمشكلة الأخذ عن العرب ينتج نحوا خاليا من الاضطراب، والفوضى، والخلط، والفساد، والإفساد كذلك. ويُسْلم ذلك - فى النظر السوىّ - إلى أن النحو صالح فى أسسه، ومنهجه، ومسائل أبوابه، فاسد - كذلك - فى كل هذا على السواء.

وهل بعد هذا غاية ينشدها منطقى باحث عن تناقض ؟

ويقودنا ذلك إلى الأمر الثانى - فى هذا المبحث - وهو موقف عباس حسن من التراث النحوى والنحاة قبولا ورفضا، فإليه ننتقل، وفيه نخوض.

٢- موقف عباس حسن من التراث النحوى قبولا ورفضا.

لعباس حسن فى تلك القضية موقفان متباينان تباينا سافرا، ومتعارضان تعارضا جليا، والموقفان هما :-

أ- موقف القبول والرضا والمدح والثناء.

ب- موقف الرفض والسخط والنفور والبحث عن بديل.

أما الموقف الأول فيتمثل فيما أسبغه عباس حسن علي التراث النحوى الذى خلّفه لنا السالفون من نعوت الجلال، وما خلعه على النحاة من صفات الكمال، وأما الموقف الثانى فتعلن عنه قائمة طويلة من الصفات السالبة لما ألحق بالنحو والنحاة من فضائل، السالخة - فى جفوة بالغة - عن النحاة كل محمدة نُسبت إليهم، والقارىء يقف حيران أسفا، لا يتبين لصاحبنا رأيا موحّدا؛ فهو يعيب النحاة منهجا ومادة، أسسا وتصنيفا، نظرا وتطبيقا،

ويزرى على نحوهم[١]، ويَسمُه بما سترى، ثم يهاجم فى شراسة وغلظة كل من يصدر عنه بعض الذى يقوله هو فى النحو والنحاة، ويحشر كل الناقدين فى تَنُّور تتلظّى كلماته، ويُلقى عليهم - دون خطيئة مبيِّنة - حطبا جزْلا من مثل قوله : "إنهم حشود من الشرثارين العاجزين الذين يوارون عجزهم وقصورهم - عَلِم الله - بغمز النحو بغير حق، وطعن الأئمة الأفذاذ [٢]"، وفيما يلى تفصيلٌ يحمل الدليل :-

أ- موقف القبول والرضا والمدح والثناء.

يقرر عباس حسن أن النحو صانع السليقة عند غير العرب قديما وحديثا، وأنه مكوّن الملكة، وواهب المستعربين اللغة قولا وكتابة، نظما ونثرا، كما كان السابقون الأولون من العرب الخلّص، وأن بنيانه ارتفع شامخا ركينا[٣]، سامق البناء، وطيد الدعامة، مكين الأساس[٤]، وأنه وصل إلى أهل العصور الحديثة قويا، ركينا[٥]، متينا، مؤسّسا على أقوى الدعائم [٦].

أما النحاة فلهم - عند صاحبنا - النصيب الأكمل من الدقة، والتحرّى، والضبط، والأمانة، ووفرة التحصيل، والفهم الثاقب، والعقل الراجح، والذكاء اللماح[٧]، صدق منهم العزم، وخلصت النية، فكان من وراء ذلك كل عجيب[٨] دان لهم البعيد، وذلّ العصىّ، ودخل المحال فى مجال الإمكان[٩]، تعاقبت طوائفهم، وتوالت زُمرهم فى ميدان النحو، وتلقى رايته نابغة عن نابغة، وألمعىٌ فى إثر ألمعىّ، وتسابقوا مخلصين، دائبين، فرادى وزرافات فى إقامة صرحه، وتشييد أركانه[١٠].

---

(١) اللغة والنحو .ص ٩٣.
(٢) النحو الوافى حـ١ ص ٣.
(٣) اللغة والنحو .ص ٦٧.
(٤) السابق .ص ٦٨
(٥) السابق .ص ٦٨ ، ٧٠.
(٦) السابق .ص ١٩.
(٧) السابق .ص ٦ ، ٧.
(٨) السابق .ص ٩ ، ١٠.
(٩) السابق .ص ١٩ ، ٢٠.
(١٠) السابق .ص ٦٨.

وفى هذا الكلام دعاوَى أرسلها صاحبها ثم تركها وأسئلة عدة تقفز فى آثارها، من تلك الأسئلة ما يلى :-

- هل حقا وصل النحو إلينا فى العصر الحديث - كما قرر عباس حسن - قويا، ركينا، متينا، ثم دخل منذ هذا المبدأ فى طور جديد من الوهن والضعف لم يشهده من قبل، ذلك الطَّور الذى أظهر من عيوبه ما كان مستورا، وأثقل من حمله ما كان خفّا، وأبرز من أثقاله ما كان كامنا، وأوضح ما كان خفيا، فاستحال ضخما ما كان ضئيلا، وغدا كبيرا ما كان قليلا، وأصبح واقعا ما كان موهوما، وتمالأت الأحداث على النحو فخلّفته وراءها فى الساقة من علوم الحياة كليلا مبهورا [1]؟

- وهل يستقيم هذا التقرير الذى نقلناه عند صاحبنا (مرقوما فى كتابه) مع ما أوقفناك عليه من كلامه (وما سنسوقه بعد قليل) فى وصف النحو قبل العصر الحديث ومنذ بدايته، ولعلّ من المفيد أن أنقل هنا أقوالا له يذكر فيها صراحة ما يجعل دعواه السابقة ظلما من القول وزورا. يتحدث عن أثر تعدد الآراء النحوية فى المسألة الواحدة فيقول : "ضجر المتعلمون - فى عصرنا وقبل عصرنا - من ذلك - وانصرف فريق منهم عن تعب التحصيل، ومشقة الاستيعاب، وفرّ بنفسه من هذه البلبلة، والفوضى، قانعا بالقليل أو الأقل، مؤمنا بأن ما فاته ليس ذا بال، وأن له من المذاهب النحوية، وتناقض النحاة ما يصوِّب خطأه إن أخطأ فى زعم فريق [2]".

ويسجل عباس حسن انضمامه إلى حزب الآثمين من النحاة فيقول : "هذه بعض أمثلة فى التعليل منتزعة من باب واحد من أبواب النحو القديم، فما الشأن لو استقصيت كل أمثلة ذلك الباب من غير اكتفاء ببعضها ؟ وماذا

---

(١) اللغة والنحو .ص ٧٠.

(٢) السابق .ص ٧٣.

يكون الحال لو استقصيت الأمثلة كلها مزيدا عليها ما حوته الحاشية؟ بل ماذا يكون الحكم لو تتبعت كل "التعليل" فى أبواب النحو كلها ؟

لا شك أن الحكم سيكون قاسيا أليما على "منطق" النحو والنحاة، ومن شايعوهم، أو سكتوا على عملهم، وهم عالمون بحقيقته، مطّلعون على ما فيه من خطل وفساد، ونحن من هؤلاء الآثمين[١]".

ويقول :" وقد استدعى التعدد والاختلاف - الذى بدأ فى أواخر القرن الثانى - أن يقيم كلٌّ حجته، ويدلى ببرهانه، ويدفع أدلة الآخر؛ فانفتح بذلك باب بغيض من المنطق الجدلى، والسفسطة العتيقة، ظل مفتوحا حتى اليوم، فملأ النفوس حنقا، وأرهق العقول، وكاد يقضى على حسن الظن بجلال النحو ... ولا سيما بعد أن تعاورته حقب وأجيال لم تصلح من أمره شيئا، بل زادته تشويها وإفسادا[٢]".

وليسمح لى القارى الكريم أن أضع بين يديه نصاً آخر يؤنس ما سبق، يقول فيه : "المشكلة التى نشأت منذ عصر التدوين والجمع، ولم يواجهها الأئمة الأعلام بما يدفع شرها عن اللغة والنحو، ويؤمّن الطريق أمام الناطقين والكاتبين فى العصور المستقبلة، فظلت تتخطى القرون قرنا فقرنا حتى دهمتنا بآثارها، ونالنا منها ما نال أسلافنا ....، وإن نظرة صادقة سريعة إلى ما تغص به كتب النحو القديمة... كافية لتأييد ما أقول [٣]".

أفبعْدَ هذا - ومزيد من ذاك السيل العارم الذى تفيض به مؤلفات شيخنا الجليل سيرد بعد قليل - تصح لشيخنا الأستاذ عباس حسن دعواه فى أن التراث النحوى بلغ القرن التاسع عشر قويا ركينا متينا ؟

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٦٦ - ١٦٧.
(٢) السابق .ص ٩٢.
(٣) السابق . ص ١٣٧ - ١٣٨.

ب- موقف الرفض والسخط والنفور والبحث عن بديل.

يستخدم عباس حسن - إلى جانب ما أسلفنا عليك القول فيه من مدح للنحو، وثناء على أعلامه وأئمته - قائمة طويلة من النعوت السالبة التى يخالها غير الخبير بأمر النحو العربى ضربا من الهجاء الجَنُوح، الموغل فى الإغراق، وعدوانا ظالما على النحو، وتنقّصا غير منصف لصناعته : أصولها، ومسائلها، وأئمتها، وأخلاقهم، يتحدث فيها صاحبنا عن نحو أصاب اللغة بالفقر، والضيق، والركود، والعجز [١]، نحوٍ يشيع فيه الجدل الزائف، والعلل المتخيلة[٢]، والمنطق الجدلى البغيض، والسفسطة العتيقة[٣]، والتأويل المصنوع، النافر، البغيض، والتكلف المفسد، المقهور، والتمحل البعيد [٤]، والألغاز، والمعميات التى يضيق بها الصدر ويضل فيها الفهم[٥]، نحوٍ يزدحم بالتشعيب والالتواء، والتعقيد والاضطراب، والتعويق والمشقة، والتخليط، والإفاضة التى تحيّر العقل، وتكد الذهن، ولا تساعد على تفهّم، ولا إجادة، ولا حسن مرانة، وإن ساعدت على صدق القائلين: ليس فى الكلام خطأ أمام النحو القديم[٦]، نحوٍ فيه تضييق على المتعلمين، والكتاب، والشعراء، وسائر الناطقين بالعربية [٧]، وإعنات لا سند له، ولا رضا عنه من تفكير سديد، ولا من جمهرة الأعلام [٨]، نحوٍ علله وآفاته تكاد تكون متشابكة، متداخلة، أضعفت شأنه، وشوهت جماله، وكادت تقضى عليه، وانتهت به إلى ما نرى[٩]، نحوٍ قواعده قاصرة[١٠]، مضطربة، مقصّره[١١]، متناقضة[١٢]، تتسم أكثر مسائله بالخلط، وعدم

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٠.
(٢) السابق .ص ١١.
(٣) السابق .ص ٩٢.
(٤)السابق .ص ٩٩-١٠٢.
(٥) السابق .ص ٢٢-٢٣.
(٦) السابق .ص ١٢٠.
(٧) السابق .ص ١٠٦.
(٨) السابق .ص ٥١-٥٢.
(٩) السابق .ص ٧١.
(١٠) السابق ٦٣-٦٤.
(١١) السابق .ص ١٠١-١٠٢.
(١٢) السابق .ص ٨٤-٩٤.

الاستقرر[١]، والإفساد[٢]، والبلبلة، والفوضى النحوية التى اتسع ميدانها وبلغ فيها غايتها[٣]، نحوٍ مهلهل قاصر[٤]، نحوٍ فتح باب الفوضى فى التعبير، أو الاضطراب فى الفهم، أو البلبلة فى الأداء والاستنباط[٥]، نحوٍ تقرر عبارة صاحبنا الصريحة فى شأنه "أنه منذ نشأته - إلى عصرنا هذا - مصاب ببعض علل وآفات تكاد تكون متشابكة متداخلة يعسر فصل واحدة فى آثارها ونتائجها من الأخرى[٦]".

"وأن عيوبه الكامنة فيه، والملازمة له أضعفت شأنه ...[٧]"، "وأنها (عيوب) مبهمة، مرهقة، معوقة، بل مضللة [٨]"، "وأنه (نحو) اشتهر بالجفاف والقسوة والقصور[٩]".

بل إن صاحبنا يعجب من أمر النحو والنحاة كثيرا، ومن ذلك قوله :

"والعجب أن تُولَد تلك الآفات والعلل ساعة يولد النحو، وتعيش فى طواياه، وتنمو، وتتغلغل فى أعماقه خلال عصوره المختلفة من غير أن يعرض لها إمام بالتجميع والحصر ووصف العلاج، ومن غير أن يتصدى لهما عَلَم بالبحث الشافى، على كثرة الأئمة الباحثين، ووفرة الأعلام من أهل هذه الصناعة، وفيض الكتب والرسائل التى تتصدى للنحو وقضاياه[١٠]".

ويُصْلى عباس حسن النحاة شُواظ سقَر، ويلهب ظهورهم بعد تعريتها، وسلْخ جلودهم، بسياط من لهب، فيصفهم بالغفْلة وعدم التيقظ للنحو[١١]، وأنهم أخطئوا الطريق القويم لصيانة اللغة[١٢]، وأنهم كالأم التى كان من

---

(١) السابق .ص ٨٩ - ٩٠.
(٢) السابق .ص ١١٩.
(٣) السابق .ص ١٥٣ ، ٧٣ ، ٩١ ، ٩٣.
(٤) السابق .ص ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢.
(٥) النحو الوافى حـ١ .ص ٩.
(٦) اللغة والنحو .ص ٧١.
(٧) السابق .ص ٧٠-٧١.
(٨) السابق .ص ٥٩.
(٩) السابق .ص ٦٩.
(١٠) السابق .ص ٧١.
(١١) السابق .ص ٦٩.
(١٢) السابق .ص ١٠.

شدة ملازمتها لوحيدها الذى أدركته على يأس وطول انتظار، والإسراف فى صيانته، ما تخافه وتخشاه عليه؛ الضعف والمرض والهلاك[١]، وأن الأمر قد التوى عليهم، واختفت الحقيقة التى يبحثون عنها وراء الجدل الزائف[٢]، وأنهم تركوا النحو فى نوم عميق؛ لا يوقظونه، ولا يتيقظون له[٣]، وأن أدران النحو وشوائبه مازجت مراجع السالفين، وأساءت إليها، وإلى مؤلفيها، وعوقت خطا الإصلاح طويلا[٤]، ويقرر صاحبنا - فيما يقرر وهو كثير - فيقول : "والحق أن كثرة النحاة الأوائل ممن كانوا فى الطليعة، وتبعهم فى هذا أخلافهم أساءوا إلى النحو بهذه البلبلة، والآراء المضطربة المتعارضة، وأنهم ... قصّروا فى إتمام الاستعداد والأهبة قبل الشروع فى التدوين النحوى واستنباط القواعد وإثباتها فوق صفحات الكتب[٥]"..، ويقول أيضا: "إن سلامة المنطق، ورجاحة العقل تأبى مسايرتهم فيما يتوهمون[٦]"، ويقول : "ضقت ذرعا بعبث المتأولين سواء أكانوا من البصريين أم الكوفيين أم غيرهم، وعجبت أن يمتد عبثهم إلى الكلام العربى الفصيح، ويتمادوا فيه حتى يبلغوا القرآن الكريم، وتساءلت : كيف ساغ لهم هذا...[٧]؟"، ويقول ... ويقول ... ويقول...[٨] مما لو ذهبنا نستقصيه لضاق به المقام، وانشقت منه صدور أولئك الذين لا يقبلون فى النحو والنحاة مثل هذا القول من ناحية، ولا يكذّبون تلك الأقوال من ناحية أخرى؛ لأنهم لا يملكون محْو المسطور، ولكن الظالمين ببينات الحق يجحدون !!! أفبعد هذا يكون حديث من صاحبنا عن قدرة نحوٍ - هذا وصفه - على خَلق ملكة، أو صُنع سليقة، أو إقدار المستعربين على استخدام العربية قدرة الأولين عليها، وتمكينه لنا من نظمها ونثرها تمكين الأوّل منهما، وإطلاقه ألسنتنا في

---

(١) السابق .ص ١٠٧.
(٢) السابق .ص ١١.
(٣) السابق .ص ٦٩
(٤) السابق .ص ١٠
(٥) السابق .ص ٧٤
(٦) السابق .ص ١٠١
(٧) السابق .ص ١٠٢
(٨) السابق .ص ٧٥ - ٢٣٠.

العصور المختلفة صحيحة فصيحة كما أطلق ألسنتهم؟ أليس هذا الزعم - بعد ما سيق لك - هواء؟

هذه واحدة، وأخرى هى : أبعد ما عرفت من أمر النحو والنحاة قبل عصر النهضة المفترى عليه تَصحّ لصاحبنا دعواه ؟ وشيء أخير هو : إذا كان ما سقته لك بعض سياط جَلَد بها عباس حسن عُرْى النحو وجلود النحاة، فكيف إذا فُتحتْ لك خزائن عُدده وذخائره التى أحاطت بالنحاة وأحبطت أعمالهم؟

وبعيدا عن صواب صاحبنا أو خطئه أقول : إذا كان قد أباح لنفسه هذه الشريعة فى معاودة السالفين ومساءلتهم، فلمَ يحجر على غيره من الدارسين؟ ولمَ يتهمهم بالجهل، والعجز، والقصور، والثرثرة؛ لأنهم يغمزون النحاة؟

اقرأ معى ما يقول فلعلك تدهش مثلى وتعجب وتحار :-

"إنهم حشود من الثرثارين العاجزين، الذين يوارون عجزهم وقصورهم - عَلِم الله - بغمز النحو بغير حق، وطعن الأئمة الأفذاذ[1]". هكذا دون خطيئة مبيِّنةٍ !!! وإذا كان هذا موقف صاحبنا من نحو التراث فكيف ساغ له الاعتماد عليه أساسا لحل مشاكل النحو ؟

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ٣.

٦- التـــأويـــل

٦- التأويل

مما فُزّع به صاحبنا[١] - على المستوى النظرى - ما قرأ وما رأى مما انبث فى ثنايا المراجع النحوية، وطفحت به - على حد تعبيره - مطولات النحو، وفاضت به أمهاته، وازدحمت به الكتب التى تكشف عن أسراره - كما يسميها أصحابها[٢] -، وقد سمى عباس حسن تلك الأمور[٣]: أوهام النحاة، أو خرافاتهم، أو الفضول، أو البلاء، أو العناء الفكرى، وإضاعة الوقت فيما لا طائل وراءه، أو الكلام المرسل الذى هو بالمزح أشبه، بل إنه ليبيح لك أن تطلق عليه من الأسماء ما تحب وترضى.

وهذا الذى فُزّع به عباس حسن، واغتم له (بحق وتوفيق) يتمثل فى غدق هطال من مقالات[٤] النحاة فى قضايا نحوية وصرفية، وتوجيهات فى مسائلها، وتأويلات يكاد العدّ يضيق بها حصرا، اقتضاها التعليل، وشهوتهم له، ورغبتهم فى الخضوع لسلطانه، وفرَضَها عليهم قولهم بالعامل، وشغفهم به، وتوليتهم إليه وجوههم وهم يجمحون، فهى - لدى صاحبنا - من ملحقاته[٥]، أو توابعها، أو فروعها، أو مما ترتب على القول بهما.

ويندرج تحت هذا الفضول، وتلك الخرافات، أمور يتحدث فيها النحاة عن أصول الكلمات والتراكيب، وما ينبغى أن تكون عليه (أو ما كان ينبغى) حين يرد بها الاستعمال المطرد على خلاف هذا الذى تصوّروه فيها وضعا وصناعة، وهو ما يطلقون عليه فى اصطلاحاتهم "الأصول المرفوضة"، أو الأصل المفترض"، أو "المتروك"، أو "الواجب فى تقدير الصناعة المرفوض فى استعمال اللغة" (أو على الأقل الذى لم يرد به استعمال)، إلى آخر مثل هذه

---

(١) اللغة والنحو .ص ٢٠٧.
(٢) السابق .ص ١٧٩.
(٣) السابق .ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣.
(٤) السابق .ص ١٨٤.
(٥) السابق .ص ١٩١ .وانظر كذلك ص ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٩٦).

المصطنعات أو المخترعات التى أملتها عليهم قوانين الصناعة النحوية، وضوابط الشطح المنطقى، والخلل المنهجى، لا حاجة اللغة، وواقع الاستعمال.

والمثير للدهشة والحيرة أنهم ينصّون على أن الاستعمال اللغوي لا يجيزها، وأن صواب القاعدة يرفض قبول تطبيقها.

فأى قاعدة تلك التى تفترض مقدرا من الكلام فى الأساليب، ثم تنصّ على خطأ الأسلوب استعمالا إذا وضع المقدّر فى موضع تقديره ؟ وتبلغ الدهشة مداه حين تقرأ أن من مقرراتهم أن "مالا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره[١]" .

ونعود إلى صاحبنا الذى يعنينا هنا أن نسجل ما ذهب إليه من رأى فى تأويلات النحاة وافتراضهم أصولا ومقاصد أدركها العرب بعد تقديم النظر، وانتهوا إليها عن وعى، وصاغوا لغتهم على أسسها، ثم جاء النحاة فاستخلصوا ذلك عن أصحاب اللغة، وقرروا ما استخلصوا قواعد وضوابط.

يتساءل صاحبنا فى دهش "أى كلام هذا ؟ ومن أين جاءوا به؟ أقال لهم العرب ذلك ... أم أنه كلام مرسل هو بالمزح أشبه[٢]؟" ويخلص إلى أن ذلك كله "لا سند له من إسناد الحق والواقع...[٣]" ويعيد تساؤله فيقول : "كيف تقع هذه التأويلات من أئمة أعلام نحارير ...؟ وكيف يَحْملها الزمان عصرا فعصرا، ويطوي بها القرون، لا يصادفها من يقف فى طريقها، ويحول بينها وبين سلامة الوصول إلينا[٤]؟"، ويكرر فى أسف ضجَره معلنا فى غير تردد موقفه من تلك الآفات والشوائب قائلا :"كيف صدر مثل هذا عن الأعلام المحققين ؟ وما الباعث عليه ؟ وكيف تسلل إلى خلفائهم النحارير، وجرت به

---

(١) الأشبه والنظائر فى النحو . حـ٣ ص ٣٣٢.

(٢) اللغة والنحو .ص ١٧٩، وانظر كذلك ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢١٠.

(٣) السابق .ص ١٧٩.

(٤) السابق .ص ٢٠٧.

ألسنتهم، واحتوته كتبهم حتي وصل إلينا سليما معافى، لم يتناوله لسان بالقدح، ولم يمتد إليه قلم بالمحو، ولم تضق به صدور العلماء والمتعلمين ...؟ مهما يكن من شيء فلا مجال للتردد اليوم فى أنه آفة من آفات النحو وشائبة من شوائبه يجب البدار إلى القضاء عليها فى غير تردد ولا تريث، وتحرير عقل المتعلمين من شرورها، والاحتفاظ بالوقت والجهد فى غير هذا الوهم المنبث فى ثنايا المراجع النحوية المطولة؛ حتى لا تكاد تبرأ منه صحيفة[1]»

ونحن فى تفصيل هذا لا تسوقنا الرغبة المسْرِفة فى استخدام المِلكاد وتسْويد الصفحات به تُقولا، وإنما نقصد من وراء ذلك كله ما يلى :

- تسجيل إدراك عباس حسن مشاكل النحو وعيوبه، ووعيه بما هو عليه مما كان عليه وما انتهى إليه من خلل فى المنهج، وخلْط فى المادة المتصفة بالنقص هى الأخرى، واضطراب فى القاعدة.

- التأكيد على ما قرره عباس حسن ورآه دافعا لمدّ يد العون إلى النحو والبرّ به بمؤلف يفُك به إسار النحو من قيوده التى ظل منذ نشأته يرسف فيها نِكداً مكدَّرا ومكدِّرا.

ونحن إنما نحرص على تسجيل ذلك وإبرازه ما وسعتنا الحيلة، وأباح لنا المنهج؛ لتكون الحجة عن بينة لصاحبنا أو عليه حين يُكشف عن تطبيقه الغطاء، فيصحّ ما صحّ عن بيّنة، ويبوء بسخط ما يبوء عن بيّنة.

ويتصل بألوان التأويل وصوره نمط نرى ضرورة رصْده، وبيان توظيف النحاة له، وأعتمادهم عليه، وكشْف موقف صاحبنا منه؛ لحاجتنا إلى ذلك فيما وراء هذا الفصل.

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٨٣ - ١٨٤.

أما النمط فيتعلق بالنية القلبية وأثرها العملى فى الأساليب والاستعمالات، ومدى تحكمها فيها واستبدادها بها "تلك النية التى لا يمتد أثرها إلى ظاهر الكلمة الجامدة، وصيغتها، ولا إلى جملتها، ولا تُدخل على أحدهما تغييرا لفظيا ملحوظا [١]"

وقد خلع النحاة على نواياهم، أو ما افترضوه نوايا لأصحاب اللغة قوًى تجعل الممنوع فى القاعدة (مما هو مستخدم فصيح) مباحا بتأويل النوايا، أو بعبارة أخرى : النية الصالحة تبيح - عند النحاة - ما ليس بمباح - لديهم -؛ إذ تجعل الممنوع فى نظر القاعدة (وإن كثر وروده استعمالا في اللغة) جائزا (تقعيدا) بشرط التأويل، والأمثلة على تشريعهم هذا كثيرة منها [٢]:

وقوع المصدر حالا، ووقوعه خبرا، ومجيء "فواعل" جمعا لفاعل، والابتداء بالنكرة التى لا مسوّغ لفظيا لها، وإتباع فاعل نعم وبئس بنعت، إلى غير ذلك مما يستحق أن يُفرد له بحث خاص به، تُحصَى فيه الحالات عداً، وتصنّف قضاياه، ويمحّص الرأى فيها، وتُحرّر قواعدها وتهذّب أو تبْرأ منها أبوابها.

أما موقف صاحبنا من ذلك - وهو ما نود تسجيله ونحرص عليه، فهو ما يلى :-

- يرى عباس حسن أن تبرير الأحكام النحوية بما لا يمتد أثره إلى ظاهر اللفظ أو الجملة تبرير غريب، يُفضى إلى الفوضى؛ إذ يجعل تحريم الصياغة وحلّها أمرين وهميين موقوفين على مالا أثر له فى الصيغة والأسلوب.

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٥٣، ١٦٩. (٢) السابق .ص ١٥٣، ١٧١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١.

- يأخذ علي النحاة ما تفترضه تأويلاتهم من أن المعني لا يختلف باختلاف التأويلات التى لكل منها موضعه من الجملة، ودلالته الخاصة التى تباين دلالة الآخر، ويقرر فى هذا الصدد[١] - نقلا عن السالفين - أنه لن تتساوى المدركات، ولا الدرجات البلاغية بين المنويات صوراً تركيبية، كالذى زعموه فيما كثر وروده استعمالا عن العرب مخالفا قواعد صناعتهم كمجيء الحال من المصدر فى مثل قول العرب : جاء محمد ركضا، من أن المصدر "ركضا" قد يكون منويا به "راكضا"، أو "يركض ركضا"، أو "مجيء ركضٍ"، أو "ذا ركضٍ"، أو "جاء" بمعنى "ركض"، ثم يتساءل عباس حسن : "كيف يتحكمون في المعانى قسرا من أجل عللهم ؟ وكيف يتناسون أن تعدد التأويلات فى الموضع الواحد يزيل الفوارق الهامة المعنوية بينها فلا يكون هناك فرق معنوى بين الحال، والمفعول المطلق، والمضاف ... و ... وهذه غاية الفوضى[٢]".

ثم يسجل عباس حسن سخريته من أن النية - عند النحاة - تُصلح الفاسد، وتقيم المعوجّ، معلّقا على تحريمهم إتباع فاعل نعم وبئس بنعت، إلا إذا قصد بالنعت الدلالة على ما قصد به المنعوت، أى : "إذا تؤول النعت بالجامع لأكمل الفضائل؛ فلا مانع من نعته حينئذ؛ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت[٣]" ، فيقول : "ما أعجب هذا الكلام الذى يزدوج فيه

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٥٣.

(٢) السابق .ص ١٥٣.

(٣) اللغة والنحو .ص ١٧٠.

العجب؛ ذلك أنهم منعوا التوابع؛ لمخالفتها لتعليلاتهم الجدلية، دون مخالفة للمأثور، وأنهم عادوا فأباحوها إن نوينا كذا وكذا ... فالنية تُصلح ما أفسد التعبير؛ فمن نوى فقد استقام أسلوبه، وإلا حكم عليه بالفساد والبطلان. فليقدر المتكلم - مقدمًا - أنه ينوى بكلامه ما أرادوا، فتكون نيته رخصة إباحة، وجواز مرور. ومن لم يفهم ما أرادوا أو لم يتسع وقته للنية، أو لم تسعفه ذاكرته بها فماذا يصنع؟ أينوى نية عامة، سابقة، مطلقة؛ تشفع له فتفوز أساليبه بالسلامة، ولا يحتاج إلى تكرار هذه النية وتجديدها كلما أراد التعبير؛ وبهذا يستريح ويرضى التعليلات [1] ؟".

---

(١) اللغة والنحو .ص ١٧١.

٧- العامل

٧- العامل

لا أظن أن مقالة نحوية تراثية قد حظيت باهتمام السالفين مَن النحاة ومن خَلَفهم - على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم النحوية - كما حظيت مقالة العمل النحوى، والعامل بصوره المتنوعة :القوى والضعيف، الأصلى والفرعى، الظاهر والمضمر، المحذوف والمذكور، الحرفى والفعلى والاسمى، اللفظى والمعنوى، ولا يقف الأمر عند مجرد تقرير هذه المتقابلات، وإنما يتجاوزها إلى ما يترتب عليها من أحكام على الأساليب والتراكيب والصيغ بالصواب والخطأ، والإباحة والمنع، مشروطة تلك الصور أو مطلقة من الشروط، ويعنى هذا أن النحاة منحوا بعض الصيغ (الحرفية والفعلية والاسمية) قُوًى مؤثرة تجلب فى سياقاتها التى تردُ فيها آثارا لفظية ظاهرة أو مقدرة، فإذا اقتضى الموقع الإعرابى أثرا إعرابيا ولا مؤثر فى اللفظ يحيط به قرر النحاة له - حينئذ - عاملا غير لفظى، وجرّدوا له من الوهم قُوًى مدبّرة، وصاغوا له من الخيال مؤثرا أطلقوا عليه "العامل المعنوى"

وقد دفعهم إلى ما ذهبوا إليه، محاولتهم تفسير التنوع الإعرابى الذى يردُ فى المواقع المختلفة، والسياقات المتباينة، فصنفوها إلى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات والتوابع، وضبطوا تصنيفهم فجعلوا العلامات فى المواقع أصلية أو نائبة عنها، ورصَدُوا هذا وذاك، وسجلوا كذلك مظاهر التأثير وقسموها إلى ظاهر (ثابت أو محذوف فى حكم المذكور)، وتأثير مقدّر، وتأثير فى المحلّ. وركِبَ النحاة فى سبيل ذلك أهوال التقدير، والتأويل، والتوجيه، وشقّقوا الحجج، ولوَوُا النصوص، ونسبوا إلى الأعراب خاصة، وإلى العرب أصحاب اللغة ما لم يُحْك عنهم وما لم يُنْبئوا النحاة ولا غيرهم به، وتوهموا مؤثرات لفظية لا يستقيم معها المعنى، ولا تصحّ معها عربية التركيب، وقدّروا من العوامل مالا سبيل إلى إظهاره

استعمالا أو تقعيدا، وانتهى بهم ما رأوه إلى رفض ما ورد، وقبول ما لم يَرِد، وتأويل ما رُوى على غير وجْهه، والتقوّل على العرب باصطناع النصوص ونسبتها إليهم؛ فأساءوا بصنيعهم إلى النحو واللغة، إلى المنهج والمادة، إلى العلم والتعليم معا.

ونودّ - هنا - أن نسجل ما يراه عباس حسن فى أمر العامل مؤجلين ما نراه فيما يذهب إليه إلى حينه وموضعه من البحث، ويتلخص ما يراه فيما يلى :-

- يميل إلى رأى الجمهور ويرتضيه ويبرر ميله هذا إلى العامل بنوعيه : اللفظى والمعنوى؛ بأنه وإن لم يكن هو الحق فى الواقع المقطوع به إلا أن الأخذ به هو الأيسر عملا وتطبيقا وإفادة [١].

- يقرر أن النحاة من أجل العامل يَدَعون خيالهم يخترع ألوانا من العوامل ويبتكرها، ويذهبون إلى أنه بهذا الخلقْ والاختراع الوهْمى الخيالى يصحّ الفاسد، ويستقيم المختلّ، وكأن المسألة اعتبارية[٢].

- يتحدث عن سلوك النحاة من أجل العامل، فيقول : "قد يكون رأيهم مقبولا، وطاعتهم واجبة لو لم ترد النصوص الصريحة الناصعة مخالفة لهم، وهم يرونها فيرفضونها أو يتأولونها تأولا يثير الدهش بدل أن يعيدوا النظر فى قاعدتهم[٣]".

- يتساءل عن هذا الذى انتهى إليه النحاة من تخيل فى العوامل، هل يصبح بالتأويل مقيسا عليه، أم لا ؟، ويرى أن هذا التأويل والتخيل

---

(١) اللغة والنحو .ص ٢٠١.
(٢) السابق .ص ٢٠٤.
(٣) السابق .ص ٢٠٢.

للعـوامل إن لم يكن مُجيـزاً للقيـاس عليـه فهـو ضرْب من العبث والإفساد، وإن كان مُبيحا فما أيسره طريقا، ولكن جمهور النحاة لا يسلكون طريق الإباحة هذا ويغلقون دونه الأبواب، ويوصدونها فى وجه الاستعمال[١].

- ينص على أنه لا عجب إن كان النحو بسبب ما أحاط بالعامل وترتب عليه مَعيبا ومن أجله قاصرا عن إقام الإفادة المرجوّة، والنفع الأكمل، وأن "العامل قد تجاوز اختصاصه حين أخرجه النحاة من دائرته المحدودة إلى التحكم فى الألفاظ، والتراكيب، ذلك التحكم الذى هو داعية الدهش، بل السخط، وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة، وتعسيرها على المتعلمين، والراغبين فيها، والناطقين بها[٢]"، ومع ذلك فهو يقول بالعامل، ويبقى عليه فيما يراه الحل الأمثل، والدستور الأقوم !!!

---

(١) السابق .ص ٢٠٥.

(٢) اللغة والنحو .ص ٢١٤ - ٢١٥.

القسم الثانى

جانب التطبيق

- بين يدى الحديث

بين يدى الحديث

وينتهى بنا الطواف إلى ما سبق ضرب موعده وهو الجانب التطبيقى فى دراستنا تلك، وفيه نقف على نتائج اختبارات آراء عباس حسن النظرية فى المنهج والمادة وهى تمارس تطبيقا، وتأليفا، ومواقف من أصول النحو فى السماع والقياس، وضوابط أبواب النحو، وأحكام مسائله، وأسلوب تأليفه، وطريقة عرضه، وما يتعلق بقضايا التعليل، والتأويل، والعامل، لنعرف عن بينة حجم المفارقة بين قضاياالنظر وواقع التطبيق، ويتضح لنا مدى التوفيق أو الإخفاق فى التزام ما انتهى إليه صاحبنا نظريا من آراء تبع فيها السالفين ، أو ابتدعها وحث على اتباعها والأخذ بها، ورأى أن السلامة من كل نقص فى المنهج، والبرء من كل عيب فى المادة، والخلو من كل تكلف فى القاعدة يكمن فى الطريق القويمة، والمسلك الشافى الذى احتشد له صاحبنا، وخلصت له عزيمته، وصدقت فيه نواياه، فجاء -على حد تعبيره- موسوعة نحوية تفيد القانع، وتسعف المضطر، وتجمع شارد النحو إلى مكانه من الأبواب، وتغنى بحاجة المتخصص، وتغنى عن الرجوع إلى مطولات النحو، وحواشى المتأخرين.

وسوف نجعل مما اتخذه عباس حسن معايير للقبول والرفض، وارتضاه لعمله أخذا من السالفين، أو ابتداعا من عند نفسه، على مستويات السماع والقياس، والكثرة والقلة، والشروط والعلل، والشهرة والندرة، والقوة والضعف ، والوضوح واللبس، واليسر والتعقيد، أقول : سوف نجعل من هذا وما مائله مداخل نقف منها على مدى التوافق أو التنافض بين قضايا النظر ومسائل التطبيق، موضحين مظاهر التناقض، ومناقشين مالم يتخذ فيه صاحبنا موقفا مما كان يجب عليه فيه ذلك ، مبينين المواطن التى أسرف فيها القول وكان الإعراض عنها هو النهج الصحيح.

إن المستوعب المستقصى لما خلفه عباس حسن من كتابات فى النحو أو عن النحو ليلفت نظره كثرة المعايير التى استنها أسسا للقبول والرفض ، للدعوة إلى الأخذ بالاستعمال اللغوى أو نبذه واطراحه،لتزيين اتباع الرأى النحوى أو تقبيحه وتهجينه والتنفير منه.

ويحسن بنا أن نسرد ما اتخذه صاحبنا مقاييس ومعايير ، وأن نتعرف عليها عَدّاً وعناوين بين يدى تصنيفها ، وتوثيقها، وتحليلها، ومناقشتها.

جملة المعايير :-

١- مطابقة الواقع الحقيقى.

٢- البعد عن اللبس.

٣- جريان المعاملات الرسمية.

٤- تعميم القاعدة.

٥- البعد عن التكلف.

٦- اليسر النحوى أو التقعيدى.

٧- ضبط التعبير فى سهولة ووضوح.

٨- شيوع اللغة وشدة جريانها فى الأساليب السامية.

٩- الأنسب والأضبط.

١٠- كثرة القائلين بالرأى من النحاة.

١١- كثرة القبائل المستخدمة.

١٢- شهرة الرأى النحوى أو قوته، أو (شهرة الرأى النحوى و قوته).

١٣- منع الفوضى فى ضبط الكلمات.

١٤- منع الاضطراب فى التعبير.

١٥- تحقيق الرأى الراجح من جدل أهل المذاهب.

١٦- ما يرضى العقل ويساير النقل.

١٧- الدقة فى التعبير.

١٨- منع التشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة.

١٩- موافقة الأصول اللغوية العامة.

٢٠- التيسير والتوسيع فى ميدان الكلام والتعبير.

٢١- التيسير والتخفيف وتقليل التفريع فى الأحكام.

٢٢- قلة العيوب نسبيًا فى الرأى النحوى (قلة المغامز).

٢٣- عدم التعرض للحكم النحوى فى المراجع المتداولة (على الرغم من وجاهته).

٢٤- دقة الاستعمال والحاجة إلى الدقة فى فهمه.

٢٥- قلة التناول قديما وحديثا (التناول الاستعمالى للأسلوب).

٢٦- عدم تحقق شروط القاعدة.

٢٧- النية أو الاعتبار المقصود من التركيب.

٢٨- نوع النصوص (شعر / نثر).

٢٩- قلة الشواهد.

٣٠- البعد عن الغرابة والتعقيد.

٣١- قبح وقْع الاستعمال على السمع.

٣٢- مقتضى الحكمة، والنهج الواضح الذى هو من أهم مقاصد البلغاء.

٣٣- عدم مسايرة الأساليب المنتشرة اليوم، أو عدم استساغة اتباع بعض اللهجات فى عصرنا، أو غرابة اللهجات فى عصرنا، ومن ثم فهى لا تروق محاكاتها اليوم.

تلك هى جملة المعايير التى تتردد فى أعمال عباس حسن مقاييس للقبول والرفض، حرصنا على سردها على النحو الذى قرره صاحبنا دون طيّ بعضها فيما ينبغى أن ينتمى إليه، والمتأمل لهذه المعايير يمكنه أن يدخل بعضا منها فى بعض آخر؛ لاشتراكه معه، وانتمائه إليه، وانضوائه تحته؛ ومن ثم سوف نصنفها - غير ملتزمين عدد السرد الذى أسلفناه عليك - إلى الطوائف الثلاثة التالية :-

١- طائفة تتعلق بمقاييس قبول النص اللغوى والأخذ به، أو رفضه وردّه.

٢- وطائفة تخلص لمعايير قبول الآراء النحوية، أو العدول عنها ونبذها.

٣- وطائفة تخص قبول الشرط والمصطلح النحويين أو رفضهما.

وسوف يكون منهجنا أن نعرض معايير كل طائفة تحت تصنيفها الذى ارتضيناه، ضاربين عليه الأمثال مما فعل، موثقين ما نذهب إليه بنصوص صاحبنا؛ حتى لانُرمى بالتقوّل عليه، مناقشين موضوعية المقاييس، ومشروعيتها فى الدرس النحوى، واطرادها فى منهج صاحبها أو تخلف هذا الاطراد، وموافقتها لما يقرره فى تناوله النظرى للقضايا أو تناقضها معه.

- جملة المعايير

أولا - معايير قبول النص اللغوى أو رفضه

سوف نعرض فى إجمال أولا ما يندرج تحت هذا القسم، ثم نعود إلى ما أجملناه فنفصله على النحو الذى وعدنا به، غيرمصنفين كركبة معايير القبول أو كركبة معايير الرفض تصنيفا داخليا؛ لما سيتكشف لنا أن ما يغلب على ظن القارئ أنه مقياس قبول عند صاحبنا، أو أن ما تفيده النصوص على أنه كذلك عنده لا يؤخذ به لديه فيما شهد له به، بل يصير مقياس رفض، والعكس يفعله صاحبنا أحيانا، وهذا ما دفعنا إلى ذكرها دون تصنيف داخلى، مرجئين مناقشة مقالة القبول والرفض إلى الحديث التفصيلى عن كل مقياس على حدة.

وجملة ما ارتضاه عباس حسن مقاييس لقبول النصوص أو رفضها يتمثل فيما يلى :-

١- مطابقة الواقع، أو ملاءمته، أو موافقته، أو مجاراة القاعدة له.

٢- الاستعمال هو الأساس الصحيح أو متابعة الاستعمال.

٣- شيوع اللغة وشدة جريانها فى الأساليب السامية.

٤- عدم شهرة اللهجة.

٥- قلة الشواهد.

٦- قلة التداول الاستعمالى للأسلوب قديما وحديثا.

٧- منع الاضطراب فى التعبير.

٨- الثقل ومجافاة الأسلوب الرفيع.

٩- قُبح وقْع الاستعمال على السمع.

١٠- مقتضى الحكمة، والنهج الواضح الذى هو من أهم مقاصد البلغاء.

١١- نوع النصوص أو (الشعرمحل التسامح).

ثانيا - معايير قبول الآراء النحوية أو العدول عنها، والدعوة إلى نبذها

وتشمل تلك المعايير ... مايلى :-

١- شيوع الرأى النحوى.

٢- عدم ذكر الحكم النحوى فى المعروض المتداول من مراجع النحو ومصادره.

٣- التيسير النحوى أو التقعيدى.

٤- تعميم الأحكام أو اطراد الحكم.

٥- البعد عن الوقوع في اللبس.

٦- إرضاء العقل ومسايرة النقل.

٧- البعد عن التكلف و التعقيد.

٨- الراحة من جدل أهل المذاهب.

٩- الرأى الأنسب.

ثالثا - معايير قبول الشرط والمصطلح النحويين أو رفضهما.

وتفصيل ذلك فيما يلى :-

أولاً :

معايير قبول النصوص أو ورفضها

١- مطابقة الواقع الحقيقى

ابتدع عباس حسن معيارا لغويا يقضى بقبول النص اللغوى مصدرا للقاعدة ومنبعا للتقعيد وإن استقر رأى السالفين على الحكم بقلة وروده، أو ندرته، ويحكم على النص بنبذه وعدم صلاحية القياس عليه وإن وُصف بكثرة الاستعمال والورود. وقد ورد هذا المعيار لديه تحت الاستخدامات التالية : مطابقة الواقع الحقيقى، أو موافقة الواقع، أو جريان المعاملات الرسمية، أو ملاءمة الحياة الحاضرة، أو مسايرة الأساليب المنتشرة اليوم.

ومما يرى فيه ذلك مايلى :-

١- ما سمى به من الآتى :-

أ- ما سمى به من الأسماء الستة :-

يقرر صاحبنا أن الرأى الأنسب - عنده - أن يلزم ما سمى به من الأسماء الستة صورته، ويعرب بعلامة مقدرة حرفاكانت أو حركة، يقول « جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة ..مثل :- أبو بكر - أبو الفضل - ذى النون - ذى يزن... فإذا سمى باسم مضاف عن تلك الأسماء الستة المستوفية الشرط جاز فى العلم المنقول منها أحد أمرين :-

أولهما : إعرابه بالحروف، كما كان يعرب أولا قبل نقله إلى العلمية...

ثانيهما : وهو الأنسب أن يلتزم العلم صورة واحدة فى جميع الأساليب، مهما اختلفت العوامل الإعرابية، وهذه الصورة هى التى سمى بها واشتهر، فيقال - مثلا - : كان أبو بكر رفيق الرسول عليه السلام فى الهجرة - إن أبو بكر من أعظم الصحابة رضوان الله عليهم - أثنى الرسول عليه السلام على أبو بكر خير الثناء ... فكلمة

«أبو» ونظائرها من كل علم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره، ويكون معها معربا بعلامة مقدرة، سواء أكانت العلامة حرفا أم حركة على حسب اللغات المختلفة[١].

ثم يقرر بهامش الصفحة نفسها معيار اختياره هذا الرأى ويصفه بأنه الرأى الأنسب والأولى، فيقول : «وإنما كان هذا الوجه أنسب وأولى؛ لمطابقته للواقع الحقيقى، البعيد عن اللبس؛ ولأن بعض المعاملات الرسمية لا تجرى إلا على أساس الاسم الرسمى المعروف» [٢].

ب - ما سمى به من المثنى :-

يذهب صاحبنا فيما سمى به من المثنى نفس المذهب الذى سبقت الإشارة إليه فيما سمى به من

الأسماء الستة، مقررا نفس المعيار، يقول : «جرى الاستعمال قديما وحديثا على تسمية فرد من الناس وغيرهم باسم لفظه مثنى ولكن معناه مفرد، بقصد بلاغى؛ كالمدح، أو الذم، أو التلميح ... مثل : «حمدان " تثنية "حَمْد "، وبدران "تثنية " بدْر"، "ومروان " تثنية "مرو" ....." وشعبان " تثنية " شعب"، و"جبران" تثنية " جبر"، ومثل :"محمدين"،" وحسنين"، و"البحرين".... فهذه الكلمات وأشباهها ملحقة بالمثنى، وليست مثنى حقيقيا، وفى إعرابها وجهان :-

أحدهما : حذف علامة التثنية من آخرها، وإعرابها بعد ذلك بالحروف كباقى أنواع المثنى الحقيقى؛ فتقول : سافر بدران، يحب الناس بدرين، وتحدثوا عن بدرين.

---

(١) النحو الوافى حـ١ .ص ١٠٥.

(٢) السابق حـ١ هـ ص ١٠٥.

والآخر : إلزامها الألف والنون، مثل - عمران - وإعرابها إعراب مالا ينصرف بحركات ظاهرة فوق النون....

ولعل الخير فى إباحة وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته (وإن كنت لم أره لأحد من قدامى النحاة، فإنهم قصروه على جمع المذكر السالم) هو إبقاء العلم على حاله من الألف والنون، أو الياء والنون مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على آخره. وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع؛

إذا لايؤدى إلى اللبس؛ لأنه الموافق للواقع، وليس فى أصول اللغة ما يمنعه بل إن كثيرا من المعاملات الجارية فى عصرنا توجب الاقتصار عليه، فالمصارف لاتعترف إلا بالعلم المحكى، أى : المطابق للمكتوب نصا فى شهادة الميلاد، وفى الشهادة الرسمية المحفوظة عندها المماثلة لما فى شهادة الميلاد، ولا تقضى لصاحبه أمرا مصرفيا إلا إذا تطابق إمضاؤه (توقيعه) واسمه المسجل فى تلك الشهادة تطابقا كاملا فى الحروف، وفى ضبطها، فمن اسمه : "حسنين" أو"بدران".... يجب أن يظل على هذه الصورة كاملة فى جميع الاستعمالات عندها، مهما اختلفت العوامل التى تقتضى رفعه أو نصبه أو جره، فلو قيل : حسنان، أو بدرين؛ تبعا للعوامل الإعرابية لكان كل علم من هذه الأعلام دالاً فى عرف المصرف على شخص آخر مغاير للشخص الذى يدل عليه العلم الأول، وأن لكل منهما ذاتا وحقوقا ينفرد بها، ولاينالها الآخر، ولن يوافق المصرف مطلقا على أن الاسمين لشخص واحد، ولا على أن الخلاف يتجه للإعراب وحده دون الاختلاف فى الذات، ومثل المصارف كثير من الجهات الحكومية، كالبريد، وأنواع الرخص، والسجلات الرسمية المختلفة[1]».

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ١١٦ - ١١٧.

ج - ما سمى به من جمع المذكر السالم :-

يعتمد صاحبنا على الواقع الاجتماعى والمصالح المرسلة فى حياة الناس لانتقاء بعض ما يناسب ذلك من آراء القدماء فى إعراب ما سمى به من جمع المذكر السالم مكرِّرًا المعيار الاجتماعى الذى رآه حسنا وكافيا على المستوى اللغوى لتبرير ما يذهب إليه، إذ يقول :-

« والتسمية بجمع المذكر السالم معروفة قديما وحديثا كالتسمية بغيره من أنواع المفردات والمثنيات والجموع. فإذا سمى به ففيه عدة إعرابات يرتبها النحاة الترتيب التالى، بحسب شهرتها وقوتها:-

- أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم، مع أنه علم على واحد ... وفى هذه الحالة لا تدخله "أل" التى للتعريف؛ لأنه معرفة بالعلمية.

- أن يلزم آخره الياء والنون رفعا ونصبا وجرا، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها-غالبا-....، وتلك النون لاتسقط فى الإضافة؛ لأنها ليست نون جمع، والأخذ بهذا الإعراب -فى رأينا- أحسن، فى العلم المختوم بالياء والنون، والاقتصار عليه أولى؛ ليسره، ومطابقته للواقع الحقيقى، فهو بعيد عن كل لبس؛ إذ لا يتوهم... معه أن الكلمة جمع مذكر حقيقى، وإنما يدرك حين يسمعها أنها علم مفرد. وهناك سبب هام يقتضى الاقتصار على هذا الرأى فى العلم المختوم بالياء والنون هو : « المعاملات الرسمية » الجارية فى عصرنا[1]. أما ما ختم بواو ونون مثل : زيدون فيكرر صاحبنا ما سبق أن جعله معيارا ويرى أن الأحسن الاقتصار فى إعرابه على أحد أمرين :

---

(١) النحو الوافى حـ١ .ص ١٣٩.

- أن يلزم آخره الواو والنون فى كل الحالات، ويعرب بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين، أو كما يقرر النحاة أن يكون نظير "هارون" فى المفردات الممنوعة من الصرف.
- أن يلزم آخره الواو والنون فى كل الحالات، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها، أو كما يقرر النحاة أن يكون نظير "عَرَبُون" فى المفردات.

٢- ذو الموصولة :-

يقرر صاحبنا أن للقبائل العربية فى استعمالها مذاهب مختلفة أشهرها أن تلتزم "ذو" هيأتها تلك مبنية على السكون المقدر على الواو فى محل موقعها الإعرابى رفعا أو نصبا أو جرا، ويذكر أن هذا هو استعمالها عند بعض القبائل العربية ومنها طى، ولفظها- حينئذ مفرد فى جميع حالاته. أما معناها فقد يكون كذلك مفردا، وقد يكون غير ذلك؛ فيراعى فى الضمير العائد عليها لفظها أو معناها.

ومن القبائل العربية من يجعل واوها ألفا ويزيد عليها تاء التأنيث فتصير"ذات" للمفردة المؤنثة وللمثنى المؤنث كذلك، أما الجمع المؤنث فتستخدم له "ذوات".

ويذهب عباس حسن - معتمدا على عدم الحاجة العملية لمثل هذه الأساليب، وغرابتها فى عصرنا- إلى إهمال مثل تلك الأنماط، فيقول : « ومن المستحسن ترك "ذو" بلهجاتها المختلفة؛ لغرابتها فى عصرنا، وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها[1] ».

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٣٢١.

٣- حذف النون :-

يندرج تحت هذا - عند عباس حسن - مايلى :-

- الوصف العامل مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما، متلوا بساكن أو بمتحرك، فمن الأول "والمقيمى الصلاةَ " (بنصب الصلاة)، "غير معجزى اللهَ" (بنصب لفظ الجلالة)،"وإنكم لذائقو العذاب" (بنصب العذاب)، ومن الثانى "وما هم بضارى به من أحد".
- شبه الإضافة كما فى : لا غلامىْ لمحمد.
- ما ألحق بشبه الإضافة كما فى : لبيك وسعديك وما ماثلهما (على اعتبار الكاف حرف خطاب وليست باسم).

يجمع صاحبنا هذا كله بعضه إلى بعض ويركمه جميعه فيجعله مما يحسن الفرار منه، والبعد عنه؛ لعدم ملاءمته حياة الناس اليوم، ويذهب إلى أنه على الرغم من أن حذف النون فى مثل هذه الأساليب جائز على مستوى التقعيد، وصحيح على مستوى الاستعمال إلا أنه « من المستحسن الفرار منه قدر الاستطاعة؛ منعا للغموض واللبس، وضبطا للتعبير فى سهولة ووضوح، واتفاق يلائم حالة الناس اليوم[1] ».

٤- التعجب والتفضيل :-

يبرر صاحبنا التغاضى عن بعض شروط النحاة فى بابى التعجب والتفضيل تحقيقا للحاجة الاجتماعية التى تكشّف عنها تقدم العلم فى عصرنا الحديث، فيقول عن اشتراط النحاة فى بابى التعجب والتفضيل (ألاّ تكون الصفة المشبهة على أفعل الذى مؤنثه فعلاء، وهكذا فى كل صفة

---

(١) النحو الوافى حـ١ .ص ١٤٣.

مشبهة تدل على لون، أو عيب، أو حلية، أو شئ فطرى): إنه مما لا ترتاح إليه النفس، وينص على أن التعليلات التى قدمها النحاة لمنع الصياغة مما لا ينطبق عليه الشرط المتقدم ولا سيما التعليل بمنع اللبس إنما هى وهم لا يتحقق؛ لما بين الفعل والاسم من أحكام متغايرة، ولما يوجد من قرائن قوية تحول دون اللبس المزعوم[١]. ويقرر أنه «لا علة إلا علة الاستعمال العربى المجرد وهو - فيما يبدو لنا- لا بمنع صياغة التعجب من تلك الأشياء .... وذلك لسببين :-

أولهما : ورود السماع بقدر من تلك الأشياء يكفى للقياس عليه.

وثانيهما : شدة الحاجة إلى التعجب منها فى عصرنا؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع فى معنى كل منها، والاختلاف البعيد بين أنواعه ودرجاته. وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف فى استعمالاتنا التى تساير الحياة،...[٢].

ويقرر - بالإضافة إلى هذا - أن بعض أئمة الكوفيين كالكسائى وهشام الضرير وغيرهما يصرح بصحة مجئ التعجب مما يدل على الألوان والعاهات ويرافقهم الأخفش فى العاهات دون الألوان، وينبه إلى أن المجمع أخذ برأى الكوفيين[٣].

وما أود التعقيب به على هذا المعيار يتمثل فيما يلى :-

أ - ما الذى يتحدث عنه صاحبنا لغةً وقواعد فى ظل ماساقه من منطق؟ إن كان ما يتحدث عنه هو ما اصطُلح عليه بالفصحى زمانا ومكانا

---

(١) السابق حـ٣ هـ ص ٣٥١ (بتصرف)

(٢) النحو الوافى حـ٣ هـ ص ١٥٣.

(٣) السابق حـ٣ هـ ص ٣٥١ (بتصرف).

ورجالا فكيف يصح فيه ما سبق وصاحبنا يجعل من المصالح المرسلة للمتخاطبين فى زماننا هذا، وأيامنا تلك معيارا لرفض تلك الفصحى، ويتخذ من الحاجات العملية فى شئون الحياة اليومية المعاصرة مقياسا يقبل على أساسه ويرفض ما يشكل تراث العربية بصرف النظر عن ضوابط الكثرة والقلة أو الاطراد والشذوذ أو السماعى والقياسى؛ لأن ذلك كله يرتبط بزمان غير زماننا، وبأمكنة لا يتعلق بها حديث صاحبنا هنا، وبرجال اشتُرط فيهم مالايتحقق فيمن يتخذ صاحبنا من ذوقهم اللغوى وما يجرى معه معيارا للقبول، ومن مصالحهم العامة، وقضايا حياتهم اليومية فى الشئون المختلفة مقياسا لنبذ النصوص أيا كان موقف السابقين منها؟

ب - ما المقصود بالمصطلحات التى جعل منها صاحبنا مقاييس للقبول والرفض عوضا عن مقاييس السالفين التى رفضها؛ لغموضها، وإبهامها، وإثارتها الفوضى والبلبلة والاضطراب والفساد؟

فماذا تراه يقصد بما يلى :-

- الواقع اللغوى الحقيقى؟
- المعاملات الجارية فى كثير من الجهات الحكومية؟
- ملاءمة الحياة الحاضرة؟
- الأساليب المنتشرة اليوم؟
- غرابة تلك الأساليب فى عصرنا؟
- عدم الحاجة الحافزة للاستعمال ؟
- يلائم حياة الناس اليوم؟
- استعمالاتنا التى تساير الحياة؟

فى هذه الصيغ، وبهذه المقاييس يتحدث عباس حسن فى مجال قبول النصوص التى اصطُلح عليها -تجوزا- بالفصحى (التى أقيم عليها ما يُطلق عليه "النحو العربى ") عن "الواقع الحقيقى"، و"الأيام المعاصرة"، و"المصالح المرسلة" للمتخاطبين فى أيامنا هذه، و"الحاجات العملية" اليومية لأبناء الحياة المعاصرة. ونحن نسأل :

ما المقصود بالواقع ؟ وواقع منْ دون منْ ؟ وهل هو واقع مقيد بطائفة، أو جنس، أو عُمْر، أو تخصص، أو فترة زمنية محددة داخل كلمة "المعاصرة" أو كلمة "أيامنا"، أو أن "الواقع" و"المعاصرة"، و"أيامنا" مطلقة من كل القيود التى أشرت إليها تـوّ ا ؟ ومن المقصود بالضمير "نا" فى الصيغ التالية: "أيامنا"، "عصرنا"، "استعمالاتنا"؟

ثم ما مفهوم "المعاصرة"، و"الحضور" فى الزمان والمكان؟

ولو أننا قبلنا هذا كله - جدلا - لوجب علينا - مادمنا نحكّم عصرنا اللغوى فى الحكم على غيره- ألاّ نعترض على الذين ينتقون من عصورهم ما يرونه صالحا للقبول ويرفضون سواه فى الدرسين اللغوى والنحوى، وإذا صح ذلك مبدءا لكان جُلّ كلام صاحبنا ضربا من اللغو، وتسويد الورق بما لا يفيد.

وكيف نحكُم علميا على كلامنا الذى انتهى إلينا به التطوراللغوى بمقاييس مستمدة من كلامٍ سواه لأناس آخرين فى زمن مختلف ؟

ثم كيف نحكُم على عدم قياسية القديم المسموع القياسى الصحيح بمبلغ شيوع الاستعمال المعاصر؟

جـ- كيف يتسق منهجيا أن يجعل صاحبنا حل مشكلة النحو فى الاعتماد على القرآن (بقيود يراها هو)، وعلى ماأسماه "النص القديم"،

مستبعدا كل ما عدا ذلك (فى مجال استنباط المقاييس النحوية)، ثم يتخذ مما أطلق عليه الواقع الحقيقى، ومصالح المواطنين اليومية الملحة الخ.... معيارا للأخذ عن العرب والتلقى عنهم، وتعديل القواعد المتعلقة بلغة أولئك العرب تبعا لما يجرى على ألسنة أخرى فى بيئات أخرى ، وعلى أسس مبهمة لا نعرف فيها حدود الذين نجرى وراء واقعهم أو مصالحهم فى الزمان أو المكان أو النوع ، أو البيئة ، أو الثقافة ... الخ ...

د- هل الصواب المنهجى أن نصلح الواقع الوظيفى تبعا لمتطلبات الصحة اللغوية وسلامة التركيب أو العكس ؟

وإن نحن جعلنا الواقع الوظيفى والمهنى والإدارى مهيمنا على صياغة القواعد النحوية ، وتعديل الاستعمالات اللغوية الصحيحة فما الفرق بين صنيعنا - حينئذ - وصنيع السالفين الذين غيروا النصوص من أجل القواعد ، وها نحن نغير القواعد والاستعمال من أجل الواقع الإدارى أو ما ماثله؟

ولعل فى فصيلة الدم ، والصور الفوتوغرافية الملصقة فى بطاقة الهوية الشخصية أو جواز السفر ، أو الرقم القومى المقترح، أقول : لعل فيما أشرت إليه ما يعد سياقات إدارية ، وفنية واجتماعية ، ووظيفية ، وشخصية، تزيل اللبس إن كان ثمت لبس، وتزيح كل تلك الضرورات التى يتحدث عنها صاحبنا .

٢- الاستعمال :-

يعتمد عباس حسن - فيما يعتمد من مقاييس للقبول والرفض - الاستعمال اللغوى الوارد عن العرب معيارا للقياس على النصوص ، وبرهانا على ترجيح رأى نحوى على آخر ، ودليلا يخطىء به مسلك النحاة الذين حكموا ضوابط المسائل النحوية فى النصوص اللغوية الصحيحة الفصيحة

الوارد استعمالها فرفضوا صورا من التركيب وأنماطا من الأساليب مبررين رفضهم بأسس مستمدة من السلطان الذى وهبوه للقواعد وليس على الأساس القويم الصحيح الذى هو الاستعمال ، ومن ذلك ما يلى :-

أ- مجىء الحال من المتبدأ [1] :-

يناصر عباس حسن سيبويه والرضى ، وينقد موقف النحاة الذين يرون عدم مجىء الحال من المتبدأ جاعلين من الأسس المستمدة من السطوة التى وهبوها للعامل قانونا صارما ، رافضين المصدر الأساس للقاعدة وهو الاستعمال ، ويعيب عليهم أنهم يقبلون بالتأويل ما يرفضونه ظاهرا صريحا مع أن التأويل لا يغير ظاهر النص المعترض عليه ، يقول : "ولا قيمة للاعتراض على مجىء الحال من المبتدأ، أو من اسم الناسخ ، أو مما ليس فاعلا ، أو مفعولا ، أو نحوهما؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح ، وهو عدم الاستعمال العربى الأصيل ، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذى وهبوه للعامل ... والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخلص لا يوافقهم، ولا يؤيدهم، مع كثرته .. ولهذا يخالفهم - بحق - سيبويه وفريق معه ، وأن ما يرفضونه ظاهرا صريحا ، يقبلونه على نية التأويل ، فكأن مجرد النية يبيح المحظور ، بالرغم من أن اللفظ الذى يؤولونه لن يتغير فى ظاهره ، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل . وهذا موضع من مواضع الشكوى ... ، وإذا كان المحظور يباح بمثل هذه النية وجب ترك الناس أحرارا فى محاكاة الكثير المأثور من الكلام العربى الصحيح ، وفى القياس عليه . ومن شاء بعد ذلك أن يتأول

---

(١) انظر : - الكتاب ج٢ ص ٥٢ ، شرح الكافية جـ١ ص ١٩٩-٢٠١ ، همع الهوامع .. جـ١ ص ٢٤٥ ، حاشية الصبان .. جـ٢ هـ ص ١٧٤ ، هـ ص ١٧٥ ، شرح التصريح .. جـ١ هـ ص ٣٧٥ .

فليفعل. فالمهم هو ترك اللفظ على حاله الظاهر الموافق للوارد . ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل فهو حر ، وإن كانت المشقة بغير فائدة[١]" .

و أود أن أسجل أن هذا الذى يقرره صاحبنا هو ما يفرضه الدرس النحوى الصحيح ، ولكن موطن الشكوى أن صاحبنا لا يفكر هكذا دائما وإنما سنراه يقع فى الاضطراب فيقول بصواب ما قررت الأحكام خطأه معتمدا فى ذهابه إلى الصواب على النية التى لا تظهر آثارها الشكلية أو اللفظية على مكونات التركيب ، كما سنراه - كذلك - يصادر الأسلوب لصالح القاعدة .

ب- مجىء الحال مصدرا :-

ينقد صاحبنا النحاة[٢] الذين يجعلون مجىء الحال مصدرا صريحا منكورا مقصورا على السماع مع كثرة وروده في فصيح الكلام ، بل فى أفصحه وهو القرآن الكريم ، ويذهب صاحبنا إلى تأييد بعض المحققين الذين يرون قياسية استعمال هذا النوع من المصدر حالا ، ويرى أن ما ذهب إليه هذا الفريق من المحققين يضم إلى جانب صحته التيسير والتوسعة ، ويصف موقف الرافضين وقوع لفظ المصدر الصريح المنكر حالا بالغرابة لأمرين :-

الأول : أنهم يصفون وروده بالكثرة - وهى مناط القياس - ومع ذلك يجعلونه مقصورا على السماع ولا يبيحون القياس عليه .

الثانى : انهم يجيزون هذا المرفوض حين يُعملون فيه منطق التأويل فيصير ما كان مرفوضا على مستوى القاعدة مقبولا مستساغا فى منطقها بالتأويل الذى لا يضيف شيئا إلى شكل التركيب .

---

(١) النحو الوافى حـ٢ هـ ص ٣٣٩.

(٢) - الكتاب حـ١ ص ٣٦٠ ، ٣٧٠ - ٣٧٥ ، ٣٩١ ، حـ٢ ص ١١٨ ، ١٢٠.

- همع الهوامع .. حـ١ ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

- حاشية الصبان .. حـ٢ ص ١٧٢ - ١٧٤، حـ٣ ص ٦٤. - شرح المفصل .. حـ٢ ص ٥٩.

يقول : " غريب - كما يقول بعض النحاة - أن يكثر ورود الحال مصدرا منكرا ، في فصيح الكلام المأثور ، بل فى أفصحه ، وهو القرآن الكريم ، ثم نسمع من يقول : إنه بالرغم من تلك الكثرة مقصور على السماع .

فمما جاء فى القرآن قوله تعالى : " ثم ادعهن يأتينك سعيا " ، وما أكثر ما جاء فى غيره مما يستشهد به ... فما الذى يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد ... داعية للقياس عليها ؟ ... والحق أنه لا داعى لشىء من هذا كله . فالقياس مباح [١]".

وسوف نرى أن عباس حسن لا يتحدث بهذا المنطق دائما ، وإنما سنراه يهدر مشروعية الكثير فى القياس عليه ، ويفضل عليه القليل النادر ، لأنه يخدم القاعدة ، ويبقى على تحكمها وسلطانها ، بل سنراه يحكم بصواب الرأى وكثرة النصوص وبلوغ التركيب قمة الفصاحة ثم يرفض القياس عليه ، ويدعُ الناس الى ذلك دعًا .

جـ- مجىء الحال من النكرة دون مسوغ :-

يميل عباس حسن - فى تردد مع تحفظ صريح - إلى رأى سيبويه الذى يذهب فيه الى عدم ضرورة اشتراط مسوغ لمجىء صاحب الحال نكرة مستندا على السماع الذى يكفى مبررا للقياس عليه ، يقول:-

" وقد وردت أمثلة مسموعه من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ ، منها : صلّى رجال قياما ... ، وللنحاة فى هذا كلام [٢] وجدل . والذى يعنينا أن فريقا منهم يبيح مجىء الحال نكرة بغير مسوغ ،

---

(١) النحو الوافى حـ٢ هـ ص ٣٤٧. (٢) انظر ما يلى : - الكتاب حـ٢ ص ١١٢-١١٤.
- شرح التصريح حـ١ ص ٣٧٨. - المقرب ص ١٦٩-١٧٠. - همع الهوامع .. حـ١ ص ٢٤٠.
- أمالى ابن الشجرى حـ١ ص ٣٤٦-٣٤٧، حـ٢ ص ٥٠٦.

وفريقا آخر يمنعه ، ويقتصر على السماع ، ويؤول الأمثلة القديمة ، أو يحكم عليها بالشذوذ الذى لا يصح القياس عليه ، وفى الأخذ بالرأى الأول توسعه ومحاكاة نافعة ، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة ، ذلك أن صاحب الحال النكرة بغير مسوغ قليل فى فصيح الكلام .. لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالا فى المأثور الصحيح وإن كان مقبولا [١]".

والغريب اللافت للنظر أن عباس حسن له من الأراء فى تلك القضية ما يلى فى وقت واحد معا :-

- أنه يميل إلى ما يذهب إليه سيبويه من أنه لا معنى لاشتراط مسوغ لمجيء صاحب الحال نكرة ، ويقرر أن ما يراه سيبويه يؤيده ويقويه السماع الذى يكفى للقياس عليه[٢] .
- أنه يرى أن الأخذ برأى الذين يجيزون مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوغ فيه توسعة ومحاكاة نافعة .
- أنه يختار الأكثر استعمالا فى المأثور الصحيح رأيا له فى تلك القضية.
- أن صاحب الحال النكرة دون مسوغ قليل فى فصيح الكلام ، ومن ثم يحسن عنده ألا نسارع إلى الأخذ به أو محاكاته ما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

وهكذا يخلص صاحبنا إلى أن ما ورد يقاس عليه ، ولكن لا يقاس عليه ، فيه توسعه ومحاكاة نافعة ، ولكن لا يحاكى ولا ينبغى أن نأخذ به ، وما أود أن أذكر به - هنا - أن الحديث عن عدم القياس - بسبب قلة الاستعمال - مع الاعتراف بورود الظاهرة وروردا يكفى للقياس عليه أمر فيه تناقض؛

---

(١) النحو الوافى حـ٢ ص ٣٧٥ (واظر الهامش كذلك).

(٢) السابق حـ٢ هـ ص ٣٧٥.

إذ لا معنى للحديث عن القلة ، أو النسبية فى الاستعمال ، مع وجود كثرة كافية للقياس عليها ، مشهود لها بذلك ، وإلا فلا معنى لمقالة الكفاية تلك.

د- إبدال الاكثر من الأقل (بدل كل من بعض) :-

يذكر عباس حسن رأى النحاة ويعلق عليه فيقول :-

" ولا يبدل الأكثر من الأقل - على الصحيح - ففى نحو : كتبت الرسالة يوم الخميس سنة كذا ... ، يعرب الظرف الثانى (سنة ...) حالا من الأول وليس بدلا ... ، وهذا رأى البصريين . لكن جاء فى الهمع ما يردّه حيث قال ... مانصه : المختار - خلافا للجمهور - إثبات بدل الكل من البعض ، لوروده فى الفصيح ..."[1] ، ثم يورد فى باب البدل أن أنواع البدل المشهورة أربعة ويقول:

"وزاد بعض النحاة نوعا خامسا سماه "بدل الكل من البعض" ، واستدل بأمثلة تؤيده، منها :-

- قوله تعالى ... "فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب" فـ "جنات" بدل كل من "الجنة" والأولى جمع ، والثانية مفرد . ولهذا كان البدل كلا والمبدل منه بعضا... .

- وقول الشاعر :-

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فكلمة "طلحة" بدل كل من "أعظما" التى هى جزء من طلحة ،

---

(١) انظر ما يلى : - همع الهوامع .. حـ٢ ص ١٢٧.

- شرح التصريح .. حـ٢ ص ١٥٥وهامش ص ١٥٦. - الكليات .. ص ١٠٦٢.

- وكذلك قول الشاعر :-

كأنى غداة البين يوم تحملوا لدى سَمُرَات الحى ناتفُ حنظل

فكلمة "يوم" بدل كل من "غداة " مع أنه يشملها ، وهى جزء منه [١]" .

يفهم من النهج الذى عرض به عباس حسن قضية إبدال الأكثر من الأقل ميله إلى جواز ذلك واختياره ، ويرشح هذا الفهم فى عرضه هذا الأمر أنه - وإن لم يكن صريحا - يشير إلى أنه يحكِّم السماع ، ويقيس على ما ورد لما يلى :-

- عدم نقضه لرد صاحب الهمع الذى يقرر أن المختار إثبات بدل الكل من البعض ، لوروده فى الفصيح .
- عدم تخريجه للأمثلة والشواهد الفصيحة التى ساقها قرآنا وشعرا .
- حديثة المفصل فى باب البدل[٢] دون اعتراض ، وتكراره أن الأمثلة الفصيحة تؤيد ما يذهب إليه غير الجمهور .

هـ- الموقع الإعرابى لكلمتى "كافة" و "قاطبة" :-

يعلق صاحبنا على القائلين : إن كلمتى "كافة" و "قاطبة" لا تقعان إلا حالا ، ولا تكونان إلا منصوبتين، فيقرر أن هذا الذى يذهبون إليه زعم الصحيحُ اللغوى والاستعمال سواء، إذ وردتا فى مواقع الخبر، والمجرور بحرف الجر، والمقترن بأل، والمضاف، يقول : "يذكر أكثر اللغويين والنحاة ألفاظا لا تستعمل الا منصوبة على الحال، ومنها "كافة" و "قاطبة". غير ان الصبان سجل فى باب الحال(جـ٢) استعمال "كافة" مجرورة، ومضافة فى كلام عمر بن الخطاب ... وعلى هامش القاموس المحيط حـ٣ مادة "كف"

---

(١) النحو الوافى حـ٣ ص ٦٧٣. (٢) النحو الوافى حـ٣ ص ٦٧٤، وانظر :
- حاشية الصبان حـ٢ ص ١٧٧ ، - شرح التصريح .. حـ١ ص ٣٧٩.

نص منقول عن شرح يجيز استعمال هذه الكلمة مقرونه بأل، أو مضافة ، وأن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له، ونص كلامه : (ما رفضوه ردّه الشهاب فى شرح الدرة، وصحح أنه يقال، وإن كان قليلا" . أ.هـ. أما "قاطبة" فقد استعملها الجاحظ غير حال فى أول رسالته التى موضوعها : تفضيل النطق على الصمت حيث يقول : "وان حجته قد لزمت جميع الأنام، ودحضت حجته قاطبة أهل الأديان"، وتردد الأدباء فى محاكاته، ولكن هذا التردد يزول بما جاء فى كتاب : الأمالى ، للقالى - حـ١ ص١٧٠ طبعه المطبعة الأميرية بالقاهرة .. (قال يعقوب بن السكيت : يقال: قطب، يقطب و قطوبا، وهو قاطب ... إذا جمع ما بين عينيه ، واسم ذلك الموضع : "المقْطب" ومنه قيل : الناس قاطبة" أى : الناس جميع") أ.هـ. فقد استعملها خبرا. ومن كل ما سبق يتبين أن الكلمتين ليستا ملازمتين للحال [١]".

و- نصب المفعول معه بعد ادوات الاستفهام :-

وردت أمثلة لبعض العرب ينصب فيها المفعول معه بعد "ما" و "كيف" الاستفهامتين، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه فى العمل . وقد تأول النحاة ما ورد ، لقلته، ولمجيئه على غير شروط بابه، واختلفوا فى قياس أدوات الاستفهام الأخرى على "ما" و "كيف" .

والذى يراه عباس حسن فى ذلك أن ما نسب لبعض العرب فى هذا سماعى فقط، ولا يقاس عليه، ولا تقدر له أفعال مشتقة من الكون وغيره؛ إذ التقرير في مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة ولهجة للغة ولهجة أخرى، من غير علم أصحابها، وليس هذا من حقنا .. [٢] ".

---

(١) النحو الوافى حـ٢ هـ ص ٣٥٣.
- الكتاب حـ١ ص ٣٠٣-٣٠٧.
- حاشية الخضرى .. حـ١ ص ٢٠١.

(٢) السابق حـ٢ وانظر ما يلى :
- شرح التصريح حـ١ ص ٣٤٣.
- حاشية على شرح الفاكهى .. حـ٢ ص ١٣٠-١٣٢.

وما يتحتم رصده - هنا - هو أن عباس حسن الذى تقرر كلماته تـوًا أن إخضاع لهجة لأخرى، وهيمنة لغة على غيرها أمر ليس من حقنا أن نقوم به، أو نقيم عليه منهجا، هو نفسه الذى يصادر الكثير لحساب القليل، ويفعل العكس كذلك، ويصادر النصوص لحساب القواعد، ويصادر اللهجة لحساب غيرها، على النحو الذى يعتمد عليه فى معاييره .

ز- تقدم خبر ليس عليها :-

يذهب عباس حسن إلى القول بمنع تقدم خبر ليس عليها، مبررا ما يرى بعدم ورود هذا الأسلوب فى الكلام العربى، رادًا مقالة النحاة الذين يجيزون تقدم الخبر على ليس معتمدين على تقدم معموله عليها فى الآية الكريمة "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم" بأن "هذا كلام غير مقبول بعد الاعتراف بأن الكلام العربى لم يرد به تقديم[1]" أو على حد تعبير قول آخر له : "لم يرد على ألسنة العرب التقديم، فلا يسوغ لنا مخالفتهم [2]".

واعتماد صاحبنا فى رده ما ذهب إليه النحاة على أنه لم يرد به سماع كاف للقول بالمنع، ولكنه لا يرد الأساس الذى اعتمد عليه النحاة فى جواز تقدم معمول ليس عليها، وكان عليه أن ينقض أساس مقالتهم الذى يقرر أن المعمول لا يتقدم ألا حيث يتقدم العامل، ولو أنه فعل لاستقام له ما أراد، ولنُقضت مقالتهم، ولكنه لم يفعل. وتلك واحدة من قضايا عرض لها ولم يتخذ منها موقفا، وكان عليه أن يفعل، وسوف نفرد لذلك موضعا نشبعه فيه.

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٥١٩.

(٢) السابق حـ١ هـ ص ٥١٩.

ح- القياس على المسموع وإن لم يرد استعماله فى المقيس [١] :-

مما ينقاس فيه جمع المؤنث السالم كل ما فى آخره التاء الزائدة، ويستثنى النحاة مما فيه هذه التاء الزائدة كلمات منها :

امرأة، أمَة، أمة، شاة، شفة، قلة، ملة.

ويناقش صاحبنا تفسير عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالما فيقول:- "ولعل السبب فى عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالما - كما يقال - أنها لم تسمع عن العرب، وهو سبب لا ينهض حجة، ولم يأخذ به بعض النحاة : فأجاز جمعها جمع مؤنث سالما، ورأيه حسن؛ لجريانه على الأصول اللغوية العامة[٢]".

وتحسن الإشارة هنا إلى أن لصاحبنا موقفا مشابها لهذا يذهب فيه إلى قياسية الصيغ التالية : وَدَع، وَذَر، مُبْقِل[٣]، وهو - فى تلك المواضع - يعطى الأولوية لجريان الاستعمال تبعا للأصول اللغوية العامة.

ط- اجتماع الفاعل والمفعول به إذا كانا ضميرين متصلين متحدى المعنى :-

يرى عباس حسن عدم اتباع ما يذهب إليه النحاة من منع اجتماع الفاعل والمفعول به إذا كانا ضميرين متصلين متحدى المعنى سواء أكان المفعول به حقيقيا أو تقديريا (وهو الذى يتعدى إليه العامل بحرف الجر)، ويبرر ما

---

(١) انظر ما يلى : - شرح التصريح .. حـ١ هـ ص ٨١. - همع الهوامع .. حـ١ ص ٢٢.

(٢) النحو الوافى حـ١ هـ ص ١٥٢. (٣) انظر : اللغة والنحو .ص ٥٦ - ٦٢.

يذهب إليه فيقول : "يعترض رأيَ المانعين فى المفعول به التقديرى آياتٌ "كريمة" متعددة منها قوله تعالى : "وهزى إليك بجذع النخلة"، وقوله تعالى : "واضمم إليك جناحك"، وقوله تعالى : "أمسك عليك زوجك"، ولا يردّ على اعتراضها ما يورده بعض النحاة من أن الآيات مؤولة على تقدير حذف مضاف، قاصدين بهذا التأويل أن توافق الآيات رأيهم، مع أن الواجب أن يغيروا رأيهم ليوافق أفصح كلام عرفوه، فلا علينا من اتباعه، ومن شاء فليتأوله [١]".

٣- شيوع اللغة وشدة جريانها فى الأساليب السامية

يجعل صاحبنا مما أطلق عليه "شيوع اللغة وشدة جريانها فى الأساليب السامية "أو" الاستخدام الأعم الأفصح" أو الأكثر فى استعمال اللغة" معيارا لقبول النصوص والاعتماد عليها دون غيرها فى استخلاص ضوابط التركيب وقواعد المسائل، ومما يرى فيه ذلك ما يلى :-

أ- لفظ كلا وكلتا ومعناهما :-

يقرر النحاة أن لفظ الكلمتين كلا وكلتا مفرد، وأن معناهما هو التثنية، وأن الإخبار عنهما أو الإشارة إليهما أو الضمير العائد عليهما قد يراعى فيه لفظهما، وقد يراعى فيه معناهما [٢]، ويذهب صاحبنا - اعتمادا على ما استقر لديه انطباعا من استعمالات العربية أن الأكثر[٣] هو مراعاة اللفظ، حيث يقول : "... والأكثر مراعاة اللفظ، كقول الشاعر :-

---

(١) النحو الوافى حـ٢ هـ ص ٤٤ وانظر ما يلى :

- حاشية الصبان حـ١ هـ ص ١٢. - الكليات .. ص ١٠٦٢.

(٢) إلا فيما نُص فيه على مراعاة اللفظ دون مراعاة المعنى (انظر النحو الوافى حـ١ هـ ص ١١٥).

(٣) لعل من المستساغ أن نسأل : على أى شىء أقام حكمه بالأكثرية، وليست هناك دراسة إحصائية تزكى هذا وتدعمه ؟

لا تحسبنّ الموت موت البلى وإنما الموت سؤال الرجال

كلاهما موت ولكنّ ذا أفظع من ذاك، لذل السؤال[١]"

ب- جمع العلم المذكر العاقل المختوم بالتاء جمع مؤنث سالما لا جمع مذكر

لا يجمع جمع مذكر سالما ما كان علما لمذكر عاقل مختوم بتاء التأنيث مثل : حمزة، طلحة، خليفة، معاوية ... وإنما يجمع قياسا جمع مؤنث سالما، والكوفيون يجيزون جمعه جمع مذكر سالما بعد حذف تائه، والبصريون لا يجيزون ذلك.

وينقل صاحبنا رأى الفريقين كما جاء فى كتاب الإنصاف، ثم يجعل من مسايرة ما أطلق عليه الأعم الأفصح معيارا لتقرير ما ارتضاه فيقول : "والواجب الاقتصار - هنا - على المذهب البصرى، لمسايرته الأعم الأفصح، والخلو من اللبس[٢]".

وأود أن أسجل هنا ما يلى :-

ارتضى عباس حسن ضابط النحاة فى التأنيث وعدمه، ونقل عنهم أن مناط جمع الكلمة جمع مؤنث سالما هو المعنى "والعبرة فى التأنيث أو عدمه ليست بلفظه (أى العلم)، وإنما بمعناه[٣]"، وقد اضطرب تطبيق صاحبنا للقاعدة التى ارتضاها : فعلى حين أجاز - إعمالا لجانب المعنى المقصود - أن نجمع جمع مذكر سالما أعلاما مثل : زينب وسعاد، لأنها أُطلقت على مذكر واشتهرت بذلك، منع أن نجمع جمع مؤنث سالما أعلاما مثل : حامد وحليم حين يُسمى بها مؤنث وتشتهر بذلك، وهذا اضطراب فى تطبيق الضابط الذى هو المعنى.

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ١١٥.

(٢) السابق حـ١ هـ ص ١٢٨ وانظر : - الإنصاف فى مسائل الخلاف .. حـ١ ص ٤٠-٤٤.

(٣) النحو الوافى حـ١ ص ١٢٨.

ويضاف إلى هذا الاضطراب فى التطبيق أنه يقرر ما يقرره النحاة من أن المعنى لا تصح ملاحظته أو مراعاته فى العلم المذكر العاقل المختوم بالتاء مثل : طلحة، منعا للبس، وأنه لهذا لا يجمع مثل طلحة جمع مذكر سالما، وإنما يراعى الشكل فيجمع جمع مؤنث سالما، وعليه، فالمعنى مستبعد فى كل ما ختم بتاء مما هو علم لمذكر عاقل (طلحة، مثلا)، وهو كذلك مستبعد فى المذكر المنقول إلى المؤنث (حامد، مثلا)، ولكن المعنى مطبق على المؤنث المجرد من التاء المسمى به مذكر (زينب، مثلا حين تستخدم علما على مذكر ويشتهر فيها ذلك).

والقضية كما عرضها صاحبنا ليست على هذا النحو، وإنما هى أن النحاة ينظرون أحيانا إلى الحكم الطارىء فيقمون على هذا الطارىء أحكامهم، ويتجاهلون الأصل، وأحيانا يتجه اهتمامهم إلى الأصل، ولا يبالون بالأحكام الطارئة. وفى الأبواب النحوية هذا وذاك، ولكن الذى يحتاج إلى نظر هو مقاييس مراعاة الأصل أو الطارىء.

جـ- نصيب جمع المؤنث السالم بالفتحة :-

هناك لغة تجيز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة إن كان مفرده مما حذفت لامه ولم تُردّ إليه فى الجمع، مثل : لغات، بنات، فإن كان مما تردّ اللام فى جمعه، مثل : سنوات وجب نصبه بالكسرة.

ويجيز الكوفيون نصبه بالفتحة سواء رُدت لامه فى الجمع أم لم تردّ [1].

---

(١) يشير عباس حسن فى هذا السياق إلى ما يلى :-

- اختلام النحاة حو كلمة "بنات"، هل هى جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم؟ ويقرر أن الأكثرية على أنها جمع مؤنث سالم.

- أن مقياس رد اللام فى جمع المؤنث والسالم والتثنية مما حذفت لامه فى المفرد ولم يعوض عنها همزة الوصل هو ردها فى الإضافة، فما رُد فى الإضافة رُدّ فى جمع المؤنث السالم والتثنية إذا كان مما لم يعوض فيه عن المحذوف بهمزة الوصل، ويقرر أن ذلك فى أجود الآراء، وقيل : يجب (انظر النحو الوافى حـ١ هـ ص ١٠٢، ١٢٤ ، هـ ص ١٤٩ وانظر ما يلى :

- حاشية الصبان .. حـ١ ص ٩٣ . - همع الهوامع .. حـ١ ص ٢٢.

وينبه عباس حسن إلى أنه "من المستحسن جدا إهمال هذه اللغات، والاقتصار على أكثر اللغات شيوعا، وأشدها جريانا فى الأساليب السامية[١]" (ويعنى بها نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة مع التنوين).

د- إتباع العين حركة الفاء فيما يجمع جمع مؤنث سالما :-

يجمع النحاة على أن ما كان اسما ثلاثيا مفردا ساكن العين غير مضعّفها يجوز أن تتبع العين فيه حركة الفاء حين يجمع جمع مؤنث سالما، وقد يجب ذلك فى بعض الصور، ويختلفون فيما بينهم فى شرط سادس هو صحة العين، فمنهم من اشترط ذلك، ومنهم من لم يشترط.

ويأخذ عباس حسن موقف ضرورة تحقق الشروط الستة لتتبع العين حركة الفاء جوازا أو وجوبا تبعا لما هو مقرر؛ لأن مراعاة هذا الشرط تطابق اللغات الأعم الأفصح والأكثر استخداما، يقول : "وقد وردت جموع مخالفة لبعض الشروط السالفة، فلا نقيس عليها؛ لأنها لغة نادرة، أو قليلة لبعض العرب، أو دفعت إليها ضرورة شعرية[٢]"، ويقول فى موضع آخر :" وما خالف الأحكام السابقة فنادر، أو شاذ، وكلاهما لا يقاس عليه، أو ضرورة شعرية، أو لغة قوم من العرب عددهم قليل[٣]".

ويذكر أن "قبيلة" "هذيل" لا تشترط الصحة فى عين الاسم، فتجيز أن تكون معتلة، فتقول : بيضة وبيَضات، وجوزة وجوَزات بفتح الثانى إتباعا للأول[٤]" ثم يقرر أن "الأحسن ... متابعة أكثرية القبائل؛ لتكون المحاكاة جارية على الكثير القوى دون القليل، أو الضعيف [٥]".

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ١٤٩. (٢) السابق حـ١ ص ١٥٥. (٣) السابق حـ٤ ص ٥٧٦.
(٤) السابق حـ٤ ص ٥٧٦ وانظر ما يلى : - كشف المشكل فى النحو حـ١ ص ٢٨٤-٢٨٧، الأصول فى النحو حـ٢ ص ٤٣٩ - ٤٤١، المقرب ص ٤٠٥ - ٤٠٧، شرح شافية ابن الحاجب حـ٢ ص ٢٣-٢٤، حاشية الصبان حـ٤ ص ١١٧-١١٨ والهامش فيهما، همع الهوامع حـ١ ص ٢٣-٢٤، شرح التسهيل حـ١ ص ١٠٠-١٠٤. (٥) النحو الوافى حـ٤ هـ ص ٥٧٦.

ومما يقتضى التسجيل هنا ملاحظة وسؤال، أما الملاحظة فهى أن عباس حسن لا يطرد له هذا الموقف، وآية ذلك أنه فى مواقف أخرى يعصف بما يميل إليه هنا فيفضل القليل والضعيف فى اللغة والرأى على الكثير استعمالا والقوى حجة . أما السؤال فهو : ما الموقف من عدم متابعة "هذيل" وهى إحدى القبائل الست التى عُدت منبعا للأخذ عن العرب، ومصدرا من مصادر التقعيد ؟

وماذا عن وصف لغتها بالقلة أو الضعف أو هما معا ؟

هـ- تخفيف إنّ، وإعمالها أو إهمالها. للنحاة فى هذا ما يلى[1]:-

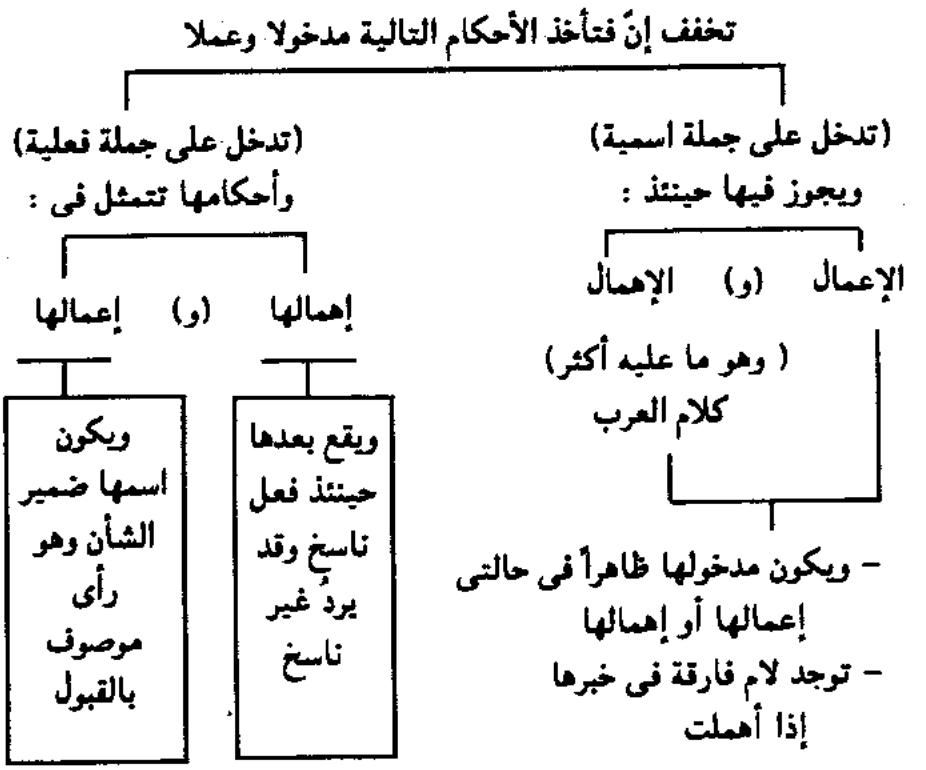

(١) أمالى ابن الشجرى حـ٢ ص ١٧٧ ، ٥٦٣-٥٦٤.
- شرح التصريح .. حـ١ ص ٢٣٠-٢٣٢.
- الكتاب حـ٢ ص ١٣٩ - ١٤٠.
- كشف المشكل .. حـ١ ص ٣٥٧-٣٥٨.

والذى يذهب إليه عباس حسن فى إنْ المخففة النون المكسورة الهمزة يتمثل فيما يلى :-

- أن تخفيف همزة إنّ لا يجوز استعمالا اليوم، يقول :-

"ولا يجوز التخفيف فى اللغة المستحسنة التى هى حسبنا اليوم[١]".

- أن إهمال إنْ المخففة الداخلة على جملة اسمية هو ما عليه أكثر كلام العرب [٢].

- أن إهمال إنْ المخففة مع الجملة الاسمية هو "ما يحسن - اليوم - الاقتصار عليه"

- أنه على الرغم من وصف إعمال إنْ المخففة الداخلة على جملة فعلية بأنه "مقبول [٣] أيضا" إلا أنه يوجب إهمالها فى تلك الحالة، أى أنه يدعو إلى عدم الأخذ به، يقول : "ولا داعى للأخذ بالرأى القائل بإعمالها، واعتبار اسمها ضمير الشأن المحذوف، وهو رأى مقبول[٤]"، بل إنه ينادى بتجاهل هذا المستعمل المقبول، والتنكر له، ويوجب إهماله فيقول :-

"وإن خففت ودخلت على جملة فعلية وجب الإهمال، وأن يكون الفعل بعدها ناسخا ...[٥]"

- أن الأمثلة العربية المسموعة التى سيقت شواهد على وقوع الأفعال غير الناسخة بعد إنْ المخففة لا داعى لمحاكتها، لقلتها، يقول :-

"... وهى أمثلة يستشهد بها النحاة على وقوع الأفعال غير الناسخة بعد إنّ إذا خففت، ولا داعى لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة، وحسبنا أن نتبين معناها والغرض الذى نستعملها فيه، دون القياس عليها [٦]".

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٦١٠. (٢) السابق حـ١ ص ٦١٠. (٣) السابق حـ١ ص ٦١٠.
(٤) السابق حـ١ هـ ص ٦١٢. (٥) السابق حـ١ ص ٦١٢. (٦) السابق حـ١ ص ٦١٣.

وهكذا نرى أن لصاحبنا موقفين : موقف من قضية التخفيف نفسها، وموقف من إعمال إنْ المخففة، وأنه يقرر عدم جواز تخفيف إنَّ استعمالا لغويا، ويرفض المستعمل المقبول من اللغة وفيها، كإعمال إن المخففة مع الجملة الاسمية، وكوقوع الأفعال غير الناسخة بعدها مهملة مع الجملة الفعلية، ويدعو إلى عدم القياس على إعمالها مع الجملة الفعلية، بل يتجاوز هذا إلى التشريع اللغوى فيصدر حكمه بعدم جواز تخفيف همزة إن فى الاستعمال. والمثير للتأمل والحيرة أن صاحبنا الذى يدعو - هنا إلى إهمال ما هو مستعمل مقبول، هو هو نفسه الذى يحث على نقيض ذلك ويدعو الناس إليه، فيشجع على التوسع فى قبول ما هو مرفوض وغير مقبول !!!

- ولعلنا نسأل عن هويّة المستحسنين الذين وصف لغتَهم المعيارُ بأنها المستحسنة، من هم ؟ وما مسوغات الأخذ باستحسانهم دون غيرهم ؟ وما قيمة استحسانهم فى الحكم على نصوص من غير عصرهم ؟ ثم ما المقصود بكلمة "اليوم" الذى جعله صاحبنا معيارا زمنيا لصحة الكلام، وسلامة البنية، وصواب القبول ؟ وماذا عن موقف متكلمى العربية أمس، وغدا، وعلاقة هذه الصور من القبول بالتلقى عن العرب ؟

و- إعمال أنْ المخففة من الثقيلة :-

يسجل النحو أنّ أنْ المخففة من الثقيلة تعمل وهى مخففة عملها وهى مثقلة، وأنه يراعى فيها أمران:-

- أن يكون اسمها ضميرا للشأن غالبا أو لغيره.

- أن يكون خبرها جملة لا مفردا.

وما ورد مع أنْ المخففة من ضمير بارز، أو خبر مفرد عُدّ من قبيل الشاذ أو الضرورة الشعرية.

أما صاحبنا فيرى استبعاد ما ورد من مجيء اسم أنْ المخففة ضميرا بارزا، أو مجيء خبرها مفردا، وعدم القياس على ذلك، فيقول : "الواجب أن نقتصر على الكثير الشائع ....، منعا للاضطراب فى التعبير، دون محاكاة هذه الشواهد التى تخالفها[١]".

ز- حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله [٢]:-

يجيز النحاة أن يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله شريطة أن يكون هذا المضاف معطوفا على مضاف إلى مثل المحذوف، ومن ذلك ما رواه البخارى عن أحد الصحابة ونصه "غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات وثمانى" (بفتح الياء بغير تنوين).

ويرى عباس حسن عدم القياس على مثله فيقول :-

والأحسن الاقتصار فى هذا النوع على المسموع[٣]".

حـ - ثبوت ياء المنقوص الممنوع من الصرف وظهور الفتحة عليه فى حالتى النصب والجر.

يرى [٤] جماعة من النحاة أن المنقوص الممنوع من الصرف مثل :

دواعى، أمانى، ليالى، الخ ... تثبت ياؤه فى جميع الحالات الإعرابية (الرفع والنصب والجر)، وتقدر الضمة، وتظهر الفتحة في حالتى النصب والجر؛ ضرورة أن الياء تظهر عليها الفتحة ولا تقدر ولا ينون؛ ضرورة أنه ممنوع من الصرف.

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ٦١٩ (٢) انظر ما يلى : شرح التصريح .. حـ٢ ص ٥٦-٥٧، حاشية الصبان حـ٢ ص ٢٧٣-٢٧٥، مغنى اللبيب .. حـ٢ ص ٨١٤، .

(٣) النحو الوافى حـ٣ ص ١٦٧. (٤) انظر ما يلى : حاشية الصبان .. حـ٣ ص ٢٤٤-٢٤٦ والهوامش، همع الهوامع حـ١ ص ٣٦، شرح التصريح حـ٢ ص ٢٢٨-٢٢٩، شرح الكافية حـ١ ص ٥٨-٥٩.

ويعترض فريق من النحاة على ظهور الفتحة فى حالة الجر، لأن الفتحة وإن كان الحكم ظهورها على الياء فإنها فى مثل هذا الموقع عندهم نائبة عما لا يظهر على الياء وهو الكسرة، ومن ثم تأخذ حكم الأصل وهو عدم الظهور.

ويرى عباس حسن أن هذا الرأى بشقيه : بقاء الياء، وظهور الفتحة فى حالة الجر ضعيف عند النحاة؛ لندرة شواهده الفصيحة، وضعف الاستدلال بها، ويدعو إلى العدول عن استعماله، ويصف إهمال هذا الرأى بالحسن، فيقول : "ولكن هذا الرأى ضعيف - عندهم -؛ لندرة شواهده الفصيحة، وضعف الاستدلال بها، فيحسن إهماله[١]".

ط- جزم الفعل ورفعه بعد "لا" النافية :-

لا يشترط الكوفيون لجزم المضارع بعد "لا" أن تكون طلبية ناهية، ويصح عندهم جزم المضارع بعد "لا" النافية إلى جانب رفعه، شريطة أن يستقيم المعنى مع تقدير "كى" قبل "لا" النافية، ويحكون على جواز الجزم قول العرب: "ربطتُ الفرس لا ينفلتْ "(بجزم المضارع ورفعه).

ويرى صاحبنا أن من الخير إهمال هذا الجائز الوارد استعماله عن العرب، وعدم الأخذ به؛ لقلته، وعدم شيوعه، فيقول : "ومن الخير عدم الأخذ بهذه اللغة، وعدم القياس على القليل الوارد[٢] بها". ومما له نظائر مأثورة من

---

(١) النحو الوافى حـ٤ ص ٢٥٣.

(٢) السابق حـ٤ ص ٣٨٧ وانظر ما يلى : - همع الهوامع حـ١ ص ٢٣٥.

الأساليب الصحيحة التى تدخل معنا فى هذا الباب : جزم المضارع بعد "لا" النافية فى أحد تخريجاتها، وجزم المضارع بعد "لا" وبعد "لو" فيما أسموه "أخوات لاسيما"، وقد ورد فى بليغ الكلام :"أحبُّ الأصدقاء ولا تر ما المخلصون، أو ولو تر ما المخلصون".

ورغم الحكم على الأسلوب بالصحة، والبلاغة، وورود النظير، فإن صاحبنا يدعونا إلى أن نقتصر فى استعمالنا على غيره؛ لقلة ما ورد قلة لا تكفى للقياس عليه[١]، ولعدم شيوعه قديما وحديثا[٢]".

ى- اقتران جواب إنْ الشرطية باللام :-

لبعض السالفين فى تخريج ما ورد من اقتران جواب إنْ الشرطية باللام رأيان : يذهب أحدهما إلى أن ذلك من خطأ المصنفين، ويقرر الآخر أنه من قبيل استخدام إنْ الشرطية بمنزلة "لو".

وينقل صاحبنا عن الحصرى فى كتاب "زهر الآداب" (حـ١ ص ١٠)، وعن الخفاجى فى "شفاء الغليل" (ص ١٧٦)، ما يفيد ما أشرت إليه من تخريج استعمال اللام فى جواب "إن"، كما يورد لهذا الاستعمال كلاما يحتج به شعرا ونثرا، أما الشعر فهوقول عبد الله بن عنمة (وهو من الشعراء الذين يحتج بكلامهم) :-

فإن يجزع عليه بنو أبيه ... لقد خدعوا ، وفاتهم قليل

---

(١) النحو الوافى حـ٤ هـ ص ٤١٦.

(٢) السابق حـ١ ص ٣٦٧، حـ٤ ٣٨٧.

وأما النثر فللصديق أبى بكر (رضى الله عنه) فى خطبة له :-

" يا معشر الأنصار - إنْ شئتم أن تقولوا إنا آويناكم فى ظلالنا، وشاطرناكم فى أموالنا، ونصرناكم بأنفسنا - لقلتم[١]". ويقف صاحبنا من التخريجين اللذين سبقت الإشارة إليهما موقف الرفض، ويصف الاستعمال بأنه كلام صحيح، يحتج به، وفيه كفاية، ولكنه يقرر - على الرغم من هذا - قلة هذا الأسلوب، وعدم القياس عليه، والاكتفاء بالأكثر استعمالا، يقول:-

" ورأيى أن ذلك الأسلوب صحيح مع قلته، ولكن الأفضل الاكتفاء بالأكثر[٢]".

والغريب اللافت للنظر أن صاحبنا بعد أن يورد شواهد من أجاز الاستعمال وأوّله، ليصح فى نظر القاعدة يأخذ عليهم أنهم لم يؤيدوا ما يذهبون إليه بأمثلة مسموعة، وأنه لم يرهم ولم ير غيرهم يعرضون أمثلة من فصيح الكلام تؤيد ذلك الأسلوب إلا ما نقله مما شهد له بالكفاية، وقرر أنه صحيح مع قلته، وهذا معناه ما يلى :-

- أن الاستعمال الذى نقله صاحبنا عن المصادر العربية قد ورد فى كلام صحيح يحتج به؛ لانتمائه إلى عصر الاحتجاج، ووروده ممن يحتج بكلامهم، وأنه كاف لإثبات ما ضُرب حجة له، وإن قلّ.
- أن هذا المضروب فى الوقت نفسه أمثلة غير مسموعة لم يعرض المعتمدون عليها دليلا من فصيح الكلام تؤيد سماع ذلك الأسلوب، وهذا تناقض صريح وغريب.

---

(١) النحو الوافى حـ٤ هـ ص ٤٢٩، ص ٤٣٣ وهامشها.

(٢) السابق حـ٤ هـ ص ٤٢٩، ص ٤٣٣ والنظر ما يلى :

- مغنى اللبيب .. حـ١ ص ٣١١-٣١٢. - الكليات ص ١٠٢٣.

ك- ما ألحق بالجهات الست من ظروف المكان [١].

اختلف النحاة فى إعراب بعض ما ألحق بالجهات الست، فكثير منهم يمنع النصب على الظرفية المكانية فى مثل : داخل، خارج، ظاهر، باطن، جوف الدار، جانب، جهة، وجه، كنف، الخ ... ، ويوجب جرها بالحرف "فى"، وفريق يجيز النصب.

يعرض عباس حسن لهذا كله، ويأخذ على الفريقين أنهما لم يستندا فى تأييد ما يقرران إلى الكثير المسموع الذى هو مناط الاستدلال، وأساس استنباط الأحكام، ويرى - رغم هذا - أن رأى الفريق الثانى الذي يجيز النصب هو الأنسب، مبررا ما يذهب إليه بالتيسير، ومن ثم كان أولى بالاتباع.

ثم يعرض لصاحبنا البداء فيقرر ما ينقض هذا الذى يراه مذهبا ويصطفيه رأيا، قائلا : "وإن كانت الدقة والحرص على سلامة الأسلوب وسموّه تقتضى البعد عن الخلاف باستعمال الحرف "فى"، لاتفاق الفريقين على صحة مجيئه، فيجرى التعبير اللغوى على سنن موحّد[٢]"، فهو يقرر أن الرأي الأقوى الذى تلزمنا نصرته هو المعتمد على المسموع المأثور الكثير، وينص على أن الفريقين (المجيز نصب هذه الملحقات على الظرفية، والجار لها بالحرف "فى") لم يفعلا شيئا فى هذا الصدد، ثم يرجح - دون مبرر ظاهر - جانب جواز

---

(١) انظر ما يلى :

- حاشية الصبان .. حـ٢ هـ ص ١٢٩. - همع الهوامع .. حـ١ ص ١٩٩-٢٠٠.

(٢) النحو الوافى حـ٢ ص ٢٤٣.

النصب على الجر بفى، ويصفه بأنه الأولى بالاتباع، ثم يعود فيما ذهب إليه ليقرر من جديد أن الدقة والحرص على سلامة الأسلوب وسموه تقضى بالاقتصار على استعمال حرف الجر "فى" مع هذه الملحقات بالجهات الست.

وإذا كان وصف الأسلوب بأنه "الأولى بالاتباع"، ثم وصف مخالفه فى الحكم "بالدقة، وسلامة الأسلوب، وسُموّه، والاقتصار عليه دون غيره"، أقول: إذا كان هذا لا يعبر عن التناقض، والاضطراب، فما الذى يعبّر ؟

٤- عدم شهرة اللهجة

اتخذ صاحبنا من عدم شهرة اللهجة معيارا لرفضها ونبذها، وعدم القياس عليها، والفرار منها قدر الاستطاعة، وتعود عدم شهرة اللهجة - عنده - لاعتبارات يتعلق بعضها باللهجة : متكلمين، ونوع كلام، وحجم استخدام، ويتعلق بعضها الآخر بواقعنا اللغوى المعاصر. فمن النوع الأول قلة عدد المتكلمين باللهجة، وندرة الاستخدام اللهجى، واستخدام اللهجة فى الضرورة. ومن النوع الثانى ما عرض له تحت العبارات التالية :-

- غرابة اللهجة فى عصرنا.
- عدم الحاجة الحافزة لاستعمال اللهجة اليوم.
- عدم استساغة أساليبنا الحديثة العالية لمثل تلك اللهجة.
- عدم مسايرة اللهجة الأساليب المنتشرة اليوم.
- أنه لا تروق اليوم محاكاتها.

والآن نضرب لك الأمثال مما فعل تحت هذا المعيار :-

أ- إعراب الأسماء الستة بغير المشهور :-

يعرض عباس حسن اللغات التى وردت بها الأسماء الستة ويوجزها بعد تفصيلها، وتطرد منها ثلاث حالات هى :-

- الإعراب بالحروف وهو الأشهر، والأقوى، إلا فى كلمة "هَنٌ" فالأحسن فيها النقص (أى : عدم الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات).
- القصر، وله المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف، ويتمثل فى إلزام كلمات : أب، أخ، حم الألف وإعرابها بحركات

مقدرة على تلك الألف، ولا ينطبق ذلك على كلمتين هما "ذو" و "فم" (محذوفة الميم)، فهاتان الكلمتان مما يلزم إعرابه بالحروف. كما لا ينطبق القصر على كلمة "هن" وإن نقل بعض النحاة فيها القصر.

- النقص وهو فى المنزلة الأخيرة، ويدخل الأسماء الستة ما عدا "ذو" و "فم" (محذوفة الميم).

بعد أن فصل صاحبنا وأجمل قرر أنه بالرغم من ورود تلك اللغات عن العرب "يجدر بنا" أن نقتصر على اللغة الأولى التى هى أشهر اللغات وأفصحها، وأن نهمل ما عداها؛ حرصا على التيسير، ومنعا للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعددة [١]"، ثم يبرر هذا الاقتصار عل بعض اللهجات دون بعض بأن ذلك المقترح إهماله وتركه لهجات "لا تروق اليوم محاكاتها، ولا القياس عليها، ولا ترك الأشهر الأفصح من أجلها [٢]".

هناك طائفة من الأسئلة الملحة تفرضها عبارات صاحبنا المتعلقة بما أقامه معيارا وأطلق عليه الاعتبارات اللغوية المعاصرة، وسوف نجعل أسئلتنا مقصورة على عبارته الأخيره المسطورة هنا وهى قوله : "لا تروق اليوم محاكاتها".

فما معنى أن لهجة عربية قديمة لا تروق اليوم محاكاتها تركيبيا، ولا يصح القياس عليها نحويا؟ هل يعنى هذا أنها لم تكن فصيحة ؟ أو لم تكن مما يحتج به ؟ إنْ كان الأمر كذلك، فما معنى عصر الاحتجاج المجمعى المرتبط بالزمان دون الأمكنة ؟ وانْ كان غير ذلك، فما القاعدة ؟ ثم هل الهدف من وراء النحو هدف تعليمى، أو هدف وصفى لما سُمى تجوزا

(١) النحو الوافى حـ١ ص ١٠٥.

(٢) السابق حـ١ ص ١٠٥.

الفصحى ؟ إن كان الأول هو الهدف فهو مقبول مع تحفظ ضرورى يحول بيننا وبين وصف ما نكتب من نحو بأنه "نحو العربية" أو "النحو العربى" أو المحيط بضوابطها، "المغنى عما سواه" الخ ...، وإن كان الثانى فإن كثيرا مما يراه عباس حسن صوابا لا يروق لكثير غيره من الناطقين محاكاته اليوم، وإذا صح لنا أن نعتمد على أذواقنا (وهى متنوعة، ونسبية، وغير منضبطة) فى الأخذ عن العرب - فيما نحن بصدده وهو مجال الدراسة التركيبية - فيجب أن نعترف بأنه مقرر كذلك لمن سبقنا، ولمن يجىء من بعدنا، وينسحب ذلك على كل العصور، وإذا تقرر ذلك مبدءا فإن قضية الأخذ عن العرب برمتها يجب أن تدخل دائرة النسيان، ويصبح الكلام عنها وفيها ضربا من الهذيان واللغو.

ب- إعراب المثنى وملحقاته بغير الحروف :-

تنقل لنا كتب اللغة والنحو أن من النصوص اللغوية الواردة عن بعض لهجات العرب ما يلزم المثنى وملحقاته الألف مع كسر نونه، أو تلزمه الألف وتجعل الإعراب على النون منه منونة إلا إذا كان هناك ما يمنع من التنوين كأل أو الإضافة أو المنع من الصرف بسبب يقتضيه.

ولصاحبنا موقف رافض لهذا الاستخدام اللهجى بصورتيه المشار إليهما ويحفزه إلى هذا الرفض أن إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب، وأقواها، وأنه - من وجهة نظره - ما يجب الاقتصار عليه فى عصرنا، يقول : "إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب وأقواها ... ويجب الاقتصار عليه فى عصرنا؛ منعا للفوضى والاضطراب فى الاستعمال الكلامى والكتابى، وأما اللغات الأخرى فلا يسوغ استعمالها اليوم ... (١)"

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ١١٤.

جـ- حذف نون الأفعال الخمسة دون مبرر إعرابى :-

تحذف النون مما سمى "الأفعال الخمسة" أو "الأمثلة الخمسة" فى حالتى النصب والجر، ولتوالى الأمثال[١]، وتحذف كذلك مع نون الوقاية، وهناك لغة تحذف فيها نون الرفع فى غير ما سبق، ومما جاء على هذه اللغة الأحاديث النبوية الشريفة التالية : " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا"، "كما تكونوا يولّى عليكم" (فى بعض الروايات)، "إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا ... " ... ويرى صاحبنا أنه "ليس من السائغ اتباع هذه اللغة فى عصرنا، ولا محاكاتها[٢]"، ويكرر فى سياق آخر أنها "لغة نادرة لا يصح الأخذ بها اليوم [٣]".

د- استخدام "قلّما" حرف نفى :-

يدعو صاحبنا إلى ترك استعمال "قلما" حرف نفى مثل "ما"، و "لا" النافيتين - على الرغم من جوازه -، ويجعل استخدامها مقصورا على إفادتها الفعلية (مكفوفة عن الفاعل بما الواقعة بعدها، وحينئذ يحسن اتصال "ما" بها كتابة ، أو محتاجة - شأن غيرها من الأفعال - إلى فاعل هو المصدر المنسبك من "ما" المصدرية وماوليها من فعل، وحينئذ يحسن فصل "ما" عن "قَلّ" كتابة وإملاء) .

ويذهب صاحبنا إلى أن هذا الوجه الأخير " أفضل؛ لانه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل أصلى فاعل، فلا داعى لاخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل[٤]"، ويرى كذلك أن استعمال "قلما" نافية استعمال قليل ، ويحتاج إلى قرينة حتى لا يوقع فى اللبس، فيقول : "ولابد

---

(١) يرى صاحبنا أن النون فى حالة توالى الأمثال المشار إليها ليست محذوفة، وإنما هى مضمرة، وسوف نعرض لرأيه هذا فى حينه.

(٢) النحو الوافى حـ٢ ص ١٦٣.

(٣) السابق حـ٤ ص ٤١٤.

(٤) الاسبق حـ٢ ص ٧٠.

فى استعمالها حرف نفى من وجود قرينة تدل على هذا، والأحسن ترك هذا الاستعمال القليل - بالرغم من جوازه - فرارا من اللبس[١]".

هـ- جر بعض الظروف الزمانية غير المتصرفة بحرف جر "فى" :-

"ذا" و "ذات" - مضافتان إلى الزمان دون غيره - ظرفان غير متصرفين، يلزمان النصب على الظرفية الزمانية، ولا يجران بفى، ولا يقعان موقعا إعرابيا آخر، إلا على لغة ضعيفة لقبيلة خثعم، وقد رفضها جمهرة النحاة. ويذهب عباس حسن إلى أن سبقهما (وكذلك كل ظرف للزمان أو المكان) بحرف الجر "فى" أو وقوعهما فى موقع إعرابى آخر غير النصب على الظرفية يخرج بهما عن الظرفية، وعن التسمية، ومن ثم عن الإعراب ظرفا وإن بقيت فيهما دلالة الزمان [٢].

و- صيغة أيْما الشرطية :-

من العرب من يقلب الميم الأولى من "أما" ياء فيقول :

أيْمَا فى أما، ومن ذلك قول الشاعر :-

رأت رجلا أيْمَا إذا الشمس عارضت فيضحى، وأيما بالعشى فيحصر

وقول الآخر :-

مُبْتَلة، هيفاء، أيْما وشاحها فيجرى، وأيما الخجل منها فلا يجرى

وهذه الصورة التى تنقلب فيها الميم الأولى ياء لغة لبنى تميم، يرى صاحبنا أنه "يحسن اليوم عدم محاكاتها [٣]"، ويجعل معيار رفضها أنها من اللهجات النادرة مرة، وأنها من اللغات القليلة مرة أخرى، يقول : "من

---

(١) السابق حـ٢ هـ ص ٧٠ والنظر :- الجنى الدانى ص ٣٣٣. - مغنى اللبيب حـ١ ص ٤٠٣.

(٢) النحو الوافى حـ٤ ص ٢٤٤، ٢٣١، ٢٤٧، ٢٥٥ وانظر ما يلى : - المقرب ص ١٦٦-١٦٧، حاشية الصبان حـ٢ هـ ص ١٣٣، همع الهوامع حـ١ ص ١٩٧، شرح التسهيل حـ٢ ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) النحو الوافى حـ٤ هـ ص ٤٧٠.

اللهجات النادرة أن يقال "أيْما" بدلا من "أما".. (ومن ذلك قول الشاعر:)

ياليتما أمنًا شالت نعامتها أيـا إلى جنـة أيما إلـى نار

ومن المستحسن اليوم عدم محاكاة هذه اللغات القليلة[١]"

وفى النفس سؤالان يتحتم توجيههما إلى صاحبنا هنا، السؤال الأول هو :

أليست تميم هذه إحدى القبائل الست التى سلمت لغتها، ونأت عن الاختلاط، فسلمت مقياسا، وصحت محاكاتها؟ وإذا كان ذلك كذلك، فماذا عن عدم القياس عليها؟

والسؤال الثانى هو : هل الندرة هى القلة - عند صاحبنا - أم أنهما مختلفان؟

ز- اقتران الخبر بالفاء فى غير أساليب الشرط :

يعدد عباس حسن المواضع التى يقترن فيها الخبر بالفاء فى غير أساليب الشرط، ويحصى منها تسع عشرة صورة[٢]، يرى أنها أشهر الصور التى يقترن فيها الخبر بالفاء، لمشابهة الخبر بالجواب الشرطى واستيفائه ما اشترطه النحاة للاقتران بالفاء[٣] : من أن يكون المبتدأ دالا على الإبهام والعموم، وأن يكون بعد المبتدأ كلام مستقبل المعنى، وأن يترتب الخبر على المبتدأ ترتب الجواب على الشرط، ويوضح صاحبنا الغرض الهام من اقتران الخبر بالفاء فى مثل تلك الصور، وهو :

---

(١) السابق حـ٣ ص ٦١٤-٦١٥ وانظر ما يلى : -

- همع الهوامع .. حـ٢ ص ٦٧. - مغنى اللبيب .. حـ١ ص ٨٥.

(٢) النحو الوافى حـ٤ ص ٤٩٠-٤٩٢. (٣) السابق حـ٤ ص ٤٨٨.

"النص على مراد المتكلم من ترتب الخبر على الكلام قبله، وإبانة أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه[١]"، ثم يعلق عباس حسن على مثل هذه التراكيب منبها إلى أن "كثيرا منها مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية، فخير لنا ألا نستعمله قدر الاستطاعة[٢]".

وأود أن أسجل هنا ما يلى :-

- يستخدم عباس حسن فى هذا السياق مصطلحات غير محددة، وغير منضبطة، أو بعبارة أدق : مصطلحات لها مفاهيم نسبية مثل قوله : "أساليبنا الحديثة العالية"، فمن المقصود - كما ذكرنا سابقا - بالمضاف إليه "نا"؟ هل المقصود جيل المتكلم، أو طبقته، أو المثقفون من أمثاله؟ وما الحداثة؟ وما مقاييس تحديدها؟ ومن الذى يملك ذلك؟ ومن الذى يؤهل من يملك ذلك لما يصلح له؟ ثم درجة العلوّ : ما مداها؟ وما معاييرها؟ ومن مقننها؟ ويستخدم عباس حسن هذه المصطلحات النسبية الغامضة لينفر بها من أساليب لغوية يشهد لها بالصحة، وجواز الاستعمال.

- والغريب اللافت للنظر أن صاحبنا له مواقف أخرى يقرر فيها نقيض ما يتغياه هنا، نضرب منها مثلين :-

الأول عرض له عند حديثه عن عصور الاستشهاد فى مناقشته لأولئك الذين يرون عدم الوقوف فى الأخذ اللغوى عند عصر بعينه وينادون بضرورة الأخذ عن أعلام اللغة وأمراء الشعراء، وزعماء البيان فى العصور المختلفة. نراه فى ذلك السياق يحاول السخرية من مقالتهم، ويعنف أصحابها، ويعتنق نقيض ما يراه هنا، ولعل عبارته تكشف عن نفسه أكثر من حديثنا عنه، يقول :

---

(١) السابق حـ٤ ص ٤٩٢.

(٢) السابق حـ٤ ص ٤٩٠.

"... وشيء آخر كان حقيقيا بالتدبر والاعتبار، هو أن مؤهلات الزعامة الأدبية والتوثيق اللغوى لا ضابط لها، ولا تقويم، وليس لها من العلائم الموضحة، ولا الأوصاف المخصصة ما يجعل جمهور المثقفين يعرفها، ويحكم بها على شخص دون آخر، من غير أن يثير حكمه جدلا وخُلفا وحَيفا. ولو فتحنا هذا الباب - باب التوثيق بحجة : "الزعامة الأدبية"، أو اللغوية، أو أشباهها - من غير تقيد ولا تحديد، لدخل منه كل طامع فى التوثيق بحق وبغير حق، وتعسر الإنصاف، وعمت الفوضى.

ولنا من عصرنا الحاضر ما يوضح خطل هذا الرأى، ويؤيد فساده، فهبنا رضينا الأخذ به، وقبلنا توثيق رجالات الأدب واللغة - فمن رجالات الأدب واللغة اليوم؟ وبأى الدلائل نستدل عليهم وننتقيهم؟ وكيف ننزلهم منازلهم، ونرفع بعضهم فوق بعض درجات؟ ومن هؤلاء المحكمون الأطهار المنزهون الذين ندع لهم مهمة الاختيار والحكم؟ وعلى أى أساس برىء من الشوائب يتم اختيارهم لهذه المهمة الجليلة التى تقتضى علما واسعا باللغة، وبصرا بالفنون والآداب ... فوق ما تتطلبه من شجاعة فى الحق، وصراحة فى الرأى، وسمو عن الهوى؟ من لنا بهؤلاء؟ ولو صادفناهم، أفننزل عند حكمهم، ونرضى ما يرتضون؟ إن الحياة الواقعة، والحوادث المحيطة بنا - تجيب فى غير تردد : لا ...[1]"، ثم يتساءل : ما الشهرة الذائعة؟ وما المكانة المرموقة؟ وما حدود الكهولة والشيخوخة؟ وما معالم ذلك كله؟ وما ضوابطه التى لا يشوبها غموض بحيث يتميز أصحابها بغير خلط ولا إبهام؟[2]".

والمثل الثانى الذى نضر به هو ما ساقه عند مناقشته قضية الاختلاط بالأعاجم، وأثر هذا الاختلاط فى إفساد السليقة العربية، يقول :-

---

(١) اللغة والنحو ص ٢٦ ، ٢٧.

(٢) السابق .ص ٢٨

"وهنا نسألهم : ما مدى الاتصال الذى يعيب أصالة اللسان العربى، ويضعف الثقة به؟ ما حدوده؟ وما قوته؟ أيكفى مجرد الاتصال والاختلاط، ونزول العربى الأمصار، سواء أقصرت المدة أو طالت، وكثر عدد الأعاجم أم قل؟ وسواء أكان أهل المصر متحفظين متحرزين، أم متساهلين متهاونين؟ أفلا يتطلب الأمر مدة زمنية تكفى لتأثر العربى بالأعاجم فى لغته، وتسرب العجمة بمادتها ومظاهرها الى لسانه؟ فما هذه المدة التى تكفى للعدوى؟ أيوم، أم شهر، أم أكثر ...؟ وما مدى التأثير؟ أقليله وكثيره سواء فى التجريح والاتهام والفساد، أم لابد من شيوع الفساد وكثرته؟ وما حد القلة والكثرة والشيوع؟ ... تلك أسئلة لم يقطع فيها اللغويون والنحويون السابقون - مع يقظتهم وعميق تفكيرهم- بإجابة شافية، موحدة أو قريبة من التوحيد ...[1]".

وهكذا يتضح لنا أن ما سخر منه صاحبنا، واعترض - محقا - عليه، وشدد على أصحابه النكير، لإبهامه، وعدم تحدده، ونسبيته، هو هو نفسه الذى اعتمد عليه هنا - فى موضوعنا - معيارا لقبول النصوص أو ردها، وإلا فما معنى أن أساليبنا المعاصرة لا تستسيغ استعمالا عربيا فصيحا واردا (على مستوى التركيب)؟ وكيف نقيس الاستساغة؟ ومن الذى نحكمه مستسيغا؟ وما مؤهلاته؟ ومن يعيّنه؟ وما المقصود بعصرنا؟ وما المدى الجغرافى الذى يحيط به عصرنا هذا؟ وما معنى الأساليب العالية؟ وما مقاييس تحديدها؟ و ... ؟ و ... ؟ .. ؟

---

(١) اللغة والنحو ص ١٢٨ - ١٢٩.

٥- قلة الشواهد :-

مما اعتمده عباس حسن معيارا من معايير الرفض والقبول ما اطلق عليه "قلة الشواهد"، ومن نماذج ذلك - لديه - ما يلى :-

أ- جواز رفع المضارع أو نصبه بعد حتى :-

يلخص عباس حسن ما قرر النحاة خاصا بالفعل المضارع بعد حتى من أن له ثلاث حالات هى :

- وجوب النصب .
- وجوب الرفع .
- جواز الرفع والنصب .

ويعنينا مما ذكروا الحالة الأخيرة التى يرى النحاة أنها تتحقق إن كان زمن المضارع بعد حتى مستقبلا بالنسبة لزمن المعنى الذى قبل حتى، لا بالنسبة لزمن الكلام، وكلا الزمانين - قبلها وبعدها - قد مضى وانتهى حقيقة .

ومما يضرب شاهدا على هذه الحالة فى الاستعمال اللغوى قوله تعالى :

"وزلزلوا حتى يقول الرسول ... "(فى قراءتى الرفع والنصب للفعل "يقول")، وعلى الرغم من ورود هذا النمط التركيبى بصورتيه اللتين تجيزهما القاعدة النحوية فإن صاحبنا يرى أنه "من الخير عدم استعمال هذه الصورة القليلة التى يصح فيها الأمران، وإهمالها قدر الاستطاعه[١]".

وتكرر هذا أكثر من مرة، فيقول :-

"الرأى الذى يرفض هذا النوع هو الرأى الأنسب بالرغم من صحة الرأى الأخر[٢]"

---

(١) النحو الوافى حـ٤ ص ٣٢٦.

(٢) السابق حـ٤ هـ ص ٣٢٦.

ويقول :-

" والأحسن عدم محاكاة هذا النوع قدر الاستطاعة [١]".

ولا يفوتنى هنا أن انبه الى ما يلى :-

- ان هذا الموضوع سيرد مشبعا عند تناول موقف عباس حسن من النص القرآنى.

- ان تخريج النص القرآنى على القليل من الاستعمال اللغوى لا يجوز عند العلماء .

- ان عباس حسن يتناقض مع نفسه فى موقفه من النصوص القرآنية، فمرة يقرر أن القواعد عليها أن تتبع النص القرآنى، ومرة يرفض التركيب الذى جاءت القراءة محققة له، ويدعو إلى الفرار منه.

- أن عباس حسن - هنا وفى مواقف أخرى - يدعو إلى إهمال ما هو صحيح فى الاستعمال، وجائز فى القاعدة.

ب- زيادة "الواو" بعد "بل" :-

يسجل عباس حسن أن زيادة "الواو" بعد "بل" وردت قليلا[٢] فى المسموع الفصيح، ويضرب مثلا لذلك من قول على (رضى الله عنه) :

"إنما يحزن الحسدة أبدا؛ لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط، بل ولما ينال الناس من الخير[٣]". ويقرر صاحبنا أن "الأحسن عدم القياس على هذا؛ لندرته البالغة[٤]" .

---

(١) السابق حـ٤ ص ٣٢٧.

(٢) السابق حـ٣ ٦٢٧.

(٣) السابق حـ٣ ص ٦٢٧.

(٤) السابق حـ٣ ص ٦٢٧.

ويحسن أن أسجل هنا ما يلى :-

- مرة اخرى أعيد سؤالا سبق طرحه وهو :

هل القلة والندوة مصطلحان مترادفان أو مختلفان؟، وفى كلتا الحالتين نرى صاحبنا غير موفق فى استخدامه هذين المصطلحين .

- يقرر عباس حسن (فى هـ ص ٦٢٧ حـ٣) أن زيادة الواو بعد "بل" فى كلام المولدين كثيرة الورود ، ويقرر أنها كثرة لا تغير الحكم، وهو تقرير يتنافى مع ما يكرره كثيرا ويعده معيارا من معايير القبول، ألا وهو استساغة الأساليب المعاصرة، وملاءمة الأساليب المنتشرة اليوم، والحاجات العملية للمتكلمين، والتيسير على المتخاطبين، وغيرها مما يعتمد عليه فى قبول النصوص أو رفضها ، فإذا كان قد شاع استعمال "الواو" بعد "بل" فى لغة المولدين وكلامهم فلم لا يطرد صاحبنا رأيا ومنهجا ويجعل ما هو وارد ، شائع، كثير، مستعمل، سائغاً يقعد له؟ أم أن ما هو سائغ، مبرر، مدعوّ إليه، مرضىّ عنه فى شأن المولدين المعاصرين، مرفوض، غير سائغ، منهىّ عنه في شأن المولدين من عصور السالفين؟

جـ- وقوع الجملة الإنشائية خبرا :-

الجملة الإنشائية (طلبية وغير طلبية) [١] لا تقع خبرا عن المبتدأ عند كثير من النحاة، ولا تقع خبرا لان وأخواتها ، ولا خبرا لكان وأخواتها ، ويذهب الرضى [٢] إلى جواز وقوع الجملة الإنشائية خبرا لإنّ ولكنّ، وإنْ قلّ ذلك

---

(١) يستثنى النحاة من هذا الحكم ما يلى : أفعال المدح والذم، والجملة الدعائية مع أنّ المخففة.

(٢)النحو الوافى حـ١ هـ ص ٥٧٧.

عنده. أما عباس حسن فله فى ذلك رأى مختلف يمكن عرضه على النحو التالى:-

- لا يقع الخبر فى بابى "كان" ،"إن" جملة إنشائية[١] ، ويرى أنه لا داعى للأخذ برأى الرضى[٢] الذاهب إلى القول بأن الجملة الطلبية تقع خبرا عن "إنّ" و"لكنّ"؛ لاتصاف ذلك - عند صاحبنا - بالقلة .

- أما وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية - عنده - فأمر لا يقف عند حد الجواز، بل يصّاعد إلى درجة القياس الذى يتّبع، يقول :

"ويجوز فى جملة الخبرأن تكون قسميّة ... وأن تكون إنشائية، سواء أكانت إنشائية طلبية، ... أم غير طلبية ...[٣]"، ويبرر صاحبنا ما يذهب إليه مخالفا الجمهور بقوله : "... ويرى كثير من النحاة عدم القياس على هذا. والحق أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينة كاشفة تمنع الغموض، وتهدى للمقصود؛ لأن هذا هو المواقف للأصول اللغوية العامة، وفيه تيسير وتوسيع فى ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر [٤]" .

وهكذا نرى أن الجملة الإنشائية لا تقع - عند صاحبنا - خبرا فى بابى "كان" و "إن"، وأنه ضعّف مذهب الذين أجازوا ذلك مع "إن" و "لكن" وردّه، معتمدا على وصف ورود ذلك بالقلة، كما رأى أنه لا داعى لاستخدام ما

---

(١) السابق حـ٢ هـ ص ٢٠. (٢) انظر ما يلى : - همع الهوامع .. حـ١ ص ٩٦، أمالى ابن الشجرى حـ٢ ص ٨٠، ارتشاف الضرب.. حـ٢ ص ٤٩-٥٠، حاشية الخضرى حـ١ ص ٩٢، حاشية على شرح الفاكهى.. حـ١ هـ ص ٢٣٨، شرح الكافية حـ١ ص ٩١، حـ٢ ص ٣٤٨.

(٣) النحو الوافى حـ١ ص ٤٢٨، وانظر هـ ص ٤٢٤. (٤) السابق حـ٢ هـ ص ٢١.

أجازه هؤلاء. أما ورود الجملة الدعائية خبرا لأن المخففة كما فى قوله تعالى: "والخامسة أنْ غضب الله ... " فقد أجازه، ونراه أخيرا يخالف جمهرة النحاة فيقرر قياسية وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية؛ لا طراد القواعد وتيسيرها.

وأود أن اسجل هنا ما يلى :-

- مخالفة صاحبنا جمهور النحاة والاتجاه العام .

- قياسه على القليل وترك القياس على الكثير .

ويقودنا هذا الأخير إلى القول بأن عباس حسن يستخدم أحيانا المسموع القليل ليؤكد به قاعدة تخالف ما أطلق عليه الشائع الكثير، وأنه أحيانا أخرى يهمل المسموع الكثير داعيا إلى عدم القياس عليه، محبذا إهدار ما يُبنى عليه من قاعدة[١].

---

(١) انظر فى هذا : النحو الوافى حـ١ ص ٦٢٩.

٦- قلة التناول الاستعمالى للأسلوب قديما وحديثا

يصنف النحاة صور استعمال المفعول لأجله ثلاثة أقسام هى :-

- ما كان مجردا من "أل" و الإضافة.
- ما كان مضافا .
- ما كان مقترنا بأل .

ويقرر النحاة لهذه الصور أحكاما تتعلق بالإعراب، والتعريف والتنكير، والرتبة مع العامل، وعدم التعدد، والذكر والحذف، واستخدام حروف التعليل نيابة عن اللام، ويقرون استخدام ذلك كله فى العربية مناط الاستشهاد واستنباط القواعد .

ويعرض صاحبنا لذلك، ويذهب إلى أنه من المستحسن أن نتخفف من استعمال المفعول لأجله المقترن بأل؛ لأنه - كما يرى - دقيق فى استعماله وفهمه، قليل التداول قديما وحديثا، يقول :

" ... ومقترن بأل ... وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه، قليل التداول قديما وحديث، ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله[١]".

والأمر الذى يحتاج إلى تعليق هنا هو أن ما خلعه صاحبنا على التركيب اللغوى المشتمل على المفعول لأجله المقترن بأل من أنه يتسم بأمرين : أمر لغوى يتعلق بالاستعمال وأنه دقيق، وأمر اجتماعى ثقافى إدراكى يتعلق بالمخاطب الذى يحتاج فى فهم أسلوب المفعول لأجله المقترن بأل إلى مستوى خاص من الثقافة والإدراك ليتم له استيعاب المراد منه، هذه واحدة، وأخرى هى أن استعمال العربية قديما وحديثا لتلك الصورة التركيبية من صور

---

(١) النحو الوافى حـ٢ ص ٢٢٥.

المفعول لاجله قليلة التناول. ويخلص صاحبنا - كما قلت - من وراء ذلك إلى نصح العربية بالتخفف من هذا القسم والابتعاد عن ذلك الاستخدام . وما أود تسجيله هنا يتمثل فى الآتى :-

- ما المقصود بوصف هذا الاستخدام " بالدقة فى الاستعمال" ؟

وهل يصح أن نعتمد "دقة الاستعمال اللغوى" معيارا نستبعد به كل ما دق استعماله، وأحكم نظمه؟

وإذا صح لصاحبنا ما انتهى إليه فلم لمْ يطّرد له ذلك منهجا فى أساليب العربية، وما أكثر ما دق استعماله فيها، وأحكم نظمه منها؟ ولا إخال أحدا يخالفنى فى أن تطبيق مثل هذه العبارات الغامضة الغائمة الانطباعية المبهمة على تراث العربية سيفضى بها إلى الفناء، فما أكثر استعمالاتها التى تستأهل ما اصطلح عليه صاحبنا بدقة الاستعمال، بله ما يقتضى إجراء" تركيبيا يرده إلى أصل الرتبة، أو أحكام المطابقة فى النوع أو العدد أو الشخص أو استخدام الأدوات أو غير ذلك مما يقرره التصور النحوى، ويقره منهجا فى تناول العربية .

- إذا صح لنا - جدلا - أن نجعل من أوصاف لغوية تتعلق بالاستعمال معايير تقبل على ضوئها اللغة أو ترفض (بعد تمحيص تلك الأوصاف وجعلها صالحة لقياس الظواهر) فإن أقحام درجة إدراك المخاطب ومستواه العقلى فى فهم صور الأساليب والتراكيب الممثلة للغة التراث التى ليست لغة المخاطب الأم أمر خارج عن طبيعة أى منهج فى دراسة اللغة. ولعباس حسن نفسه موقف مماثل لهذا الذى يقرره هنا يجعل مقياس القبول فيه "سهولة إدراك سبب الضبط الإعرابى المفضّل، وسهولة توجيهة"، يقول فى الدعوة إلى الاقتصار على النصب فى العطف على اسم إنّ قبل ذكر الخبر :-

"وحبذا الاقتصار عليه فيما ننشىء من أساليب، فتساير الضبط الواضح، الذى يسهل إدراك سببه وتوجيهه[١]"، ويقول : "... فالنصب وهو الأوضح والأنسب ؛ لموافقته الظاهرية لاسم إنّ ... فلا عناء معه ولا شبهة [٢]".

ولو صح لصاحبنا ما تقتضيه عبارته لما تبقى لنا من العربية إلا شبح ظل يتلاشى باطراد مع الزمن.

- أما قلة التداول الاستعمالى قديما وحديثا فأمر - إلى جانب أنه يحتاج إلى إحصاء[٣]، لا إلى أحكام تقوم على انطباع ذاتى - فإنه لا يصلح مقياسا لاستبعاد النصوص، أو الدعوة إلى نبذها مع صحتها قاعدةً، ووروردها استعمالا. والغريب اللافت للنظر أن هذا المسلك من صاحبنا لا يتسق مع ما يدعو إليه من تيسير؛ إذْ كيف يتحقق التيسير بالدعوة إلى إهمال ما هو مقبول استعمالا ؟ والأدخل فى باب الغرابة ولفت النظر أن صاحبنا يفعل ذلك، ويفعل نقيضه أيضا، إذْ يدعو فى سياقات أخرى إلى التوسع فى قبول ما هو مرفوض، أو على الأقل ما هو منصوص على أحكام تخصه دون غيره .

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٦٠٢. (٢) السابق حـ١ ص ٦٠٢.

(٣) تحول دون ذلك الإحصاء صعوبات تتعلق بمنهج الأخذ عن العرب، وقصره دون استيعاب على ست قبائل بعينها، أى أننا لا نملك إحصاء لما قالته العرب كى يتأتى تصنيفه استعمالا، وبيئة ليتم الإحصاء علميا حتى لا نخلط قلة استخدام فى لهجة بكثرته فى أخرى أو العكس، وحتى لا نفرض حكما مستمدا من لهجة على غيرها فى أمر ليس فيها أصلا.

٧- منع الاضطراب فى التعبير

من معايير قبول اللغة والأخذ بها، أو رفضها والفرار من استخدامها ما خلص إليه عباس حسن، وأطلق عليه مقياس "منع الاضطراب وتوحيد أداة الفهم ومنع التشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة"، أو "منع الفوضى فى ضبط الكلمات"، أو "الحرص على الدقة فى التعبير"، أو "منع الاضطراب فى التعبير". ومما تناوله تحت هذا المعيار ما يلى :-

أ- الاسم المقصور المضاف إلى ياء المتكلم

عند إضافة اسم مقصور إلى ياء المتكلم تبقى ألفه، وتلحقه ياء المتكلم مفتوحة، تقول فى إضافة هدى وليلى إلى ياء المتكلم : هداى (= هدى + ياء المتكلم)، وليلاى (= ليلى + ياء المتكلم).

ويذكر صاحبنا أن من العرب من يقلب ألف المقصور - حينئذ - ياءً، ويدغمها فى ياء المتكلم فيقول : هديٌّ، وليليّ، ويقرر أن هذا الرأى لا يحسن اليوم الأخذ به منعا لفوضى التعبير، يقول : "ومن العرب من يقلب ألف المقصور ياء، ويدغمها فى ياء المتكلم؛ فيقول : هُدَيّ خير الوسائل للسعادة. ولكن هذا الرأى - مع جواز محاكاته - لا يحسن اليوم الأخذ به؛ منعا لفوضى التعبير[١]".

وما يحتاج إلى إجابة هو :-

إذا كان النحو قد أريد له أن يكون مؤصلا على تعدد لهجى، ونُقل إلينا أن من صور هذا التعدد أن نقول فى إضافة الاسم المقصور (هدى مثلا) إلى ياء المتكلم : إمّا هُدَايَ أو هُدَيّ[٢] (بياء المتكلم مفردة فى الحالة الأولى، وبياء المتكلم مدغمة فى الياء المنقلبة عن الألف المقصورة فى الحالة الثانية،

---

(١) النحو الوافى حـ٣ ص ١٧٧.

(٢) انظر ما يلى : المقرب ص ٢٣٩، أوضح المسالك .. حـ٢ ص ٢٣٩، شرح التصريح .. حـ٢ ص ٦١.

مع ملاحظة أن الياء (مفردة أو مضعفة) مبنية على الفتح) فأين الفوضى التى أحدثها هذا التنوع ؟

كما أنه لا لبس هناك بين صورة الاسم المقصور مصغرا وصورته مضافا إلى ياء المتكلم؛ لأن قرينة الإعراب فى المصغر، وقرينة البناء فى ياء المتكلم، إلى جانب قرينة العربية الكبري التى هى السياق، كل هذا يجعل مقالة اللبس التى يتحدث عنها صاحبنا محض وهم.

ويثير الانتباه فى كلام صاحبنا ما يلى من غرائب :-

- أن التنوع المتمثل فى بقاء ألف المقصور، أو قلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم كان أولى بصاحبنا أن يرى فيه تيسيرا وغنًى يدعوان إلى الحرص عليه، والدعوة إليه، لا اضطرابا، وفقرا يدفعان إلى الحضّ على عدم الأخذ به؛ منعا لفوضى تعبيرية متوهمة، اللهم إلا إذا كان سيحكم على قياسية قلب ألف المقصور ياء (عند من يستخدمه) بمبلغ شيوع بقاء تلك الألف وقياسية عدم قلبها ياء (عند آخرين)، وصاحبنا - إن ارتضى هذا النهج - يخالف كل المخالفة ما نقله مقررا عن العلماء وأقرهم عليه [١].

- يسجل صاحبنا أن الاسم المقصور الذى قلبت ألفه لهجيا إلى ياء وأدغمت فى ياء المتكلم (هدى + ياء المتكلم = هدىّ) يكون معربا بالياء التى أصلها الألف، بدل حركات الإعراب التى كانت مقدرة على الألف، ويرى أنه - حينئذ - مما ناب فيه حرف إعراب عن حركة إعراب، يقول :-

"... وفى هذه الحالة يكون معربا بالياء التى أصلها الألف، بدل حركات الإعراب التى كانت مقدرة على الألف. فهو مما ناب فيه حرف عن حركة... [٢]"، ثم يذكر أن تفصيل هذه الإنابة قد ذكر فى موضعه الأنسب، محيلا إلى حـ١ ص ١٠٦ ملزمة ٧ ب، وقد رجعت إلى الموضع الذى أشار

---

(١) اللغة والنحو ص ١١١.

(٢) النحو الوافى حـ٣ ص ١٧٧.

إليه فلم أجد ذكراً لإعراب ينوب فيه الحرف (الياء) عن الحركة فى اسم مقصور أضيف إلى ياء المتكلم ، هذه واحدة، وثانية هى أن إعراب المفرد المقصور المضاف إلى ياء المتكلم لا يكون إعرابا بالنيابة، وثالثة هى أنه لم يذكر هذا الذى يتبناه هنا (مما يخالف به ما عليه النحاة مخالفة بينة دون مطلق تبرير أو بيان) فى مواضع الإعراب بالنيابة (المشروحة فى حـ١ من ص ٩٧ - ١٨٥) ولا فى غيره من المواضع.

ب- ما يضاف من الأسماء الستة إلى ياء المتكلم :-

يذهب عباس حسن إلى أنّ الرأى الفصيح فى إضافة الأسماء (أب، أخ، حم، فم، هن) إلى ياء المتكلم هو إضافتها بحالتها التى هى عليها دون إرجاع لامها المحذوفة[1]، كما يرى أن هذا ما يجب الاقتصار عليه، ويذكر أن هناك رأيا مستنبطا من بضعة أمثلة مروية عن بعض القبائل مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تسكينه قبل ياء المتكلم، مثال :-

يا أبوْ + يَ ---> يا أبيْيَ ---> يا أبيَ.

وفى هذه الصورة تكون الكلمة معربة بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام[2].

ونود أن نشير هنا إلى أمرين :-

الأول أن الإعلال الذى يقرره فى "يا أبُوْيَ" لا يتأتى إجراؤه؛ لمخالفته الشروط التى يتحقق بها الإعلال، ذلك أن الصرفيين يشترطون لقلب الواو

---

(١) انظر ما يلى : شرح الكافية حـ١ ص ٢٧-٢٩، حاشية الخضري حـ١ هـ ص ٣٦، ص ٣٦، همع الهوامع حـ١ ص ٣٨-٣٩، شرح التسهيل حـ١ ص ٤٣، وانظر من ص ٤٣-٥٠.

(٢) النحو الوافى حـ٤ ص ٦٦.

ياءً حين تجتمع مع الياء أن تكونا معا فى كلمة واحدة، وياء المتكلم ليست من الكلمة، وإنما هى كلمة وإن كانت ضميرا متصلا، وعليه، فإن الصورة التى يتحدث عنها هى رد لام الكلمة، وذكرْ ياء المتكلم بعدها فيصير الشكل ---> يا أَبُوْى (كما تستخدم فى نطوق لهجية معاصرة).

ويقودنا هذا إلى الأمر الثانى وخلاصته أنه إذا كان صاحبنا يتخذ من الحاجات الاجتماعية العملية أو المصالح المرسلة أو مطابقة الواقع أو ضرورات الحياة الاجتماعية معيارا للقبول اللغوى فلمَ لم يأخذ بهذا النطق اللهجى الذى يلحق ياء المتكلم إلى هذه الأسماء بعد ردّ ما حذف منها إليها؟ أو بعبارة أخرى :-

لمَ يبدعُ صاحبنا مقياسا للقبول اللغوى ثم يعطله عن العمل ؟

جـ- الشواهد النحوية :-

يتخذ عباس حسن من الشواهد النحوية موقفا منهجيا، ويقرر عدم ذكرها فى مؤلفه النحوى "النحو الوافى"، ويحث غيره على الالتفات لهذا المنهج والتمسك به[١]، ويبرر منهج استبعاد الشواهد واطراحها وعدم الاعتماد عليها بما يلى[٢] :-

- أنها مصنوعة الغرض، متكلفة الأداء، محددة المجال.
- أنها مبتورة معقدة.
- أنها فى كثير من اتجاهاتها قد تمثل لهجات عربية متعارضة، وتقدم دليلا على لغات قديمة متباينة.
- أنها تساق لتأييد آراء متناقضة.

لهذا ولغيره[٣] يرى صاحبنا أن الشواهد النحوية "معوان على البلبلة اللغوية، ووسيلة للحيرة والشك فى ضبط قواعدها، وباب للفوضى فى

---

(١)النحو الوافى حـ١ ص ٨. (٢ ، ٣) السابق حـ١ ص ٨.

التعبير[١]"، ويقرر أن "تلك أمور يشكو منها أنصار اللغة والمخلصون لها[٢]".

وما يستدعى التسجيل هنا هو أنه إن صح تبرير عدم ذكر الشواهد منهجا فى التأليف، وغاية فى التعليم فى القسم المعدّ لطلاب الجامعة، فكيف يستقيم ذلك منهجا وغاية مع المتخصصين الذين يزعم عباس حسن أن كتابه يلائمهم أكمل الملاءمة وأتمها، وأنه يحوى كل ما تضمنته أمهات الكتب وتفرق فيها، ويغنى عنها، وببسطها بسطا يتطلع إليه المتخصص، ويزيدها زيادة يتطلبها المستكمل، كل ذلك - كما يرى - فى إحكام وحسن تقدير[٣]؟

د- أنْ المخففة :-

يقرر النحاة أنّ "أنْ" المخففة تعمل وهى مخففة عملها وهى مثقّلة، ويلخصون ملامح التغيير التركيبى الذى طرأ عليها بعد التخفيف فيما يلى:-

- أن اسمها يكون ضميرا محذوفا للشأن غالبا أو لغيره.
- أن خبرها يكون جملة.

وأن ما ورد من اسمها ضميرا بارزا، أو من وقوع خبرها مفردا إنما هو من قبيل الشذوذ فى النثر، أو الضرورة فى الشعر.

ويذهب صاحبنا إلى أن الواجب أن نقتصر على الكثير الشائع وهو ما وافق ملامح التغيير التركيبى المشار إليها، أما ما جاء على غير هذا الكثير الشائع فلا يحاكى؛ منعا للاضطراب فى التعبير[٤].

(١ ، ٢) السابق حـ١ ص ٨.

(٣) السابق حـ١ ص ٥ ، ٦.

(٤) السابق حـ١ ص ١١٦ ، ٦١٩.

وأود أن أسجل هنا - مرة أخرى - تساؤلى السابق حول ما يقرره عباس حسن من أن تعدد الصوره التركيبية المستمدة من استعمالات عربية صحيحة لها مشروعيتها فى البقاء، وصلاحيتها فى القياس عليها يفضى إلى الاضطراب فى التعبير، فأى اضطراب تعبيرى فى أن تكون القاعدة التى تحكم صحة الأسلوب على النحو التالى :-

الأداة	الاسم	الخبر
أنْ مخففة +	ضمير + (بارز / مستتر) (للشأن / لغيره)	جملة / مفرد

؟

أو ليس هذا من قبيل التنوع والاختيار أمام المعبِّر، وهما أمران يسعى منهج صاحبنا النظرى إلى تحقيقهما، وإن كان سلوكه العملى - الذى هذا مثال منه - يأبى ذلك عليه ؟

هـ- نصب معمولى إنَّ وأخواتها:-

يسجل عباس حسن فى هذا الصدد أن من العرب من ينصب بإن وأخواتها المعمولين معا، ويقرر أن الشواهد الواردة تنطق بهذا، ويذهب إلى أنه "لا يصح القياس عليها فى عصرنا؛ منعا لفوضى التعبير والإنابة[١]".

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ٥٨٠.

و- إعراب المثنى بالحروف :-

يذهب عباس حسن إلى أنّ إعراب المثنى بالحروف هو ما "يجب الاقتصار عليه فى عصرنا؛ منعا للفوضى، والاضطراب فى الاستعمال الكلامى والكتابى، وأما اللغات الأخرى فلا يسوغ استعمالها اليوم [١]".

ز- إعراب الأسماء الستة بغير الحروف :-

يرى عباس حسن أنه من الأجدر الاقتصار فى إعراب الأسماء الستة على الإعراب بالحروف وأن نهمل ما عداها ... وإن كان قد ورد عن العرب؛ حرصا على التيسير، ومنعا للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعددة، لا تروق لنا اليوم محاكاتها، ولا القياس عليها، ولا ترك الأفصح الأشهر من أجلها [٢].

وتتعلق بهذا الموضع وبسابقه أمور لابد من التذكير بها؛ إذْ هى حجتنا على صاحبنا فيما يدعو إليه، وتلك الأمور هى :-

- أن النحو العربى قامت أصوله منهجا ومادة على تعدد لهجى متهم بالقصور والتقصير.

- أن الحكم بقياسية الكلام عند قبيلة ببلغ شيوعه عند أخرى يخالف كل المخالفة ما قرره العلماء، والغريب أن هذا ما ينقله صاحبنا عن السالفين، ويقرهم عليه، ويكرر تأكيده فى سياقات عدة، ولكن سلوكه التطبيقى يهدر مضمون ما يؤكد ويعيد.

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ١١٤.

(٢) النحو الوافى حـ١ ص ١٠٥.

- أن الانتقاء من العربية لو ترك لأهل كل عصر يأخذون من نصوصها ما يلائم ما انتهى إليه تطور كلامهم، ويرفضون القياس على مالا يروق لهم تراكيب ونُسقا، وأساليب وأنماطا لضاعت العربية، ولضاقت بمن يريدها السّبل، ولسدّت عليه المنافذ، ولست أدرى كيف يكون هذا المنهج سبيلا من سبل التيسير التى يزعم صاحبنا أنه احتشد لها ؟

واللافت للنظر والمثير للعجب أنه يبيح لعصرنا أن يختار، وينتقى صورا تركيبية، ويرفض غيرها، محرما على غير ما أطلق عليه "عصرنا" أن يفعل الأمر نفسه، هذه واحدة، وأخرى هى أن هذا الذى يتخذه منهجا لا يحقق الغاية التى يتغياها والتى أطلق عليها "المهمة الجليلة" أو "مهمة النحو الأصيل" النحو الشامل الكلى الذى يصلح لكل زمان ومكان.

٨- الثقل ومجافاة الأسلوب الأدبى الرفيع

تذكر المطولات النحوية المعتمدة المتداولة أن الفعل المعتل بصوره المختلفة إذا أريد تحويله إلى صيغة "فَعُل" لإفادة المدح أو الذم عومل معاملة الصحيح، وأن هذا التحويل إذا لم يُلحظ نطقا كما فى صورة المعتل العين بالألف "قدّر فيه التحويل تقديرا عقليا محضا عند وجود قرينة تدل علي قصد المدح أو الذم؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعى فى الفاعل، وفى المخصوص ...، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضا مع نية التحويل التى ترشد إليه القرينة. ويدخل فى هذا النوع الفعل "ساء" فيصح أن يلاحظ فيه التحويل عند قيام قرينة؛ فيستعمل استعمال الأفعال التى تحولت، ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك؛ لأنه موضوع فى أصله للذم العام الصريح مثل بئس فتجرى عليه أحكام بئس من تواحيها المختلفة[١]".

يعقب صاحبنا على ملخص ما جاء فى المطولات النحوية بشأن صور أنواع الفعل المعتل الخمسة فيقول :

"ولا أعرف أن النحاة نقلوا لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيد كلامهم، فهل هى صور خيالية تدريبية[٢] ؟"

ثم يقرر أنه "لا يحسن اليوم استعمال شيء منها؛ سواء أكانت خيالية محضة، أم لها مسموع يؤيدها؛ لأنها ثقيلة، مجافية للأسلوب الأدبى الرفيع، والذوق البلاغى السائغ ...[٣] ".

---

(١) النحو الوافى حـ٣ ص ٣٩٢ وانظر ما يلى : المقرب ص ٧٧ ، ٨٤، حاشية الصبان .. حـ٣ ص ٢٢-٢٣، شرح التسهيل حـ٣ ص ٢٠ . ٢١ . ٣٠، المخصائص حـ٢ ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) النحو الوافى ح٣ ص ٣٩٣.

(٣) السابق جـ٣ ص ٣٩٣.

وإذا صح لصاحبنا أن يدعو إلى البعد عن استعمال لا يزيل الغموض عنه إلا تحولٌ موضعُه النية، وعلامته التخيل الذهنى المجرد دون اتضاح أثر لذلك فى الصيغة، فكيف نسلّم له يجعل ما يذهب إليه فى نوع من الأفعال المعتلة (هو معتل العين بالألف) حكما عاما ينسحب على ما تحولت فيه الصيغة شكلا إلى ما وظّفت له فى استعمالها الجديد وهو المدح أو الذم، ووردت نصوص تؤيده (بشهادته هو)؟

أما مقالة الثقل، ومجافاة الأسلوب الأدبى الرفيع، والذوق البلاغى الرفيع فتلك مقاييس تتسم بالانشائية والانطباعية والنسبية ومن ثم لا تدخل فى باب المعايير الموضوعية التى يمكن اختبارها والاحتكام إليها فى قبول نصوص وافدة على عصورنا وأيامنا، أسست عليها ضوابط اتفقنا على أنها "نحو"، واجتمعت الكلمة على أن ما انتهى إليه كلام الناس اليوم فيه مظاهر مخالفة على مستويات التحليل اللغوى الأربعة (الأصوات، والصيغ، والتراكيب، والدلالة) لهذا الذى أسس عليه النحو، فكيف يستقيم التسليم بهذا ثم يصح الاحتجاج بما نحن فيه على ما صيغ للتعبير عن غيره ذوقا، وأدبا، وبلاغة ؟

٩- قبح وقع الاستعمال على السمع

لا تقع ضمائر الرفع المنفصلة إلا فى موقع الرفع، وما ورد من استعمالها فى موقعى الجر أو النصب فهو - عند النحاة - على سبيل النيابة لا الأصالة، ويرى عباس حسن أن هذه الاستعمالات التى خرجها النحاة على أنها نائبة عن ضمائر النصب والجر يحسن ترك استعمالها - وإن كانت مسموعة -، يقول فى حديثه عن ضمائر الرفع المنفصلة الاثنى عشر (أنا - نحن - أنتَ - أنتم - أنتن - هو - هى - هما - هم - هن) : "وهذه الضمائر الاثنا عشر لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة، فأما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر أو النصب فى بعض أساليب مسموعة يقتصر عليها، ومع أنها مسموعة يحسن ترك استعمالها[١]"، ويبرر ذلك تبريرا غاية فى الغرابة، إذ يقول : "... يقتصر عليها ... ويحسن ترك استعمالها؛ لقبح وقعها على السمع[٢]"، ثم يضرب الأمثال لبيان هذا القبح، فيقول : "فمن النيابة عن ضمير الجر :"ما أنا كأنت"، "ولا أنت كأنا"...، ومن النيابة عن ضمير النصب وهو شاذ أيضا قولهم : "يا أنت"، وللاضطرار لوزن الشعر فى مثل قول الشاعر :-

يا ليتنى وهُما نخلو بمنزلة

فقد عطف ضمير "هُما" الخاص بالرفع على "الياء" التى هى ضمير نصب[٣]"، ثم يكشف لنا عن وجه القبح فيقرر أنه يتمثل فى هذه النيابة التى يتحدث عنها النحاة "والقبح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع فى محل الجر[٤]".

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٢٠٤
(٢) السابق حـ١ هـ ص ٢٠٤
(٣) السابق حـ١ هـ ص ٢٠٤
(٤) السابق حـ١ هـ ص ٢٠٤

وتتمثل الشكوى هنا فى أن صاحبنا يبرر رفضه المسموع الذى شهد له بذلك بما لا يصلح حجة لما سيق له؛ ذلك أن قبح الوقع على السمع أمر يتعلق بالقيم الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية التى تتعودها الأذن تلقيا فى بيئتها فتستسيغها أو تستملحها، تستثقلها أو تنفر منها، إلى غير ذلك من سُلّم درجات الحسن والقبح السمعيين، وليس أدل على ذلك من أن هذا الذى وصفه بالقبح على السمع، وتلمّس له النحاة أوجه النيابة لتصح لهم أصولهم هو هو نفسه ما اجتمعت كلمة النحاة فيه على أنه استعمال قياسى لا شائبة تعرض له على المستويين الاستعمالى والقياسى، وأعنى بذلك وقوع الضمير المرفوع المنفصل توكيدا للضميرين المنصوب والمجرور. وهذا ما يقرره صاحبنا فى نفس الصفحة التى يتحدث فيها عن قبح وقع الضمير المرفوع المنفصل على السمع حين يرد فى موقعى النصب والجر، يقول : "لكن يكثر نيابتها (الضمائر المرفوعة المنفصلة) عن الضمير المنصوب أو المجرور فى حالة استعمالها للتوكيد، مثل : سمعتك أنت تخطب، ومررت بك أنت. وهو استعمال قياسى[1]". ثم كيف نجعل درجة وقع ما نسمع على آذاننا المعاصرة حسنا وقبحا معيارا لمحاكاتنا اللغوية - تراكيب ونُسُقاً - لما وسعته العربية فيما أُطلق عليه عصور الاحتجاج، واستساغته أسماعُ من تلقى السالفون المقعدون اللغة عنهم ؟

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٢٠٤

١٠- مقتضى الحكمة

من المعايير التى قررها عباس حسن ما أطلق عليه "مقتضى الحكمة"، ومن أمثلته - عنده - العطف بالرفع على اسم إنّ قبل تمام الخبر أو بعد تمامه.

يجوز - عند فريق من النحاة - أن يعطف على اسم إنّ، وأنّ، ولكنّ، بالنصب والرفع، توسط المعطوف بين الاسم والخبر، أو ذكر بعد تمام الخبر.

ويرى فريق آخر أن المعطوف على اسم إنّ، وأنّ، ولكنّ، قبل تمام الخبر يمتنع فيه الرفع(١).

ولعباس حسن فى هذا كله موقف غاية فى الغرابة والدهشة؛ ذلك أنه يقرر أول الأمر أنه وإن جاز الأمران : النصب والرفع، توسط المعطوف المعمولين أو ذكر بعد تمام الخبر فإن الأوضح والأنسب هو النصب، يقول عن حكم المعطوف إذا تأخر عن الخبر : "وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح والأنسب؛ لموافقته الظاهرية لاسم "إنّ"، أى : للمعطوف عليه، فلا عناء معه ولا شبهة(٢)"، ويقول عن المعطوف على اسم إن، وأن ولكنّ إذا توسط المعمولين : الاسم والخبر : "فإن تأخر خبر إنّ ووسّط ذلك المعطوف بينه وبين اسمها، فالأحسن اتباع الرأى القائل بجواز الأمرين أيضا، وبعدم وجوب النصب. ومع عدم وجوبه فهو الأوضح والأنسب(٣)".

وصاحبنا - كما ترى من كلامه - يقر جواز الأمرين فى المعطوف، ويذهب إلى أن النصب هو الأحسن والأوضح والأنسب، للموافقة الإعرابية

---

(١) انظر ما يلى : الكتاب حـ١ ص ١٦، حـ٢ ص ١٤٤، ١٤٦، كشف المشكل حـ١ ص ٣٥٣-٣٥٥، شرح التصريح حـ١ ص ٢٢٦-٢٣٠، شرح التسهيل حـ٢ ص ٤٧-٥٢، أمالى ابن الشجرى جـ٣ ص ١٧٧-١٧٨. (٢) النحو الوافى حـ١ ص ٦٠٢. (٣) السابق حـ١ ص ٦٠٢.

الظاهرة لاسم إنّ، بل إنه يمتدح الاقتصار عليه، ويدعو إلى محاكاته دون غيره فيقول :-

"وحبذا الاقتصار عليه فيما ننشىء من أساليب؛ فتساير الضبط الواضح الذى يسهل إدراك سببه وتوجيهه[1]"، ثم يتجاهل صاحبنا موقفه الصريح هذا الذى يتضامن فيه مع الرافضين للعطف بالرفع على اسم إنّ، ويتخذ موقفا نقديا جلياً من النحاة الرافضين العطف بالرفع على اسم إنّ، يدعو فيه إلى تجاهل اعتراضهم على الرفع، مبررا ما يذهب إليه، بأن موقفهم الرافض مدفوع بنصوص ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم والكلام العربى الفصيح، وبأن قبول رأيهم (الذى سبق أن قررنا أنه رأيه هو الآخر) سيترتب عليه أن نلجأ إلى التأويل والتمحل من أجل القاعدة، مع أن الصحيح أن نصلح القاعدة لتستقيم مع النص، يقول :-

"هذا ولا اعتداد برأى من يرفض الرفع فى الصور التى لا مطابقة فيها - وغيرها - فيمنع أن يقال: إن العدالة والنصفةُ كفيلة ...، كما يمنع أن يقال : إن محمدا وعلى قائم. فلو أخذنا برأيه لاعترضتنا أمثلة ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم، والكلام العربى الفصيح، ولم نجد بُدا من التمحل المعيب، والتأويل البغيض. وكيف يوجب كثير من النحاة النصب - وحده - عند العطف بعد الاسم وقبل مجىء خبر إنّ مع مجىء الرفع فى قوله تعالى :-

(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله ...) ...، ومثلها قراءة من قرأ قوله تعالى : (إن الله وملائكتهُ يصلون على النبى...) برفع كلمة "ملائكته"... وكذلك قول الشاعر:-

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإنى وقيار بها لغريب

---

(١) السابق جـ١ هـ ص ٦٠٢.

فكلمة "قيار" ... مرفوعة بعد العاطف وقبل خبر إنّ. وغير هذا من الشواهد المتعددة. كيف يقبلون أن تؤول الآية لتطابق القاعدة، ولا يتصرفون فى القاعدة تصرفا صريحا يساير الآية، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربى وأعلاه ؟ ولم التمحل فى الأمثلة العربية الأخرى - وهى كثيرة - وترك القاعدة بغير إصلاح ؟

وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحا بمجرد التأويل والنية الخفية من غير تغيير يطرأ على الظاهرة[١] ؟

ويتجاهل صاحبنا موقفه النقدى هذا ليقرر أمرا شديد المخالفة له؛ إذ يختم كلامه بما يناقض هذا الموقف النقدى السالف وينقضه معا، فيرى أن الانصراف عن الرفع إلى النصب هو الخير الذى نكتفى به، والنهج الواضح الذى تتغياه مقاصد البلغاء وتبتعد عن سواه، يقول :-

"وبالرغم من الاعتبارات السالفة فمن الحكمة ألا نلجأ الى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة للبعد عنها. ومن الخير أن نكتفى فى العطف على اسم إنّ بضبط المعطوف منصوبا فقط، سواء أكان العطف قبل مجىء الخبر أم بعده؛ لأن هذا هو المسلك الظاهر، والنهج الواضح الذى يُعد اتباعه من أهم مقاصد البلغاء[٢]".

فها أنت ترى معى أنه بدأ مجوّزا الأمرين مع ترجيحه النصب، ثم بَدا له العدول فحمَل على الرافضين الرفع وهو داخل فى مسلكهم، ثم طاف عليه بَداءٌ آخر فنسخ نقده الرافضين الرفع باعتناقه رفض الرفع، وعدم اللجوء إليه، والاكتفاء بالنصب. وهو موقف غريب، مضطرب، لا يحتاج إلى تعليق.

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٦٠٥ - ٦٠٦.

(٢) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٦٠٧.

١١- نوع النصوص او الشعر محل التسامح

ومن ذلك :-

الجزم بإذا الشرطية :-

يصف عباس حسن حجة أكثر النحاة التى اعتمدوا عليها فى رفض الجزم بإذا بأنها حجة قوية، لكنه يقرر أنها مدفوعة بالنصوص الصريحة المأثورة التى وردت فيها الأداه "إذا" جازمة، ويستدرك على ذلك أنها نصوص تتصف بالندرة، أو مشابهة اللغات الضعيفة، ويخلص إلى معيار للقبول لا يقوم على شهرة اللغة، أو شيوع الاستعمال، أو كثرة الناطقين، وإنما يعتمد على نوع اللغة وأنها الشعر الذى هو موضع التساهل، فيرى أنه من الخير الاقتصار على الجزم بإذا فى الشعر وحده؛ لأن الشعر موضع التساهل، لا لأن ما ورد فيه يكفى للقياس عليه، يقول :- "... ودلالة إذا على الشرطية غريب عند النحاة؛ لأن إذا ظرف زمان مستقبل، والزمان المستقبل لابد أن يجىء ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث. وكل هذا مقطوع به. مع أن الشرط المقتضى للجزم لايكون فى أمور محققة الوقوع، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه. ومن أجل هذا رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقا (فى النثر وفى الشعر)، وحجته - على قوتها - مدفوعة بالنصوص الصريحة المأثورة التى وردت فيها جازمة. لكنها نصوص نادرة لا تكفى للمحاكاة والقياس، وبعضها لا يساير إلا لغات ضعيفة. فمن الخير الأخذ بالرأى الذى يبيح أن تجزم فى الشعر؛ لا لأن النصوص الشعرية المجزومة بها كثيرة تكفى للمحاكاة والقياس، ولكن لأن الشعر محل التساهل فى مثل هذا، ويباح فيه مالا يباح فى النثر، فيمنح الشاعر هذه الرخصة؛ ليستخدمها متى شاء، ولو لم يكن مضطرا لاستخدامها..."[1].

---

(١) النحو الوافى حـ٤ هـ ص ٤١٣.

ثانيا : -

معايير قبول الآراء النحوية أو رفضها

القسيم لمعايير قبول النصوص أو رفضها هو معايير قبول الأراء النحوية، والدعوة إليها، أوالحضّ على اطراحها والتخلص منها. ويندرج تحت هذا القسم مايلى :-

١- شيوع الراى النحوى

من المعايير التى اعتمدها عباس حسن ما أطلق عليه حينا «شهرة الرأى النحوى وقوته[١]»، وحينا آخر يمايز بين الشهرة والقوة فيسمى المعيار «شهرة الرأى أو قوته[٢]»، وحينا ثالثا يفضل استخدام عبارة «شيوع الرأى النحوى[٣]»، مُدخلا فى دائرة الشهرة كثرة القائلين بالرأى النحوى أو كثرة القائلين بالرأى من النحاة[٤]، وحينا رابعا يجعل من مكانة النحوى - صاحب الرأى - معيارا لقبول ما يذهب إليه،وحينا خامسا يستخدم كلمة «مذهب» بدلا من كلمة «الرأى»، فيقول :-

"شيوع المذهب[٥] ". ومما استخدم فيه هذا المعيار - عنده - ما يلى :-

أ- إعراب المثنى وما ألحق به :-

يسجل صاحبنا أن "إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب وأقواها[٦]" ، ويقرر أنه يجب الاقتصار عليه فى عصرنا....[٧]

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ٢٨٢. (٢) السابق حـ١ ص ١٣٩. (٣) السابق حـ١ ص ٥٦١.

(٤) لابد أن نشير هنا إلى أن شهرة الرأى لا تعنى كثرة القائلين به، كما أن كثرة القائلين لا تعنى- بالضرورة- شهرة الرأى وقوته، ومن ثم فنحن - فى هذا البحث- أمام أمرين في التصنيف ينبغى أن نتنبه لهما هما :- أ- شهرة الرأى وقوته بصرف النظر عن الذين يمثلون هذا الرأى قلة وكثرة.
ب- كثرة القائلين بالرأى من النحاة بصرف النظر عن الرأى نفسه قوة أو ضعفا.

(٥) النحو الوافى حـ٣ هـ ص ١٤، حـ١ ص ١١٤.

(٦) السابق حـ٣ هـ ص ١٤، حـ١ ص ١١٤. (٧) السابق حـ١ ص ١١٤.

ب - جمع العلم المذكر العاقل المختوم بالتاء جمع مذكر سالما :-

يذكر صاحبنا نقلا عن كتاب "الإنصاف..." أن الكوفيين يجيزون فيما ختم بتاء التأنيث علما لمذكر عاقل أن يجمع جمع مذكر سالما بعد حذف تائه. أما البصريون فلا يجيزون ذلك. ويخلص إلى تقرير أن "الواجب الاقتصار - هنا - على المذهب البصرى.....[1]".

جـ - مما يجمع جمع مؤنث سالما قياسا :-

ينقاس جمع المؤنث السالم - عند النحاة - فى ستة أشياء[2]، منها :-

كل خماسى لم يسمع له عند العرب جمع تكسير مثل :" سرادق" التى ينقاس فيها سرادقات. ويرى بعضٌ عدم اشتراط خماسية الكلمة فى مثل هذا مكتفيا باشتراط أنه لم يسمع له عن العرب جمع تكسير. ويذهب صاحبنا إلى أن الأفضل بقاء الشرط بركنيه : خماسية الكلمة، وعدم سماع جمع تكسير لها عن العرب، يقول : "وبعض النحاة لم يشترط كونه خماسيا مكتفيا باشتراط أنه لم يسمع له جمع تكسير. والأفضل عدم الاعتداد برأيه؛ لمخالفته الأكثرية[3]".

وأود أن أسجل هنا ملاحظة عامة سأعود إليها فى تعليقى العام على هذا المعيار، وهى أن هذا الموقف من صاحبنا الذى يناصر فيه شرط خماسية الكملة ليتم قياس الجمع فيها يتنافى مع اتجاهه الذى يزعم أنه يدعو إليه وهو التخلص من القيود والشروط؛ لتعميم الأحكام، وتوسيع ما تنطبق عليه؛ رغبة فى التيسير.

---

(١) السابق حـ١ هـ ص ١٢٨، وانظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف حـ١ ص ٤٠-٤٤.

(٢) انظر : شرح التسهيل حـ١ ص ١١٢-١١٤.

(٣) النحو الوافى حـ١ هـ ص ١٥٣.

د- المنقوص الواقع صدر مركب مزجى :-

إذا وقع الاسم المنقوص صدر مركب مزجى مثل : "معدى كرب" فإن النحاة يرون فى إعرابه مايلى[١] :-

- أن يعامل معاملة المضاف والمضاف إليه، ومن ثم تحسن كتابة الصدر منفصلا عن العجز؛ ليكون انفصالهما كتابة دليلا على الإضافة، وموجها إليها - كما يقرر صاحبنا[٢] -، إذ المضاف غير المضاف إليه؛ فمن حقهما ألا يتصلا فى الكتابة.

ويعامل هذا الصدر حينئذ معاملة المنقوص، وللنحاة في يائه آراء تدور حول جواز فتحها نصبا عند قوم، ومنع ظهور الفتحة عليها نصبا عند آخرين.

ويقرر صاحبنا أن المشهور من هذا هو عدم إظهار الفتحة على الياء نصبا، يقول :- "فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحة فى حالة النصب. وهذا هو نوع المنقوص الذى لاتظهر على يائه الفتحة فى حالة نصبه... وهذا هو المشهور- قديما فى تلك اللغة[٣] -"، ولأن الفتحة لا تظهر على الياء نصبا فى مشهور استخدام هذه اللغة قديما؛ فإن صاحبنا يرى أن " المناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافة؛ لأن ترك الياء فى حالة النصب دون فتحة ظاهرة قد تدعو إلى الحيرة والإيهام دون داع، فالخير ألا نعربه إعراب المتضايفين[٤]").

- ألا يعامل معاملة المضاف والمضاف إليه، وإنما يعرب إعراب المركب المزجى بأن يكون الإعراب على آخر العجز وحده مع ترك الصدر على حاله،

---

(١) انظر ما يلى : حاشية الصبان.. حـ١ ص ١٣٣-١٣٤، هـ ص ١٣٣، هـ ص ١٣٤، الكتاب حـ٣ ص ٢٩٦-٢٩٧، ٣٠٦-٣٠٧، شرح التصريح حـ١ ص ١١٨.

(٢) النحو الوافى حـ١ هـ ص ١٧٧. (٣) السابق حـ١ ص ١٧٧. (٤) السابق حـ١ ص ١٧٧.

ويحسن فى هذه الحالة (حالة المزج) أن يتصلا كتابة؛ إذ يقوم ذلك دليلا على أنهما بمنزلة شئ واحد؛ ولذا يتصلان كتابة[١]، وهذا هو الاستعمال المشهور فى المركب المزجى[٢].

ويرى صاحبنا أن المحاكاة اليوم لا تكون إلا للمشهور وهو جعل الإعراب على آخر عجز المركب المزجى مع ترك الصدر على حاله، يقول : "فالمناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافة " - كما سبق أن أشرنا -، ويبرر هذا الاختيار بمايلى[٣] :-

- أن إعراب الصدر مضافا مع ترك الياء فى حالة النصب بدون فتحة ظاهرة (وهو المشهور قديما فى تلك اللغة) قد يدعو إلى الحيرة والإيهام بغير داع.
- أن الاستعمال المشهور فى المركب المزجى غير العددى وغير المختوم بويه أن يعامل معاملة الممنوع من الصرف؛ أى أن يكون الإعراب على آخر العجز وحده، مع ترك الصدر على حاله.

ويخلص صاحبنا من هذا إلى أن الخير ألا نعرب هذا النوع من المركب المزجى إعراب المتضايفين، وقد سبق أن ذكرنا أنه يقول :- "فالخير ألا نعربه إعراب المتضايفين، وإنما الخير أن نستعمله الاستعمال المشهور[٤]"، وأنه يؤكد هذا مستخدما صيغة أخرى فى وصف الرأى الذى يدعو إليه قائلا: "فالمحاكاة اليوم للأشهر وحده[٥]"، وأنه يعود إلى الأمر نفسه ليوظف معيارا معدّلا، فيقول :- "وما ذكرنا من حكم المركب المزجى بأنواعه المختلفة هو الذى يحسن الأخذ به، والاقتصار عليه وحده فى استعمالنا؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها[٦]".

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ١٧٧.
(٢، ٣، ٤، ٥) السابق حـ١ ص ١٧٧.
(٦) السابق حـ١ ص ٢٨٢.
(٧) السابق حـ١ ص ٥٦١.

هـ -" أوشك " بين الرجاء والمقاربة :-

شاع اتباع الرأى القائل : إن أوشك من أفعال المقاربة وهو قول تؤيده شواهد فصيحة قديمة، تسايرها - على حد تعبير صاحبنا - أساليبنا الحديثة[٧]. وهناك من يرون أن "أوشك " ليست من أفعال المقاربة، وإنما هى من أفعال الرجاء مستشهدين لما يقولون بأمثلة مأثورة تؤيد ما يذهبون إليه، ويناصر صاحبنا عدم الأخذ برأى القائلين : إن "أوشك " من أفعال الرجاء، يقول : "يرى بعض النحاة أن أوشك ليست من أفعال المقاربة، وإنما هى من أفعال الرجاء...، ولا داعى للأخذ برأيه اليوم، بعد أن شاع اتباع الرأى الآخر الذى يخالفه، وتؤيده أيضا شواهد فصيحة قديمة، تسايرها أساليبنا الحديثة[١]."

ونلاحظ هنا مايلى :-

- أن الشيوع - عند صاحبنا - مسوغ ومعيار لترك الأخذ بما عداه وإن صح هذا الأخير، ووُثّق استعمالا.
- أن صاحبنا يفعل - أحيانا - نقيض هذا[٢]؛ إذ يفضل المرجوح على الراجح من الرأى، وغير الشائع على الشائع من المذهب، وغير الأفصح على الأفصح من القول.
- أن صاحبنا يعتمد على ما أطلق عليه "أساليبنا الحديثة" فى استبعاد المأثور الجائز الصحيح، وهو حين يستنّ ذلك يبيحه لنفسه منهجا وطريقة، ويحرمه على عصور سبقت، دون حجة مُعلنة، أو منطق لغوى يسوّغ له ذلك.

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ٥٦١ وانظر : شرح التصريح حـ١ ص ٢٠٦.

(٢) النحو الوافى حـ١ ص ٥٦٠، ٥٦٣ وانظر : شرح التسهيل حـ٢ ص ٤٠٨-٤٠٩.

و- تعريف العدد :-

الكوفيون يذهبون إلى جواز مثل : قرأت "الثلاثة الكتب"، وحجتهم فى جواز ذلك ورود السماع الصحيح به وروداً يكفى للقياس عليه، أما البصريون فلا يجيزون ذلك مستندين فى المنع إلى أن العدد والمعدود ضرب من المقادير، والمقادير لا يجوز فيها ذلك.

ويسجل صاحبنا ذلك مقرراً أن حجة الكوفيين هى الأقوى[١]؛ لاعتمادهم على السماع الثابت، وهو الأصل والأساس الذى له الأولية إلى جانب الأولوية والتفضيل، ثم يخلص إلى نتائج لاتُسلم لها تلك المقدمات، إذ يقرر أن " المذهب البصرى أكثر شهرة، وأوسع شيوعا؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته، لتتماثل أساليب البيان اللغوى، وتتوحد[٢]".

ونحن نسأل :أيهما أكثر يسرا على مستخدم اللغة : تنوع الوسائل أو توحدها؟ وما الخطأ فى تنوع الصور التركيبية الاختيارية؟ وما المقصود بتماثل أساليب البيان فى مثل : ثلاثة الكتب، أو الثلاثة الكتب؟ ثم التماثل مع ماذا، وتعريف الأعداد متوقف على نوعها[٣]، وهو مختلف، ومن ثم غير متماثل؟

وما لابد من ملاحظته هنا هو أن صاحبنا يعترف بأن رأى الكوفيين هو الأقوى حجة، والأولى تفصيلا، ومع ذلك يرى أن الخير الأخذ بغيره، والاقتصار على سواه؛ لشيوع ذلك الغير وشهرته، وفى هذا ما فيه ومنه مايلى :-

---

(١، ٢) النحو الوافى حـ٣ ص ١٤.

(٣) (الأعداد المفردة يعرف فيها المضاف إليه، والمركبة يعرف جزؤها الأول، وكذلك تعرف ألفاظ العقود، أما الأعداد المعطوفة والمعطوف عليها فيعرف جزاها معا).

- أن الأقوى حجة - عنده - ليس هو الأشهر، ويقودنا ذلك إلى ضرورة التنبيه على أنه كان عليه ألا يجعل "شهرة الرأى أو قوته" أو "شهرة الرأى وقوته" شيئا واحداً.

- أن فيما فعله مصادرة للأفضل، وانتكاس في الرأى، وإخراج للرأى الأقوى مما أدخله عباس حسن نفسه فيه.

ز- لغة "أكلونى البراغيث" :-

من أحكام الفاعل أن يتجرد الفعل من علامة التثنية (ألف الاثنين) مع الفاعل المثنى الظاهر، ومن علامة جمع المذكر (واو الجماعة) مع الفاعل الظاهر الجمع المذكر، ومن علامة جمع الإناث (نون النسوة) مع الفاعل الظاهر الجمع المؤنث.

وتورد كتب النحو كذلك أن نصوص العربية الفصيحة الصحيحة الكثيرة قد جاءت مخالفة لهذا الذى تقرر فى أحكام الفاعل من تجرد الفعل من علامات التثنية والجمع مع الفاعل الظاهر[١].

ويعرض صاحبنا لتلك القضية فيشهد أن اللغة التى تضم ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة إلى الفعل مع وجود الفاعل الظاهر مثنى، وجمع مذكر، وجمع مؤنث (على الترتيب) "لغة فصيحة[٢]"، "صحيحة[٣]"، "الوارد المسموع بها كثير فى ذاته[٤]"، وأنه "لامعنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامة التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل

---

(١) انظر ما يلى : حاشية الصبان حـ٢ ص ٤٦-٤٨، شرح التسهيل حـ٢ ص ١١٦-١١٨، الجنى الدانى ص ١٧٠-١٧١، نتائج الفكر ص ١٦٦-١٧٢.

(٢) النحو الوافى حـ٢ ص ٧٢. (٣، ٤) السابق حـ٢ هـ ص ٧٢.

الظاهر بعد تلك العلامة؛ قاصدا بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم المنع الذى يمنع اجتماع الأمرين في جملة فعلية واحدة؛ فهذا خطأ منهم، إذ المقرر أنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى مادامت كلتاهما عربية صحيحة[١]". ويقرر عباس حسن في موضع آخر مايلى :-

- أن ما ذهب إليه النحاة فى تخريج تلك اللغة "فيه ما فيه من تحكم لاداعى له[٢]"، وأن ما دفعهم إلى ما ذهبوا إليه فى الوصف ومرفوعه فى حالة التطابق فى غير الإفراد هو قياس الوصف على الفعل، وهذا الأخير لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما كان بمنزلته، ويذكر صراحة مخالفته لهذا الذى يقوم عليه منطقهم فيقول : "ونحن لا نوافق النحاة القدامى على رأيهم هذا؛ لأن حجتهم واهية.... [٣]"، ويؤكد " أن أساس رأيهم التوهم والتخيل والقياس الجدلى، لا اليقين، ولا الظن القوى، أو مايدانيه، ولا القياس الحقيقى على ما نطقت به العرب[٤]".

- أن العرب الفصحاء قد تكلموا بمثل هذا الأسلوب كثيرا، يقول :"فقد تكلم العرب الفصحاء بمثل هذا الأسلوب كثيرا... فكان حقهم وحق اللغة علينا ألا نخالف نهج هذا الأسلوب عند الصياغة كما ورد عنهم، وألا نخرج عن طريقتهم في تكوينه وضبط مفرداته[٥]".

ويخلص عباس حسن من هذه الشهادة إلى غير ما تؤدى إليه، إذ يقرر أن هذه اللغة "لم تبلغ من درجة الشيوع والجرى على ألسنة الفصحاء ما بلغته

---

(١) السابق حـ٢ هـ ص ٧٢.
(٢، ٣) السابق حـ١ هـ ص ٤١١.
(٤) السابق حـ١ هـ ص ٤١١، ٤١٢.
(٥) السابق حـ١ هـ ص ٤١٢.

الأولى التى يحسن الاكتفاء بها اليوم، والاقتصار عليها؛ إيثارا للأشهر، وتوحيدا للبيان[١]".

ويلاحظ هنا مايلى :-

- على الرغم من ذهاب صاحبنا إلى أن ما يسمى "لغة أكلونى البراغيث" لغة فصيحة،صحيحة، كثيرة فى ذاتها، وأن النحاة الذين تأولوا هذه اللغة لتندرج تحت حكم أسّس على لهجة أخرى مخطئون فى حكمهم الذى ذهبوا إليه، أقول : على الرغم من هذا كله فإن صاحبنا نفسه ينادى بعدم القياس عليها، ويدعو إلى تجنبها؛ إيثارا للأشهر.

- أن صاحبنا يستخدم مصطلحات مثل :" كثير فى ذاته "، "قليل بالنسبة لغيره"، "الأشهر"، وهى- إلى جانب غموضها- لا تصلح مقاييس موضوعية يحتكم إليها لغويا فى قياس الظواهر؛ لأمور عدة، منها : عدم اتفاق من ابتدعها من السالفين على المقصود بها، وأنها لا تبرر استبعاد لهجة فصيحة، صحيحة، من عصر يحتج به، تحت أى منطق ولاسيما منطق يقرر أنه يحسن الاكتفاء بغيرها عنها اليوم. ولست أدرى ما دخل اليوم أو الغد فى قبول تراكيب لغوية وأنساق نحوية لتراث لغوى لم ننتجه وإنما نتلقاه، ونتلقّى نحوَه (بصيغة الجمع) التى جاءت مفسرة له؟ وكيف يحق لنا أن نستمد من يومنا الحاضر وأساليبنا المعاصرة، وحاجاتنا الاجتماعية (وكلها أمور نسبية متغيرة منبتة الصلة باللغة أو اللغات موضوع الانتقاء والانتقار) مقاييس نقبل بها ونرفض أنماط التراكيب ونُظم الصياغة اللغوية، فى وقت نقرر فيه لغيرنا (ولو كان من الذين نصبوا أنفسهم لاستنباط الضوابط التركيبية) أن هذا التحكيم لا يسوغ بين تلك اللغات أو اللهجات فى عصور أستخدامها.

---

(١) السابق حـ٢ ص ٧٢.

- أنه سوّى فى حكم إلحاق علامتى التثنية أو الجمع بالفعل مع وجود الفاعل الظاهر بين الفعل وما يعمل عمله من المشتقات، فقال : "ومثل الفعل... ما يشبهه فى العمل، فلا يقال فى اللغة الشائعة :

هل المتكلمان غريبان؟ هل المتكلمون غريبون؟ بإعراب كلمتى : "غريبان"، و"غريبون" فاعلا للوصف،ويجوز على اللغة الأخرى[1]"، وهذا معناه أن صاحبنا يخلط بين استخدام اللغة أو ورودها (وهو ما عليه مدار الصواب والخطأ أو القبول والرفض) وبين التوجيه النحوى للتركيب، أو بعبارة أخرى : بين الاستعمال اللغوى والتوجيه النحوى، أى أنه يورد مسألة من مسائل صحة التخريج على أنها قضية من قضايا صحة التركيب، وهو خلط بيّن؛ إذ التخريج جزء من المنهج أما الاستعمال فجزء من اللغة، ولا يختلطان، ويدفعنا هذا إلى تلخيص قضية الكلام فى سؤال طرحه السيوطى فى قضية أخرى حين قال : "هل الخلاف فى صحة التركيب أو فى صحة التخريج[2] ؟"، هذه واحدة، وأخرى هى أنه على حين يقرر فى مواضع كثيرة أن نية النحوى لا تحوّل الخطأ صوابا، ولا تجعل من المرفوض مقبولا، نراه - هنا - يقيم جواز استعمال مثل : هل المتكلمان غريبان؟، هل المتكلمون غريبون؟ على إعراب المرفوع بعد الوصف، فإن كان على الفاعلية عُدّ التركيب غير سائغ، وطولبنا بالانصراف عنه، والامتناع عن القياس عليه، أما إذا أعرب التركيب على الابتداء والخبر فإنه يتحول إلى الجواز والشيوع،

---

(١) النحو الوافى حـ٢ ص ٧٢.

(٢) الأشباه والنظائر فى النحو حـ٤ ص ١٥٦.

ولاأدرى كيف يسوغ ذلك عنده، إذ دون ذلك مخالفات نحوية[١]؟.

- أنه تناقض فى كلامه عن الوصف، وآية ذلك أنه يقرر أن الوصف كالفعل فى عدم اتصال علامات التثنية أو الجمع به مع وجود الفاعل الظاهر، وأن نسق اتصال علامات التثنية أو الجمع بالفعل والوصف مع وجود الفاعل الظاهر بعدهما لم يبلغ شيوعُه وجريُه على ألسنة الفصحاء ما بلغه نسق تجرد الفعل والوصف من تلك العلامات مع وجود الفاعل الظاهر، ويرتب صاحبنا على ذلك أن نسق التجرد فى الفعل والوصف هو الذى يحسن الاكتفاء به اليوم والاقتصار عليه[٢]. وصاحبنا الذى يقرر ماسبق هو هو نفسه الذى ينص - بعد ذلك - على ما يفيد أن الوصف ليس كالفعل وأن ما يقبح فى الفعل يحسن فى الوصف، ذلك أنه يرى أن إلحاق الوصف علامات التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعدها هو الأحسن والأيسر والأوضح، يقول : "لعل الأخذ باللغة الأخرى التى تزيد هذه الحروف (ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة) أحسن فى حالة الوصف؛ لأنه أيسر وأوضح[٣]"، وهو اضطراب يبيّن، وتناقض صريح.

---

(١) تتمثل المخالفات النحوية فيما يلى :-

- أنه إذا أعرب الوصف مبتدأ كان ما بعده فاعل لا خبرا؛ لاحتياج الوصف إلى فاعل لا خبر، وفى اعراب الوصف - هنا - مبتدأ ما يتعارض مع ما قرره النحاة عن الوصف الواقع مبتدأ من أنه واجب التنكير، وأمثلة صاحبنا - هنا- اقترن الوصف فيها بأل. فنحن أمام مخالفتين : مخالفة إلحاق الوصف الشبيه بالفعل فى العمل علامتى التثنية أو الجمع، ومخالفة المثال لمقتضيات القاعدة فى الوصف. وإذا تجاوزنا المخالفة الثانية - جدلا- ردتنا المخالفة الأولى إلى أصل القضية من جديد، وبقى الإشكال بحاله.

- أنه إذا أعرب الوصف خبرا مقدما، والمرفوع مبتدأ مؤخرا، وقعنا فى محظور الابتداء بالنكرة دون مسوغ.

(٢) النحو الوافى حـ١ ص ٧٢.

(٣) السابق حـ١ هـ ص ٧٢.

ح - عطف البيان وبدل الكل من الكل :-

قد يميل صاحبنا إلى الرأى لشهرة القائل به ، ومن ذلك أنه يذهب إلى ما يذهب إليه الرضى، وما يفيده ظاهر كلام سيبويه من أن عطف البيان، وبدل الكل من الكل قسم واحد، يقول : "ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسما واحدا. ويكفى أن علما محققا كالرضى يقول ما نصه : "أنا إلى الأن لم يظهر لى فرق جلىّ بين بدل الكل من الكل وعطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه[١]".

ط - المنادى النكرة المشتقة المتلوة بجملة :-

يورد صاحبنا رأى ابن هشام وابن مالك فى موقع الجملة التالية المنادى النكرة المشتقة فى مثل قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : " يا عظيما يرجى لكل عظيم، ويا حليما لا يعجل"، فينسب إلى ابن هشام أنه يرى أن التركيب من قبيل "الشبيه بالمضاف"، وأن الجملة بعد المنادى حال من الضمير المستقر فى المنادى المشتق، وليست نعتا. أما ابن مالك فينقل عنه أن التركيب ليس فيه ما يقتضى أن يكون من قسم الشبيه بالمضاف، وأن الجملة بعد المنادى المشتق تعرب نعتا للمنادى[٢].

ويذهب صاحبنا إلى أن "رأى ابن مالك أوضح وأيسر، ورأى ابن هشام أدق[٣]".

---

(١) النحو الوافى حـ٣ هـ ص ٥٥٠ (نقلا عن الصبان فى آخر باب العطف)

(٢) انظر ما يلى : حاشية الصبان حـ٣ هـ ص ٨٨، الأشباه النظائر حـ٢ ٢٥٨-٢٦٦، مغنى اللبيب حـ٢ ص ٥٩٣-٥٩٧، شرح الكافية حـ١ ص ٣٣٧-٣٣٨، الكتاب حـ٢ ص ١٨٤-١٨٦، ١٩٠-١٩٣.

(٣) النحو الوافى حـ٤ هـ ص ٢٧.

وما يقرره صاحبنا - هنا - محير؛ لأمرين :-

أولهما : أنه لم يذكر لنا ما يميل إليه فى شأن مثل هذا التركيب،

وثانيهما : أنه لم يوضح لنا الأسباب وراء وصفه ما ذهب إليه ابن مالك بالوضوح واليسر، كما لم يكشف لنا مبررات خلع صفة الدقة على رأى ابن هشام.

ولنا على ما ينقله صاحبناعن ابن مالك دون أن يناقشه ما يلى :-

ما يفضله ابن مالك فى مثل التركيب موضوع المناقشة من أنه من قبيل "النكرة الموصوفة" يقتضى أن يكون الموصوف نكرة، وهو أمر غير متحقق نحويا؛ لأن المنادى متوجه إليه ومن ثم فهو معرفة بالتوجه والقصد، كما أنه غير متحقق دلاليا كذلك؛ لأن المقصود بالنداء هو الذات الإلهية، وهى أعرف المعارف (نحوا، ودلالة، وعرفا، وشرعا)،ويقود هذا إلى عدم المطابقة بين الصفة والموصوف، وهو أمر فيه مخالفة صريحة لما يقرره النحاة.

ى- المنقوص الممنوع من الصرف :-

المنقوص - مجردا من أل ومن الإضافة، مفردا أو على صيغة منتهى الجمع - للنحاة كلام[1] فى حذف يائه أو بقائها، وفى نوع الحركة التى تستحقها تلك الياء جراً، وفى حكم ظهور تلك الحركة على الياء أو تقديرها (عند من يبقى الياء فى المنقوص دائما). ويعنينا من هذا الكلام أن من العرب المحتج بأساليبهم من يبقى ياء المنقوص دائما، وهنا يرد حديث النحاة عن حركة هذه الياء جرا، فى منقوص ممنوع من الصرف (للعلمية والتأنيث أو لمجيئه على صيغة منتهى الجمع)، وأن حركة يائه فى حالة الجر هى الفتحة لا الكسرة على الرأى المشهور[2]، ويردُ حديثهم عن الخلاف حول ظهور تلك

---

(١) انظر ما يلى : حاشية الصبان حـ٣ ص ٢٤٤-٢٤٦ والهوامش، همع الهوامع حـ١ ص ٣٦، شرح التصريح حـ٢ ص ٢٢٨-٢٢٩، شرح الكافية حـ١ ص ٥٨-٥٩. (٢) النحو الوافى حـ١ هـ ص ١٧٣.

الفتحة على الياء؛ لأن هذا ما جرت عليه سنة العربية استعمالا وتقعيدا، أو تقديرها وهو الأشهر[١]؛ لأنها حركة - رغم خفتها على الياء - غير أنها ليست أصلية فى موقعها هذا؛ لنيابتها عن الكسرة، ولثقل هذه الأخيرة فى ذلك الموقع انتقل حكم ثقلها إلى الفتحة التى حلت محلها.

ولعباس حسن فى هذه المسألة نص يحتاج إلى تعليق، ورأى يستحق أن نسجله. أما النص فقوله : "... لكنْ أتظهر الفتحة لخفتها فى حد ذاتها، أم تقدر لنيابتها عن الكثرة الثقيلة ؟

رأيان أشهرهما الثانى[٢]"، وما يحتاج إلى تعليق هنا هو مامنحه للفتحة من "خفة فى حد ذاتها"، إذ هذا كلام عادى، يحمل معنى غيرمألوف فى علم الأصوات، ولا يقول شيئا؛ لأن الحركات لاتتفاوت فى خفتها على ابن اللغة، وإلا لأصبح الكلام عن ملكة ابن اللغة وسليقته وهيمنته على لغته ضربامن لغو الحديث. ثم ما معنى "فى حد ذاته" فى أمر لغوى يتوقف كل ما فيه على سياقه الصوتى والصيغى والتركيبى فى ظل الاستعمال ؟

وأما الرأى الذى يستحق أن نسجله هنا فهو ما يسخر فيه من أصحاب أشهر الرأيين فى مسألة ظهور الفتحة على الياء فى المنقوص الممنوع من الصرف حالة الجر، داعيا إلى نبذ أرجح الآراء، إذ يرى أن ظهور الفتحة على الياء فى حالة النصب، وتقديرها على الياء نفسها فى حالة الجر أمر فيه مالا يخفى من التكلف الوعر الذى لا يساير اللغة، ومن اللف والتعقيد ما لا خير فيه من منقول الاستعمال، يقول : "ومما يؤيد رأينا- إن كان فى حاجة إلى تأييد - أن العرب يقولون : أكرمت جوارىَ...ورأيت سواقىَ، بظهور

---

(١) السابق حـ١ هـ ص ١٧٣.

(٢) السابق حـ١ هـ ص ١٧٣.

الفتحة على الياء. فلمَ توصف الفتحة فى مثل هذه الحالة بالخفة وتفوز بالبقاء ؟ ولمَ توصف فى حالة الجر حين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل وتحذف - فى الرأى المشهور - ثم تحذف الياء ؟ فكيف يقع هذا مع أن الحرف فى الحالتين واحد، وكذلك حركته وهى الفتحة. (ويضيف صاحبنا ساخرا) وكذلك الحنجرة، واللسان، والفم، وجهاز النطق، والكلام[1] ؟"

تعليق عام :-

نلاحظ على هذا المعيار الذى اعتمده عباس حسن أداة من أدوات منهجه فى التلقى عن النحاة مايلى :-

- أن قوة الرأى عنده لا تعنى شهرة الرأى[2]، ومن ثم كان عليه تبعا لهذا أن يمايز بينهما من ناحية، وأن يحدد لنا سمات تركيبية، وملامح لغوية موضوعية تحدد كليهما، وتمكننا من اتخاهما معيارين من معايير انتقاء الآراء أو تصنيفها.

- أن قوة الرأى أو شهرته أمران لا يتوقفان على كثرة القائلين [3] به، وأن هذه الأمور الثلاثة ليست بالضرورة من قبيل ما تساوت دلالته أو ما يطلق عليه دلاليا Paraphrases.

- أن صاحبنا لايطرد له هذا المعيار منهجا؛ إذا نراه يعتمد المرجوح من الرأى ويترك الراجح، ويميل إلى الضعيف ويهمل القوى، يذهب إلى ما تقول به القلة منصرفا عن مقررات الكثرة الغالبة.

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٣٨.

(٢) السابق حـ٣ هـ ص ١٤.

(٣) السابق حـ٣ هـ ص ٥٥٠.

- أن اعتماده هذا المقياس أهدر فى بعض تطبيقاته دعوى منهجية عريضة زعم أنه أسس عليها مؤلفه النحوى : "النحو الوافى"، ألا وهى "تعميم الأحكام وتوسيع القاعدة"، وآية هذا الإهدار نوردها مفصلة فى حديثنا عن معياره المشار إليه "تعميم الأحكام وتوسيع القاعدة".

- أن صاحبنا يستخدم كلمات مثل : "رأى"، "ومذهب"، "وقوة"، "وشهرة"، و"كثرة"، و"قلة"، دون أن يقدم بين يدى هذه الكلمات التى ارتضاها اصطلاحات معيارية - يقيس بها، ويصنف على ضوء ما تعنيه - ما يرفع به عنها لبس التداخل، وغموض القصد، واضطراب التطبيق.

٢- عدم ذكر الحكم النحوى فى المعروض المتداول من مراجع النحو ومصادره

المعيار الثانى الذى اعتمده عباس حسن لقبول آراء النحاة أو رفضها هو"عدم ذكر الحكم النحوى فى المعروض المتداول من مراجع النحو ومصادره".

ومن نماذجه عنده حديثه عن تابع المجرور بحرف جر أصلى.

تابع المجرور بحرف جر أصلى :-

ينقل صاحبنا عن ابن يعيش فى شرحه مفصل الزمخشرى (حـ ٧ص ٦٥، حـ ٨ ص ١٠) مامؤداه أن المجرور بحرف جر أصلى له إعرابان : إعراب لفظى هو الجر، وإعراب محلى هو النصب.

أما الأول فيخص الاسم المجرور وحده، وأما الثانى فيشمل المجرور وحرف الجر، أى أن النصب يتعلق بموقعهما معا لحلولهما محل المفعول به، وعليه إذا ذكر أحد التوابع بعد المجرور بحرف جر أصلى جاز عند ابن يعيش أن يجر تبعا للفظ وحده، وأن ينصب تبعا لموقع الجار و المجرور معا، يقول ابن يعيش فى هذا ما يلى : "لفظه مجرور وموضعه نصب؛ لأنه مفعول؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان، الجر والنصب؛ نحو قولك : مررت بزيد وعمرو - وعمرا، فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع، وذلك من قِبَل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل،من جهة أنه به وصل إلى الاسم، فكأنه كالهمزة فى : أذهبته، والتضعيف فى : فرّحته، وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب؛ فالجر على الاسم وحده، والنصب على موضع الحرف والاسم معا[1]" .

---

(١) شرح المفصل ... حـ٧ ص ٦٥ ، حـ٨ ص ١٠.

وأسجل هنا أمرين :-

- أن ابن يعيش تحدث عن نوعين من التوابع : عطف النسق، والنعت. أما صاحبنا فقد عمم القاعدة، فقرر - في يقين - أن هذا ينسحب على بقية التوابع، حين قال : "ولاشك أن ما يجرى فى العطف يجرى فى غيره من باقى التوابع... ولا ريب أن بقية التوابع يجرى عليها ما يجرى على العطف والنعت [١]".

- أن صاحبنا يذكر ما يفيد عدم نفيه إمكانية ورود مسموع عربى من الكلام القديم جاء على صورة النصب، وهو تابع لمجرور بحرف جر أصلى "...لما قد يكون مسموعا من الكلام العربى القديم[٢]..."، وتظهر أهمية ما أنقله عن عباس حسن هنا فى أنه على الرغم من قبوله رأى ابن يعيش على مستوى التقعيد من ناحية، إلى الحد الذى دفعه إلى استكمال القاعدة وتعميمها على التوابع، وعدم نفيه وجود حالة النصب على مستوى الاستعمال اللغوى الذى تستمد منه القاعدة من ناحية أخرى، فإنه يقرر غير ما تسوق إليه تلك المقدمات، فيقول : "ولعل الخير اليوم فى إهمال هذا الرأى، والاقتصار على الرأى الآخر السديد، الذى يوجب الجر وحده فى التوابع، وترك النصب لما قد يكون مسموعا من الكلام القديم دون محاكاته[٣] .

ويؤكد موقفه هذا فيقول : "المجرور للتعدية ... يُعدّ فى المعنى بمنزلة المفعول به، فهو فى حكم المنصوب محلا، برغم أنه مجرور لفظا، ولا يجوز فى الرأى الأحسن مراعاة المحل إذا جاء تابع بعده[٤] .". ويكرر تأكيده أن ما جُر بحرف جر أصلى يُعَد " من الناحية المعنوية فى حكم المفعول به،... وإن

---

(١) النحو الوافى حـ٢ هـ ص ١٤٥.
(٢، ٣) السابق حـ٢ هـ ص ١٤٥.
(٤) السابق حـ٢ هـ ص ١٧٥.

كان لا يسمى فى اصطلاح النحاة مفعولا حقيقيا، ولا يجوز - فى الرأى الأنسب - نصب شئ من توابعه... [١]"، ويعود فيتساءل ليؤكد الأمر نفسه فيقول : " إذا كان بمنزلة المفعول به حكما ومعنى، فهل يجوز فى توابعه النصب ؟ الإجابة الصحيحة : لا [٢]..." .

وهكذا يرى صاحبنا مايلى :-

- وجوب الاقتصار على الجر فى تابع المجرور بحرف جر أصلى،

- عدم جواز مراعاة المحل فى تابع ذلك المجرور،

- عدم محاكاة ما قد يكون مسموعا،

- وصف هذا الموقف بأنه الرأى الصحيح، السّديد، الأحسن، الأنسب، وأن غيره لا يجوز.

والمعيار الذى اعتمده صاحبنا فى هذا هو أن نصب تابع المجرور بحرف جر أصلى سيترتب عليه أن يكون لكل مجرور بحرف جر أصلى إعرابان : إعراب أصلى هو الجر، وآخر محلى هو النصب، وأن هذا لم يرد فى كتاب من كتب السالفين المتداولة، فلم يعرف عنهم أنهم عَدوا ذلك فى أبواب المعربات على المحل، ومن ثم وجب اطراحه، والانصراف عنه، يقول : "ولعل الخير اليوم فى إهمال هذا الرأى والاقتصار على الرأى... الذى يوجب الجر وحده فى التوابع، وترك النصب لما قد يكون مسموعا من الكلام القديم دون محاكاته!... إذ يترتب على جواز النصب أن يكون لكل اسم مجرور بحرف جر أصلى إعراب محلى غير إعرابه اللفظى، وهذا الحكم العام الشامل -

---

(١) السابق حـ٢ ص ١٥٣.

(٢) السابق حـ٢ هـ ص ٤٠٨.

الذى يقضى بإعراب جميع الأسماء المجرورة بحرف جر أصلى إعرابا محليا بعد إعرابها اللفظى- غير معروف فى المعربات المحلية، ولم يذكره أحد بين أنواعها المعروضة فى المراجع المتداولة - فيما نعرف - اللهم إلا المنادى المستغاث المجرور باللام، بالتفصيل الخاص به فى باب الاستغاثة[1].".

ومنطوق هذا ومفهومه يؤسسان أن ما لم يقرّر من قِبَل السالفين، وينصّ عليه فى مطولاتهم أو مختصراتها أو شروحها فلا سبيل إلى تقريره أو القول به، وهو معيار يصادر على المطلوب، ويهدر حق النظر، ويغلق باب المؤخذات الموضوعية وغير الموضوعية التى امتلأت بها مؤلفات النحاة على اختلاف عصورهم، واتجاهاتهم النحوية، وبيئاتهم الجغرافية، ولا نستثنى من ذلك صاحبنا فيما كتب، كما يسدّ باب الاجتهاد، ويدعو إلى تقديس غير مقدس، وعصمة من ليس له عصمة من البشر، وما ليس له تلك المنزلة من الكتب،ولا أظن أن مثل هذا التعليل لاستبعاد الأحكام يحتاج إلى تعليق منى أو من سواى.

بقى أن أسجل - هنا - بعض الملاحظات التى تفرض نفسها :-

- لم يكن صاحبنا موفقا فى استخدام صيغتى التفضيل : "أحسن"، و"أنسب" وصيغة المبالغة "السّديد" فى وصف ما أراد الحكم له بالصواب فى مقابل الخطأ، ووجوب الاستعمال فى مقابل الامتناع عن الاستعمال، والالتزام بالنمط النحوى فى مقابل ترك كل نمط سواه، وصحة القاعدة فى مقابل خطئها.

- القضايا التى نحن بصددها ليست قضايا "أنسب" وأقل مناسبة إلى غير ذلك من المعايير النسبية الغائمة التى لا تقول شيئا، ولا تصلح لقياس

---

(١) السابق جـ٢ هـ ص ١٤٥.

ظاهرة، ولا لاستنباط ضوابط نحوية، ولكنها قضايا تتوقف على الاستعمال الذى كثيرا ما تحدث صاحبنا عن أنه هو الفيصل الوحيد، والمعيار الأعلى الذى لا احتكام لسواه فى مجال الأخذ عن أصحاب اللغة، فإن صح الاستعمال وثبت قبوله فى بيئته، كان الحديث عن قبول أحكامه تبعا لمعايير مثل : " أنسب لنا اليوم" أو "أقل مناسبة" ضربا من الشطح، ولغوا من القول، وزورا فى العلم.

- أما مقالة أن القول بإعراب تابع المجرور بحرف جر أصلى منصوبا لم يرد فى المراجع المتداولة فهو قول منقوض بما أورده صاحبنا عن ابن يعيش فى شرحه مفصل الزمخشرى (حـ ٧ص ٦٥، حـ ٨ ص ١٠)، أم أن وزن الفعل "يعيش"

- فى كنية الشارح - حالت بين صاحب الكنية وبين أن يسلكه عباس حسن فى السالفين؛ فأخرج من زُمرهم؟

ولو صح هذا - جدلا - فى ابن يعيش وأخرج من زمر السالفين، فهل ينسحب على شرحه المفصل الذى دُوّن فى عشرة أجزاء أنه ليس من المراجع المتداولة فى النحو؟ ثم ما معنى كلمة "متداولة"؟، وبين من ؟، وفى أى عصر؟ وهل يصح التفكير فى قبول ضوابط العربية التراثية على هذا النمط؟ ربما لو صدر مثل هذا ممن يصنّفون ضد تراث الفكر النحوى عند العرب لكان هناك ما يفسره، لكنْ أن يصدر ممن يُحسبون على غلاة

المحافظين، ويُعدون على رأس قائمة المتشددين منهم (أو هكذا يُنعتون) فهذا ما يصعب تفسيره.

- هذا الذى يدعو إليه صاحبنا من وجوب الجر على اللفظ فى تابع المجرور بحرف جر أصلى، وامتناع نصبه على المحل، وإهدار ما انتهى إليه ابن يعيش من جواز الأمرين، أقول : هذه الدعوة من صاحبنا تتعارض مع دعوته إلى التيسير التى يتحدث كثيرا عن ضرورة تلمس الأسباب لها، بل إنه يختلق الأسباب فيجيز ما منع القوم، ويوسع ما ضيقوا، ويضيق ما وسعوا، من أجل ما ابتدع من معايير (على النحوالذى أسلفناه علك،وعلى النحو الذى سيكشفه لك ما يرد من كلام)

فكيف تلتقى الدعوتان، ويستقيم التوجهان؟

- وتقودنا الملاحظة السابقة إلى أن نقرر - هنا - أن ما ينتزعه صاحبنا من حق لابن يعيش فى النظر يمنحه لنفسه فى كتاباته على نحو واسع، ونطاق يتجاوز منطق اللغة، ومفهوم التقعيد، ومواضعات المحافظين والمجددين من العلماء على السواء.

٣- اليسر النحوى أو التقعيدى

مما اعتمده عباس حسن معيارا للأخذ بالرأى النحوى ما يمكن أن نطلق عليه معيار اليسر النحوى أو التقعيدى، ويندرج تحت مظاهر اليسر النحوى أو التقعيدى عنده مايلى :-

- ماعدّه أخف الآراء وأيسرها.

- ما اتصف عنده من الآراء بأنه أقل من غيره مغامز وعيوبا ومآخذ.

- ما كان أقل تفريعا للأحكام وتشعيبا للمسائل.

- ما أدى إلى التوسيع فى ميدان الكلام والتعبير.

ونورد فيما يلى مسائل اعتمد لها صاحبنا معيار اليسر النحوى أساسا لاصطفاء ما ذهب إليه من رأى أو اختطه لنفسه من مذهب فيها :-

أ- صلة "أل" الموصولة :-

يصنف النحاة صلة "أل" الموصولة ضمن مصطلح "شبه الجملة[١]"، ويرى صاحبنا أن عدّ الوصف الصريح الذى يقع صلة لأل الموصولة شبه جملة لاجمله محقق لمعيار اليسر النحوى؛ ليسره، وقلة مغامزه، يقول : "وهو على ما به أيسر الآراء، وأنسبها، وأقلها مغامز[٢]".

---

(١) انظر المصطلح النحوى.. (للمؤلف) ص ٧٥-٨٩.

(٢) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٣٢١.

ب- موقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مباشرة :-

يقيم النحاة فروضا ذهنية خارج نطاق اللغة، ثم يرهقون أنفسهم ويزهقون روح اللغة حتى تسلم لهم تلك الافتراضات، ومن ذلك موضوعنا الذى يدور الحديث حوله؛ ذلك أنهم افترضوا أن الشرط تعليق، ورتبوا على ذلك وعلى أن التعليق لا يكون بين الذوات وإنما يكون بين الأحداث ضرورة أن يكون الشرط فعلاً؛ لأن الحدث أحد مكونيه الأساسين (الزمن والحدث)، وتعيّن - تبعا لذلك - أن يكون كل تركيب شرطى مكونا من أداة شرط، يليها فعل إن لم يكن ظاهرا فى التركيب أصبح القول بوجوده بين الأداة والاسم المرفوع أمرا لا يغنى عنه سواه، وإن أدى ذلك إلى تقرير أن هذا الفعل محذوف وجوبا ولا يصح إبرازه على مستوى القاعدة؛ ضرورة أنه محذوف وجوبا، وضرورة أنه لا يُجمع بين المفسرِّ و المفسرَّ ، إلى غير ذلك من الضوابط التى فرض بعضَها التصورُ الذهنى لا الحاجة التركيبية للغة، وجاء بعضها الآخر ضوابط اضطرارية ad-hoc rules لا تطرد فيما وظفت منهجيا له، كما لا يصلح على مستوى الاستعمال؛ لعدم ورود شيء من ذلك إلى الحد الذى قرر النحاة فيه أن مثل ذلك يطلق عليه "الأصول المرفوضة".

وهذا التصور الافتراضى لتفسير تركيب مثل : "إن عاقل ينصحك ينفعك" هو أحد إعرابات ثلاثة تتصف جميعها بالضعف، وتسجِّل عليها المآخذ شتى، وتتمثل تلك الإعرابات فيما يلى[1] :-

- إعراب يرى أصحابه أن الاسم المرفوع بعد الأداة مبتدأ، والجملة بعده خبر عنه.

---

(١) انظر ما يلى : الفوائد الضيائية .. حـ٢ص ٣٨٣، ارتشاف الضرب .. حـ٢ ص ٥٥٢-٥٥٣، أمالى ابن الشجرى حـ٢ ص ٨١. - Conditional Sentences..., pp. 94-105

- إعراب يرى القائلون به أن الاسم المرفوع بعد الأداة فاعل للفعل الذى يليه.

- إعراب يرى الداعون إليه - ومنهم صاحبنا - أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل لفعل محذوف وجوبا، موقعه بين الأداة والاسم المرفوع الذى هو فاعله؛ حتى تستقيم للنحاة افتراضاتهم.

وتورد كتب المسائل والأبواب، وكتب الخلاف، وكتب الأدوات مؤخذات شتى على كل رأى من تلك الآراء، وكلها مؤخذات على مخالفات لافتراضات ذهنية جعلها النحاة أصولا تلتزم، وضوابط تتبع، فوقعوا فى حبائل نصبوها، واصطدموا بجدر أقاموها، وانتهى بهم الأمر إلى المفاضلة بينها، فما كان أقل مخالفة لتلك الافتراضات وأقل مغامز، فضُل غيره من الآراء. وهذا ما يراه صاحبنا فى الرأى الذاهب إلى أن الاسم المرفوع الواقع بعد أدة الشرط فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور؛ لما يحققه هذا الرأى - وإن كان وجها ضعيفا - من يسر نحوى اختطه صاحبنا معيارا لانتقاء الآراء والأخذ بها يتمثل فى أنه أخف وأيسر، يقول : "والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف، ولكن الضعف فى حالة تقدير عامل محذوف أخف وأيسر[1]".

ويصرح صاحبنا باختياره هذا، كاشفا مبرر ذلك الاختيار فنقول بعد أن يعرض بعض ما يراه النحاة من مآخذ فى الرأيين الآخرين : "فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف، واعتباره أفضلها، وأن العيب فيه أخف وأيسر [2]".

---

(١) النحو الوافى حـ٢ ص ١٤٠.

(٢) السابق حـ٢ ص ١٤٢.

حـ- حكم إعراب المنادى النكرة الموصوفة :-

من صور الإغراق فى التشعيب والقيود التى يصعب قياسها والاحتكام إليها ما ذكره النحاة فى أمر المنادى النكرة الموصوفة؛ إذ يرون أن هذا النوع من المنادى لا يخلو مما يلى[1] :-

- أن تكون هناك قرينة واضحة تدل على أن المنادى كان موصوفا قبل النداء، وحكم هذا - عندهم- يتوقف على وصفهم التركيبى للأسلوب، فمن عدّه من قبيل الشبيه بالمضاف أوجب فيه النصب، ومن لم يلحقه بالشبيه بالمضاف حسّن فيه النصب ولم يوجبه.
- أن تكون هناك قرينة واضحة تدل على أن المنادى وصف بعد النداء، ويرى النحاة أن هذا النوع يستحق البناء على الضم وجوبا، لا يصح فيه النصب عندهم.
- ألا توجد قرينة تدل بوضوح على أحد الأمرين السابقين (الوصف قبل النداء أو بعده)، وحينئذ يجوز فيه - عند النحاة - أن ينصب، وأن يبنى على الضم.

ويرى بعض النحاة أن النكرة الموصوفة حكمها فى النداء جواز النصب مطلقا سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده، دلّت على الوصف قرينة واضحة أم لم تدل.

ويذهب صاحبنا إلى أن هذا الرأى الذى لا يرى حاجة لقيود يصعب تحقيقها وقياسها من ناحية، ولا داعى لهما من ناحية أخرى، أيسر وأخف، فيقول : "ويرى بعض النحاة أن النصب جائز " مطلقا فى النكرة الموصوفة،

---

(١) انظر ما يلى : شرح التسهيل حـ١ ص ٣٩١، شرح التصريح حـ٢ ص ١٦٨، شرح الأشمونى حـ٣ ص ١٣٨-١٣٩، حاشية الصبان حـ٣ هـ ص ١٣٨-١٣٩، القاعدة النحوية ص ١٠٠، المصطلح النحوى ص ٦٤-٦٥.

سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده، ولا يرى حاجة للتقييد، بغير داع؛ إذ يصعب تحقيق القيد؛ بمعرفة أن الوصف كان قبل النداء أو بعده، ورأيه أيسر، وأقل مؤنة؛ لخلوه من العناء، وإن كان أقل دقة فى أداء المعنى من الأول[١]".

د- حذف النون جوازا من المثنى والجمع فى غير الإضافة :-

تحذف نون المثنى والجمع للإضافة، وهو حذف لازم، أما حذف النون من المثنى والجمع حذفا جائزا فيكون فى غير الإضافة فيما يلى [٢] :-

- فى الوصف العامل (مثنى أو جمعا)، ومن ذلك :

" والمقيمى الصلاةَ " (= والمقيمين الصلاةَ).

"غير معجزى اللهَ" (= غير معجزين اللهَ).

" وإنكم لذائقوا العذابَ (= وإنكم لذائقون العذابَ).

"وما هم بضارى به من أحد (= وما هم بضارين به من أحد).

- فى شبه الإضافة، ومن ذلك : لا غلامىْ لك (= لا غلامين لك)

(على أن الجار والمجرور "لك" صفة لغلامىْ، وأن الصفة مع اسم "لا" النافية للجنس منزلتان منزلة الشبيه بالمضاف).

- فى مثل : لبيك (= لبين + حرف الخطاب "الكاف").

- فى الضرورة : أى حذف النون من المثنى والجمع فى الشعر للضرورة.

ويرى صاحبنا أنه على الرغم من أن حذف النون فى المواضع التى عرض لها قد ورد استعمالا عن العرب، وجاز قاعدة عندالنحاة، إلا أن "المستحسن

---

(١) النحو الوافى حـ٤ ص ٢٩ .

(٢) انظر ما يلى : حاشية الخضرى .. حـ٢ ص٦، ارتشاف الضرب .. حـ٣ ص ١٨٦.

الفرار منه قدر الاستطاعة؛ منعا للغموض واللبس، وضبطا للتعبير فى سهولة ووضوح واتفاق يلائم حالة الناس اليوم [١]".

ولنا فيما يذهب إليه صاحبنا ويدعو إليه من فرار قدر الاستطاعة من مثل ما وردت به نصوص ناصعة الفصاحة، جلية البيان، سوّية التركيب، موقف خُلْف سنوضحه فى موضعه من البحث إن شاء الله.

هـ- تصغير الفعل "أفعل" فى صيغة التعجب "ما أفعل" :-

يقرر النحاة ما يلى :-

- الأفعال لا تصغر؛ لاختصاص التصغير بالأسماء.

- صيغة "أفعل" - المسبوقة بما "التعجبية - صيغة فعلية. واعتمادا على هذا الذى تقرر، فإن الاستنتاج الذى يتوقع هو أن صيغة التعجب "ما أفعل"... لا تصغر.

ولكن الاستعمال العربى ورد فيه مادتان لغويتان فعليتان مصغرتين، هما على وزن "ما أفعل"، هاتان المادتان هما :-

ما أُمَيْلح ... وما أُحَيْسن ...، وفرض تساؤل النحاة نفسه :

هل يصح تصغير غيرهما من الأفعال الماضية المستخدمة فى التعجب على وزن "ما أفعل"، قياسا على هذين الفعلين ؟

وجاء الرأى الشائع مانعا، غير مجيز التصغير، إلا فيما ورد، ورأى سيبويه، وبعض البصريين، وفريق من غيرهم إباحة التصغير.

ويذهب صاحبنا إلى الأخذ بهذا الرأى الذى يجيز تصغير الأفعال إعمالا لمعياره الذى نعرض له هنا وهو "اليسر النحوى النسبى"، يقول : "وفى الأخذ بهذا الرأى - أحيانا - تيسير وتوسعة لا ضرر فيها [٢]".

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ١٤٣. (٢) السابق حـ٣ ص ٣٤٣.

و- إعراب لام الجحود :-

تتعدد آراء النحاة فى إعراب لام الجحود[١]، وتوصف آراؤهم بالضعف ومخالفة ما ارتضوه ضوابط عامة للتقعيد. لكن بعض آرائهم أقل من غيرها مخالفة ونقضا لما استقر عندهم ضوابط عامة.

وتتمثل الآراء الموسومة بدرجات عالية من المخالفة للقواعد، والنقض للضوابط فى أولئك الذين يرون أن لام الجحود حرف جر زائد (بصرف النظر عن طبيعة زيادته)، وأبرز أولئك فريقان :

فريق يرى أن لام الجحود هى التى نصبت المضارع بعدها بنفسها، وعليه، فخبر الكون الناقص (المشروط سبقه للام الجحود عند بعضهم) هو جملة الفعل والفاعل. وفريق يرى أن المضارع ليس منصوبا بلام الجحود التى هى حرف جر زائد، بل بأن المصدرية المضمرة وجوبا بعدها، وعليه، فإن المصدر المؤول هو خبر الكون الناقص، ويقرر صاحبنا أن "هذه الآراء ضعيفة؛ لأن أكثرها يعارض ويناقض القواعد العامة[٢]".

أما الرأى الذى تقل مغامزه عند صاحبنا فهو ذلك الذى يرى أن لام الجحود حرف جر أصلى، وأن النصب بعدها بأن مضمرة وجوبا، وأن الجار

---

(١) انظر ما يلى :

- الجنى الدانى ص ١١٨-١٢١.
- مغنى اللبيب حـ١ ص ٢٧٨-٢٨٠.
- حاشية الصبان حـ٣ ص ٢٩٢-٢٩٣.
- نتائج الفكر ص ١٣٨-١٤٠.

(٢) النحو الوافى حـ٤ ص ٣٠٢.

والمجرور متعلق بمحذوف عام هو خبر الكون، ويقرر أن هذا الإعراب هو "أقرب الآراء إلى القبول[١]"، وأنه "هو الشائع بين أكثر النحاة، وهو أقل عيوبا من سواه[٢]". ونلاحظ - بشكل عام - على استخدام صاحبنا معيار اليسر النسبى النحوى أنه يلجأ إلى أمور منها :-

- تفسيرات نحوية يصفها هو والنحاة من قبله بالضعف.

- أحكام نحوية، وأعاريب وُصفت منه، ومن غيره بأنها أقل دقة من غيرها.

---

(١) السابق جـ٤ ص ٣٠٢.

(٢) السابق جـ٤ ص ٣٠٢.

٤- تعميم الاحكام او اطراد الحكم

من المعايير التى اعتمدها عباس حسن جزءا من منهجه فى القول بالرأى النحوى والدعوة إليه ما أسماه "تعميم القاعدة" أو "الدخول فى القاعدة العامة" أو "موافقة الأصول اللغوية العامة"، أو "تقليل التفريع"، أو "منع التشعيب"، أو "الاطراد وتقليل التشعيب والتفريع"، أو "التيسير وتقليل الأقسام"، ومما ظهر فيه تطبيق هذا المعيار عند صاحبنا مايلى :-

أ - تثنية المركب المزجى وجمعه جمع مذكر سالما [١].

ينقل عباس حسن رأى النحاة فى تثنية المركب المزجى، و يذكر أنها ثلاثة هى :-

- أنه لا يثنى تثنية مباشرة، وإنما يثنى بمساعدة "ذو، وذات" بعد تثنيتهما وإضافتهما. وهو الرأى الشائع [٢].
- أنه يثنى تثنية مباشرة، فتلحق آخره مباشرة حروف إعراب المثنى، وهو استخدام لبعض العرب، وقد اصطفاه صاحبنا رأيا.
- أن يثنى صدره مع حذف عجزه وهو - كذلك - استخدام لبعض العرب. ويذهب عباس حسن إلى أن الرأى الذى يقرر تثنية المركب المزجى تثنية مباشرة فيقول فى تثنية "بعلبك" - مثلا - : بعلبكان (رفعا)، و بعلبكين (نصبا وجرا) هو الذى يحسن الاقتصار عليه، يقول : "والأخذ بهذا الرأى أسهل وأخف؛ لدخوله مع غيره فى القاعدة العامة لإعراب المثنى، فيحسن الاقتصار عليه [٣]".

---

(١) انظر ما يلى : حاشية الشيخ ياسين حـ١ هـ ص ٦٧، هـ ص ٧١، شرح التصريح حـ١ ص ٧٩، حاشية الصبان حـ١ هـ ص ٧٦.

(٢) النحو الوافى حـ١ هـ ص ١٢٠، ص ١٣٢. (٣) النحو الوافى حـ١ ص ١٢٠.

أما الرأى الذى يرى تثنية صدر المركب المزجى مع حذف عجزه، فهو (وإن كان استعمالا لبعض العرب) مما يحسن إهماله فى استعمالنا، ويعلل ذلك قائلا : "... ولكن هذا الرأى يوقع فى لبس وإبهام وخلط بين المركب المزجى وغيره؛ فيحسن إهماله فى استعمالنا [١]".

وهكذا يسجل صاحبنا على نفسه ترك الرأى الشائع، والمذهب المشهور إلى ما وصفه بالسهولة والخفة؛ لما يحققه من انضواء تثنية المركب المزجى تحت نظام التثنية العام.

وما يقره صاحبنا فى جمع المركب المزجى جمع مذكر سالما هو ما اختاره رأيا فى تثنيته؛ طردا لمعياره فى تعميم القاعدة، فيذكر أن أشهر الآراء فى جمع المركب المزجى جمع مذكر سالما هو جمعه جمعا غير مباشر، وان هناك رأيا آخر يجيز جمعه جمعا مباشرا، ثم يقرر ما يراه تطبيقا لمعياره الذى نتحدث عنه، وهو تعميم القاعدة، فيقول عن جمع المركب المزجى جمعا مباشرا : "وهذا الرأى أسهل الآراء، وأجدرها بالقبول؛ لدخوله فى الحكم العام لجمع المذكر السالم ... [٢]"، ثم يؤكد الدعوة إلى ما يختار، ويحث على الأخذ بما يرى، فيقول : "حبذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأى غير المشهور، وإيثاره، وعمل الدارسين على نشره، وترك الرأى السابق وغيره من باقى الآراء التى لا تناسب عصرنا [٣]".

ونحب أن نسجل هنا ما يلى :-

- أن موقف صاحبنا من جمع المركب المزجى جمع مذكر سالما يأخذ بغير المشهور من الرأى، فيرى جمعه جمعا مباشرا، ليس هذا فحسب، بل

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ١٢٠.
(٢) السابق حـ١ ص ١٣٢.
(٣) السابق حـ١ هـ ص ١٣٢.

إنه يمدح ما يرشحه، ويدعو إليه وإلى إيثاره على غيره، ويحث الدارسين على نشره، ويحضّ على التخلص من سواه.

- أن صاحبنا يربط هذا الاختيار - إلى جانب تعميم القاعدة - بمقياس يتردد عنده كثيرا وهو عدم مناسبة صور تركيبية تراثية لأساليب عصرنا، وهو أمر أسلفنا على القارىء الكريم رأينا فيه، وأوضحنا موقفنا منه وأنه لا يصلح معيارا نحتكم إليه فى لغة نتلقاها ولا ننتجها.

- أن ما يذهب إليه صاحبنا يهدر الفروق الوظيفية التى تقتضيها التصنيفات الصرفية المختلفة للكلمات : فالمعرب غير المبنى، والمفرد يختلف عن المركب، والمذكر مغاير للمؤنث ، والجامد قسيم المشتق، واللازم مصنّف فى مقابل المتعدى، والمفرد غير المثنى والجمع، والمرتجل غير المنقول، والاسم غير الصفة، والفعل غير الاسم الخ ...

ب- إعراب المرفوع بعد الوصف المسبوق بحرف جر فاعلا:-

يمنع النحاة أن يعرب المرفوع - بعد الوصف الواقع مبتدأ مسبوقا بحرف جر زائد - فاعلا أغنى عن الخبر[1]، كما فى قوله تعالى :

" هل من خالق غير الله ... "، فغير - عندهم - لا تصلح فاعلا للوصف "خالق" سدّ مسدّ الخبر، وأغنى عنه كما هو مقتضى القاعدة العامة فى الوصف العامل الواقع مبتدأ بشروطه المقررة فى بابه عند من يشترط. وهم يمنعون ذلك فى مثل هذا التركيب؛ لما يترتب عليه إعراب "غير" فاعلا

---

(٤) انظر الجنى الدانى .. ص ٣١٧، أنظر من ص ٣١٦- ٣٢٠.

للوصف "خالق" المسبوق بحرف جر زائد، من دخول حرف الجر على الفعل؛ لأن "خالق" بمنزلة "يخلق"، وما دام هذا الأخير المحتاج إلى فاعل لا يسبقه حرف جر، فكذلك ما كان بمنزلته وهو "خالق".

ويقرر صاحبنا - تطبيقا لمعيار - تعميم القاعدة العامة - أنه ينبغى لنا أن نصرف النظر عن هذا الرأى الذى يقرره النحاة مؤسسا على التخيل والتوهم، وأنه لا داعى للأخذ به، وأن الأولى أن يندرج مثل هذا فى القاعدة العامة، فيقول :

"وهذا رأى أساسه التخيل والتوهم؛ فلا داعى للأخذ به، كى لا تخرج هذه الحالة من القاعدة العامة بغير حجة مقبولة[1]".

ونود أن نشير هنا إلى أن محاولة صاحبنا إدراج هذا تحت القاعدة العامة يتعارض مع قواعد الأبواب التى تقرر أمرين هما :

- أن حروف الجر تخص الأسماء ولا تدخل على الأفعال.

- أن ما قام مقام الكلمة أخذ حكمها.

وأن صاحبنا يتغاضى - من أجل تعميم الحكم - عن مقيدات الحكم التى تقررت معه، على حين أنه فى مواضع أخرى لا يفعل ذلك، أو يفعل نقيضه - كما هو مسجل فى ثنايا هذا البحث.

جـ- إعراب المعرَّف التابع للفاعل المجرور بحرف جر زائد :-

يقرر النحاة أن "مِنْ" الزائدة لا تكون جارة زائدة إلا بشرطين[2] : أن تكون مسبوقة بنفى أو شبهه، وأن يكون مدخولها نكرة، ويقررون - كذلك -

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٤٠٥.

(٢) انظر ما يلى : شرح المفصل حـ٢ ص ٩٠-٩١، الجنى الدانى ص ٣٠٨-٣٢١.

أن العطف على نية تكرار العامل[١]، أى أن المعطوف فى حكم المعطوف عليه تركيبيا، وأنه - لذلك - يُعدّ معمولا مثله لحرف الجر الزائد. وحين نطبق هذه الضوابط على التركيب الذى يكون فيه التابع معرفة، والمتبوع مجرورا بمن الزائدة بعد النفى، كما فى مثل : "ما بقى من أنصار والجنود"، نجد أن كلمة "أنصار" نكرة، وهى فاعل للفعل "بقى"، ومن ثم لها إعراب فى اللفظ وهو الجر، وإعراب فى المحل وهو الرفع. ومع أن القاعدة العامة تجيز الجر فى تابع الفاعل المجرور؛ نظرا إلى لفظ الفاعل، والرفع نظرا إلى محله، فإن النحاة يمنعون إتباع كلمة "الجنود" بالجر مراعاة للفظ "أنصار"؛ لما يترتب على ذلك من دخول "مِنْ" الزائدة على المعرفة "الجنود"، لأن المعطوف - كما قرروا - فى حكم المعطوف عليه، وما دام هذا الأخير نكرة - فى هذا النمط التركيبى - فإن المعطوف - كى يستحق جميع صور المعطوف عليه الإعرابية - يجب أن يكون نكرة كذلك.

ويطبق صاحبنا معيار تعميم القاعدة فيأخذ على النحاة خروجهم على ما قرروه من تفرقة فى تطبيق الأحكام بين التابع والمتبوع، ويدعو- إعمالا لمعياره، وتنفيذا لقوانينهم الاستثنائية - إلى إجازة الإعراب على اللفظ إلى جانب الإعراب على المحل؛ لما فى ذلك من تقليل التفريع، يقول : "... هذا تلخيص كلامهم. وهو مناقض لما يقولونه فى مواضع مختلفة؛ من أنه يغتفر فى الثوانى (أى : فى التوابع وأشباهها) مالا يغتفر فى الأوائل ... وبنوا

---

(١) انظر ما يلى : المقرب .ص ٢٧٢، الأشباه والنظائر حـ٢ ص ٢٥٨-٢٦٦، شرح التسهيل حـ٣ ص ٣٢٥-٣٣١، ارتشاف الضرب حـ٢ ص ٦١٩، حاشية الصبان حـ٣ هـ ص ٨٦-٨٧، حاشية الشيخ ياسين حـ٢ هـ ص ١٣٢، همع الهوامع حـ٢ ص ١٤١، مغنى اللبيب حـ٢ ص ٥٩٧، القاعدة النحوية ص ١٧٦-١٧٨.

على هذا أحكاما كثيرة؛ فلا داعى هنا لخروجهم على ما قرروه، وتشددهم وتضييقهم. والرأى تطبيق قاعدتهم ... على توابع الفاعل المجرور؛ فيجور فى توابعه الجر مطلقا، مراعاة للفظ المجرور، والرفع مراعاة لمحله. وليس فى هذا ضرر لفظى أو معنوى، بل فيه تيسير، وتخفيف، وتقليل للتفريع[١]".

د- العلم الموصوف بابن أو ابنة، وحكم ألف ابن وابنة معه :-

يعرض النحويون لحذف ألف ابن وابنة حين تقع إحداهما بين علمين بشروط مقررة فى بابها، ويتحدثون - كذلك - عن حذف التنوين من العلم المذكور قبلهما (إذا كان مما يظهر عليه الإعراب)، ويَخْلُصون إلى أن الراجح هو حذف ألف ابن أو ابنة نطقا وكتابة، وكذلك يحذف تنوين العلم السابق عليهما نطقا وكتابة (إذا تحققت شروط مقررة فى بابها[٢])، مستثنين سياقات كتابية [٣]، ونحوية[٤]، وشعرية[٥]، تبقى فيها ألف ابن أو ابنة، وسياقات شعرية يبقى فيها تنوين العلم السابق لكلمتى ابن وابنة. وليس شىء من هذا كله مقصودنا هنا، وإنما تتعلق قضية كلامنا بما دار بين النحاة من خلاف حول بقاء التنوين فى العلم المتقدم على كلمتى ابن أو ابنة وكذلك بقاء الألف فى ابن أو ابنة أو حذفهما (التنوين والألف) حين يكون أحد العلمين (السابق أو اللاحق لكلمتى ابن أو ابنة) كنية، والنحاة فى ذلك فريقان :-

---

(١) النحو الوافى حـ٢ هـ ص ٦٧.

(٢) السابق حـ٤ ص ١٧ وهامشها وانظر ما يلى : حاشية الصبان حـ٣ ص ١٤٣، همع الهوامع حـ١ ص ١٧٦، شرح التصريح حـ٢ ص ١٧٠، الكتاب حـ٣ ص ٥٠٤-٥٠٨.

(٣) حين ترد إحدى الكلمتين (ابن أو ابنه) أول السطر.

(٤) حين يرد الإخبار بإحدى الكلمتين عن العلم المتقدم.

(٥) فى الضرورة الشرعية.

- كثرة توجب بقاء الأمرين : التنوين فى العلم (الكنية) المتقدم، و الألف فى ابن أو ابنة.

- وقلة آخرون يرون جواز حذف الأمرين أو إثباتهما.

ويقرر صاحبنا أن حذف التنوين من الكنية السابقة على كلمتى ابن أو ابنة، وحذف ألف ابن أو ابنة- وإن قلّ أنصاره والقائلون به - إلا أنه الأنسب، الموافق لتعميم القاعدة، يقول : "وقد يكون الحذف - على قلته - هو الأنسب اليوم؛ ليكون حكمه مطردا شاملا الصور المختلفة [١]".

هـ- الأحكام النحوية لأداة التمنى "ألا" :-

مما يستخدم لإفادة التمنى - عند النحاة - الأداه "ألاَ"، ولهم فيها من الآراء ما يلى[٢] :-

- يذهب فريق إلى أن "ألا" التى تفيد التمنى تحتفظ بجميع الأحكام الخاصة التى كانت لكلمة "لا" النافية للجنس قبل دخول الهمزة عليها، وقبل أن يصيرا معا بالتركيب كلمة واحدة للتمنى، وأنه إذا لم يكن خبرها مذكورا فى الكلام فهو محذوف، وأن النعت بعد اسمها، وكذلك المعطوف يجوز فيهما النصب (على المحل)، والرفع (على أن "ألا" مع اسمها بمنزلة المبتدأ).

- ويرى سيبويه ومن وافقه أن أحكام "ألا" المفيدة للتمنى تتمثل فى أنها لا تعمل إلا فى الاسم، ولا يجوز إلغاء عملها فيه، وأنه لا خبر لها؛

---

(١) النحو الوافى حـ٤ هـ ص ١٧.

(٢) انظر ما يلى : :الكتاب حـ١ ص ٢٨٩، الجنى ص ٣٨٤، مغنى اللبيب حـ١ ص ٩٧.

لأنها صارت بمنزلة "أتمنى"، فقولك : "ألا ماء"، كلام تام حملا على معناه وهو : أتمنى ماءً، فلا خبر لها لفظا ولا تقديرا، وأن اسمها بمنزلة المفعول، وأخيرا أنه لا يجوز العطف أو الوصف بالرفع بعدها مراعاة للابتداء (أى : مراعاة لمحلها مع اسمها)، وجوز ذلك المازنى ومن وافقه.

ويقرر صاحبنا أن الرأى الذى يعطى "ألاَ" المفيدة للتمنى جميع أحكام "لا" - مع عيبه - أفضل من سواه؛ لأنه مطرد، يساير القواعد العامة، ويدعو صاحبنا - من أجل ذلك - إلى عدم الأخذ بالرأى الثانى، فيقول فى الدعوة، وفى التبرير لها :- " والرأى الأول - مع عيبه - أفضل؛ لأنه مطرد يساير القواعد العامة؛ فلا داعى للأخذ بالرأى الثانى[1]".

و- وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين وما شابهها فى الحكم :-

يمتنع - فى الرأى الأرجح - مجىء نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين أو غيرها من أنواع الألف، وتتعين النون الثقيلة مبنية على الكسر. ويجيز بعض النحاة - متابعة لبعض العرب - مجىء نون التوكيد الخفيفة (ساكنة أو متحركة بالكسر) بعد أنواع الألف المختلفة [2].

ويرى صاحبنا أن الأنسب أن نقتصر على الأعم الأغلب، وهو تعيّن النون المشددة، وعدم صحة مجىء النون الخفيفة فى مثل هذا الموقع (بعد

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ٦٤٣، وانظر جـ٤ ص ٣٤٨، ٣٦٦.

(٢) انظر ما يلى : شرح المفصل جـ٩ ص ٣٧-٤٤، الكتاب جـ٣ ص ٥١٨-٥٢٩، حاشية الصبان جـ٣ ص ٢٢٤-٢٢٧، الجنى الدانى ص ١٤٣.

الألفات)، فيقول :- "ولا يصح مجيء النون الخفيفة؛ لأن المنع هو الأعم الأغلب فى الكلام المأثور[١]"، ولا يقيم صاحبنا رأيه اعتمادا على كثرة الاستعمال، وإن قرر ذلك بألفاظه؛ لأن ذلك لم يستقم له منهجا، إذ نراه يعتمد الكثرة فى الرأى أو الاستعمال حينا، ويعمد إلى نقيض ذلك فيهما (الرأى والاستعمال)، فيعتمد قلة الرأى أو ضعفه أو نسبية الغمز فيه، وقلة الاستعمال، متجاهلا ما أجمع عليه كثرة النحاة، مهدرا ما عليه جمهرة المتكلمين، حينا آخر. وانما يتخذ صاحبنا هنا من تحقيق تعميم الأحكام وتقليل التفريع معيارا لما يذهب إليه من أن "الأنسب الاقتصار على الأغلب؛ منعا للتشعيب[٢]".

ز- حذف نون التوكيد الخفيفة [٣]:-

إذا لم يوقف على نون التوكيد الخفيفة، ووليها ساكن، فوجوب حذفها نطقا لا خطا هو الرأى الشائع، وقد تحذف خطا للضرورة. ويذهب فريق من النحاة إلى أن نون التوكيد الخفيفة لا تحذف نطقا بل تبقى، ويُتخلص من التقاء الساكنين بتحريكها بالكسر الذى هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين.

ويقرر صاحبنا أن الرأى القائل ببقاء نون التوكيد الخفيفة فى الوصل محركة بالكسر عند تلوّها بساكن أخف وأبعد من اللبس، وأنه - على قلة مسموعه من العربية، وقلة أنصاره من النحاة - أفضل؛ لمسايرته الأصل

(١، ٢) النحو الوافى جـ٤ ص ١٧٢.

(٣) انظر ما يلى : الكتاب جـ٣ ص ٥١٨-٥٢٩، حاشية الصبان جـ٣ ص ٢٢١-٢٢٧، شرح المفصل جـ٩ ص ٣٧-٤٤.

العام للتخلص من التقاء الساكنين؛ ولتقريره - كذلك - تعميم التسوية بين حالتى النطق والكتابة.

ح- الاستفهام المتقدم على المضارع المنصوب بعد فاء السببية :-

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية المسبوقة بأمور منها الاستفهام، ويشترط أكثر النحاة فيه شروطا، يخصنا منها - هنا - ألاّ يكون استفهاما عن معنى قد حصل فى الزمن الماضى حقيقة[1]، وحجة من اشترط ذلك من النحاة أن فاء السببية تعطف مصدرا مؤولا بعدها على مصدر قبلها (إن لم يكن فى الكلام تصيّدوه وتوهموه)، وأن العطف يقتضى التجانس، ومنه اتحاد المتعاطفين فى الزمن، وأن المصدر المؤول بعد فاء السببية مستقبل الزمن، ومن ثم يجب أن يكون المعطوف عليه (المذكور أو المتصيد مما فى سياق الاستفهام قبل فاء السببية) مستقبل الزمن، ويقتضى ذلك ما اشترطه هؤلاء النحاة من ألا يكون الاستفهام عن معنى قد حدث فى الزمن الماضى حقيقة.

وهناك فريق آخر لا يشترط هذا الشرط فى الاستفهام السابق على فاء السببية، وحجتهم أن الاستعمال العربى الفصيح قد ورد والاستفهام المتقدم على فاء السببية دال على معنى حدث فى الزمن الماضى حقيقة، ومن ذلك ما ورد من مثل : "أين ذهب الرسول (صلى الله عليه وسلم) فنتبعَه؟" (بنصب نتبعَه).

ويصف صاحبنا الرأى المتمسك بشرط استقبال ما قبل الفاء، وعدم دلالته على مضى حقيقى بأنه "دقيق محكم، وله الأفضلية، والاعتبار الأقوى[2]"،

---

(١) انظر ما يلى : الخصائص حـ٢ ص ٤٦٣-٤٦٥، حاشية الصبان حـ٣ ص ٣٠١، همع الهوامع جـ٢ ص ١١، حاشية على شرح الفاكهى حـ١ هـ ص ١٦٦.

(٢) النحو الوافى حـ٤ ص ٣٥٣.

ثم يخلص من ذلك إلى غير ما يتوقع فيقرر - إعمالا لمعيار اطراد الحكم وتعميمه - أن الأنسب أن نأخذ برأى الذين لا يشترطون فيما قبل الفاء ألاّ يكون استفهاما عن معنى قد حدث فى الزمن الماضى حقيقة، فيقول : "فالأنسب الأخذ بالرأى الثانى؛ ليكون الحكم مطردا، فيقل التشعيب والتفريع[١]".

ط- وقوع الخبر جملة إنشائية :-

يرى كثير من النحاة عدم قياسية وقوع الخبر جملة إنشائية برغم ورود صور منها مسموعة. وينص صاحبنا صراحة على أن مجيء الخبر جملة إنشائية موضع من مواضع القياس والمحاكاة، فيقول : "والحق أن القياس عليه جائز[٢]"، ثم يؤكد ذلك فى موضع آخر قائلا: "ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسيمة ...، وأن تكون إنشائية سواء أكانت إنشائية طلبية ... أم غير طلبية[٣]"، ويبرر مخالفته لما عليه جمهور النحاة والاتجاه العام بأن هذا الذى يذهب إليه يحقق التيسير والتوسعة فى ميدان الكلام والتعبير؛ لموافقته المعيار المعنون له فى هذا الجزء من البحث وهو "موافقة الأصول العامة"، يقول :- "والحق أن القياس عليه جائز ...؛ لأن هذا هو الموافق للأصول اللغوية العامة، وفيه تيسير وتوسيع فى الكلام والتعبير بغير ضرر[٤]".

---

(١) السابق حـ٤ ص ٣٥٣ وانظر جـ٤ هـ ص ٣٤٧، ص ٣٦٦. (٢) السابق حـ٢ هـ ص ٢١.

(٣) السابق حـ١ ص ٤٢٨ ، هـ ص ٤٢٤. (٤) السابق جـ٢ هـ ص ٢١.

وربما حسُن أن أشير هنا إلى ما يلى :-

- مخالفة عباس حسن للاتجاه العام الذى يرى عدم وقوع الجملة الإنشائية خبرا عن المبتدأ[١].

- قياسه على القليل، وترك القياس على الكثير، وننبه هنا إلى أن سلوك صاحبنا لا يطرد له، فأحيانا يقيس على القليل مهملا الكثير رأيا وسماعا، وأحيانا يفعل العكس داعيا إلى إهمال القليل وعدم القياس عليه، ولا يطرد له فى الأمرين معيار واحد[٢].

ى- "لام" الجحود حرف جر زائد :-

من النحاة من يرى أن لام الجحود حرف جر زائد، وهؤلاء فريقان :

فريق يرى أنها حرف جر زائد، وأنها هى التى نصبت المضارع بعدها بنفسها، وعندهم أن خبر الكون الناقص هو الجملة الفعلية المكونة من الفعل المنصوب بها وفاعله.

والفريق الآخر يرى أنها حرف جر زائد، وأن المضارع بعدها منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا، وخبر الكون الناقص - عندهم - هو المصدر المؤول.

ويرفض صاحبنا تلك الآراء؛ لضعفها، ومخالفتها الضوابط العامة، فيقول:-"وهذه الآراء ضعيفة؛ لأن أكثرها يعارض ويناقض القواعد النحوية العامة[٣]".

---

(١) انظر : همع الهوامع جـ١ ص ٩٦، أمالى ابن الشجرى جـ٢ ص ٨٠، ارتشاف الضرب جـ٢ ص ٤٩-٥٠، حاشية الخضرى جـ١ ص٩٢، حاشية على شرح الفاكهى جـ١ هـ ص ٢٣٨، شرح الكافية جـ١ ص ٩١، جـ٢ ص ٣٤٨.

(٢) انظر بالقياس إلى ما نحن فيه : النحو الوافى جـ١ ص ٦٢٩.

(٣) السابق جـ٣ ص ٣٠٢ وانظر ما يلى : الجنى الدانى ص ١١٨-١٢١، مغنى اللبيب جـ١ ص ٢٧٨-٢٨٠، حاشية الصبان جـ٣ ص ٢٩٢-٢٩٣، نتائج الفكر ص ١٣٨-١٤٠.

وما يستحق التسجيل - هنا - هو أن صاحبنا يصف ما مال إليه (وهو الرأى الشائع بين أكثر النحاة والذى يقرر أن لام الجحود حرف جر أصلى، وأن خبر الكون الناقص هو متعلق لام الجحود الجارة ومدخولها المصدر المؤول) بأنه معيب هو الآخر، ولكنه أقل عيبا ومغامز من سواه، وقد سبق أن تناولنا ذلك تحت معيار آخر.

ك- الخبر فى مثل : "أقلُّ رجل يقول ذلك" :-

للنحاة فى مثل هذا التركيب الذى تعرب فيه كلمة "أقل" مبتدأ التوجيهات التالية[1] :-

- أن المبتدأ هنا لا خبر له.
- أن المبتدأ استغنى عن الخبر بالمضاف إليه "رجل".
- أن المبتدأ استغنى عن الخبر بالوصف الواقع جملة : "يقول ذلك".
- أن خبر المبتدأ هو الجملة الفعلية الواقعة بعده "يقول ذلك".

ويرى عباس حسن أن هذا الرأى الأخير هو ما ينبغى التمسك به، وإن كان هذا الأسلوب- عنده - سماعى لا يجوز القياس عليه، يقول : "والأخذ بهذا الرأى وحده أوفق؛ لمسايرته الأصل العام الذى يقضى بأن للمبتدأ خبرا، أو مرفوعا يغنى عنه[2]".

ل- انقياس جمع ما ختم بتاء زائدة جمع مؤنث سالما :-

مما ينقاس فيه جمع المؤنث السالم ما ختم بتاء زائدة، علما كان أم غير علم، مؤنثا لفظا ومعنى أم مؤنثا معنى فقط، كانت التاء فيه للتأنيث أم للعوض أم للمبالغة. ويستثنى النحاة من ذلك كله كلمات لم يسمع عن

---

(١) انظر : أمالى ابن الشجرى جـ٣ ص ٤٦، شرح الكافية جـ١ ص ٧٨.

(٢) النحو الوافى جـ١ هـ ص ٤٠٨.

العرب جمعها جمع مؤنث سالما؛ فلم يبيحوا جمعها مقدمين عدم الورود حجة. ولكن بعض النحاة لم يأخذ بهذا المنع مقرًرا أن ما قدّم سببا لا ينهض حجة، فأجاز جمع هذه الكلمات وما ماثلها جمع مؤنث سالما.

ويرى صاحبنا أن هذا الرأى "حسن؛ لجريانه على الأصول اللغوية العامة[١]".

م- إعراب ما سمى به من جمع المؤنث السالم :-

يبيح النحاة فى إعراب ما سمى به من جمع المؤنث السالم ما يلى :-

- أن يعامل معاملة جمع المؤنث السالم منونا.

- أن يعامل معاملة جمع المؤنث السالم دون تنوين.

- أن يعامل معاملة الممنوع من الصرف.

ويذهب صاحبنا إلى أن الأخير أفضل الآراء، وأنه يحسن الاقتصار عليه فى استعمالنا، يقول :- " ... فهذه ثلاثة آراء، قد يكون أفضلها الأخير، فيحسن الاقتصار عليه فى استعمالنا، ثم يعلل لأفضلية هذا الرأى، وحسن الاقتصار عليه، مقررا أن السبب فى ذلك هو مسايرة القواعد العامة المقررة فى الأعلام المؤنثة، فيقول : "هذا الرأى منسوب للكوفيين، وهو خير الآراء الثلاثة؛ لأنه - وهو مسموع عن العرب - لا يوقع فى لبس ولا إبهام ... فلا مجال فيه لتوهم أنه جمع، فهو يساير القواعد العامة الواضحة [٢]".

ن- تعريف اسم "لا" النافية للجنس :-

مما يشترطه النحاة لإعمال "لا" النافية للجنس أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فإن لم يكونا كذلك لم يتحقق لها العمل. وقد حتم عليهم هذا

---

(١) السابق جـ١ هـ ص ١٥٢.

(٢) السابق جـ١ هـ ص ١٥١.

الشرط أن يتكلفوا تأويل ما ورد فصيحا مسموعا دالاً على أن فريقا من العرب المحتج بكلامهم لا يلتزم التنكير فى اسم "لا" النافية للجنس، ومما ورد من ذلك المعرف.

"قضية ولا أبا حسن لها"، و "لا هيثم الليلة للمطى"، و "لا أميّة فى البلاد"، و "يبكى على زيد ولا زيد مثله"، و "لا كسرى بعد اليوم"، الخ ...

وقد أوقعت شهوة فرض القيود على المادة اللغوية -؛ رغبة فى تعميم القاعدة - النحاة فى تأويلات أقيمت فى وجهها اعتراضات، دُفعت تلك الاعتراضات بأخرى يدفعها هى الأخرى جدل وافتعال لا خير فيه؛ لعدم مسايرته الحقيقة الناطقة بأن بعض العرب قد يعمل "لا" مع تعريف اسمها، كما يقول صاحبنا مؤكدا أنه : "تأويل لا داعى لتكلفه مع ورود ... الأمثلة الصريحة الدالة على أن فريقا من العرب لا يلتزم التنكير[1]".

ومع أن تقرير صاحبنا ينص على أن قوما من العرب يعملون "لا" النافية للجنس مع تعريف اسمها، وعدم التزام تنكيره، وأن ما ورد من ذلك صريح قاطع فى بابه، وأن تأويله ضرب من التكلف وعدم مسايرة الحقيقة المنطوقة المنقولة التى علينا أن نتقبلها، فإنه يخلص من هذا كله إلى مالا يستنتج منه؛ إذ يقرر أن علينا ألا نحاكى تلك النصوص؛ (فهى مقيس عليها لا يقاس عليها - كما قرر هو ساخرا فى بعض المواقف من سلوك النحاة[2].)، وأن علينا أن نقتصر فى استعمالنا على اللغة الشائعة المشترطة تنكير اسم "لا" النافية للجنس، ويجعل صاحبنا من تعميم القاعدة (الذى حاوله النحاة فأوقعهم فيما أشرنا إليه، وفيما وصفهم به هو من التأويل المفتعل الذى لا

---

(١) النحو الوافى جـ١ هـ ص ٦٣١.

(٢) اللغة والنحو ص ١١٠.

خير فيه، ولا داعى لتكلفه)، ومما أسماه "عدم التشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة "معيارا للتوقف عن محاكاة الوارد الصحيح الفصيح الذى لا يصح تأويله، فيقول :-

"فعلينا أن نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها، ونقتصر فى استعمالها على اللغة الشائعة المشهورة التى تشترط الشروط التى عرفناها؛ توحيدا لأداة التفاهم ومنعا للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة[1]".

والسؤال الملح على السطور هو :

ما المقصود بالمتخاطبين بلغة واحدة ؟ أهم العرب السالفون أهل اللغة، ومصدرها، والحجة على غيرهم فيها، أم المقصود غيرهم ممن وليهم زمنا ؟

إن كان المقصود الأول فهو مناقض لما يقرره صاحبنا نفسه، ولما تقرره مصادر اللغة، ومطولات النحو ومختصراته، وتاريخ العربية، وإن كان الثانى، فإنا نسأل كذلك : أى عصر يقصد بالحديث ؟ ومتى كانت لغة التخاطب بين العرب قريبة من التوحد، دعك من أن تكون لغة واحدة ؟ ثم أى تشعيب فى أن يحاكى المنتمون إلى العربية اليوم - أو فى أى عصر بعد ما أطلق عليه "عصور الاحتجاج" - صورتين من صور التركيب الوارد عن العرب الذين صاغ كل فريق منهم نسقا تركيبيا على نحو يخصه، فنجعل المقيس عليه المحاكَى فى استخدامنا أسلوب "لا" النافية للجنس مجيزا كلا استعمالى اسميها :النكرة والمعرفة ؟

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ٦٣١.

وأود أن أشير - هنا - إلى أنه من الغريب اللافت النظر - متعلقا بما نحن فيه - أن النحاة قد أدركوا ما يلي :-

- أن المفسّر إذا أدى إظهاره إلى فساد المعنى كان تقديره على هذا النحو فاسدا أيضا، وانظر - إن شئت - تخريج بعضهم لما ورد من اسم "لا" النافية للجنس معرفة من مثل : "لا هيثم الليلة للمطى"، ودفعهم أن يكون التقدير : "لا مثل هيثم ..." بأن العرب تخبر عن المستعمل ذلك الاستعمال بكلمة "مثل" كقول الشاعر :

تبكى على زيد، ولا زيدَ مثلُه برىء من الحمى سليم الجوانح

ولو كانت إضافة "مثل" مثْوِيّة لكان التقدير :

"ولا مثل زيد مثلُه" وهو فاسد[1]".

- أن مالا يتعين تقديره لا سبيل إلى القول بحذفه أو إضماره[2].

---

(١) خزانة الأدب ... جـ٤ ص ٥٧.

(٢) الأشباه والنظائر ... جـ٤ ص ٣٣٢.

٥- البعد عن الوقوع فى اللبس

مما شاع تردده فى كتب النحو "البعد عن اللبس" وقد وظفه السالفون فى وصف ضوابط الأبواب كى لا تلتبس بغيرها، وفى تبرير عدم اطراد القواعد العامة على بعض مسائل الأبواب، وفى اشتراط قيود بعينها تخص ما يؤدى إلى اللبس ما لم توضع له أمثال تلك الضوابط الخاصة، وفى كثير من قضايا الرتبة، والنوع، والعدد، والحذف، والإضمار، وغير ذلك مما يطول سرده.

وقد اعتمد عباس حسن المعيار نفسه لانتقاء ما يراه مما ورد من آراء السالفين، واستخدم له عبارات منها "البعد عن الوقوع فى اللبس"، و "الخلوّ من اللبس" و "الإبانة والوضوح والفرار من اللبس" و "الفرار من اللبس والإيهام".

ومن صور استخدامه هذا المعيار فى الأبواب ما يلى :-

أ- تثنية المركب التقييدى[1] أو ما يسمى أحيانا المركب الوصفى:-

يقرر ما يوصف عند النحاة بأنه الرأى الشائع المتمثل فى أن تثنية المركب التقييدى أو الوصفى تكون بطريق مباشرة، أى أن العلم المسمى بمركب مكون من موصوف وصفة مثل : "الرجل الفاضل" يثنى صدره وعجزه تثنية مباشرة بإلحاق علامات التثنية، فيقال :-

الرجلان الفاضلان (فى حالة الرفع) والرجلين الفاضلين (فى حالتى النصب والجر).

---

(١) انظر : حاشية الشيخ ياسين جـ١ هـ ص ٦٧.

ويرى صاحبنا عدم اتباع هذا الرأى الشائع؛ لما يوقع فيه من لبس كبير، ويذهب إلى أن الأحسن أن يثنى بطريقة غير مباشرة؛ دفعا للبس، وإزالةً للخفاء، فيقول :" وبالرغم من أن هذا الرأى هو الرأى الشائع، فإنه يوقع فى لبس كبير؛ إذ لا يظهر معه أنه مثنى، مفرده مركب وصفى. ولهذا كان من المستحسن تثنيته بالطريقة غير المباشرة [١]".

ب- إعراب المنطوق لا المكتوب :-

يميل النحاة فى الإعراب إلى تحكيم النطق لا الكتابة، فيقدمون المنطوق على المكتوب، ويقيمون عليه راجح رأيهم فى طريقة إعراب ذلك المنطوق، ومن الحالات التى يذهبون فيها هذا المذهب ما يلى[٢]:-

- المثنى (فى حالة الرفع).
- جمع المذكر السالم (فى حالاته الإعرابية الثلاثة).
- الأسماء الستة (فى أحوال إعرابها المختلفة).

ويشترط فى الجميع أن يُتلى بساكن، ويُزاد فى الأولين أن يكونا مضافين، وأن تحذف منهما النون.

يرجح النحاة إعراب ذلك كله إعرابا تقديريا، أى : إعرابا يُراعى فيه النطق لا الكتابة، فالمثنى المرفوع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن مثل : "جاءنى صاحبا الرجل"، فإن علامة التثنية التى هى الألف الأخيرة فى "صاحبا" تحذف فى النطق لا فى الكتابة ويسمع المخاطبُ المتكلمَ يقول : "صَاحِب رَجُل"، وكذلك جمع المذكر السالم (بشرط أن يكون غير مقصور[٣]) إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن، حذفت واوه (رفعا)، وياؤه (نصبا وجرا)

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ١٢٠.
(٢) انظر : حاشية الشيخ ياسين جـ١ هـ ص ٨٩.
(٣) النحو الوافى جـ١ ص ١٨٤.

فى النطق لا فى الكتابة، تقول : جاء عالمو المدينة (بحذف الواو نطقا)، وكرّمت عالمى المدينة (بحذف الياء نطقا)، وسعيت إلى عالمى المدينة (بحذف الياء - كذلك - نطقا)، ويسمعها المخاطب على النحو التالى :-

جاء عالمْمدينة، أكرمت عالملمدينة، سعيت إلى عالملمدينة.

ونفعل فى الأسماء الستة من الحذف نطقا ما فعلنا سابقا إذا جاء ساكن بعد حروف الإعراب فى الأسماء الستة، فنقول :-

جاء أبو الفضل (بحذف الواو نطقا ---> جاء أبْلفضل)

رأيت أبا الفضل (بحذف الألف نطقا ---> رأيت أبلفضل)

مررت بأبى الفضل (بحذف الياء نطقا ---> مررت بأبلفضل)

والنحاة فى إعراب ذلك كله يفضلون الإعراب التقديرى الذى ينظرون فيه إلى المنطوق لا المكتوب، فيقولون.

فى المثنى : إنه مرفوع بألف مقدرة نطقا: لالتقاء الساكنين، وفى جمع المذكر السالم: إنه مرفوع بواو مقدرة نطقا لا كتابة، ومنصوب أو مجرور بياء مقدرة نطقا لا كتابة،

وفى الأسماء الستة : إنها مرفوعة بواو مقدرة نطقا، ومنصوبة بألف مقدرة نطقا، ومجرورة بياء مقدرة نطقا؛ فيكون إعراب المثنى رفعا، وجمع المذكر السالم والأسماء الستة فى جميع أحوالهما من نوع الإعراب التقديرى بحسب مراعاة النطق، أما بحسب الكتابة فلا تقدير.

ويدعونا عباس حسن إلى أن نترك هذا الراجح الذى يميل إليه النحاة، وأن نهمله، وأن ننظر فى الإعراب إلى المكتوب لا المنطوق، ويبرر مخالفته

الراجح؛ بأن راجح النحاة - هنا - لا يخلو من تكلف، وأنه قد يؤدى إلى لبس، فيقول فى حديثه عن المثنى : "لا داعى للأخذ بهذا الآن [١]"، ويكرر ذلك فى حديثه عن جمع المذكر السالم، فيقول : "لا داعى اليوم للأخذ بهذا الرأى، ولن يترتب على إهماله ضرر؛ لأن الخلاف شكلى لا قيمة له. ولكن الإعراب التقديرى هنا لا يخلو من تكلف، وقد يؤدى إلى لبس [٢]".

وأود أن أشير هنا إلى ما يلى :-

- أن صاحبنا خلط بين الإعراب اللفظى والإعراب التقديرى؛ ذلك أنه قرر أن الإعراب التقديرى قسيم للإعراب اللفظى، وقرر - كذلك - أن الحذف يجعل الإعراب لفظيا؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت. وكان مقتضى هذين التقريرين أن يجعل ما نحن فيه هنا (من حذف ألف الاثنين، و واو جمع المذكر السالم وياته، واو الأسماء الستة، وألفها وياتها حين يتلى بساكن؛ لالتقاء الساكنين) من قبيل الإعراب اللفظى، لكن الغريب اللافت للنظر أن صاحبنا صنف ذلك تحت الإعراب التقديرى لا الإعراب اللفظى، فاختلط الاصطلاحان عنده، واضطرب مفهومها لديه، وجرى على ما جرى عليه السالفون فى وضع المصطلحات ثم الخروج عليها لأدنى ملابسة، وسوف نرى فى مواضع أخرى خَلْط صاحبنا بين الإعراب التقديرى والإعراب اللفظى.
- أن صاحبنا اقترح حلاً صوتيا [٣] للخروج من القول براجح رأى النحاة، ويتمثل مقترحه فى أن نقف عند الإعراب على آخر المضاف فى إعراب الأسماء الستة فتظهر الواو والألف والياء، فلا يكون هناك تقدير،

---

(١) السابق جـ١ ص ١٢٣. (٢) السابق جـ١ ص ١٤٤.

(٣) النحو الوافى جـ١ ص ١٨٤ ، ١٠٦.

وبهذا تتحقق الراحة، ويمتنع التشعيب فى القاعدة الواحدة. وهذا الذى يذهب إليه صاحبنا حلاً - إن صح إطلاق ذلك عليه - ليس أمرا خاصا بالأسماء الستة، وإنما يمكن تطبيقه على المثنى والجمع كذلك، ومن ثم فلست أدرى لم قصره على الأسماء الستة ؟، هذه واحدة، وأخرى وهى الأهم أن هذا المقترح لا يصلح حلا للمشكلة؛ لأن القضية ليست قضية عزل الكلمات أثناء إعرابها، وبيان مواقعها، ووظائفها التركيبية، ولكنها مسألة كيف ننطق ؟ وماذا ننطق ؟

وما الذى يُذكر أثناء اتصال الكلام ؟ وماذا نحذف ؟ ثم هل الإعراب - حينئذ - للمنطوق - كما يقرر راجح رأى النحاة، وينقل هو ذلك عنهم - أم أن الإعراب للمكتوب ؟ فما يذهب إليه صاحبنا مغالطة صريحة تبقى المشكلة معها على حالها - أن صاحبنا يعيد ويكرر ما يردده كثيرا فى مثل هذه السياقات من مبررات لصك المعايير اللغوية والنحوية من مثل : "الآن" و "اليوم" والسؤال الذى يطرح نفسه على مثل هذه المبررات هو : ما الزمن الذى نأخذ فيه بهذا الرأى ؟ ولماذ ؟

وهل الضوابط الإعرابية المتعلقة بنصوص فترة زمنية بعينها يمكن إن يتأتى هجرها فى نطق تلك النصوص لفترة زمنية، والعودة إليها مرة أخرى بعد حين من الدهر؟ وما ضوابط ذلك ومقاييسه؟

جـ- جمع ما ختم بتاء جمع مذكر سالما :-

ما ختم بتاء تأنيث زائدة لا يجمع جمع مذكر سالما عند البصريين [1]، ولا يصح فيه - عندهم - مراعاة المعنى المقصود باللفظ وهو التذكير؛ لأنه لا

---

(١) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ١ ص ٤٠ - ٤٤.

يجمع فى كلمة واحدة بين علامتى نوع مختلفتين: علامة التأنيث (تاء التأنيث)، وعلامة التذكير (واو جمع المذكر السالم ويائه)، ولا يصح حذف علامة التأنيث اللفظية (التاء) ليستقيم جمع الكلمة (التى مراد لفظها التذكير) جمع مذكر سالما؛ لأن حذفها (أى : التاء) يوقع فى لبس، إذ لا ندرى أكانت الكلمة مؤنثة اللفظ قبل الجمع أم لا، لهذا اشترطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائدة [١]". وللكوفيين رأى غير هذا الذى أشرنا إليه، يجيزون فيه جمع ما ختم بتاء جمع مذكر سالما بعد حذف تائه.

ويرى صاحبنا الاقتصار على المذهب البصرى؛ لمسايرته الأعم الأفصح، ولخلوه من اللبس [٢]".

د- إعراب ما سمى به من جمع المذكر السالم مختوما بواو ونون أو ياء ونون :-

لما سمى به من جمع المذكر السالم مختوما بواو ونون أو ياء ونون أعاريب أشرنا إليها فيما سبق، ويهمنا هنا أن نذكر أن صاحبنا يرى أن الأحسن فى إعراب ما سمى به على الصورتين المشار إليهما هو أن يلزم صورته التى هو عليها "الواو والنون" أو "الياء والنون" معربا بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها - إن لم يوجد مانع من ذلك التنوين -، ولا تسقط تلك النون فى الإضافة؛ لأنها ليست نون جمع، ويقرر أن الأخذ بهذا الإعراب أحسن، وأن الاقتصار عليه أولى، فيقول مبينا المعيار الذى انتهجه فى هذا الاختيار :- "والأخذ بهذا الإعراب - فى رأينا - أحسن ... والاقتصار عليه أولى؛ ليسره، ومطابقته الواقع الحقيقى فهو بعيد عن كل لبس؛ إذ لا

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ١٢٨.

(٢) السابق جـ١ هـ ص ١٢٨.

يتوهم المرء معه أن الكلمة جمع مذكر حقيقى، وإنما يدرك حين يسمعها أنها علم على مفرد [١]".

وهنا ملاحظتان يجب تسجيلهما :-

الأولى تتعلق بالمراد من كلمة "المرء"، ومراد صاحبنا بها، ما المراد بها؟ وأى امرىء يقصد ؟ وما الأسس التى ينتقى على ضوئها هذا المرء الذى جعل منه صاحبنا معيارا لتمييز الموهم من غيره ؟ وهل هى أسس جغرافية، أو ثقافية، أو طبقية، أو وظيفية، أو مهنية الخ ... ؟ ولم كانت واحدة من هذه دون غيرها ؟

والملاحظة الثانية أننا لا نتكلم مفردات منعزلا بعضها عن بعض، وإنما نصوغ كلامنا سلسلة متصله من الأصوات تحكمهاضوابط الأصوات والصيغ والتراكيب والدلالة والقرائن اللفظية إلى جانب الموقف اللغوى وما يندرج تحته من علاقة بين المتكلم والمخاطب، وسياقات اجتماعية، وكل ما ينضوى تحت قرائن الأحوال، فهل يتأتى فى كلمة ترد فى إطار كل مزيلات اللبس هذه توهم الجمع فيما قصد به الإفراد ؟

هـ- حذف نونى المثنى وجمع المذكر السالم فى غير الإضافة :-

سبق أن ذكرنا أن النون فى المثنى وجمع المذكر السالم قد تحذف فى غير الإضافة للتخفيف، فى صيغ بعينها هى المشتقات العاملة فى مثل :-

"والمقيمى الصلاةَ " (بنصب الصلاة)، وفى صور تركيبية تشبه الإضافة كالتى فى مثل : "لا غلامىْ لك"، وفى تراكيب خاصة كما فى مثل :-

"لبّيك" (عند من يرى الكاف حرف خطاب)، وكالضرورة الشعرية .

---

(١) السابق جـ١ ص ١٣٩ ، ١٤٠.

وذكرنا أن حذف النون فى هذه الأنماط جائز، مسموع عن العرب، وارد فى أنصع النصوص فصاحة، ولكن صاحبنا - تطبيقا لما أطلق عليه "منع الغموض واللبس" - يرى أنه من المستحسن الفرار من مثل هذا الجائز قدر الاستطاعة، يقول : "هذا، وعلى الرغم من أن حذفها (النون) جائز فى المواضع التى ذكرناها، فمن المستحسن الفرار منه قدر الاستطاعة؛ منعا للغموض واللبس [١] ...".

و- إعراب ما سمى من جمع المؤنث السالم :-

أشرنا فيما مضى إلى أن النحاة لهم فى إعراب ما سمى به من جمع المؤنث السالم إعرابات ثلاثة، وأن من بينها أن يعامل معاملة الممنوع من الصرف، ويراه صاحبنا أفضل الآراء، ويصف الاقتصار عليه فى استعمالنا بالحسن، مجسدا تبرير ما يذهب إليه فى معياره الذى نسوق الحديث عنه، فيقول :- "ويحسن الأخذ بهذا الرأى؛ لأنه يمنع اللبس، ويزيل الإبهام، ويجعل المراد واضحا جليا، وهذه وظيفة اللغة ومهمتها، وما يرمى إليه الخبير بأسرارها [٢]".

ز- إعراب المركب التقييدى (= الوصفى) إعراب المركب الإسنادى :-

يذكر عباس حسن أن أكثر النحاة على أن العلم المركب من موصوف وصفة يعامل فى الإعراب معاملة المفرد، فيعرب الموصوف تبعا لموقعه من الجملة وتتبعه الصفة فى إعرابه، يقول : "أما العلم المركب من موصوف وصفة مثل : "محمد الفاضل" فقد اعتبره أكثر النحاة ملحقا بالمفرد، فتجرى

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ١٤٣ ، ١٤٢. (٢) السابق جـ١ هـ ص ١٥٠-١٥١ ، ١٥٩.

على الموصوف حركات الإعراب على حسب الجملة، وتتبعه الصفة فى تلك الحركات [١]"، ثم يرى منعا للبس والإبهام معاملة هذا المركب الوصفى معاملة المركب الإسنادى فيحكى، أى : يعرب بحركات مقدرة يقتضيها الموقع، منع من ظهورها حكاية المركب، يقول : "ولعل الأفضل أن يكون ملحقا فى حكمه بالمركب الإسنادى فيحكى، منعا للبس، ومنع اللبس من أهم الأغراض التى تحرص عليها اللغة[٢]".

ح- الواو الداخلة على خبر الكون الناقص المسبوق بإلاّ الملغاة :-

يجيز بعض النحاة اقتران الجملة المسبوقة بإلاّ الاستثنائية الملغاة الواقعة خبرا لكون ناقص منفى[٣] بالواو، ومن أمثلة ذلك :-

ما كان من بشر إلاّ وميتته ... محتومة لكن الآجال تختلف

(نفى + كون ناقص + إلاّ + و + جملة الخبر)، ويجيزون ذلك أيضا مع خبر ليس الواقع جملة مسبوقة بإلاّ الاستثنائية الملغاة كما فى :-

ليس شىء إلاّ وفيه إذا ما ... قابلتْه عين البصير اعتبارُ

ويمنع كثير من النحاة اقتران الخبر بالواو فى مثل ما مضى (وفى غيره من باب أولى) مؤولين ما ورد من نصوص قديمة اقترن الخبر فيها بالواو على أنها واو الحال، وما بعدها فى محل نصب حال، وخبر الناسخ محذوف، أو على أن فعل الكون تام لا ناقص، إلى غير ذلك مما فيه تكلف لا داعى له.

ويرى صاحبنا أن استخدام الواو فى تلك الصور التركيبية بشروطها المقررة - وإن اتصف بالجواز قاعدة، والورود استعمالا - غير مرغوب فيه،

---

(١) النحو الوافى جـ١ هـ ص ٢٧٩.
(٢) السابق جـ١ هـ ص ٢٧٩.
(٣) انظر : شرح الكافية جـ١ ص ٢٣٥ ، الكليات ص ١٠٣٧.

وأن الخير فى العدول عنها، وعدم القياس على المسموع منها، يقول :- "وبرغم أن وجودها جائز فى غير القليل مما ذكرنا، فإن الخير - كما يرى كثير من النحاة - فى العدول عنها ... بعدا عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التى للحال أو غيره. ولكل منهما معنى يخالف الأخرى، والبراعة تقتضى الإبانة التامة، وتجنب أسباب اللبس والاشتباه، نزولا على حكم البلاغة [١]"، ثم يؤكد هذا مرة أخرى قائلا :-

"الأحسن العدول عن زيادتها (الواو)، برغم أن وجودها جائز، ... وبعدا عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التى للحال أو لغيره ... وتركها يريحنا مما قال بعض الأقدمين من تأويل للنصوص المشتملة عليها، وتكلف لا داعى له [٢]".

ط- أسلوب "لا غلامىْ لك" :-

هذا الأسلوب الذى يتناول تحت مصطلح "شبيه بالمضاف" يوصف ورودا بأنه سمع كثيرا عن العرب بصيغة التثنية، وبصيغة الجمع كذلك، وعلى الرغم من أن صاحبنا يشهد له بهذا، فإنه يرى أن من الواجب ألا نحاكيه، وأننا يجب أن نفر مما يؤدى إليه من لبس وغموض، يقول :- "ومن الأساليب المسموعة بكثرة ... قولهم "لا غلامَىْ لك" (بالتثنية) و "لا خادمىْ لك" (بالجمع) ... ومن الواجب ألا نحاكى هذا الأسلوب برغم أن بعض النحاة يبيحه ...؛ لأن الأخذ به فى عصرنا يبعد اللغة عن أخص خصائصها، وهو الإبانة والوضوح، والفرار من اللبس [٣]".

ى- استعمال "قلّما" أداة نفى [٤]:-

يعرض النحاة لكلمة "قلما" - التى يغلب استعمالها لإثبات الشىء

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ٥٠٠ وهامشها. (٢) السابق جـ١ ص ٥٠٨.

(٣) السابق جـ١ هـ ص ٦٢٨. (٤) انظر : الجنى الدانى ص ٣٣٣، مغنى اللبيب جـ١ ص ٤٠٣.

القليل - فى حديثهم عما لا يحتاج من الأفعال إلى فاعل، ذاكرين أن ذلك يشمل : كان الزائدة، والأفعال المؤكدة لغيرها، والأفعال التى كُفَّت عن طلب الفاعل بما، ويدخل فى هذا الصنف صيغة "قلّما"، فهى : فعل ماضى كُفَّ بما عن طلب الفاعل [١]، ويذكر النحاة - كذلك - أن صيغة "قلما" - وإن استعملت فى أغلب الأساليب لإثبات الشىء القليل - قد تستخدم للنفى المحض، فتخرج من باب الفعلية، وتصير حرف نفى مثل : "ما" و "لا" النافيتين، وإن أضافوا إلى ذلك أنه قليل، ويقتضى وجود قرينة دالة على إفادة النفى المحض.

وينقل عباس حسن ذلك كله عن النحاة ثم يخلص منه الى أنه بالرغم من جواز استعمال "قلما" للنفى المحض، فإن الأحسن ترك هذا؛ فرارا من اللبس، يقول :- "والأحسن ترك هذا الاستعمال القليل- بالرغم من جوازه -؛ فرارا من اللبس [٢]".

ك- جواز إعمال المشتق مع حذف النون فى غير إضافة [٣] :-

يجيز النحاة متابعة بعض اللهجات العربية ومحاكاتها فى حذف النون من آخر المثنى وجمع المذكر السالم فى غير الإضافة شريطة أن يكون كل منهما وصفا عاملا، وبعده مفعوله غير مجرور، ويغلب فى الوصف - حينئذ - أن يكون صلة لأل.

---

(١) الأفضل من هذا- عن عباس حسن- أن تعرب صيغة قلما على أنها فعل ماضى، وفاعلها هو المصدر المؤول من ما المصدرية والفعل بعدها. ويذهب إلى أن هذا هو الأفضل لجريانه على أصل القاعدة، وموافقته الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل فاعلأصلى، وأنه لا داعى لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل (انظر النحو الوافى جـ٢ ص ٣٠ والهامش).

(٢) النحو الوافى جـ٢ هـ ص ٧٠.

(٣) انظر حاشية الخضرى جـ٢ ص٦، ارتشاف الضرب جـ٣ ص ١٨٦.

وقد جاء الاستعمال الفصيح على هذا النمط التركيبى، فصح له ورودُ لغوى على مستوى الاستعمال، وجواز نظرى على مستوى القاعدة، ومع ذلك يقرر صاحبنا أن من الخير ضرورة إهمال محاكاته؛ منعا للبس، يقول :- "لكن من الخير إهمال هذه الصورة اليوم، وعدم محاكاتها - وإن كانت محاكاتها جائزة -؛ لما قد تحدثه من لبس وإبهام ينافيان الغرض الصحيح من اللغة، وما يجب أن توصف به [١]".

ونود أن نسجل هنا ما يلى :-

- أن إقحام مقاييس المعاصرة فيما لا يصح استخدامه فيها عمل مخالف للمنهج الصحيح.
- أن اللبس الذى يبرر به صاحبنا استبعاد ما صح لغة، وجاز تقعيدا غير وارد أصلا، إلى جانب أن فى التركيب والسياق ما يدفعه من قرائن الإعراب وغيره، ولابد هنا من الإشارة إلى أن صاحبنا فى سياقات كثيرة يتحدث عن دور القرينة وأهميتها العظيمة، ولست أدرى لم لا يطبق فى تحليله ما يقرره ويقرّه فى تنظيره ؟

لـ- ما يجوز فيما نقل إلى صيغة فَعُل (بفتح فضم) :-

يقرر النحاة [٢] أن صيغة فَعُل (أصلا أو نقلا) تفيد المبالغة، والتعجب، والمدح أو الذم، أما المبالغة؛ فلأن فَعُل يفيد ما تفيده أفعال السجايا والطبائع التى جبل الإنسان عليها وخلق بها فهى ملازمة له أبدا، وهو يتصف بها على كل وجه وفى كل زمان، وهو أمر فيه مبالغة بيّنه، ومن ثم

---

(١) النحو الوافى جـ٣ ص ١١.

(٢) انظر ما يلى : الخصائص جـ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦، شرح شافية ابن الحاجب جـ١ ص ٧٦، ٧٧، شرح الأشمونى جـ٤ ص ٢٤١، مغنى اللبيب جـ٢ ص ٦٧٤.

اقتضى التعجب، وأفاده، ودل عليه؛ لأن ما كان على الوجه السابق جاء مخالفا للعادة والمألوف فى الصفات والأفعال من مفارقة، وتغير، واكتساب، ولذا أفادت صيغة "فَعُل" التعجب - أما المدح أو الذم فمستمد من مادة الفعل الذى صيغ على وزن فَعُل أصالة، أو نقل إليه من صيغتى فَعَل وفَعِل.

والنحاة يقررون - إلى جانب ذلك - أن صيغة فَعُل المنقولة من غيرها؛ لإفادة ما سبق بيانه، يجوز فيها - بالإضافة الى صيغة فَعُل (بفتح فضم) صورتان : الأولى "فَعْل" (بتسكين العين وبقاء ما قبلها مفتوحا)، والثانية "فُعْل" (بنقل ضمة العين إلى الفاء وخلو العين من الحركة). وعليه، يجوز لنا أن نقول فى الفعل كَتَبَ (الذى هو على وزن فَعَل) حين نريد أن نحقق فيه معانى المبالغة، والتعجب، والمدح، ما يلى :-

- كَتُب (بفتح فضم)

- كَتْب (بفتح فسكون)

- كُتْب (بضم فسكون)

ويذهب صاحبنا إلى أن صورتىْ "فَعْل" (بفتح فسكون)، وفُعْل (بضم فسكون) - وإن جازتا - مما يحسن تركه، وعدم القياس عليه؛ فرارا من الغموض الشديد، واللبس القوى، يقول :-

"وبالرغم من جواز الأمرين ... يحسن تركهما اليوم فى استعمالنا، وعدم الالتجاء إلى استخدامهما قدر الاستطاعة، وحسبنا الاستعانة بهما على فهم الوارد المسموع، دون محاكاته؛ فرارا من الغموض الشديد، واللبس القوى[1]".

---

(١) النحو الوافى جـ٣ هـ ص ٣٨٧.

والتعقيب الذى يفرض نفسه هنا هو ما يلى :-

إذا كنا سنهمل دور السياق اللغوى، وجملة القرائن التى اعتمدتها العربية وسائل لرفع اللبس الدلالى، وإزالة الغموض التركيبى، وتعيين المراد فى كل ما دل على حياد وظيفى، فإننا نسلّم - دون أن ندرى - بما هو مرفوض منهجا ولغة، نظرا وتطبيقا، وهو أننا نتكلم اللغة صيغا منعزلا بعضها عن بعض، فى غير سياق، ولغير هدف، وبغير روابط تركيبية.

م- "واو" اللصوق :-

يتحدث النحاة عن الرابط فى الجملة الواقعة نعتا، وأنه يتعين فيه أن يكون ضميرا، أو ما يحل محله فى الربط وهو "أل". أما وقوع الواو رابطة جملة النعت بالمنعوت فلا يجوز لديهم، ولا يصح فى قواعدهم، وما ورد من ذلك فيه الواو متقدمة جملة النعت، خُرِّجَت فيه الواو على أنها زائدة "ألصقت" بجملة النعت؛ لتقوية الدلالة على النعت، وإيضاح شدة التصاق النعت بالمنعوت، ومن ثم أطلق عليها "واو اللصوق [1]".

والنحاة فى قياسيتها وسماعيتها فريقان : فريق يرى أنها سماعية، لا يقاس عليها ولا تحاكى، ويوصف هذا بأنه الرأى الراجح، وفريق يرى قياسيتها، ومن هذا الفريق الزمخشرى.

ولعباس حسن موقف غريب، وتتضح غرابته حين نجمع كلامه بعضه إلى بعض، ففى جانب منه يعجب من موقف القائلين بسماعية زيادة الواو فى جملة النعت، ويأخذ عليهم أن ما يذهبون إليه فيها يفضى إلى محظور هو أن بعض التراكيب القرآنية (وهى تلك التى جاءت فيها جملة النعت مسبوقة

---

(١) انظر : الجنى الدانى ص ١٦٨، مغنى اللبيب جـ١ ص ٤٧٧-٤٧٨، الكشاف جـ٢ ص ٤٧٩، الكليات ص ١٠٥٥.

بالواو، من مثل : "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم"، وقوله تعالى : "وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم") لا تصح محاكاته، ولا يقاس عليه، ويسجل عليهم صاحبنا أن هذا المسلك - إلى جانب أنه محظور - فإنه يتناقض مع اعترافهم جميعا بأن القرآن أسمى لغة، وأعلى كلام بليغ. وفى جانب آخر من كلام صاحبنا ما ينقض كل هذا الذى سبق، ويتنكر له تنكرا واضحا؛ إذْ يقرر فيه أن الأنسب أن تُعدّ هذه الواو زائدة لا رابطة، وأن نقف بها عند حد السماع، وعدم القياس على ما ورد منها؛ تجنبا للبس والإبهام، ولا يخفف من هذا أن يُذَيِّل ما يرى بقوله :- "إن الأنسب لا يحرم غيره مما هو صحيح [1]"؛ لأننا لسنا أمام قضية من قضايا الشرع نتحدث فيها عن الحرمة والحل، ولسنا فى موقف القضاة نُحل بعض الكلام لبعض أهله، ونحرم بعضا آخر منه على من تستمد منهم الحجة فيه، كما أن النحاة ليسوا فى مكان من يحلون الكلام لأهله، أو يحرمون عليهم مالا يقولون سواء، ولكننا أمام بيان لموقف من قضية لغوية ورد بها السماع فى أنصع نصوص العربية، وأن القول بعدم القياس على ما ورد على هذا المستوى ليس فى حقيقة الأمر إلا ردّة فى حق من يرى أن المسموع الفصيح الكثير يقاس عليه، فكيف يكون فى حق من له مؤخذات صريحة على القائلين بعدم القياس عليه ؟

ويحسن بنا أن نسوق كلام صاحبنا حتى لا يُتصور أننا نزوّر عليه القول، أو ندعى عليه مالا يصرح به، يقول :-

"وقد اختلف النحاة : أزيادتها قياسية أم سماعية ؟ والأرجح عندهم - برغم مجيئها فى القرآن- أنها سماعية، وهذا عجيب منهم؛ لأن معناه أن

---

(١) النحو الوافى جـ٣ ص ٤٧٩.

بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته، ولا صوغ أساليبنا على نهجه، مع اعترافهم جميعا بأن القرآن أسمى لغة بيانية، وأعلى كلام بليغ، نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حد السماع؛ تجنبا لإساءة فهمها، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى، ولا ضرر، ولا تضييق فى الأخذ بهذا الرأى [١]".

وأود أن أشير هنا إلى ما يلى :-

- أن إقحام المعاصرة فى التلقى اللغوى على مستوى الأنماط التركيبية وجعل هذا المصطلح الغائم المبهم "المعاصرة" أو كما سماه صاحبنا "اليوم" مقياسا لقبول ما ورد على مستوى التركيب أمر غير مقبول منهجيا، كما أنه ينتهى بنا إلى رفض الصور التركيبية التى لا شأن لذوقنا فى إنتاجها، وإذا صح لنا هذا صح لغيرنا كذلك، وهو أمر يُدعّ صور التراكيب التراثية إلى التلاشى والفناء دعًا، والغريب أنه يقرر أن الأنسب فى عصر ليس بالأنسب فى غيره [٢]، وأن الأنسب وغيره صحيحان، مباحان، ومع ذلك ينتهى إلى غير ما يقود إليه تقريره.

- أن ما يذهب إليه صاحبنا من أن القول بزيادة الواو رابطةً جملة النعت بالمنعوت يؤدى إلى إساءة الفهم وإلى الخلط بينها وبين أنواع الواو الأخرى. هذا القول يدفعه ويجعل ماءه غورا أن توجيه المعنى المتعدد أمر مستساغ، ومرغوب فيه، وأن التداخل بين الأبواب أمر تحتمله الدلالة، ويوجهه السياق، وقد يقصده المتكلم.

- أن وصف ما ذهب إليه صاحبنا من رأى بأنه لا ضرر فيه ولا تضييق،

---

(١) السابق جـ٣ ص ٤٧٩ انظر الهامش.

(٢) النحو الوافى جـ٣ ص ٤٨٠.

غير صحيح؛ لأنه إذا لم يكن ما أشرت إليه من تناقض وقع فيه صاحبنا نوعا من الضرر بالمنهج وفيه، ولونا من التقييد فى الدلالة، وضربا من تضييق ما وسعه الاستعمال، فما الذى يكون؟

ن- المنادى العلم منقوصا ومقصورا:-

المنقوص :

يقتضى تعريف النحاة المنقوص استحقاقه الإعراب، وتنوين التمكين، فالأصل فى مثل : قاضٍ هو: قاضيُنْ، حيث تستثقل الضمة على الياء التى هى آخر الاسم المعرب المنقوص (فى موقع الرفع)، وكذلك تستثقل الكسرة عليها (فى موقع الجر) فتحذف الضمة والكسرة، فيلتقى ساكنان : سكون الياء؛ لخلوها من الحركة، وسكون التنوين (الذى هو نون ساكنة مفردة، تنطق ولا تكتب، وإنما صورناه نونا - هنا - للتوضيح)، ويقود هذا إلى حذف الياء فتصير الكلمة :-

قاضنْ --> والتى تكتب فى موقع الرفع والجر هكذا --> قاضٍ.

المقصور:

يقرر النحاة فى الاسم المعرب المقصور أن الألف التى ينتهى بها مفتوحا ما قبلها إما أن يكون أصلها الياء أو الواو، كما فى :-

- مرتضىً --> مرتضيُنْ --> مرتضانْ --> مرتضَنْ --> مرتضىً،

- مصطفى --> مصطفوُنْ --> مصطفانْ --> مصطفنْ --> مصطفى،

وفى كلتا الحالتين تعلّ الياء والواو فتقلبان ألفا؛ لتحقق شروط إعلالهما، فيلتقى ساكنان : الألف المنقلبة عن الياء أو الواو، والتنوين

(المصوّر تونا ساكنة؛ للتوضيح)، فتحذف الألف، فيصير المقصور محذوف الألف، مختوما بتنوين التمكين، ثم يحول هذا التنوين إملائيا إلى رمز الياء.

ونحن نضع هذا بين يدى ما نسوق له الكلام، وهو نداء المنقوص والمقصور حين يكون أحدهما علما كما فى "نادى" و "سامى" و "راضى" أعلاما، وكما فى "مصطفى" و "مرتضى".

فماذا انفعل فى ذلك عند النداء ؟ النحاة فى هذا فريقان [1] :-

فريق يرى بقاء حذف الياء فى المنقوص، وبقاء حذف الألف من المقصور؛ لعدم وجود ما يقتضى ردّ ما حذف من الكلمتين قبل النداء، ويوجب هذا الفريق حذف التنوين؛ لتعارض التنوين (الذى هو علامة التمكن فى الإعراب) مع البناء الذى يقتضيه النداء فى العلم المفرد.

وفريق يذهب إلى إثبات الياء فى العلم المنقوص المنادى، وكذلك إثبات الألف فى العلم المقصور المنادى؛ لزوال ما يقتضى حذفهما وهو التقاء الساكنين، ويوجب هذا الفريق - كسابقه - حذف التنوين من المنقوص والمقصور على السواء؛ لما سبق تقريره من تعارض التنوين مع بناء المنادى.

ويرى صاحبنا أن أدلة الفريقين على دعواهما أدلة جدلية محضة، ليس فيها مقنع، ويرى أن الفيصل فى مثل هذا إنما هو السماع عن العرب، وأن أحدا من الفريقين لم ينقل من المسموع ما يكفى لترجيح رأيه؛ فالرأيان - عنده - متكافئان. ويخلص صاحبنا من ذلك كله إلى أن الرأى الأنسب هو

---

(١) انظر : شرح التسهيل جـ٣ ص ٣٩١، ٣٩٢، حاشية الصبان جـ٣ هـ ص ١٣٨.

الرأى الداعى إلى إثبات اليـاء فى العلم المنقوص المنادى، والقـائل بإثبـات الألف فى العلم المقـصـور المنادى، مبررا ذلك بأنه أبعـد من اللبس والخلط، يقول :- "وقد يكون الأنسب هو الرأى الداعى إلى إثبات اليـاء؛ لأنه أقرب إلى الوضوح، وأبعد من اللبس والاختلاط ... ويجرى على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص ... وقد يكون الأنسب إرجاع [1] الألف".

س- نون التوكيد الخفيفة متلوة بساكن فى الوصل :-

سبق أن ذكرنا أن نون التوكيد الخفيفة إذا تلاها ساكن فى وصل الكلام فإن شائع الرأى عند النحاة أن تحذف النون نطقاً لا كتابة، وأشرنا إلى أن صاحبنا يأخذ بغير الرأى الشائع، ويتبنى رأيا آخر، يصفه بقلة الأنصار، ويراه الأفضل والأنسب، ويتلخص فى إبقاء النون نطقا وكتابة، وتحريكها بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، ويعتمد فى اختياره هذا عدة معايير، يعنينا منها - هنا - معيار البعد عن اللبس والغموض، إذ يقول : "وهذا الرأى - على قلة أنصـاره - أفـضل ... لبـعـده عن شـائبـة اللبس والغموض[2]".

ع- إهمال "أنْ" المصدرية :-

جاءت أن المصدرية غير عاملة فى المضارع بعدها فى قراءة قرآنية لقوله تعالى : "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة" (برفع الفعل يتم)، ويسجل اللغويون والنحاة نصوصا أخرى، ويقررون أن بعض القبائل العربية يهمل "أن" ولا يعملها، وللنحاة مقالة غريبة يتصورون فيها انعقاد صفقة بين "ما" المصدرية غير العاملة، و "أنْ" المصدرية العاملة،

---

(١) النحو الوافى جـ٤ ص ١٤، ١٥.

(٢) السابق جـ٤ ص ١٧٤-١٧٥.

يتبادلان فيها المواقع والوظائف، فتهمل "أنْ" حملا على "ما"، وتعمل "ما" حملا على "أنْ"، ويقررون لذلك أبوابا يخلعون عليها عناوين تصلح فى أبواب البيوع بكتب الفقه، من مثل : "المقايضة"، و "تقارض الأحكام [١]"، ومهما يكن من أمر فإن صاحبنا يرى أن هذا الاستعمال المنسوب إلى بعض القبائل العربية، والوارد فيه ما أشرنا إليه، غير مناسب لنا اليوم، وأن "الأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها، والاقتصار على الإعمال؛ حرصا على الإبانة، وبعدا عن اللبس [٢]".

ف- الجزم "بأنْ" و "لنْ" [٣] :-

يعرض بعض النحاة أمثلة من الشعر وردت فيها الأداتان "أنْ" و "لن"، وقد تليت كل منهما بمضارع مجزوم، ويرون أن الجزم بأنْ استعمال لإحدى القبائل العربية، وأن استخدام "لن" فى الجزم لغة لبعض العرب القدامى، وهم يقررون ذلك بلغة التمريض فيقولون : - "قيل : والجزم بها لغة" أو "وزعم بعضهم أنها قد تجزم [٤]".

ويرى صاحبنا أن الأفضل اليوم إهمال اللغة التى تجزم بأنْ، كما يرى أنه ليس من المناسب اليوم محاكاة بعض العرب القدامى فيما قيل إنه لغة لهم

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر جـ١ ص ١٦٢-١٦٦، شرح التصريح جـ٢ هـ ص ٢٤٧-٢٤٨، الخصائص جـ١ ص ٦٣-٦٤، ٣٠٤-٣٠٧، مغنى اللبيب جـ٢ ص ٩١٥-٩١٨، شرح المفصل جـ٢ ص ٨٨، الكليات ص ١٠٦١.

(٢) النحو الوافى جـ٤ ص ٢٦٧.

(٣) انظر : مغنى اللبيب جـ١ ص ٤٥-٤٦، ٣٦٥، حاشية الصبان جـ٣ ص ٣٧٨، ٣٨٤-٣٨٥، همع الهوامع جـ٢ ص ٣، ٤، شرح التصريح جـ٢ هـ ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٤) النحو الوافى جـ٤ هـ ص ٢٨٢.

استخدمت فيها "لن" جازمة، ويعتمد فى موقفه هذا على معيار منع الخلط واللبس[١]، أو الحرص على الإبانة، وإبعاد الخلط واللبس [٢].

ص- النعوت المفردة غير القياسية :-

يحدد النحاة أنواع النعوت المفردة التى تنقاس عندهم، ويذكرون أنواعا أخرى غيرها لا تندرج تحت ما يقاس عليه لديهم وإن وردت فى أساليب مسموعة عن العرب، ويعدد صاحبنا من ذلك النوع الذى **لا يقره النحاة فى باب مالا يقاس عليه من النعت المفرد ما يلى :-**

- النعت بمصدر مقترن بأل المعرِّفة، مثل : إن أخاك الحق ...
- " " مضاف إلى معرفة، مثل : مررت برجل حسْبِك ...
- " " غير الثلاثى، مثل : الحازم لا يعالج الأمر علاجا ارتجالا.
- " الدال على المقدار، مثل : اشتريت من الفاكهة الخمس الأقق.
- " " " جنس المنعوت، مثل : لبست الثوب الحرير.
- " " " بعض الأعيان، مثل : حصدت الحقل القمح.

ويرى صاحبنا بعد تسجيله هذه الأنواع [٣]، والإقرار بورودها فى الأساليب المسموعة أن "الأحسن الأخذ بالرأى السديد الذى يمنع القياس على هذه الأشياء؛ ضبطا للأمور، ومنعا للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتا [٤]".

---

(١) السابق جـ٤ ص ٢٧٦ والهامش. (٢) السابق جـ٤ ص ٢٨٢.

(٣) النحو الوافى جـ٣ ص ٤٦٤، ٤٦٥ انظر : حاشية الصبان جـ٣ ص ٦٣، ٦٤ والهامش فيهما، همع الهوامع جـ٢ ص ١١٧-١١٨، شرح التصريح جـ٢ ص ١١٢، وانظر من ص ١١٠-١١٣، الكامل فى قواعد العربية جـ٢ ص ١١٧-١١٨. (٤) النحو الوافى جـ٣ ص ٤٦٥.

والأسئلة التى يتحتم توجيهها إلى صاحبنا ومنهجه فى هذا السياق هى ما يلى :-

- لمَ لمْ يُعمل قاعدة التيسير، والتوسيع، وحاجة أيامنا إلى مثل هذه الاستعمالات ؟

- أى خلط يَرِدُ عند استعمال هذه الأساليب ؟

- ما الذى يتهيبه صاحبنا من ضم هذه الاستعمالات إلى ما قيس مجيئة نعتا ؟

ق- تعدد ما تصلح الحال الواحدة له دون قرينة معيِّنة :-

إذا تعدد الصاحب وكانت الحال واحدة، ولا قرينة تحدد صاحب الحال، كقولك : "لقى محمد عليا مسرورا". فالحال "مسرورا "تصلح أن يكون صاحبها هو الفاعل "محمد"، أو المفعول به "عليا"، ولا قرينة.

والنحاة فى ذلك مذاهب [١]، فمنهم من يرى أن الصاحب هو الأقرب ذكرا، وهو هنا المفعول به، ويصف صاحبنا هذا الرأى بأنه الأنسب، ومنهم من يرى أن الصاحب هو الأسبق ورودا فى الكلام، وهو الفاعل، ومنهم من يذهب إلى عدم صحة هذا الأسلوب، ويرى منعه؛ لإبهامه، وخفاء الصاحب؛ لغياب القرائن الدالة عليه.

أما صاحبنا الذى وصف رأى من ذهب إلى أن صاحب الحال هو الأقرب ذكرا بأنه الرأى الأنسب فقد عدل عن رأيه هذا، ونقضه، فتناقض فيما ذهب إليه.

---

(١) انظر : أمالى ابن الشجرى جـ٢ ص ٣٤٨-٣٥٥، وهمع الهوامع جـ١ ص ٢٤٤-٢٤٥.

وآية ذلك أن ما قرره أولا (من أن الرأى الأنسب هو اعتبار الأقرب ذكرا) يقتضى سلامة الأسلوب، وصحة التركيب، وجواز الاستعمال، وإلاّ فما معنى وصف رأى النحاة فى التركيب بأنه الأنسب ؟، أما ما عدل إليه فينقض ما قرره ويعارضه؛ ذلك أنه يذهب إلى القول بأن سداد الرأى أن نقول بعدم صحة هذا الأسلوب، وأن نمنع استعماله، يقول : "وقد تكون الحال واحدة ولكن يتعدد ما تصلح له، من غير أن توجد قرينة تعين واحدا مما يصلح، نحو : "قابلت الأخ راكباً، والأنسب فى هذا النوع أن تكون للأقرب. ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب؛ لإبهامه، وخفاء الصاحب الحقيقى، ورأيه سديد[1]".

وهكذا نرى صاحبنا موزعا بين أفعل التفضيل "أنسب" وصيغة المبالغة "سديد" فى وصفه ما يميل إليه، فمرة يرى أن الرأى الأنسب هو جعل الحال من الأقرب ذكرا، وهو رأى يُسلم إلى سلامة الأسلوب، وصحة التركيب، وجواز الاستعمال، وصواب القياس عليه، ومرة يرى أن الرأى السديد يقضى بعدم صحة هذا الأسلوب، ومنع استعماله، فأى اضطراب فى المنهج والمنطق بعد هذا ؟

---

(١) النحو الوافى جـ٢ ص ٣٦٠.

٦- إرضاء العقل ومسايرة النقل

مما اعتمده عباس حسن معيارا لقبول الرأى النحوى ما أسماه "إرضاء العقل ومسايرة النقل"، وقد استخدمه - كذلك - مقياسا لرفض الحكم النحوى وأطلق عليه "عدم ارتياح العقل إلى [١] الرأى"، ومن نماذج ذلك عنده ما يلى :-

أ- توحيد الحكم النحوى :-

يذهب عباس حسن إلى أن تعدد التقسيم فى مطابقة الوصف مرفوعه (فى مثل : أقائم محمد، أقائمان المحمدان أو أقائمون المحمدون، أقائم المحمدان أو أقائم المحمدون)، وما يترتب على هذا التعدد من كثرة الأحكام (حكمان جائزان للتطابق فى الإفراد، وحكم واجب للتطابق فى التثنية والجمع، وحكم متعين لعدم التطابق)، أقول :-

يرى صاحبنا أن هذا التعدد أساسه "التوهم والتخيل، والقياس الجدلى،لا اليقين، ولا الظن القوى أو ما يدانيه، ولا القياس الحقيقى على ما نطقت به العرب، ففيه ما فيه من تحكم لا داعى له؛ فقد تكلم العرب الفصحاء بمثل هذا الأسلوب كثيرا ... [٢]".

ويرى صاحبنا - بعد مناقشة - أن "الرأى السمح الذى يرتضيه العقل أن التطابق فى الإفراد كالتطابق فى التثنية وفى الجمع؛ فما يجوز فى حالة الإفراد يجوز فى غيره عند التطابق، وبذلك نُدخل التطابق كله فى قسم واحد متفق فى حكمه، ونستغنى عن التطابق فى حالتى التثنية والجمع وعن حكمه المستقل [٣]". ويقوى ما يذهب إليه - عنده - أنه "يساير بعض

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ٥٢٣.

(٢) السابق جـ١ هـ ص ٤١١-٤١٢.

(٣) النحو الوافى جـ١ هـ ص ٤١٢.

اللهجات الصحيحة التى تناقض حجة النحاة فى قولهم : "إن الفعل لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، وأن ما يشبهه يسير على منواله"، ذلك أن بعض القبائل العربية الفصيحة يخالف هذا؛ فيلحق بالفعل علامة التثنية والجمع[١]...".

ويخلص عباس حسن من هذه كله إلى أن "الرأى بتوحيد التطابق رأى فيه تيسير، فوق مسايرته العقل والنقل [٢]".

ويلاحظ على ما سبق ما يلى :-

- اعتماد صاحبنا على اللهجات فى تخطئة توجيه النحاة، وفى الدعوة إلى التيسير.
- أن اللهجات - عنده - مصدر لتوجيه الأحكام الإعرابية، وتفسير الضوابط النحوية، وهو أمر يخالف ما يراه، ويناقض ما يذهب إليه فى منهجه المقترح فى الأخذ عن العرب .
- أنه يخالف ما عليه الجمهور فى أحكام الفعل والفاعل، وعلاقة الرتبة بينهما.

ويسلم هذا كله إلى التساؤل التالى :-

أليس مثيرا للعجب أن يدعو صاحبنا إلى استبعاد اللهجات من مجال التقعيد ثم يعتمد عليها فى تخطئة النحاة، وفى تبرير ما يذهب إليه من توجيه نحوى، وفى استنباط الضوابط الإعرابية والأحكام النحوية ؟

---

(١) السابق جـ١ هـ ص ٤١٢.

(٢) السابق جـ١ هـ ص ٤١٢.

ب- الرتبة بين معمول خبر الناسخ واسمه :-

يقرر النحاة أن معمول خبر الناسخ لا يتوسط بين الناسخ واسمه إلا فى الصور الآتية :-

- أن يكون معمول الخبر شبه جملة (ظرفا أو جارا ومجرورا).

- أن يتقدم الخبر مع معموله على الاسم.

وهذه الصورة الأخيرة يبيحها فريق من النحاة، ويميل صاحبنا إلى ما يذهب إليه هؤلاء، ويصفه بأنه الأحسن، يقول :-

"فالأحسن الأخذ بالرأى الذى الذى يبيحه؛ لمسايرته الأساليب الفصيحة المأثورة [١]"، كما أنه "قد تستدعيه بعض الحالات البلاغية [٢]".

ويقرر صاحبنا أن ما ورد من أمثلة قليلة تقدم فيها معمول الخبر وحده دون الخبر على اسم الناسخ، وليس المعمول شبه جملة "لا يصح القياس عليها [٣]"، وأن الأحسن إغفال ما قاله النحاة فيه؛ "إذ لا يرتاح العقل إليه [٤]".

جـ- إعراب "معًا" المنونة المنصوبة [٥]:-

خير ما يراه عباس حسن فى إعراب "معًا" (بقيت على ظرفيتها أو تجردت للاسمية المحضة وظلت منصوبة منونة) أن يكون على حسب السياق، ولها حينئذ الحالات التالية :-

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ٥٢٢.
(٢) السابق جـ١ هـ ص ٥٢٢.
(٣) السابق جـ١ ص ٥٢٣.
(٤) السابق جـ١ ص ٥٢٣.
(٥) انظر : أمالى ابن الشجرى جـ١ ص ٣٧٤-٣٧٥، حاشية الصبان جـ٢ ص ٢٦٥-٢٦٦ والهامش فيهما ، الجنى الدانى ص ٣٠٧-٣٠٨، همع الهوامع جـ١ ص ٢١٧-٢١٨.

الحالين، والمعنى لا يتأثر ... [١]" ، "والأنسب الأخذ بما عرضناه هنا؛ لبعده عن التكلف والتعقيد [٢]".

جـ- إفادة "مَنْ" و "ما" الشرطيتين الزمن :-

يرى أكثر النحاة أن "من" و "ما" الشرطيتين مبهمتان من ناحية الزمن[٣]، بمعنى : أنهما لا يدلان على زمن معين معروف البداية والمقدار، يربط الجواب بالشرط. وتذهب قلة من النحاة إلى أن كل واحدة منهما قد تفيد أحيانا مع الشرط الزمن المؤقت المعين من غير أن يُعداً بسبب ذلك من ظروف الزمان، ودون أن يعربا تبعا لذلك ظرفى زمان، وكل ذلك - عندهم - بشرط وجود قرينة تدل على الزمن.

ويورد عباس حسن أمثلة مما ساقه هذا الفريق من النحاة على دعواه، ومنها :

- **من يلمس النار تحرقه، أى** : مدة لمسه النار تحرقه،

- **وقول الشاعر :-**

فما تَحْيَ لا تُسْأَم حياةٌ وإن تَمتْ فلا خير فى الدنيا ولا العيش أجمعا

أى : مدة حياتك لا تُسأم الحياة

- **وقول الشاعر :-**

نُبئت أن أبا شُتَيم يدّعى مهما يعش يسمع بما لم يسمع

---

(١) النحو الوافى جـ٤ ص ٣٨٩، ٣٩٠. (٢) السابق جـ٤ هـ ص ٣٨٩.

(٣) انظر : شرح التسهيل جـ٤ ص ٦٩-٧٠، حاشية الصبان جـ٤ ص ١١ ، ١٢ وهامشيهما.

ويقرر صاحبنا أن هناك أمثلة أخرى متعددة يؤيدون بها رأيهم، وتشهد لهم بصحة ما يذهبون إليه وبقوته.

ويخلص إلى أن رأى الأقلية - هنا - هو ما ينبغى الأخذ به على النحو الذى قرروه به، أما رأى الأكثرية فيتسم بالتكلف والتأويل الذى لا داعى له، ولا فائدة منه إلا الرغبة فى اطراد قاعدتهم، يقول:- "أما الكثرة فتؤول تلك الشواهد تأويلا لا داعى له، ولا فائدة منه إلا الرغبة فى اطراد قاعدتهم، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل؛ إذ لايجدون لها تأويلا مقبولا، ويحكمون عليها بالشذوذ. وخير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا، مع مراعاة ضوابطه ... [1]".

د- إضافة "لدى" إلى الضمير :-

"لدى" : ظرف مكان معرب منصوب بفتحه مقدره على الألف، وإذا أضيف إلى الضمير قلبت الفاء ياء، مثل : لديك، لديه، لدينا ....، وإعرابها - حينئذ - : ظرف مكان معرب منصوب بفتحة مقدره، لكن، أهذه الفتحة مقدرة على الياء التى أصلها الألف، أم مقدرة على الألف التى انقلبت ياء؟

يميل النحاة إلى أن إعرابها هو النصب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء، ويبررون ميلهم لهذا الإعراب بأمرين [2]:-

- أن الألف هى الأصل، فمراعاتها أولى.

- أن الياء فى آخر المعربات تظهر عليها الفتحة فى قواعدهم التى تقرر أن الفتحة تظهر على الواو والياء لخفتها عليهما، وعليه؛ فإن تقدير الفتحة على الألف يُبقى القاعدة سليمة مطردة.

---

(١) النحو الوافى جـ٤ هـ ص ٤٠٣ وانظر هـ ص ٤٠٢.

(٢) انظر : شرح الكافية جـ٢ ص ١٢٤، حاشية الصبان جـ٢ ص ٢٦٤، أمالى ابن الشجرى جـ١ ص ٣٤١-٣٤٢.

ومن نماذج ذلك عنده ما يلى :-

أ- تثنية المركب المزجى :-

يذهب النحاة فى تثنية المركب المزجى غير العددى (مختوما "بويه" أو غير مختوم بها) إلى ما يلى:-

- أن يثنى تثنية غير مباشرة، وهذا هو الرأى الموصوف بأنه الشائع عند النحاة[١].

- أن يثنى صدره تثنية مباشرة مع حذف عجزه، ويدعو صاحبنا إلى إهمال هذا الرأى فى استعمالنا؛ لما يوقع فيه من لبس وإبهام وخلط، يقول : " ولكن هذا الرأى يوقع فى لبس وإبهام وخلط بين المركب المزجى وغيره، فيحسن إهماله فى استعمالنا [٢]".

ويخلُص صاحبنا إلى مايميل إليه فى هذا الصدد وهو تثنية المركب المزجى غير العددى تثنية مباشرة بالحروف دون حذف عجزه، ويقرر أن من العرب من يعرب المركب المزجى بالحروف كالمثنى فيقول :-

بعلبكان، وبعلبكين، ويذهب إلى أن "الأخذ بهذا الرأى أسهل وأخف ... فيحسن الاقتصار - عليه [٣]".

ب- جمع المركب المزجى غير العددى جمع مذكر سالما :-

للنحاة فى جمع المركب المزجى غير العددى مختوما بويه أو غير مختوم بها رأيان :-

---

(١) السابق جـ١ هـ ص ١٢٠.
(٢) النحو الوافى جـ١ ص ١٢٠.
(٣) السابق جـ١ ص ١٢٠.

الأول : أن يجمع جمعا غير مباشر، وهو الرأى الأشهر عند النحاة.

والثانى : أن يجمع جمعا مباشرا بالحروف التى يتحقق بها فى الصياغة جمع المذكر السالم (ون/ين)، ويوصف هذا الرأى بأنه غير المشهور، وبالرغم من هذا فإنه الذى يميل إليه صاحبنا، ويدعو إليه، ويصفه بأنه "أسهل الآراء، وأجدرها بالقبول [١]"، ويضيف إلى هذا قوله : "حبذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأى غير المشهور، وإيثاره، وعمل الدارسين على نشره، وترك الرأى السابق وغيره من باقى الآراء التى لا تناسب عصرنا [٢]".

ويجمل صاحبنا رأيه فى حكم المركب المزجى تثنية وجمعا، مؤكدا ما يذهب إليه من غير المشهور، فيقول :-

"وما ذكرنا من حكم المركب المزجى بأنواعه المختلفة هو الذى يحسن الأخذ به، والاقتصار عليه وحده فى استعمالنا؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها، والاقتصار عليه يمنع الفوضى فى ضبط الكلمات، ويريحنا من جدل أهل المذاهب المختلفة [٣]".

وما أود الإشارة إليه هنا هو أن صاحبنا - بعد أن قرر بنفسه أن ما يميل إليه هو غير المشهور، وغير الشائع من الرأى [٤] - نقض ذلك نقضا تاما بوصفه ما ذهب إليه بأنه أشهر الآراء [٥]، وهو تضارب صريح لا يحتاج منى إلى تعليق.

---

(١) السابق جـ١ ص ١٣٢.
(٢) السابق جـ١ هـ ص ١٣٢.
(٣) السابق جـ١ ص ٢٨٢.
(٤) السابق جـ١ ص ١٢٠ ، هـ ص ١٣٢.
(٥) السابق جـ١ ص ٢٨٢.

جـ- "ما" حجازية وتميمية :-

من الحروف النافية التى تساوى "ليس" دلالة وعملا فى لغة أهل الحجاز، وتساويها دلالة لا عملا فى لغة أهل تميم حرف النفى "ما".

ويذهب صاحبنا إلى أن الأحسن - فى عصرنا - هو الأخذ بلغة أهل الحجاز التى تعمل فيها "ما" عمل "ليس"، مبررا ما يذهب إليه بأن لغة الإعمال هى اللغة العالية، لغة القرآن، وأكثر العرب.

أما اللغة التى لا تعمل فيها "ما" عمل "ليس" فلا داعى للأخذ بها؛ منعا للبلبلة، وتعدد الآراء، يقول : "لكن الذى يحسن الأخذ به فى عصرنا هو الإعمال؛ لأنه اللغة العالية، لغة القرآن، وأكثر العرب، ولا داعى للأخذ باللغة الأخرى؛ منعا للبلبلة، وتعدد الآراء من غير فائدة[1]".

وسوف يكون لنا مع هذا الرأى الذى ذهب إليه صاحبنا تعليق فى موضعه من البحث عند بيان موقفه من النص القرآنى .

٩- الرأى الأنسب

من المعايير التى يستخدمها عباس حسن فى الميل إلى الرأى النحوى أو القول به أنه "الأحسن" أو "الأنسب" أو "الأجدر" أو "الأضبط".

واللافت للنظر أنه لا يكشف لنا وجه استخدام صيغة "أفعل" المعرَّفة هذه فيما ينحاز إليه من رأى.

ومن نماذج استخدامه هذا المعيار ما يلى :-

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ٥٣٧ ، ٥٣٨.

أ- المؤكَّد بلحقات "كل" فى التوكيد المعنوى :-

يوجب بعض النحاة إعراب الألفاظ الملحقة "بكل" فى التوكيد المعنوى توكيدا للمتبوع، شأنها شأن "كل"، ويقرر أولئك النحاة أنه إذا تعددت ألفاظ التوكيد المعنوى كانت لتوكيد المتبوع وحده[١]، "ولا يصح أن يكون أحدهما توكيدا للتوكيد[٢]".

ويذهب بعض آخر إلى أن ألفاظ التوكيد المعنوى الملحقة "بكل" إنْ هى إلا توكيد للفظ "كل"، أى: توكيد للتوكيد [٣].

ويميل صاحبنا إلى الرأى الأول، ويعتمده، مقررا أنه الأنسب، فيقول :- "ويجب إعراب لفظه "كل" توكيدا للمؤكَّد الذى قبلها - وكذلك بقية ما بعدها من الملحقات التى تجىء لتقويتها، وإزالة الاحتمال عن شمولها؛ فتعرب كل واحدة منها توكيدا معنويا للمؤكَّد (المتبوع)، وليس التالى توكيدا للتوكيد الذى سبقه - فى الرأى الأنسب[٤]"، ويؤكد هذا فى هامش الصفحة نفسها قائلا :- "وهناك رأى يجعل لفظ التوكيد بعد كلمة "كل" توكيدا لها، وتقوية لإفادتها الإحاطة والشمول ... لكن الرأى الأول أحسن وأنسب[٥]"، ثم يقرر بعد هذا ما يلى :-

"عرفنا أن جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة إذا تعددت كانت للمتبوع وحده، ولا يصح أن يكون أحدهما توكيدا للتوكيد[٦]".

---

(١) السابق جـ٣ ص ٥٢١.
(٢) السابق جـ٣ ص ٥٢٠.
(٣) انظر فى آراء النحاة ما يلى : شرح الكافية جـ١ ص ٣٣٧، حاشية على شرح الفاكهى جـ٢ هـ ص ٢٢٧، الكامل فى قواعد العربية جـ٢ ص ١٢٩.
(٤) النحو الوافى جـ٣ ص ٥١٩.
(٥) السابق جـ٣ هـ ص ٥١٩.
(٦) السابق جـ٣ ص ٥٢٠.

وما تجب الإشارة إليه هنا هو اللغة التى يصوغ بها صاحبنا رأيه، إذ هى فى حاجة إلى قول، ذلك أنه يقرر أمرين :-

الأول أن الأحسن والأنسب فى الملحق "بكل" أن يعرب تابعا للمؤكَّد (المتبوع) لا المؤكِّد (كل).

والثانى أنه لا يصح إعراب ملحقات "كل" توكيدا للتوكيد، وإنما هى لتوكيد المتبوع وحده.

وما تحسن الإشارة إليه هنا أنه إذا كان ما ألحق "بكل" يجب إعرابه توكيدا للتوكيد فإن الحكم بأنه الرأى الأنسب، والأحسن (بصيغة التفضيل) فيه كلام؛ لعدم دقته من عالم حريص على الدقة، فى حكم يحتاجها.

ب- حذف نون التوكيد الخفيفة :-

إذا وقع ساكن بعد نون التوكيد الخفيفة فى وصل الكلام فإن للنحاة رأيين:-

- رأى يقرر حذف النون نطقا لا كتابة، ويسجل صاحبنا أن هذا هو الرأى الشائع [١]، ويصفه - بالرغم من هذا - بأنه غير الأنسب.

- ورأى آخر يبقى النون نطقا وكتابة، ويحركها بالكسر الذى هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين، وإليه يميل صاحبنا، ويصفه بأنه الأفضل-وإن قل أنصاره، وقلت أمثلته المسموعة[٢]؛ "لبعده عن شائبة اللبس والغموض، وخلوه من التفريق بين حالتى النطق والكتابة[٣]".

---

(١) السابق جـ٤ ص ١٧٣.

(٢) السابق جـ٤ ص ١٧٤.

(٣) السابق جـ٤ ص ١٧٤-١٧٥.

جـ- إعراب ما سمى به من جمع المؤنث السالم :-

للنحاة فى إعراب ما سمى به من جمع المؤنث السالم وملحقاته إعرابات ثلاثة، هى :-

- أن يعامل معاملة جمع المؤنث السالم مع التنوين .
- " " " " " " من غير تنوين.
- " " " المنوع من الصرف.

ويصطفى صاحبنا من تلك الآراء ثالثها، ويقرر فى شأنه ما يلى :-

- أنه منسوب إلى الكوفيين.
- أنه مسموع عن العرب.
- أنه خير الآراء الثلاثة وأفضلها.
- أنه يساير القواعد العامة الواضحة.
- أنه يمنع اللبس ويزيل الإبهام، ويجعل المراد واضحا جليا، فلا مجال فيه لتوهم أنه جمع.

ويخلص من ذلك كله إلى أنه يحسن الأخذ به، والاقتصار عليه فى استعمالنا؛ لأنه الأنسب والأضبط [1].

د- إعراب المضاف إلى ياء المتكلم فى حالة الجر :-

يذهب جمهور النحاة إلى تصنيف المضاف إلى ياء المتكلم تحت المعرب إعرابا تقديريا فى جميع مواقعه الإعرابية (رفعا ونصبا وجرا)؛ لما تقتضيه

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ١٥٠ - ١٥١ وهامشيهما.

ز- العطف على خبر "ما" النافية العاملة عمل ليس :-

إذا كانت أداة العطف لا تقتضى أن يكون المعطوف موجبا ، وإنما تقتضى أن يشابه المعطوفُ المعطوف عليه فى حركات إعرابه، ونفيه أو إثباته، كالواو والفاء مثلا فإن النحاة يجيزون فى المعطوف على خبر "ما" النافية العاملة إعرابين :

- النصب، عطفا على خبر "ما" المنصوب.
- الرفع، عطفا على خبر "ما"؛ نظرا لأصله الذى كان عليه قبل مجىء "ما"، فقد كان خبرا مرفوعا للمبتدأ.

ويذهب صاحبنا إلى أنه "يحسن الاقتصار على الأول (النصب)؛ ليكون الأسلوب متسقا مؤتلفا[١]".

ومما يستحق التسجيل - هنا - أن لصاحبنا موقفا آخر إذا قورن بهذا أثار التأمل والدهشة، وذلك أنه يرى فى مثل :-

"ما بقى من أنصار والجنود" (حين يكون المعطوف على الفاعل المجرور "بمن" الزائدة معرفة) أن التيسير والتخفيف وتقليل التفريع يقضى بجواز العطف على اللفظ إلى جانب العطف على المحل الذى يوجبه النحاة.

٨- الراحة من جدل أهل المذاهب

يصطنع عباس حسن لنفسه معيارا لقبول الرأى النحوى يتمثل فى تحقيق الرأى الراحةَ من جدل أهل المذاهب، فما حقق تلك الغاية ارتضاه، ونادى به، وحضّ على إثياره وترك سواه، وحث الدارسين على نشره، وإن كان غير المشهور من الرأى [٢].

---

(١) النحو الوافى جـ٢ هـ ص ٦٧.

(٢) السابق جـ١ هـ ص ١٣٢.

و- العطف على اسم "إنّ" :-

يجيز النحاة فى العطف على اسم إنّ فى مثل : إن محمدا وعلى قائم" النصب والرفع، فيجوز فى المعطوف (على) الرفع والنصب.

ومن النحاة من يرفض الرفع، ويعرض صاحبنا لاعتراضهم فيرده، ويصف الذين يرفضون الرفع فى مثل هذا بأن مسلكهم يقود الى "التمحل المعيب والتأويل البغيض [١]"، كما قرر أن أمثلة ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم، والكلام العربى الصحيح تنقض ما يذهب إليه أولئك الذين يرفضون الرفع، وحسب الناس أن يحاكوا أسلوب القرآن، والكلام العربى الفصيح، ويضيف : أن عناء الخلاف لا مسوغ لاحتماله، وأن الذى "يريحنا منه الأخذ بالرأى الذى يبيح الأمرين : الرفع والنصب [٢]".

ثم يخلص صاحبنا إلى غير ما تُسلم إليه هذه المقدمات فيقرر أنه "بالرغم من الاعتبارات السالفة، فمن الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة للبعد عنها. ومن الخير أن نكتفى فى العطف على اسم إنّ بضبط المعطوف منصوبا فقط ...؛ لأن هذا هو المسلك الظاهر، والنهج الواضح الذى يُعدّ اتباعه من أهم مقاصد البلغاء [٣]"، ثم يقرر : "وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح والأنسب؛ لموافقته الظاهرية لاسم إنّ، أى: للمعطوف عليه؛ فلا عناء معه ولا شبهة[٤]"، "وبهذا الاقتصار عليه فيما ننشىء من أساليب؛ فنساير الضبط الواضح، الذى يسهل إدراك سببه وتوجيهه [٥]".

---

(١) السابق جـ١ هـ ص ٦٠٥.
(٢) السابق جـ١ هـ ص ٦٠٦ وانظر فى آراء النحاة ما يلى : شرح الأشمونى جـ١ ص ٢٥٠، ٢٥٣، حاشية الصبان جـ١ هـ ص ٢٥٣، حاشية على شرح الفاكهى جـ٢ هـ ص ٢٢٣.
(٣) النحو الوافى جـ١ هـ ص ٦٠٧.
(٤) السابق جـ١ ص ٦٠٢.
(٥) السابق جـ١ هـ ص ٦٠٢.

هـ- حذف كان وجوبا [١] :-

من المواضع التى يرى النحاة قياسية حذف كان فيها دون معموليها وقوعها بعد أن المصدرية فى كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء، ويضربون مثلا لذلك : "أما أنت غنيا فتصدق"

ويفترض النحاة أن أصل التركيب هو :-

{ فعل أمر + لام تفيد السببية والتعليل + أن المصدرية + كان + اسمها وخبرها}

تصدقْ ..... لـ ..... أنْ ..... كنت غنيا

فاللام لبيان العلة والسبب، وما بعدها علة وسبب لما قبلها من أمر، فكأن السبب فى أمرك الشخص بالتصدق هو غناه (كما يفسر صاحبنا).

وقد جرى على التركيب التحويل التالى :

حذفت لام التعليل الجارة، وذلك جائز وقياسى قبل "أنْ" المصدرية عند أمن اللبس، وحذفت "كان" وعوض عنها "ما" التى أدغمت فى "أن" فصارت "أمّا" التى تصدرت الجملة (أى : تقدمت العلة علي المعلول)، وتحول اسم كان بعد حذفها من ضمير رفع متصل إلى قرينه المنفصل، فصارت الجملة : "أما أنت غنيا فتصدق".

ويقرر صاحبنا أنه "بالرغم من قياسية هذا الأسلوب ... يحسن اجتنابه فى عصرنا الذى لا يستسيغ مثله؛ لغرابته وتعقيده [٢]".

---

(١) انظر : زمالى ابن الشجرى جـ٢ ص ٥١٣-٥١٤، الكتاب جـ١ ص ٢٦١-٢٦٩، حاشية الصبان جـ١ ص ٢٤١-١٤٥. (٢) النحو الوافى جـ١ هـ ص ٥٢٨، هـ ص ٥٢٧، ص ٥٢٩، ٥٣٠.

ويميل صاحبنا إلى إعراب مثل هذا التركيب "لديك" على أنه منصوب بفتحة مقدرة على الياء، مخالفا بذلك الرأى الأعم الأغلب، مبررا ما يميل إليه بأنه "الأوضح والأسهل، ولا حاجة بنا إلى التشدد [١]".

وأود أن أسجل هنا ما يلى :-

- أن ما قرره صاحبنا فيه تجاهل لما قرره النحاة بشأن ظهور الفتحة على الياء، ولصاحبنا مواقف مشابهة لهذا، منها :-

* حديثه عن المركب المزجى الذى آخر صدره كآخر الاسم المنقوص، مثل : (معدى كرب)، وأنه إذا عومل معاملة المضاف والمضاف إليه لا تظهر على يائه الفتحة فى النصب [٢].

* ما يميل إليه فى إعراب المنقوص إذا كان على صيغة منتهى الجموع فى حالة الجر، فإنه يذهب إلى أنه يجر بالفتحة المقدرة على الياء؛ لأنها نائبة عن حركة لا تظهر على الياء وهى الكسرة فأخذت حكمها [٣].
والغريب أنه فى هذه الصورة يناقض ما يدعو إليه وهو تعميم الحكم، هذه واحدة، وأخرى أنه - هنا - يأخذ بالرأى المشهور، أما فى حالة المركب المنقوص صدره فهو يأخذ بغير المشهور.

- أن هذا الموقف من صاحبنا يتعارض مع ما قرره فى مواضع أخرى يذهب فيها إلى أن الرأى يؤخذ به حين لا يتعارض مع مقررات النحاة العامة[٤].

---

(١) النحو الوافى جـ١ هـ ص ١٧٨.
(٢) السابق جـ١ ص ١٧٧ ، ٢٨٢.
(٣) السابق جـ١ هـ ص ١٧٣.
(٤) السابق جـ٤ ص ٣٠٢.

- إما أن تكون حالا منصوبة ظاهرا على القول بثنائيتها، أو منصوبة على الألف تقديرا على القول بثلاثيتها.

- وإما أن تكون خبرا، وعليه تكون "معًا" ثلاثية الصيغة، أو ثنائية والخبر هو متعلقها.

ويقرر صاحبنا أنه أهمل بعض الآراء النحوية فى هذا الصدد، مبررا هذا الإهمال بما "يترتب عليه من راحة من تعليلات شاقه مصنوعة لا تقوم على أساس قوى، أو دليل يساير العقل والواقع، فوق ما فيه من تيسير وراحة[١]".

٧- البعد عن التكلف والتعقيد

من المعايير التى اعتمدها عباس حسن لانتقاء الرأى واختياره، أو البعد عنه وتجنبه ما أطلق عليه معيار "البعد عن التكلف والتعقيد" أو "البعد عن الغرابة والتعقيد" أو "البعد عن العناء والشبهة"، أو "اتساق الكلام وائتلافه" أو "البعد عن التشدد"، ونضرب لك فيما يلى الأمثال :-

أ- نصب المضارع بعد "ثم" حملا لها على "واو" المعية :-

يرى الكوفيون [٢] معاملة "ثم" معاملة "واو" المعية فى نصب المضارع بعدها، فى مثل قول الرسول - صلى الله عليه وسلم :-

"لا يبولنّ أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسلَ فيه" (بنصب "يغتسل").

ويذهب صاحبنا إلى أن "الأنسب ترك المذهب الكوفى - هنا - وعدم القياس عليه؛ لقلة شواهده، ولما فيه من تكلف وتعقيد، والاقتصار فى

---

(١) النحو الوافى جـ٣ ص ١٣٠.

(٢) انظر : همع الهوامع جـ٢ ص ١٥، مغنى اللبيب جـ١ ص ١٦١.

استعماله على المسموع الذى وردت فيه "ثم" بمعنى "واو" التشريك المفيد للمعية أو غير المفيد لها [١]".

ب- دخول أداة الشرط الجازمة على "لم" :-

اتفق النحاة على أن "لم" تنفى الحدث، وتجزم صيغة المضارع، وتقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الماضى، واختلفوا فى ذلك حين تُسبق "لم" بأداة شرط جازمة، كما فى "من لم" أو "إن لم"، فمنهم من يرى أن وظائف "لم" متحققة لها، فهى نافية للحدث، جازمة للصيغة، قالبة زمن المضارع إلى المضى الذى تعدله الأداة "إنْ" بدورها إلى الاستقبال، وتخلصه له.

ومنهم من يرى أن "لم" لا يبقى من وظائفها بعد سبقها بأداة الشرط الجازمة، إلا نفى الحدث، أما الجزم فللأداة الشرط؛ لتقدمها، وقوتها فى العمل، وأما الزمن فإن أداة الشرط توجهه للمستقبل.

ومن النحاة من يرى غير ذلك، ويتحدث عن تنازع الحروف [٢]، ويذهب صاحبنا إلى أن الرأى الأنسب هو الذى يقرر أن الجزم بأداة الشرط، وأن "لم" تتقلص وظيفتها وتنحصر فى نفى الفعل دون جزمه، يقول :-

"إذا دخلت أداة الشرط على "لم"صار المضارع بعدها متجردا للزمن المستقبل المحض، وبطل تأثير "لم" فى قلب زمنه للماضى ... والأخذ بهذا الرأى أحسن، بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له؛ لأن المضارع مجزوم على

---

(١) النحو الوافى جـ٤ ص ٣٦٥ والنظر كذلك ص ٣٦٤.

(٢) السابق جـ٤ هـ ص ٣٨٩ وانظر فى هذا كله ما يلى : حاشية الشيخ ياسين جـ٢ هـ ص ٢٤٧، حاشية على شرح الفاكهى جـ١ هـ ص ١٧١-١٧٢، الكليات ١٠١٣.

ياء المتكلم من كسر قبلها تقدر بسببه حركات الإعراب الثلاثة (الضمة والفتحة والكسرة).

ويرى بعض النحاة أن حالة جر المضاف إلى ياء المتكلم تخرج من دائرة الإعراب التقديرى إلى دائرة الإعراب الظاهر، وهو ما يميل إليه صاحبنا، ويراه الأجدر والأحسن، يقول :-

"وبعض النحاة لا يوافق على أن الكسرة فى حالة الجر مقدرة، وإنما هى الكسرة الظاهرة، وهو إعراب أحسن؛ إذ لا داعى للتعقيد والإعنات والتطويل، ويجدر الأخذ بهذا وحده[1]".

ونود أن نسجل هنا ما يلى :-

- مخالفة صاحبنا لما عليه جمهور النحاة الذين يحقق رأيُهم اطرادا للإعراب فى مثل هذا التركيب الإضافى.
- أن ما يراه صاحبنا لا يطرد له فى مثله، وآية ذلك ما يذهب إليه فى المنقوص الممنوع من الصرف فى موقع الجر؛ إذ لا يرى جره بالفتحة (على الرغم من أن هذا رأى جماعة من النحاة يذهبون إلى أن المنقوص الممنوع من الصرف تثبت ياؤه بغير تنوين فى جميع حالاته الإعرابية[2])، وإنما يرى تقدير الفتحة على الياء فى حالة الجر، وظهورها عليها فى حالة النصب، ولو استقام منهجه مع ما يراه هنا لقال بما ذهب إليه بعض النحاة من أن الجر هنا بالفتحة الظاهرة. ومن

---

(١) السابق جـ١ ص ١٨٣.

(٢) النحو الوافى جـ٤ ص ٢٥٣ ، ص ١٩٩ - ٢٠١.

اللافت للدهشة، والمثير للغرابة أن لصاحبنا رأيا يناقض ما يراه هنا فى المنقوص الممنوع من الصرف فى موقع الجر وينقضه، ذلك أنه يعترض على النحاة الذين يفرقون بين ظهور الفتحة على الياء فى المنقوص الممنوع من الصرف فى حالة النصب، وظهورها على الياء فى الاسم نفسه فى حالة الجر، ويسخر منهم سخرية شديدة، يحسن بى أن أنقلها إليك هنا، يقول :-

"... العرب يقولون : أكرمت جوارىَ ... ورأيت سواقىَ، بظهور الفتحة على الياء. فلمَ توصفُ الفتحة فى مثل هذه الحالة بالخفة وتفوز بالبقاء ؟ ولم توصفُ فى حالة الجرحين تكون نائبة عن الكسرة بالفعل وتحذف - فى الرأى المشهور - ثم تحذف الياء ؟ ... فكيف يقع هذا، مع أن الحرف فى الحالتين واحد، وكذلك حركته وهى الفتحة، وكذلك الحنجرة، واللسان، والفم، وجهاز النطق، والكلام[1] ؟".

---

(١) السابق جـ١ هـ ص ٣٨.

ثالثا :-

معايير قبول الشرط
والمصطلح النحويين أو رفضهما

- بين يدى الموضوع :-

استوى النحو لأهله صناعة لها ضوابطها، ومصطلحاتها، وشروطها، وقد اختلفوا - فيما بينهم - فى هذا الذى تتحقق به الصناعة، ويقوم به المنهج، ويعتمد عليه النحوىّ فى نظره فى اللغة، فكان - من أمر النحو - ما كان مادة ومنهجا، وصفا للغة ووسيلة من وسائل تعليم العربية، مما وقفنا على شىء منه فى القسم الأول من البحث.

وحديثنا هنا عن موقف صاحبنا من ضوابط تلك الصناعة كما استقرت فى التراث النحوى، وسوف نعرض لأمرين :-

الأول : موقف صاحبنا مما اشترطه بعض النحاة من شروط يصح بها التركيب، وتتحقق بها ضوابط الصناعة.

والثانى : موقفه من المصطلحات النحوية التى ورثناها عن السالفين، معتمدين - فى إغضاء الطرف عن غيرهما من الموضوعات التى يربطها بما نحن فيه نسب جلىّ - على أننا ناقشنا غيرهما (أى : غير الشروط والمصطلحات) فيما أسلفناه عليك من هذا البحث.

وإفرادنا حديثا لهذين (الشروط والمصطلحات) - وإن كان ما يتعلق بهما من معايير القبول أو الرفض عند صاحبنا قد سيق كثير منه أو جميعه - جاء؛ لأن لكلٍّ عند صاحبنا صورا، ولكل صورة معاييرها، ومن ثم أصبح الحديث المستقل عن كليهما ضرورة منهجية تقتضيها مواقف صاحبنا من شروط النحاة ومصطلحاتهم قبولا أو رفضا. وسنلحق بالحديث فصولا موجزة نعالج فيها ما يلى :-

- من مظاهر التناقض عند عباس حسن.

- قضايا أرسلها عباس حسن ثم تركها وأسئلة عدة تقفز فى آثارها تتطلب الجواب.

- إسرافه فى تناول بعض القضايا إسرافا يتنافى مع ما استهدفه هو غاية، واختطه لنفسه وسيلة لتحقيق تلك الغاية.

- من صور القصور وعدم الوفاء بما حدده عباس حسن نظرا، وتغياه هدفا، وحاول تبريره علميا، وتعليميا، على المستويين النظرى والتطبيقى.

وسوف يسهم هذا كله فى إبراز تناقض صاحبنا مع نفسه من ناحية، ومع كثير من أصول الصناعة وضوابطها من ناحية أخرى.

وفيما يلى نورد - على الترتيب السالف الذكر - ست النقاط التى تشكل بنيان هذا القسم من البحث :-

النقطة الأولى :

معايير عباس حسن فى شروط النحاة

النقطة الأولى :

معايير عباس حسن فى شروط النحاة :-

لموقف صاحبنا من شروط النحاة الصور التالية :-

١- صورة يُقر فيها الشرط، ويأخذ به، ويُعمله، ويبرر بقاءه واتباعه.

٢- وصورة يُقر فيها الشرط، ويثنى عليه، ويراه مظهرا من مظاهر الإحكام فى الصناعة ولكنه - على الرغم من ذلك - ينادى بغير مقتضى الشرط، ويدعو إلى عدم الأخذ به.

٣- وصورة غير هاتين السابقتين يناهض فيها الشرط، ويدفعه، ويدعو إلى التنكر له، وإلغاء العمل به، وإهماله، واطراحه جملة وتفصيلا.

١- فمن الصورة الأولى التى يحترم فيها صاحبنا شروط النحاة، ويدعو إلى ضرورة النظر إليها، والعمل بها، وعدم الأخذ بما جاء مخالفا لها ما يلى :-

أ- عدم القياس على ما جاء منصوبا من أسماء المكان القياسية فاقدا شرط جريانه على فعله، من مثل : "هو منى مزجر الكلب"، ذلك أن ما يصلح للنصب على الظرفية المكانية أنواع، منها : ما صيغ على وزن مَفْعَل أو مَفْعِل (بفتح العين وكسرها) للدلالة على المكان بشرط أن يكون الوزن جاريا على عامله (أى : مشتركا معه فى مثل حروفه الأصلية ومشتملا عليها)، فلو كان عامله من غير لفظه وجب الجر بالحرف "فى" نحو : "جلست فى مرمى الكرة".

ويقرر صاحبنا أنه قد "وردت ألفاظ مسموعة بالنصب لا يصح القياس عليها، مثل قولهم : فلان يجلس من الباب مقعد القابلة، ... وفلان مزجر الكلب، ومناط الثريا[١]".

ب- عدم الأخذ برأى من ذهب إلى عدم اشتراط خماسية ما ليس له جمع تكسير كى يجمع جمع مؤنث سالما. وبيان ذلك أن جمع المؤنث السالم ينقاس فى أمور منها :-

كل خماسى، لم يسمع له عن العرب جمع تكسير، مثل : سرادقات، حمامات، ... ويذكر صاحبنا أن "بعض النحاة لم يشترط كونه خماسيا، مكتفيا باشتراط أنه لم يسمع له جمع تكسير[٢]"، ثم يقرر أن الأفضل - عنده - عدم الاعتداد برأى هذا الفريق الداعى إلى إلغاء شرط خماسية الكلمة؛ لمخالفته الأكثرية [٣]".

جـ- الاعتداد بالشروط الستة الواجب تحققها لتتبع العين حركة الفاء فيما جمع جمع مؤنث سالما مما كان مفرده اسما، ثلاثيا، مؤنثا، ساكن العين، صحيحها، غير مضعفها، وعدم الأخذ بما جاء مخالفا لشرط منها، ولو كان عادة نطقية لهجية لقبيلة هذيل التى تُتْبِع فيما اعتلت عين مفرده، مثل : بيضة وبَيَضَات، وجوزة وجَوَزَات (بفتح الثانى فيهما اتباعا للأول).

ويقرر صاحبنا أن ما ورد من جموع تبعت حركة العين فيها حركة الفاء، مع مخالفتها بعض الشروط، "لا يقاس عليه"، مبررا هذا الحكم بأن ما جاء

---

(١) النحو الوافى جـ٢ هـ ص ٢٤١.
(٢) السابق جـ١ ص ١٥٣.
(٣) السابق جـ١ ص ١٥٣ وهامشها.

من ذلك "لغة نادرة، أو قليلة لبعض العرب، أو دفعت إليها ضرورة شعرية[١]".

ويؤكد فى سياق آخر ضرورة متابعة الشروط الستة فيما تبعت حركةُ عينه حركة فائه فيقول :

وما خالف الأحكام السابقة فنادر أو شاذ. وكلاهما لا يقاس عليه، أو ضرورة شعرية، أو لغة قوم من العرب عددهم قليل [٢]"، ويقدم لنا تبريرا آخر، فيقول : "والأحسن ... متابعة أكثرية القبائل؛ لتكون المحاكاة جارية على الكثير القوى، دون القليل الضعيف [٣]".

وأود أن أسجل - هنا - التساؤلات التالية :-

- هل المراد متابعة الشروط أو متابعة أكثرية القبائل ؟
- هل الشروط لتحقق أكثرية الناطقين ؟ وما الكثير ؟
- ما موقفنا مما قرره السالفون من أن الحكم بقياسية كلام فى لهجة اعتمادا على كثرته فى غيرها مخالف لأعرافهم العلمية ؟
- ثم ما الموقف من عدم متابعة "هذيل"، وهى إحدى القبائل الست التى جمعت منها اللغة، وتحققت لها البداوة والعزلة والنقاء ؟

د- ضرورة تحقق ما اشتُرط فيما تضاف إليه "كلا" و"كلتا"، وأنه لابد أن يكون كلمة واحدة، "وهذه الكلمة الواحدة هى التى تقوم بالدلالة على المثنى من غير سرد أفراد متعددة، ولا ذكرها متفرقه، فلا يجوز :

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ١٥٥.

(٢) السابق جـ٤ ص ٥٧٦.

(٣) السابق جـ٤ هـ ص ٥٧٦.

قرأت كلتا المجلة والرسالة، ولا عاونت كلا الأخ والصديق، وقد وردت أمثلة قليلة، مسموعة، لم يتحقق فيها هذا الشرط، فلم توافق كثرة النحاة على القياس عليها، منها :-

كلا أخى وخليلى واجدىْ عضدا فى النائبات وإلمام الملمات[1] .

هـ- الاقتصار فى استعمال "لا" النافيه للجنس على اللغة الشائعة المشهورة التى تشترط فى اسمها التنكير، وعدم محاكاة ما ورد من أمثلة فصيحة جاء فيها اسم "لا" النافية للجنس معرفة، مخالفا ما اشترطه النحاة، وعلى الرغم من أن صاحبنا يقرر أن هذه الأمثلة فصيحة، وأن فريقا من العرب لا يلتزم التنكير فى اسم "لا" النافية للجنس العاملة، وأن النحاة قد ارتكبوا مالا داعى له من التأويل المتكلف كى تخضع الأمثلة الفصيحة الصريحة الورود لشرط التنكير، والاقتصار فى القياس على اللغة التى ورد فيها اسم "لا" النافية للجنس نكرة، وقبول تلك النصوص المخالفة للشرط بحالها الظاهر دون محاكاتها ،ودون تأويلها.

ويبرر صاحبنا ما يذهب إليه من الاقتصار فى الاستعمال "على اللغة الشائعة المشهورة التى تشترط الشروط التى عرفناها؛ توحيداً لأداة التفاهم، ومنعا للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة[2]".

ويفرض ذلك التساؤلات التالية :-

- ألا يعنى مثل هذا القول أن كلام العرب المقيس لا يقاس عليه ؟

- كيف يؤدى استخدام اسم "لا" النافية للجنس (معرفة أو نكرة) إلى التشعيب بين المتخاطبين، وهذه الاستخدامات صور تركيبية

---

(١) السابق جـ٣ ص ٩٩. (٢) النحو الوافى جـ١ ص ٦٣١.

استعمالية؟ هذا فضلا عن أنها انحدرت إلينا من متخاطبين لم تسمع أن استعمالهم - وإن اختلفت صوره التركيبية - شعب الأمور بينهم ؟

ثم ما المقصود بتشعيب الأمور ؟ وما تلك الأمور المتحدث عنها ؟

وما صلتها بالدرس النحوى، أو ما آثارها التركيبية المتخوَّفُ منها، والمهدَّدُ بنتائجها، والمطالَبُ بعدم الوقوع فيها ؟

و- المصدر الواقع نعتا :-

يشترط النحاة لوقوع المصدر نعتا شروطا منها : أن يكون فعله ثلاثيا، فإذا ورد فى الأساليب المسموعة بعض أمثلة وقع النعت فيها مصدراً لغير الثلاثى صح الشرط الذى قدمه النحاة، وامتنع القياس على ما ورد مخالفا له[1].

هذه نماذج لوجه مما يلحظه المتتبع لموقف عباس حسن من الشروط النحوية، وهو وجه يقبل فيه صاحبنا ما اشترط النحاة، ويدعو إليه وإلى الأخذ به، وعدم الخروج عليه، ورفض القياس على ما جاء مخالفا له، معتمدا فى ذلك على معايير، منها :-

متابعة الأكثرية استعمالا وعدم مخالفتها، متابعة الأكثرية نحاة وعدم مخالفتهم، منع التشعيب بين المتخاطبين، الاقتصار على اللغة الشائعة المشهورة.

---

(١) السابق جـ٣ ص ٤٦٥.

٢- أما الصورة الثانية فى موقف عباس حسن من شروط النحاة فتتمثل فى إهدار الشرط، ورفض الأخذ به، والدعوة إلى التنكر له، ومن نماذج ذلك ما يلى :-

أ- التعجب مما فقد بعض الشروط :-

يشترط النحاة فى الفعل الذى يبنى منه "ما أفعل"و "أفعل بـ" للتعجب بناءً مباشرا شروطا منها : ألا تكون الصفة المشبهة منه على وزن "أفعل" الذى مؤنثه "فعلاء"، نحو : (عَرِج فهو : أعرج وهى : عرجاء) - (خضر فهو : أخضر، والحديقة خضراء) - (حمر الجلد فهو : أحمر، والوردة حمراء) - (حور فهو : أحور، وهى حوراء) ... وهكذا من كل صفة مشبهة تدل على لون، أو عيب، أو حلية، أو شىء فطرى.

ويقرر صاحبنا أن النفس لا ترتاح للتعليلات التى ذكرها النحاة مبررا لهذا الشرط، ويرى أن اللبس بين صيغتى التعجب والصفة المشبهة وهْم لا يتحقق؛ لاختلاف نوعى الصيغة (فعلية الأولى، واسميه الثانية)، وما يترتب على ذلك من اختلاف فى الأحكام، ومن ثم يدعو إلى تجاوز هذا الشرط، وتجاهله؛ مقدما لذلك المبررات التالية :-[1]

- أن الحجة التى برروا بها هذا الشرط وهى اللبس بين صيغتى التعجب وصيغة الصفة المشبهة محض وهْم، أو على حد تعبيره : "وهم لا يتحقق"؛ لأن صيغة التعجب فعلية، والصفة المشبهة صيغة اسمية، ناهيك عما يترتب على ذلك من اختلاف فى الأحكام.

---

(١) النحو الوافى جـ٣ ص ٣٥١ وهامشها.

- أن القرائن فى السياق اللغوى تمنع هذا اللبس على فرض احتماله.
- أن السماع عن العرب لا يمنع من صياغة التعجب مما خالف الشرط، وأن ما ورد به السماع من تلك الأشياء قدر يكفى للقياس عليه.
- أن الحاجة إلى التعجب من هذه الأشياء (الألوان، والعيوب، والحلية،...) فى عصرنا شديدة وماسة.

كل ذلك يدعو إلى تجاوز هذا الشرط، وعدم الأخذ به، وتجاهله، "ومثل ذلك يقال فى صوغ التفضيل من الأفعال الدالة على تلك المعانى[1]"، ويدعم صاحبنا رأيه الذى يذهب إليه بما ينقله عن بعض الكوفيين كالكسائى وهشام الضرير وغيرهما من صحة مجىء التعجب مما يدل على الألوان والعاهات، وموافقة الأخفش من البصريين لهم فى العاهات دون الألوان، مقررا أن المجمع اللغوى ذهب فى هذا الأمر مذهب الكوفيين[2].

ب- عدم اشتراط "الكلمة الواحدة" فيما كان التقاء الساكنين فيه على حدّه وبابه :-

للنحاة مذهبان فى التقاء الساكنين حين يكون الأول منهما حرف مد، (أى: حرف علة قبله حركة تناسبه)، ويكون الثانى مدغما فى مثله، والمذهبان هما :-

- مذهب يشترط أن يكون ذلك فى كلمة واحدة.
- ومذهب آخر لا يشترط أن يكون ذلك فى كلمة واحدة.

---

(١) السابق جـ٣ هـ ص ٣٥١.

(٢) النحو الوافى جـ٣ هـ ص ٣٥١.

ويرى عباس حسن [١] (اعتمادا على ما قدر ورد فى كلام بعض السالفين مما يفيد السكوت عن اشتراط اجتماع الساكنين فى كلمة واحدة) أن حرف المد "الواو" و "الياء" (الواو فى مثل : لتقومونّ، والياء فى مثل :لتقومينّ) يجوز حذفهما، ويجوز إبقاؤهما، فنقول مع الواو :

لتقومُنّ ، و لتقومونّ. ونقول مع الياء :-

لتقومِنّ، و لتقومينّ .

وعدم حذف الواو أو الياء على بابه وحدّه فى التقاء الساكنين، وإن كان صاحبنا يرى أن الحذف هو الأكثر. أما الألف فى مثل :

لتقومانّ، فلا تحذف. وستأتى مناقشة المبررات التى يعتنقها صاحبنا فى موضعها من البحث.

جـ- ألاّ يبدل من خبر "ما" العاملة عمل ليس بدل موجب :-

يشترط النحاة لإعمال "ما" عمل ليس شروطا منها :-

ألاّ يبدل من خبرها المنفى بدل موجب بسبب اصطحابه "إلاّ"، نحو : ما العدل شيء إلا شيء لا يعبأ به.

ويذهب عباس حسن إلى إهمال هذا الشرط، وعدم التعويل عليه لأمرين:-

الأول : أن هذا الشرط قائم على دليل جدلى، ومنقوض بدليل جدلى مثله.

---

(١) انظر النحو الوافى جـ١ هـ ص ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ وانظر كذلك : حاشية الخضرى حـ١ ص ٣٢، حاشية الصبان جـ١ ص ٦١، ٦٢. شرح التصريح حـ٢ ص ٢٠٦.

والثانى - وهو الأهم - أن بعض أئمة النحاة كسيبويه لم يشترطه؛ لأن صورا كثيرة من الكلام الفصيح تخلو منه، وهذه حجة قاطعة، وفيها تيسير - كما يقرر صاحبنا[1].

د- العطف على الفاعل المجرور بمن الزائدة حين يكون المعطوف معرفة :-

يشترط النحاة للجر بمن الزائدة شرطين هما :-

- أن تكون مسبوقة بنفى أو ما يشبهه.

- أن يكون مجرورها نكرة.

وعليه، حين يكون المعطوف على الفاعل المجرور بمن الزائدة معرفة يتعين فى المعطوف الإتباع على المحل، ولا يجوز الإتباع على اللفظ؛ لما يقتضيه ذلك من انتقاض شرط دخول "من" الزائدة على النكرة، ذلك أن العطف على نية تكرار العامل، فإذا عطف على اللفظ اقتضى ذلك تكرار "من" الزائدة، وإذا تكررت دخلت على معرفة، وهو مخالف للشرط.

ويذهب صاحبنا إلى تجاوز هذا الشرط؛ لأن النحاة يقررون أن الثوانى (وهى هنا التوابع) يغتفر فيها مالا يغتفر فى الأوائل؛ ومن ثم يذهب إلى أن "الرأى تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور؛ فيجوز فى توابعه الجر مطلقا؛ مراعاة للفظ المجرور، والرفع؛ مراعاة لمحله، وليس فى هذا ضرر لفظى أو معنوى، بل فيه تيسير، وتخفيف، وتقليل للتفريع[2]".

---

(١) انظر النحو الوافى حـ١ هـ ص ٥٣٨.

(٢) السابق حـ٢ هـ ص ٦٧.

هـ- وقوع الخبر جملة إنشائية :-

ينص صاحبنا [١] على جواز وقوع الجملة الإنشائية خبرا عن المبتدأ، مخالفا ما عليه جمهور النحاة من اشتراط أن تكون الجملة الواقعة خبرا جملة خبرية لا إنشائية [٢].

يلحظ المتأمل لموقف عباس حسن فى هذا الوجه الذى يهدر فيه صاحبنا الشرط، ويرفض الأخذ به، ويدعو إلى التنكر له، أنه يعتمد على معايير مثل : عدم الارتياح لما قدمه النحاة تبريرا للشرط، أو عدم اشتراط بعض الأئمة له، أو التيسير والتخفيف وتقليل التفريع ...

٣- وأما الصورة الثالثة فى موقف عباس حسن من شروط النحاة فلها أكثر من وجه، وصفوة القول فى أحد هذه الأوجه أن صاحبنا يعرض للشرط، ويصفه بالإحكام، والدقة فيما اشترط له، ثم يدعو إلى إهداره، وعدم العمل به، والقياس على ما يخالفه، ومن ذلك نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة باستفهام، إذ يشترط أكثر النحاة فى الاستفهام الذى يسبق فاء السببية التى ينصب المضارع بعدها ألا يكون هذا الاستفهام عن أمر قد حصل فى الزمن الماضى حقيقة [٣]؛ حتى لا يؤدى هذا إلى أن يختلف المعطوف (= المصدر المؤول الذى زمنه المستقبل؛ ضرورة أنه مؤول من أن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية والفعل المضارع) عن المعطوف عليه

---

(١) السابق جـ١ ص ٤٢٤ ، ٤٢٨.

(٢) انظر ما يلى : همع الهوامع حـ١ ص ٩٦، أمالى بن الشجرى حـ٢ ص ٨٠، ارتشاف الضرب جـ٢ ص ٤٩ - ٥٠، حاشية الخضرى حـ١ ص ٩٢، حاشية على شرح الفاكهى حـ١ هـ ص ٢٣٨، شرح الكافية حـ١ ص ٩١، حـ٢ ص ٣٤٨.

(٣) انظر ما يلى : الخصائص حـ٢ ص ٤٦٣- ٤٦٥، حاشية الصبان حـ٣ ص ٣٠١، همع الهوامع حـ٢ ص ١١، حاشية على شرح الفاكهى جـ١ هـ ص ١٦٦.

(= المصدر المتوهم الذى زمنه الماضى) فى الزمن؛ لأن اتحاد المعطوف والمعطوف عليه فى الزمن هو الرأى الراجح.

ومن النحاة من لم يشترط عدم المضىّ، ولهم حجتهم من الاستعمال اللغوى من مثل : "أين ذهب الرسول - صلى الله عليه وسلم - فنتبعَه .. "

ويعلق صاحبنا على هذا فيقول : "مع أن الرأى الأول (الذى يشترط عدم المضى فى الاستفهام) دقيق، محكم، وله الأفضلية، والاعتبار الأقوى، فالأنسب الأخذ بالرأى الثانى (الذى يتجاوز عن شرط المضى)، ليكون الحكم مطردا، فيقل التشعيب والتفريع[1]...".

ومن أوجه هذه الصورة الثالثة أن يصف صاحبنا الخروج على الشرط بأنه رأى تؤيده النصوص، ويقره السماع الذى يكفى للقياس عليه، وأنه رأى فريق من النحاة منهم سيبويه والخليل ويونس، وأن فى الأخذ به توسعة ومحاكاة نافعة، ثم يقرر فى الوقف نفسه أنه يحسن بنا ألا نسارع إلى القياس على ما خالف الشرط قدر الاستطاعة، ويخلص به هذا إلى موقف خلاصته[2] أن نختار الأكثر استعمالا فى المأثور الصحيح، ومن أمثلة ذلك أن نقرر فى مجىء صاحب الحال النكرة أن الأكثر استعمالا فى المأثور الصحيح هو مجىء صاحب الحال معرفة أو نكرة بمسوغ، وإن كان غيره (وهو مجىء صاحب الحال نكرة دون مسوغ) مقبولا.

وهكذا نجد صاحبنا - فى هذا الوجه يقبل الشرط، ويقبل إلغاءه معا، معتمدا فيما انتهى إليه على معايير، مثل :تعميم الأحكام، وتقليل التشعيب والتفريع، واختيار الأكثر استعمالا فى المأثور الصحيح، الخ ...

---

(١) النحو الوافى حـ٤ ص ٣٥٣.

(٢) السابق حـ٢ ص ٣٧٥ والهامش.

النقطة الثانية :

معايير عباس حسن فى المصطلح النحوى

النقطة الثانية :

معايير عباس حسن فى المصطلح النحوى :-

تضطرب المقاييس والأسس التى يعتمد عليها صاحبنا تجاه المصطلح النحوى، فحينا يحرص على إبقاء المصطلح النحوى مطردا فى دلالته التى استقر عليها فى التراث النحوى، وحينا آخر لا يراعى هذا، ويهدر فى المصطلح النحوى ما توارثته المطولات النحوية.

ومن نماذج الصورة الأولى التى حرص فيها عباس حسن على تحقيق دلالة المصطلح ما يلى :-

أ- ما ذهب إليه فى ضمير الغيبة (الذى يقر النحاة أن الأصل فى استتاره هو الجواز) حين يكون فاعلا لنعم وبئس من أنه من قبيل المستتر جوازا لا وجوبا؛ لملاحظة أنه قد يبرز فى بعض الأحيان، وأنه ما دام يبرز أحيانا - وإن قلّت صور ذلك، أو اتصفت بالندرة - فإن استتاره لا يعد من النوع الواجب، يقول فى نهاية حديثه عن مواضع الضمير المرفوع المستتر وجوبا :"يزيد عليها بعض النحاة: فاعل نعم وبئس وأخواتهما إذا كان ضميرا مفسرا بنكرة مثل : نعم رجلا عمر. ففاعل نعم ضمير مستتر تقديره : هو، تفسره النكرة التى تعرب بعده تمييزا ... لكن المعروف أن نعم وبئس وأخواتهما قد يبرز فاعلهما الضمير أحيانا، مثل : نعمًا رجلين حامد وصالح، ونعمّوا رجالا صالح وحامد وعلى، وقد يبرز وتجره الباء الزائدة نادرا - فلا يقاس عليه -؛ مثل : نعم بهم رجالا. فإن لاحظنا أن هذا الضمير قد يبرز فى بعض الأحيان لم يكن من النوع المستتر وجوبا. وإن لاحظنا أن بروزه

قليل أو نادر أمكن الإغضاء عن هذا وعددناه من المستتر وجوبا. ولكن الأول أحسن [١]".

ويجب أن نلاحظ هنا ما يلى :-

- أن صاحبنا يخالف عرف النحاة فى إطلاق مصطلح "مستتر وجوبا" على فاعل نعم وبئس وأخواتهما، ويذهب (ربما - إلى جانب ما ذكر - من أجل عرف نحوى آخر هو أن ضمير الغيبة - أصالة - لما استتر جوازا) إلى أن الأحسن هو استخدام مصطلح "جوازا".
- أن صاحبنا يعتمد لتحقيق ما ذهب إليه على القليل أو النادر، وهو بهذا يخالف الأشهر عند النحاة الذى يعتمد الكثير والغالب والمطرد، لا القليل ولا النادر ولا الشاذ.
- أنه لم يبرر لنا وصف ما ارتضاه بأنه الأحسن رأيا فى هذا الصدد.
- أنه يستخدم مصطلح "القلة" على نحو يشعر باختلافه عن مصطلح "الندرة"، وهنا نسأل : هل تختلف القلة عند الندرة ؟

إن كانت الإجابة "نعم" (ويقويها أنه يستخدم بينهما حرف العطف الذى يقتضى المغايرة)، تحتم السؤال التالى : لم سوى بينهما فى غير هذا الموقع ؟ وإن كانا بمعنى واحد، فلم استخدم حرف العطف "أو" هنا ؟

ب- مصطلح "تمييز" :-

تتلخص قضية كلام عباس حسن هنا فى أن مصطلح "تمييز" ينصرف عند إطلاقه إلى النوع المنصوب منه، أما غيره مما يفيد فائدته فى هذا الباب، فلا

---

(١) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٢٠٨.

النقطة الثالثة :

من مظاهر التناقض عند عباس حسن

يسمى تمييزا اصطلاحيا، وقد يسمى تمييزا، ولكن مع تقييده بأنه "مجرور"؛ فالجر لا يمنع من هذه التسمية المقيدة؛ لكيلا ينصرف الذهن إلى النوع المنصوب، والأحسن - عند صاحبنا - مراعاة المصطلح[1].

جـ- مصطلح مفعول لأجله :-

يرى النحاة ويوافقهم صاحبنا أن الصور التى تعالج فى باب "المفعول لأجله"، التى يجوز فيها الجر أو يحسن فيها الجر لا تعرب اصطلاحا مفعولا لأجله، وإنما تعرب جارا ومجرورا متعلقا بالعامل، هذا برغم استيفاء كل الشروط، وبرغم أن المعنى معها هو المعنى فى حالة المفعول لأجله منصوبا.

والسؤال الذى لابد من أن نسجله هنا هو :

لماذا لا تعرب الصور التى يجوز فيها الجر، أو يرجح فيها الجر مفعولا لأجله ما دامت شروط المفعول لأجله قد تحققت لهما، وما دام معناها غير مختلف عن المنصوب منه ؟ ويقوى ذلك أن التسميه دلالية تعتمد على المعنى لا على الشكل أو العلامة الإعرابية، ومع فرض اعتمادها على الشكل الإعرابى فإنهم يقررون أن الشكل الإعرابى يجوز فيه أمران :-

النصب والجر، بل إن الجر فى بعض الصور يكون هو المستحسن لغة واستعمالا، وإذا كان الأمر كذلك، فلم لا يسمى ما جاء فى باب المفعول لأجله مجرورا (جوازا أو استحسانا) مفعولا لأجله ؟

ومما تحسن الإشارة إليه هنا أن أبواب : "لا" النافية للجنس، والاستثناء، والتمييز، والمفعول لأجله، صنفت على أسس دلالية، ولكنها عولجت تركيبيا

---

(١) النحو الوافى حـ٢ هـ ص ٣٨٨، هـ ص ٣٩١ وانظر فرائد النحو الوسيمة ... ص ٧٩.

دون نظر لهذه الأسس الدلالية، فخرج منها تركيبيا ما هو داخل فيها دلاليا بمقتضى الاصطلاح، ودخل فيها بمقتضى الدلالة مالا يندرج تحتها تركيبا وشكلا[١].

ومن نماذج إهدار المصطلح، والتغاضى عن مدلوله الذى وضع أصلا له ما تابع فيه صاحبنا النحاة فيما ذهبوا إليه فيما يلى :-

أ- وقوع ضمائر النصب أو الجر فى موقع الرفع، كما فى :-

- وقوع كاف الخطاب، وهاء الغيبة، وياء المتكلم بعد "لولا[٢]"

- وقوع " " " " " " فى موقع المبتدأ

- فى مثل : كيف بك ؟

ب- وقوع ضمائر الرفع المنفصلة فى موقع الجر، كما فى مثل :

"ما أنا كأنت".

---

(١) انظر تفصيل ذلك فى بحث : "من قضايا التصنيف" للمؤلف.

(٢) يرى صاحبنا أن "الأفضل اعتبار هذا النوع فى محل رفع فى حالة وقوعه بعد لولا فقط؛ فيكون مبتدأ مبنياً على حركة آخره فى محل رفع، ولا يجوز اعتباره ضمير رفع إلا فى هذه الحالة فقط. (انظر : النحو الوافى حـ١ هـ ص ٢٠٠).

النقطة الثالثة :

من مظاهر التناقض عند عباس حسن :-

تتنوع مجالات التناقض عند عباس حسن، وتتعدد صوره فى كل مجال، وليس استقصاء هذا أو ذاك هدفا نتغياه - هنا - ولا تصنيف أحدهما غاية نسعى لرصدها فى هذا البحث، وإنما قصدنا أن نؤكد صدق المخالفة - عند صاحبنا - بين النظر والتطبيق، بل بين الصور التى تندرج تحت كل منهما على حدة (أى : بين النظر والنظر، وبين التطبيق والتطبيق)، ولا يخفى أن مثل هذا النهج يقود - فى مجالى النظر والتطبيق - إلى ما يلى :-

أ- انهيار الهيكل النظرى؛ ومن ثم فساد القضية، وتهافت الدعوى، وسقوط القيمة النظرية التى يُبشِّر بها، ويُدعى إليها.

ب- اضطراب الجانب التطبيقى، وفقده أسس القبول، ووقوعه فى محن التناقض، وعدم الموضوعية، وعدم الشمول، وفقدان الاطراد، وغيبة التماسك، أو على وجه العموم : غياب الأسس التى تمنح قضايا النظر مشروعية الصواب، بله مشروعية صحة التطبيق.

وما نود أن نضعه بين يدى القارىء الكريم يتمثل فى الحديث عن تناقض صاحبنا فى أحكامه التى أصدرها متعلقة بما يلى :-

١- النحو العربى

٢- الأوائل من النحاة، والذين خَلَفوا من بعدهم.

٣- الكثير المشهور.

٤- اللهجى الوارد به الاستعمال العربى.

٥- أحكام المسائل النحوية.

٦- رأيه فى كتابه "النحو الوافى".

ونعرض لها الأول فالأول على النحو التالى :-

أخرى، أو وضع كلمات وضعها السليم من جملتها، وما يتصل بهذا من حذف وزيادة، وتقديم وتأخير، وغيره مما يوضحه النحو ويفصله[١]"، ثم يؤكد هذا مقررا أن القدماء "نصحوا أن نتعلم النحو؛ لنأمن الزلل فى الضبط، وما يتبعه من خطأ فى الفهم، ونسلك مسلك العرب فى ضبط أواخر الكلمات، وترتيبها، وما يتصل بهذا[٢]".

وعلى الرغم مما يفيده هذا البيان الصريح من أن التقديم والتأخير (= الرتبة)، والذكر والحذف، من قضايا النحو أو التركيب، نراه يقرر فى بيان صريح آخر أن التقديم والتأخير، والذكر والحذف، من قضايا المفردات لا التركيب، يقول شارحا منهجه المقترح فى الأخذ عن العرب : "من الواجب أن نقتصر على القرآن الكريم، والنص القديم ... فى محض الحركات الإعرابية، وعلامات البناء، وما يتصل بهذا. أما فى متن الكلمات، وفى المجموع، والمصادر، والمشتقات، وأمثالها مما يتعلق بصيغة الألفاظ، وبناء هيكلها، ومادتها الأصلية، وتقديمها، وتأخيرها، وذكرها، وحذفها، فلا نقتصر فيه على القرآن، ولا النص القديم[٣]".

ومما يؤكد استبعاد صاحبنا التقديم والتأخير، والذكر والحذف من أركان النحو، والدراسة التركيبية ما ادعاه من أن التقديم والتأخير، والذكر والحذف أمور لا يترتب عليها إساءة فى النظم، ولا اضطراب فى الأحكام؛ إذ يقول:-

"فأى إساءة فى أن نقدم بعض الألفاظ، أو نؤخرها، أو نثبت، أو نحذف ما نشاء[٤]؟".

ووضع صاحبنا الأمر على هذا الوجه يجعل من "التقديم والتأخير"، ومن

---

(١) اللغة والنحو ص ٢١.
(٢) السابق ص ٢٢.
(٣) السابق ص ١٢٠.
(٤) اللغة والنحو ص ١٢٢.

"الذكر والحذف" أمورا خارجة عن النحو داخلة فيه فى وقت واحد معا، وهو أمر يتنافى مع المنطق، ولا يستقيم مع المنهج الصحيح. والحق الذى عليه الفكر اللغوى، والدرس النحوى أن التقديم والتأخير، والذكر والحذف من قضايا النحو، ومكونات التحليل التركيبى التى لا خلاف حولها، وأنها تتبوأ مكانا رئيسا فى تصنيف مسائل الأبواب النحوية جميعها.

ب- علاقة "الرتبة"، والذكر والحذف بالدلالة والتركيب :-

أما ما يزعمه صاحبنا من أن التقديم والتأخير، والذكر والحذف أمور لا يترتب عليها إساءة دلالية، أو اضطراب فى أحكام التركيب، فهو زعم يفسده عليه ما يلى :-

- ما سبق أن نقلته عنه من أن وضع الكلمات وضعها الصحيح من جملتها، وما يتصل بهذا من حذف وزيادة، وتقديم وتأخير، مما يوضحه النحو ويفصله، وأن ذلك هو سبيلنا إلى عدم الزلل فى الضبط، وما يتبعه من خطأ فى الفهم. وأود أن أقرر أنه إذا لم يكن الزلل فى وضع الكلمات وضعها الصحيح، وما يتصل بهذا من حذف، وزيادة، وتقديم، وتأخير، من قضايا النحو، ومسائل التركيب، ولم يكن الخطأ فى الفهم التابع للزلل فى ذلك، من أمور الدلالة، ومشكلات المعنى وظيفيا، ودلاليا، فماذا يكون ما يتعلق بهذا كله ؟

- هذا بالإضافة إلى أن أحكام المسائل النحوية، وضوابط الأبواب، تؤكدان أن تحقق الصحة التركيبية، والقبول الاستعمالى، والتنوع الدلالى، كل أولئك مرهون بالتزام الرتبة، يستوى فى ذلك ما كانت رتبته ملتزمة، وما كانت رتبته حرة عرض لها تركيبيا، أو دلاليا ما يجعلها ملتزمة، وتختلف مقولتا الذكر والحذف - فى هذا الصدد -

١- من أحكام عباس حسن على النحو العربى

١- من أحكام عباس حسن على النحو العربى :-

نود أن نبرز - هنا - ما يذهب إليه صاحبنا فى جوانب من تلك القضية مركزين على ما يلى :-

أ- مكان "التقديم والتأخير" و "الذكر والحذف" فى تصنيف الدرس اللغوى.

ب- علاقة الرتبة (= التقديم والتأخير)، و"الذكر والحذف" بالدلالة والتركيب، أو بعبارة أخرى : الإسامة الدلالية والتركيبية، أو عدمها بالتقديم والتأخير، أو الذكر والحذف فى التركيب.

جـ- المحذوف تركيبيا (تصنيفه بين نوعى الإعراب : اللفظى والتقديرى).

د- النحو العربى القديم (التراثى) مفهوما، ووظيفة، وإبداعا.

ونسوق إليك - فى إيجاز - بيان هذا الذى أسلفناه فنقول :-

أ- مكان "الرتبة" (= التقديم والتأخير)، و"الذكر والحذف" فى تصنيف الدرس اللغوى:-

سبق أن ذكرنا فى بيان موقف صاحبنا من وظيفة النحو أن له فى هاتين القضيتين : (قضية الرتبة: التقديم والتأخير، وقضية الذكر والحذف) رأيين متناقضين، لا يصح الأخذ بهما معا، ولا التخلى عنهما معا فى منهج صحيح. وإليك كلماته الدالة على الأمرين كليهما؛ فهى قاطعة كلّ جدل، رافعة كل توهم، ينص صاحبنا فيها على أن القضيتين المشار إليهما من مقالات النحو، وقضايا التركيب، فيقول : إن وظيفة النحو هى "إرشادنا إلى ضبط أواخر الكلمات ضبطا صحيحا، مع ما قد يتبعه من ضبط حروف

عن مقولتى التقديم والتأخير، فهُما - كذلك - تحكمهما ضوابط نحوية، ودلالية، تزخر بها مختصرات النحو، ومطولاته، وحواشيه، وشروحه، ومنظوماته، حتى أضحى ذلك مما هو معلوم من النحو بالضرورة، وإن رجعة إلى مسائل الأبواب النحوية لتوقفنا دون عناء بحث على ما يمتنع حذفه من مكونات التركيب، وما يجب عدم ذكره من عناصر الجملة، وما يجوز فيه الأمران، بل ما يرجح فيه وجه على آخر أحيانا؛ لمبررات تتعلق بشروط الصناعة، أو تتصل بمتطلبات الدلالة والسياق.

وإذا كانت الجملة - فى الدرس النحوى - تتألف من أشكال لغوية تشغل مواقع ذات وظائف نحوية، تعبر عن علاقات تركيبية تتحقق بها الصحة النحوية، فإن مدار قبولها الاستعمالى يتوقف على صحتها الدلالية، ويقضى هذا بعدم صحة ما يزعمه صاحبنا من عدم تغير الدلالة، وعدم اضطراب الأحكام نتيجة الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وقد سبق أن أوردنا هذا مشبعا فى موضع آخر.

جـ- المحذوف تركيبيا (تصنيفه بين نوعى الإعراب : اللفظى والتقديرى) :-

يقر عباس حسن ما أقره النحاة من تفرقة بين الإعراب اللفظى، والإعراب التقديرى، ويذهب إلى ما يذهبون إليه فى الإعراب من أن المحذوف يُعدّ من قبيل "الإعراب اللفظى"، وليس من قبيل قسيمه "الإعراب التقديرى". ومن الأمثلة التى نضربها - هنا - سقوط نون الرفع من "الأمثلة الخمسة" عند إلحاق نون التوكيد بها، إذ يقررون أن النون حينئذ ليست محذوفة، وإنما هى مقدرة، أو مختفية، ومن ثم فالإعراب فى مثل : لتكتبانّ، ولتكتبُنّ،

ولتكتبنّ، إعراب تقديرى، وليس إعرابا لفظيا. وعلى الرغم من تقريره هذا عن النحاة، وإقرارهم عليه فإن صاحبنا يرى[١] أنه لا مانع من قبول ما جرى على الألسنة من أن نون الرفع محذوفة، وإن كانت الصنعة النحوية، والتفرقة المشار إليها تقضيان بأن يكون المصطلح المطلق عليها هنا أنها مقدرة، أو مختفية؛ ضرورة أن الإعراب إعراب تقديرى، وليس إعرابا لفظيا، وهو ما يتطلب عدم استخدام عبارة أن النون "محذوفة"؛ حتى تبقى التفرقة التى تفرضها الصنعة قائمة، وتتحقق للمصطلحات مدلولاتها، وللتصنيفات مشروعيتها.

لكن هذا الذى يوافق فيه صاحبنا ما يجرى على الألسنة (على حد تعبيره) يجعل الإعراب التقديرى إعرابا لفظيا، وهذا يبطل التصنيف المشار إليه، ويعصف به، كما أنه ينسخ مفهوم المصطلح، ويفقده مشروعية البقاء فى المنهج.

د- النحو العربى مفهوما، ووظيفة، وإبداعا:-

يخلع عباس حسن على النحو العربى الذى خلفه السالفون نعوتا، وأوصافا لا يستقيم له معها ما اعتقده فى ذلك النحو من قدرة على خلق سليقة فى العربية كالتى كانت للأولين، وقوة فى تكوين ملكة لغوية كالتى طُبع عليها الأوائل، واستقامت بها ألسنتهم فى بيئتهم، ولا يتأتى مع تلك النعوت والأوصاف أن يجْعل من هذا النحو نفسه أساسا سوّيا لبناء ما أطلق عليه صاحبنا "الدستور" الأقوم[٢]"، و "العلاج الناصع الشافى[٣]"، والتشريع اللغوى المأمون[٤]" فى الأخذ عن العرب، وفى حلول حاسمة، شافية، وافية، تبرأ من كل عيوب المناهج الأخرى، وتخلّص الدرس النحوى

---

(١) انظر النحو الوافى حـ١ ص ١٦٣، ١٨٥، ١٧٨، ٨٨-٩١.

(٢) اللغة والنحو ص ٩٨.

(٣) السابق ص ٩٤.

(٤) النحو الوافى حـ١ ص ٩.

مما يعاينه[١]، كما لا يصح لصاحبنا - مع تلك النعوت والأوصاف - ما قرره فى شأن الهيئة التى وصلنا عليها النحو العربى، متسما بها منذ نشأته حتى مطلع العصر الحديث، وعبَر بها الزمن جيلا فجيلا "قويا، ركينا، متينا" كما يزعم، حتى بلغ القرن التاسع عشر، فأصابه منذ هذا المبدأ ما أصابه من وهن الفجاءة، وضعف المآل، ما أظهر من عيوبه ما كان مستورا، وأثقل من حمله ما كان خفًا، وأبرز من أثقاله ما كان كامنا، وأوضح ما كان خفيا؛ فاستحال ضخما ما كان ضئيلا، وغَدا كبيرا ما كان قليلا، وأصبح واقعا ما كان موهوما[٢].

وبيان وجه التناقض يقضى أن نعرض لأمرين يقررهما عباس حسن لابد من التقدمة بهما هنا :-

- الأمر الأول يتعلق بالنعوت والأوصاف التى وسم بها صاحبنا النحو الذى استنبطه الأقدمون، وهى نعوت وأوصاف ليس من أهدافنا تتبعها وإحصاؤها، وإنما قصدنا الرئيس أن نستحضر منها ما يكفى للبرهنة على ما نسوقها دليلا عليه.

يصف صاحبنا النحو العربى - فيما يصفه - بأن علله، وآفاته تكاد تكون متشابكة، متداخلة، يعسر فصل واحدة فى آثارها ونتائجها من الأخرى[٣]، وأنها عيوب مبهمة، مرهقة، معوقة، بل مضللة[٤]، وأنه نحو اشتهر بالجفاف، والقسوة، والقصور[٥]، وأن أدران ذلك النحو عوّقت خطا الإصلاح طويلا [٦]، وأن ضوابطه جاءت قاصرة، مضطربة، مهلهلة،

---

(١) اللغة والنحو ص ١٢٣.
(٢) السابق ص ٧٠.
(٣) السابق ص ٧١.
(٤) السابق ص ٥٩.
(٥) السابق ص ٦٩.
(٦) السابق ص ١٠.

متناقضة فى أكثر الأحكام كالذى نشهده فى كتب النحو المبسوطة بين علمائه القدامى التى قلّ أن تجد فيها حكما لا خُلف فيه، ولا تعارض بينه وبين أمثلة من صحيح الكلام العربى الفصيح حتى فى الأحكام التى تجرى فى النحو مجرى الأوليات[١]، وأنه نحو لا يعدم الخطأ معه تصويبا[٢]، وأنه يفتح ثغرات ينفذ منها الخطأ إلى الصواب، أو تنفذ منهاالصحة الزائفة إلى الخطأ حتى يصدق ما يقال : ليس فى الضبط خطأ، ولا يضيق النحو عن تصحيح[٣]، وأنه ملىء بالخلاف الذهنى المشحون بالمقارعات العقلية المضنية المزدحمة بالتضارب، والتناقض، وسليط القول، والاتهامات، والملاحم[٤]، وأن الساكت عن تصحيح ما فيه يُعدّ من الآثمين[٥].

وهكذا تصف كلمات عباس حسن فى صراحة جلية النحو العربى بالقصور، والتقصير، والنقص، والتضارب، والتناقض، والاضطراب، والالتواء، والفوضى، والتعقيد، والتشعيب، والخلط والإفساد فى أكثر المسائل، والتحكم المفسد، والتقييد الضار، والتزمت الذى لا سند له من تفكير سديد ولا من جمهرة الأعلام، وبالضيق والركود والفقر، وضروب العبث[٦]، وبإرهاق الفكر وتعجيز الباحثين، وبأن المتلقى لهذا النحو ينتهى به الأمر معه إلى الضجر، والملل منه، والزهد فيه، والانصراف عنه، والفرار منه؛ للوهم المنبث فى ثنايا مراجعه المطولة حتى لا تكاد تبرأ منه صحيفة[٧]، فهو نحو قاصر، مشوّه، مهلهل، يؤدى إلى البلبلة فى الأداء والاستنباط[٨]، ويحرم علينا أنواعا من المباح لا تحرمها الاستعمالات

---

(١) السابق ص ٤٤-٤٥ ، ١١٤-١١٥. (٢) السابق ص ١٢٢. (٣) السابق ص ١٥٤-١٥٥.
(٤) السابق ص ٧٧ ، ٨٣-٨٤ ، ٨٧ - ٨٨. (٥) السابق ١٦٧.
(٦) اللغة والنحو ص ١٥٨. (٧) السابق ١٨٣-١٨٤. (٨) النحو الوافى حـ١ ص ٩.

العربية الصحيحة الأصيلة، والقول بغير هذا - عند عباس حسن - كلام لا غناء فيه[١]

- هذا عن الأمر المتعلق بأوصاف النحو العربى ونعوته عند عباس حسن، أما الأمر الثانى الذى لابد من التقدمة به بين يدى ما نحن بصدده فهو ما يقرر فيه صاحبنا أن كل هذا السوء المشار إليه، وذلك القبح المتحدث عنه، وتلك الأدواء، والشرور[٢]، والأوزار، والعلل التى طفت على النحو العربى، كل أولئك آفات، وعيوب ولدت ساعة ولد النحو، وعاشت فى طواياه، ونمت، وتغلغلت فى أعماقه خلال عصوره المختلفة[٣]، ولازمته فى رحلته عبر الزمن[٤]، وتلقاها الناس جيلا فجيلا، يملئون بها فراغ أوقاتهم وكبتهم، ويصدعون بها الرءوس، ويفتحون بها أبواب الفوضى فى التعبير، أو الاضطراب فى الفهم، أو البلبلة فى الأداء والاستنباط[٥]، وأن تلك المشكلات والعلل ازدادت بازدياد هجرة العرب إلى الأمصار الجديدة كالبصرة، والكوفة، وبغداد، ودمشق، وغيرها، ثم اتسع ميدان الفوضى النحوية، وكثر المضطربون فيه ... بازدياد التدوين، والتأليف، والتعليم، فزاد تعدد الآراء فى المسألة الواحدة، وزاد اختلاف الأحكام فيها، وخفيت الحقائق على كثير من طلابها، وصعب عليهم استخلاصها مما يغشيها، وزهدوا فيها أو كادوا، وانفتح باب بغيض من المنطق الجدلى، والسفسطة العتيقة، ظل مفتوحا حتى اليوم، فملأ النفوس حنقا، وأرهق العقول، وكاد يقضى على حسن الظن بالنحو[٦]؛ لفقدان الرأى الموحد فيه، وعدم اتفاق

---

(١) اللغة والنحو ص ٢٣٠.
(٢) السابق ص ١٨٤.
(٣) السابق ص ٧١.
(٤) السابق ص ٧٠-٧١.
(٥) النحو الوافى حـ١ ص ٩.
(٦) اللغة والنحو ص ٩٠-٩٢.

أحكامه على شيء من كلياته، أو مسائله الجزئية، بل عدم الاقتراب من ذلك[١]، فكان النحو نفسه منهجا، ومادة، عقبة فى سبيل تحصيله، والوصول إلى ضوابط محدودة، سليمة، يسهل استخدامها، والاستعانة بها فى التفاهم الكلامى والكتابى على وجه محكم، دقيق، لا فوضى فيه ولا اضطراب[٢]، وأدى ذلك كله إلى البلبلة، والفوضى، مما سبب ضجر المتعلمين - فى عصرنا وقبل عصرنا - من ذلك النحو، "وانصراف فريق منهم عن تعب تحصيله، ومشقة استيعابه، والفرار بنفسه من هذه البلبلة، قانعا بالقليل أو الأقل، مؤمنا بأن ما فاته ليس ذا بال، وأن له من المذاهب النحوية، وتناقض النحاة ما يصوب خطأه إن أخطأ فى زعم فريق، وما يشجعه على استخدام ذوقه الخاص، والاكتفاء به دون احتمال متاعب النحو، وتجرع مرارته [٣]"، والبعد عن وعورته التى لا خير فيها[٤].

وهكذا نرى صاحبنا يقرر أن أوزار النحو، وشروره[٥]، وبلاءه[٦]، ومساوئه، وعلله، ليست أمورا عارضة طرأت على النحو، وأنها كما طرأت عليه يمكن أن تزول عن جوهره، ولكنهامن عيوب الخلقة الملازمة، ومن صفات الطبيعة الدائمة، ومن سوءات التكوين التى لا تفارق، وهذا ما جعل تشويهها النحو بالغا، ومسخها بناءه جليا، الأمر الذى انتهى بالناس - قديما وحديثا - إلى الضجر منه، والضيق بمالا خير فيه منه وهو كثير.

هذه التقدمة الكاشفة فى جانبيها عن رأى عباس حسن فى النعوت اللاتقة بالنحو العربى، وفى المشكلات العنيفة الملازمة لذلك النحو منذ

---

(١) السابق ص ٤٤-٤٥ ، ٧٢ ، ١١٤.
(٢) السابق ص ٧٣.
(٣) اللغة والنحو ص ٧٣-٧٤.
(٤) النحو الوافى حـ١ هـ ص ٣٨.
(٥) اللغة والنحو ص ١٨٤.
(٦) السابق ص ١٥٩ ، ١٨٣.

ولادته الأولى، وأثر هذه المشكلات على ذلك النحو منهجا، ومادة، ووظيفة تقدمة ضرورية - هنا -؛ ذلك أن صاحبنا المحرر لما يقول، الواثق من صدق ما ينقل، المدرك لمدلول ما يطلق من أوصاف وأحكام يرى فى ذلك النحو بعلله المزمنة، وبأدوائه المتوطنة، وبعيوبه الخلقية الملازمة، ما يلى :

أ- أنه خالق الملكة فى المستعربين فى جميع العصور.

ب- وأنه جاءنا فى مطلع العصر الحديث، ووصل إلينا "قويا ركينا متينا".

جـ- وأنه هو الأساس الصحيح الذى ينبغى أن يقام عليه منهج الإصلاح النظرى والتطبيقى فى الأخذ عن العرب.

أ- أما أن النحو هو صانع السليقة فينا، وفى غيرنا من المستعربين فيقرره - عند صاحبنا - قوله:"... وهذه اللغة التى نتخذها - معاشر المستعربين - أداة طيعة للتفاهم القولى والكتابى... ما الذى هيأها لنا، وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من عرب الجزيرة عليها، ومكن لنا من نظمها ونثرها تمكينهم منها، وأطلق لساننا فى العصور المختلفة صحيحا فصيحا كما أطلق لسانهم، وأجرى كلامنا فى حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ؟ ... **إنه النحو**[1]".

وجوهر التناقض يكمن فى أن عباس حسن يرى أن النحو العربى قاصر عن تصوير العربية، مقصر فى وصفه لها، مضطرب فيما انتهى إليه فيها،

---

(١) السابق ص ٦٦ - ٦٧ والنحو الوافى حـ١ ص ٢١.

صارف المتعلمين عنه، ومزهدهم فيه، ومنفر عن الأخذ عنه، ثم يرى أن هذا النحو نفسه هو القادر - وحده - على أن يخلق فى المستعربين الملكة اللغوية التى طُبع عليها الأولون شعرا ونثرا، وينشىء فيهم السليقة التى استقامت بها ألسنة الأقدمين فى فنون القول والكتابة على نحو عفْوى، تلقائى، وأنه لولا النحو لما نشأت لمستعرب ملكة، ولما كانت له فى العربية سليقة.

والأسئلة التى تتقافز حول هذه التقريرات، ونحيط بما يخدع فيها من سراب الثمار هى :-

- أيخلق النحو ملكة، أو ينشىء سليقة ؟ أم أن ذلك وقْف على التلقى اللغوى فى البيئة اللغوية المعينة، وعلى وجه يُجرد فيه عقل ابن اللغة من المسموعات غير المحدودة نظاما محدودا، ينتج تبعا لضوابطه المحدّدة والمحدودة معا جُملا صحيحة نحوا، ومقبولة استعمالا، دون وعى مباشر بهذا النظام اللغوى المجرد الذى اختطه العقل ؟

وإذا كان الادعاء بأن النحو يخلق الملكة اللغوية، وينشىء السليقة العربية لا يصح فى نحو استوفى أركان وضْعه، واستحق دلالةَ مصطلحه، فكيف يتأتى صدق هذا الادعاء فى نحو يتسم بأنه قاصر فى الوصف، قائم على تقصير فى الجمع اللغوى، فزهّد الناس فيه، مهلهل فى نفسه، محرِّم ما جاز فى اللغة والاستعمال ؟

- هل نحن - المتسعربين - أصحاب ملكة كلامية - دعْك مما أطلق عليه صاحبنا "الملكة الكتابية" - كالأوائل فيما يُطْلق عليه "لغة الاحتجاج"؟

وما أدلة ذلك ؟ وكيف يسوغ لباحث أن يصنفنا كذلك والمتنبى، والجاحظ، ومن على شاكلتهما لا يدخلون فى تلك الدائرة عند جمهرة الأعلام من النحاة، بل هم ونحن جميعا عنها مبعدون ؟

- ثم كيف يتحقق خلق السليقة، وتكوين الملكة عن طريق نحويتهم العرب - أصحاب اللغة - بالخطأ فى لغتهم، وينكر على الناس أن يقيسوا على ما كثر صحيحا فى لغتهم [١]، ويخلع عن أرفع نصوص العربية فصاحة وسموا صفة أنها كلام عربى[٢]؟

ب- وأما أن صاحبنا يرى أن هذا النحو العربى الذى ولد مشوها بعيوبه الملازمة له، النامية معه، المنفرة منه، الجالبة له السخط والإهمال، الداعية إلى ظهور المتمردين على كثير مما فيه على المستوى الفردى، والمدرسى فى الدرس النحوى فى عصرنا وقبل عصرنا، هو هو نفسه الذى انحدر إلينا عبر العصور، وجاءنا فى العصر الحديث (مطلع القرن التاسع عشر) خاليا من القصور، مكتمل القوة، سوىّ البنيان، أو على حد تعبير صاحبنا : "على هذا النهج الرفيع الذى حدثنا به التاريخ تعاقبت طوائف النحاة، وتوالت زُمرهم فى مبدانة، وتلقى رايته نابغة عن نابغة، وألمعى فى إثر ألمعى، وتسابقوا مخلصين، دائبين، فرادى وزرافات فى إقامة صرحه، وتشييد أركانه، فجاء سامق البناء، وطيد الدعامة، مكين الأساس، حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التى يسمونها - عندنا - "عصور النهضة" "قويا، ركينا، متينا" ... [٣]".

---

(١) اللغة والنحو ص ٤٨ ، ٥١.

(٢) السابق ص ١٠٠ - ١١٤.

(٣) اللغة والنحو ص ٦٨.

ولست أرى فى التناقض مدى أبعد من هذا، ولا إهدارا لمدلولات الكلمات أكثر من ذلك، ولو رجعنا البصر كرتين - فيما قرره صاحبنا عن مشكلات النحو، ورذائله، وأمراضه، وقصور النحاة، وغفلتهم، وصريح عبارته [١] فى أنهم أخطئوا الطريق القويم، ولم يستكملوا أدواتهم قبل الشروع فى وضع القواعد، وما خلفه ذلك كله فى النحو منهجا، ومادة، ووظيفة - بحثا عن دليل قوة، أو علامة متانة، أو مظهر ركانة تبرر شيئا مما يزعمه صاحبنا للنحو قبل مطلع العصر الحديث لانقلب إلينا البصر خاسئا وهو حسير.

جـ- وأما أن صاحبنا يرى أن هذا النحو العربى القاصر، المهلهل، المضطرب، المتناقض، الذى يأثم من لا يقف منه موقف التصحيح، هو هو نفسه المصدر الوحيد الذى لابد أن نعتمد عليه فى بناء منهج سوى نتلقى به عن العرب فدليله ما ينص عليه من أننا "لن نجد فى تنفيذ خطتنا وتحقيقها عناء؛ لأن القدماء (أثابهم الله) قد احتملوا الشطر الأكبر من ذلك بوضع "النحو"، واستنباط قواعده.

فمهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك "النحو" إزاء القرآن، وعرضه على كلام الله ... [٢]".

ولست أدرى كيف يستقيم هذا فى منطق صحيح ؟ إذ كيف يوصف منهج النحو العربى بما وصف به من قصور فى النظر، وتقصير فى الجمع اللغوى، وغفلة عما كان يجب أن يكون، ثم يصبح هو نفسه الأساس الرئيس الذى يقيم عليه صاحبنا ما تصوره "الدستور الأقوم"، "والعلاج الناصع الشافى"، و "التشريع اللغوى المأمون" ؟

---

(١) السابق ص ١٠ ، ٣٢ - ٤٠.

(٢) السابق ص ١١٨.

أليس صاحبنا هو القائل عمّا اختطه منهجا، وأقام بناءه على أساس النحو العربى : "بهذا ... نأمن الوقوع فى الخلط والإفساد اللذين وقع فيهما النحاة القدامى فى أكثر مسائلهم [١]" ؟

أو ليس هو المقرر أن منهج النحو العربى فيه "... تعويق، ومشقة، وتخليط، فوق ما فيه من تشعيب وإفاضة تحير العقل، وتكد الذهن، ولا تساعد على تفهم، ولا إجادة، ولا حسن مرانة، وإن ساعدت على صدق القائلين : "ليس فى الكلام خطأ أمام النحو القديم" ... [٢]".

ثم أليس هو الموضح تفوّق مقترحه قائلا : إنه "يفيد فى دفع الفوضى، ومنع البلبلة فى الضبط، ويقضى على المذاهب النحوية المتناقضة، التى لا يعدم الخطأ فيها تصويبا ... [٣]"، وإنه "يغنينا عن كثير من تلك القواعد المعوقة، المقيِّدة، التى تحرم علينا أنواعا من المباح لا تحرمها الاستعمالات العربية الأصيلة، كما يغنينا عن أخرى تبيح لنا الاستعمال بشروط وقيود [٤]"، وإنه يحقق لنا عدم العودة إلى الخلط، والفوضى، والتناقض، وغير هذا مما كان [٥] داء النحو القديم ؟

إذا كان هذا رأيه فى النحو القديم، فكيف يصح له أن يتخذ منه دعامة يزعم لها الصلاحية لبناء منهج ملفق ينشد به حلولا موضوعية نظريا وعمليا فى قضية الأخذ عن العرب ؟

وإذا لم يكن هذا هو التناقض بعينه، فما الذى يكون ؟

---

(١) السابق ص ١١٩.
(٢) اللغة والنحو ص ١٢٠.
(٣) السابق ص ١٢١ - ١٢٢.
(٤) السابق ص ١٢٢.
(٥) السابق ص ١٢٦.

٢- الأوائل من النحاة، والذين خُلِّفوا من بعدهم

٢- الأوائل من النحاة واللذين خلقوا من بعدهم

سبق أن ذكرت أن المرء يقف حائرا دهشا أمام ما يذهب إليه عباس حسن فى الذين تعاطوا صناعة النحو، وعُرفوا بها فى السالفين؛ ذلك أنه يوزع عليهم منحا من صفات النبوغ، والإبداع، ووفرة التحصيل، وعطايا من نعوت الضبط، والدقة، والتحرى، ويمنحهم هبات من خصائص صدق العزيمة، والألمعية، والفهم الثابت، وفى الوقت نفسه يصليهم مسّ سقر، ويلهب ظهورهم بما يسجله عليهم من صفات النقلة الغافلين، ونعوت المقصرين الواهمين، وخصائص المخطئين المشوّهين، وسمات المفسدين المسيئين.

ولا يختلف الأمر مع الخالفين من النحاة الذين نراه يصفهم حينا بالتفوق على السالفين، وإدراك ما فات الأولين، أو غفل عن ذكره الطُّلعة من المتقدمين، ويعلن عليهم الحرب حينا آخر فيطلق العنان لقلمه ولسانه دون تحفظ، فيعمم الإساءة والقدح بعد شمول الثناء والمدح. كل ذلك فى سياق واحد، وعن موضوع واحد هو رأيه فى السالفين والخالفين من النحاة مدحا وقدْحا إبداعا واتباعا . فهو يرى أن السالفين من النحاة[1] لهم النصيب الأكبر من الدقة، والتحرى، والضبط، والفهم الثاقب، والذكاء اللماح، ووفرة التحصيل، والعقل الراجح، وصدق العزيمة، وخلوص النية، دان لهم البعيد، وذل العصىّ، ودخل المحال فى مجال الإمكان، تعاقبت طوائفهم، وتوالت زمرهم فى ميدان النحو، وتلقى رايته نابغة عند نابغة، وألمعى فى إثر ألمعى، وتسابقوا مخلصين، دائبين، فرادى وزرافات فى إقامة صرحه، وتشييد أركانه، فجاء النحو شامخا، ركينا، سامق البناء، وطيد الدعامة، مكين

---

(١) انظر فى هذا اللغة والنحو ص ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٦٧ ، ٧٠.

والامتنان، فإذا وضع هؤلاء وأولئك فى سلة واحدة، فما ذلك عن النصفة ببعيد[١].

هذا عن السالفين، ومن خلفهم ممن تتلمذ على أيديهم، وتلقى العلم فى حلقاتهم، وجلس إماما فى مجالسهم من بعدهم.

ولا يختلف الأمر - عند صاحبنا - بالنسبة للمفكرين فى النحو، والدارسين له من المعاصرين الذين يعرضون لآراء القدماء بالنقد، ولمنهجهم بالتحليل، ينشدون حلولا لما استقر من معضلات فى المنهج والمادة، فهو يقف منهم موقفه من السالفين، فحينا يمدحهم، ويقرر فى شأنهم : أن كل عصر يتألق فيه شباب عبقرى، لا يدانيه فى نبوغه، وبراعته أحد من كهول عصره وشيوخه [٢]، وأن هؤلاء العباقرة الأفذاذ النابهين ربما كانوا أسعد حظا، وأوفر نجحا من السالفين، وأسرع إدراكا لما لم يدركه الأوائل[٣]، ويقرر أن هذا النمط من حملة مشاعل العلم، ومصابيح العرفان لم يخل منهم عصر مضى، ولن يخلو منهم عصر أت، وفى مقدمتهم علماء الجامعات ومن ينتمون إليها بأقوى الأسباب[٤]. وحينا آخر يقلب لهم ظهر المجن، ويطلق فيهم لسانه، ويسلط عليهم حاد قلمه، وقاسى كلمه، فيصفهم بأنه ليس فيهم من أتى بجديد أصيل لم يكن مسبوقا إليه[٥]، وبأنهم "حشود من الثرثارين العاجزين الذين يوارون عجزهم، وقصورهم- علم الله - بغمز النحو بغير حق، وطعن الأئمة الأفذاذ[٦]".

---

(١) السابق ص ٦٣ وانظر ص ١٠ ، ٦٧ ، ١٠٦ ، ١٠٧.

(٢) اللغة والنحو ص ٢٨.

(٣) السابق ص ٦٨ والنحو الوافى جـ١ ص ٢.

(٤) اللغة والنحو ص ٢٣٠.

(٥) السابق ص ١٩.

(٦) النحو الوافى جـ١ ص ٣.

وهكذا نرى أن لصاحبنا فى ذلك الأمر، وتلك المسألة رأيين متناقضين، يتحمس فى أحدهما تحمسا شديدا لا يرى فى النحاة معه إلا عبقرية فذة، وقدرة فائقة، وألمعية مبدعة، لم تترك لأحد شيئا، ولم تدع أمرا غير معالج، مقضى فيه بحكم سديد، ويزول عنه هاجس الحماس فلا يبصر فيهم إلا الغفلة، والتقصير، والقصور، ونشر البلاء، وتزهيد الناس، وبث الشرثرة والقصور بين العالمين.

وإذا صح فى مجال المغالطة أن يقول صاحبنا - كما قيل قديما :- لقد رضيتُ فقلت أحسن ما علمت، ولقد غضبتُ فقلت أسوأ ما عرفت، وما كذبت فى الأولى، ولقد صدقت فى الثانية، فإن ذلك فى منطق البحوث، ومذهب العلماء، وقضايا العلم، غير مقبول، وغير مرضى عنه، ولا يُسلم إلى طريق.

الأساس، وأنهم لم يُسبقوا بشيء، وأنهم أسسوا هذا العلم على أقوى الدعائم.

وهم هم أنفسهم الذين يصفهم صاحبنا بالغفلة، وعدم التيقظ للنحو[١]، وبأنهم أخطأوا الطريق القويم لصيانة اللغة [٢]، وأن الأمر قد التوى عليهم، واختفت الحقيقة التى يبحثون عنها وراء جدلهم الزائف، وأنهم تركوا النحو يغط فى نوم عميق لا يوقظونه، ولا يتيقظون له[٣]، ويقرر أن الحق الذى يراه فى شأنهم هو :

" أن كثرة النحاة الأوائل ممن كانوا فى الطليعة، وتبعهم فى هذا أخلافهم أساءوا إلى النحو، وقصروا فى إتمام الاستعداد والأهبة قبل الشروع فى التدوين النحوى، واستنباط القواعد وإثباتها فوق صفحات الكتب[٤]"، "وأن سلامة المنطق، ورجاحة العقل تأبى مسايرتهم فيما يتوهمون[٥]"، وأنهم عقّدوا، وشعبوا، وأوكوا، وضيّقوا على المتعلمين، والكتاب، والشعراء، وسائر الناطقين بالعربية الفصيحة [٦]، وأن دفاعهم عن قضاياهم، وإدعاءاتهم "واهن"، وعللهم "تافهة واهية"، وشبههم "مهلهلة"، وأنهم وقعوا فى الخلط والإفساد فى أكثر مسائلهم[٧]، وأنهم تحصنوا فى مفاهيم مبهمة، معوّقة، مرهقة، مضللة [٨]، وأنهم تجاوزوا - فى تناول النصوص - غاية الإساءة أحيانا [٩]، وأن جرأتهم بلغت فى ذلك دركا منقطع النظير، يصور نهاية جمودهم على الرأى الخاطىء، ومدى ما ازدحم به منطقهم من تأويل ...، وأنهم يغلّقون الأبواب، ويوصدون السبل فى وجه الاستعمال الصحيح،

---

(١) انظر فى هذا اللغة والنحو ص ٦٩ ، ٧١ والنحو الوافى حـ١ ص ٤.

(٢ ، ٣) انظر :اللغة والنحو ص ١٠.

(٤) السابق ص ٧٤ وانظر ٩٢ - ٩٣.

(٥) السابق ص ١٠١.

(٦) السابق ص ٢٢.

(٧) السابق ص ١١٩.

(٨) السابق ص ٥٩ ، ٥١ ، ٥٢.

(٩) السابق ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٦٧ ، ١٧٧.

والنصوص الصريحة الناصعة التى يرونها فيرفضونها، أو يتأولونها تأويلا يشير الدهشة لا لشىء إلا لمخالفتها ما يرون، بدلا من أن يعيدوا النظر فى قواعدهم[١]، وأن أئمتهم الأعلام لم يواجهوا ما نشأ من مشكلات منذ عصر التدوين والجمع بما يدفع شرها عن اللغة والنحو، ويؤمِّن الطريق أمام الناطقين، والكاتبين فى العصور المستقبلة، فظلت "الشرور"، والمشكلات تتخطى القرون قرنا فقرنا حتى دهمتنا بآثارها، ونالنا منها ما نال السالفين[٢]، وأن كلمتهم لم تجتمع على رأى موحد، وأحكامهم لم تتفق على شىء من كلياته أو مسائله الجزئيه، بل لم تقترب [٣]، وأن حقَب النحاة، وأجيالهم التى تعاورت النحو لم تُصلح من أمره شيئا، بل زادته تشويها وإفسادا[٤]، وأن... وأن... إلى الحد الذى فُزِّع به صاحبنا بما انبث فى ثنايا المراجع النحوية، وطفحت به - على حد تعبيره - مطولات النحو، وفاضت به أمهاته مما أسماه هو:أوهام النحاة، أو خرافاتهم، أو الفضول، أو البلاء، أو العناء الفكرى وإضاعة الوقت فيما لا طائل وراءه، أو الكلام المرسل الذى هو بالمزح أشبه، بل إنه ليبيح لك أن تُطلق عليه من الأسماء ما تحب وترضى[٥]. وينص صاحبنا على أنه لم يجد لشىء من أسئلته التى تعرض لصميم الموضوعات اللغوية، وأصول مسائلها ردا مقنعا، ولا جوابا شافيا لديهم[٦]، ويقرر أن كثرة النحاة الطُّلعة من الأوائل جروا فى غبار اللغويين، وسلكوا مسلكهم، وارتضوا ما انتهوا إليه مادة، ومنهجا، وجاء من بعدهم أخلافهم فسكتوا عن وجوه التقصير، والقصور، واتبعوا ما ألفَوْا عليه أسلافهم، وباركوه، وتقبلته الأجيال من ورائهم - كذلك - بالرضا

---

(١) السابق ٢٠٢ ، ٢٠٥.
(٢) السابق ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٨٤.
(٣) السابق ص ٧٢ ، ١١٤ ، ٤٤ - ٤٥.
(٤) السابق ص ٩٢.
(٥) السابق ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣.
(٦) السابق ص ٢٣ ، ٣١ ، ٤٧.

٣- الكثيـر المشهـور :

ينادى عباس حسن بالاحتكام إلى معيار تعددت عباراته التى أطلقها اصطلاحا عليه، فهو "المسموع الكثير"، أو "السماع الكثير" أو "المشهور المسموع"، أو "الكثير المشهور"، أو "المستعمل الكثير".

ويدعو صاحبنا إلى نصرة ما يندرج تحت مفهوم تلك العبارات والاعتماد عليه فى القبول والرفض اللغويين، وفى القياس، واستنباط ضوابط الإعراب، وأحكام التركيب .

وهذا الذى يقرره عباس حسن ويدعو إليه ينسخه ويقرض بطلاته ما يقرره هو نفسه مما سنكتفى - هنا - بإيجازه، والإشارة إلى موضعه الذى أورد فيه مُشْبعا، ومنه ما يلى :-

- ثورة صاحبنا العارمة على مقالة الكثرة عند الأقدمين التى أقاموا عليها أسس القياس فى استنباط القواعد، وبناء النحو العربى، ووصفها بأنها مقالة مبهمة، غامضة، مرهقة، مضللة، وأنها أصل الخُلف الواسع، وسببه، وأنها أسّ الداء الوبيل، وأن ما قام عليها من نحو اتسم بالاضطراب، والتناقض، والفوضى، وغشّاه ما غشاها.

- ما أخذه هو نفسه على النحاة من تناقض حين قرر أن النحاة - رغم اعتمادهم على تلك المقولة - وقعوا فيما يلى :-

أ- ردوا الكثير الذى هو مناط القياس

ب- قاسوا على القليل الردىء الذى لا وجه له فى القياس.

- ما نص عليه فى شأن الأخذ عن العرب من أنه ليس معقولا ولا مقبولا أن نرفض كلاما عربيا لإحدى القبائل، وأنه ليس بين هذه القبائل فاضل ولا مفضول، وأن اللهجات العربية متساوية فى الفصاحة، وسلامة النية، وصحة التركيب، وأنه ينبغى فى ظل هذا ألا نطرح مقالة الكثرة فى مجال البحث والمناقشة، أو الاستنباط والتقعيد؛ ضرورة أن كل ما ورد عن العرب مقيس عليه.

- ما يقرره، ويعيد تأكيد تقريره من وجوب عدم الجرى وراء مقالتى الكثرة والقلة الذاتيتين أو النسبيتين؛ لما يترتب عليهما من مفاسد، وشرور، وأمراض فى النحو العربى منهجا، ومادة، وتصنيفا.

٣- الكثيـــر المشهـــور

التأييد، ويتنكر له عمليا حين يجعل من الاستخدام اللهجى المرفوض لديه أساسا لمعايير يقبل بها ويرفض فى الدرس النحوى، ومن ثم فهو ينقض ما أيّد، ويخالف ما قرر.

- اتجاه يناقض فيه دعواه القائمة على استبعاد اللهجات، وتنحيتها عن مجال التقعيد لأنماط التركيب وضوابطه، نراه يفعل ذلك فى سياقات كثيرة يهاجم فيها النحاة، ويعتمد - فى الوقت نفسه- على اللهجات التى قرر ضرورة البعد عنها دليلا على صحة ما يذهب إليه، أى أنه يسلب الاستعمال اللهجى صحة استنباط الدليل التركيبى منه، ثم يتخذه هو دليلا فى مجال الدراسة التركيبية. وهذا تناقض صريح.

٤- اللهجى الوارد به الإستعمال العربى

٤- اللهجى الوارد به الاستعمال :-

يتمثل تناقض موقف عباس حسن من اللهجى الوارد به الاستعمال العربى فى أن ذلك الموقف تتعاوره الاتجاهات التالية :-

- اتجاه يعيب فيه صاحبنا على السالفين تجاهلهم كثيرا من مصادر الأخذ، ومنابع الاستنباط، وأنهم فوتوا كثيرا من النفع، وقصرّوا فى الأخذ عن العرب، ومن ثم جاء عملهم القائم على هذا التقصير موسوما بالقصور. ويرفض فى الوقت نفسه النتائج التى كان يمكن أن تنتهى إليها دراستهم للهجات العربية كلها، ووضع نحو يضمها جميعها؛ لمبررات يرى من أجلها استحالة الوصول إلى نحو يتسم بإحاطة لمختلف متباين، كما يرفض - كذلك - النتائج التى كان يمكن أن ينتهوا إليها لو أنهم اختاروا أن يقعدوا لكل قبيلة على حدة؛ لمبررات قرر فى ضوئها عدم جدوى مثل تلك النحُوّ المنتهَى إليها، فهو يرفض ما أسفر عنه ما قاموا به، ويرفض فى الوقت نفسه النتائج المتوقعة لما كان يمكن أن يقوموا به جزئيا أو كليا. وهكذا يدور صاحبنا فى حلقة مفرغة، موهما أنه يقدم حلاً، وهو فى الحقيقة يعود بنا إلى نقطة البداية لنواجه السؤال نفسه من جديد، ثم نوجهه إليه بدورنا مرة أخرى : ما الذى تراه فى المسألة ؟

- اتجاه يؤيد فيه صاحبنا النحاة الذين رفضوا الاعتماد على اللهجات فى استنباط القواعد، واستنتاج ضوابط التركيب، ولكنه ينقض هذا

- موقفه التطبيقى الذى استبعد فيه ما أطلق عليه الكثير، وفضّل غيره عليه مقياسا من مقاييس التقعيد، ومعيارا من معايير القبول والرفض اللغويين، مع أنه - كما ذكرنا فى صدر هذا الحديث - يدعو إلى القياس على الكثير، ويحث على التزام ذلك.

- دعوته - أحيانا - إلى وجوب عدم محاكاة المسموع، وعدم القياس عليه. والغريب اللافت النظر، المستحق التسجيل أن صاحبنا يجمع فى منهج واحد ما يلى :-

أ- تقرير فساد مقالة الكثرة، موضحا ما أدت إليه فى منهج السالفين، داعيا إلى الابتعاد عنها، وعدم الاعتماد عليها، بل موجبا - أحيانا - عدم محاكاة المسموع، وعدم القياس عليه.

ب- الدعوة إلى نصرة تلك المقالة، والحث على الأخذ بها، والاعتماد عليها منهجا للدستور الأقوم، وطريقا وحيدة للتشريع اللغوى المأمون.

جـ- عدم التزام ما يدعو إليه من نصرة مقالة الكثرة؛ إذ لا يطرد له ما يدعونا إليه، فيناصر الكثرة حينا، ويخذلها بالتخلّى عنها حينا آخر.

وهكذا تتناسخ الآراء التى يتبناها صاحبنا تناسخا يفرض بطلانها جميعها، ويفضى إلى عدم انتهائه إلى رأى يعبر عنه؛ ضرورة أن الصور المتناقضة متناسخة.

٥- أحكام المسائل

٥- أحكام المسائل :-

من مظاهر التناقض عند عباس حسن ما يقرره فى بعض المسائل النحوية، ومما نضرب به الأمثال ما يلى :-

أ- كان الزائدة :-

يذهب عباس حسن إلى أن "كان الزائدة" يستغنى عنها، فلا ينقص معنى الكلام بحذفها، ولا يخفى المراد منه [١].

وهذا يعنى أنها لا تضيف إلى الكلام معنى لا يتحقق إلا بذكرها، ولكنه - بعد تقريره هذا مباشرة - يذكر ما ينقض ذلك صراحة؛ إذ يقرر أن كل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة وتوكيدا...، بل إنه ينص على أن الراجح فى "كان الزائدة" أنها تدل على الزمن الماضى إذا كانت بصيغته.

ونحن نسأل : إذا صح أن "كان الزائدة" تفيد تأكيد الكلام، وتقوية الدلالة، إلى جانب تحقيق وقوع ذلك فى الزمن الماضى، فكيف يصح الزعم بأن ذكرها، وعدم ذكرها فى الكلام سواء، وأنها لا تضيف بذكرها شيئا، وأننا نفهم من الكلمات مع فقدها ما نفهمه منه مع ذكرها ؟ إذ كيف نفهم المضىّ - وهو معنى وظيفى صرفى ونحوى ودلالى معا - دون صيغة تدل عليه ؟ وكيف نفهم التأكيد دون صيغة شكلية مذكورة تفيده ؟

ب- توكيد المثنى توكيدا معنويا :-

يذهب صاحبنا إلى أنه من المستقبح بلاغة فى توكيد المثنى توكيدا معنويا أن يقال :-

"تخاصم الرجلان كلاهما، وتخاصمت المرأتان كلتاهما؛ حيث لا مجال لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الاخر ... فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا ... وأشباه ذلك من كل ما يخلو من الاحتمال[٢]".

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ٥٢٥.

(٢) السابق جـ٣ هـ ص ٤٣٩ وانظر ص ٤٥٦.

وهذا الذى يقرره عباس حسن، ويذهب إليه، ينقضه من كلامه ما يلى :-

١- قبوله أساليب تخلو من كل احتمال، شبيهة بهذا الذى يستقبحه، ومن ذلك [١] :

- الحال المؤكده فى قوله تعالى : " لا تتخذوا إلاهين اثنين".

- الظرف المؤكد فى قوله تعالى : "سبحان الذى أسرى بعبده ليلا ..."

- الصفة المؤكدة فى مثل : " غد "القادم لن يتوقف"

و"أمس الدابر لا يعود"

٢- ما يذهب إليه فى نقد ما جعل منه النحاة مشكلة من مشاكل النحو، وهو التعارض بين النحو والعلوم اللغوية الأخرى كالبلاغة ومن اللغة وأصولها، حيث لا يصلح أن يكون هناك تعارض؛ لأن هذه العلوم كلها روافد تنبع من أصل واحد، وتتلاقى عند مصب واحد، لقصد معين هو الفهم والإفهام، فلا يصح أن تتعارض، أو يعوق بعضها بعضا. ويقرر صاحبنا أن النحو - فى كثير من مسائله - لا يخضع لهذا القانون الطبيعى، بل نراه يخرج عليه فى كثير من قواعده خروجا عنيفا لا مسوغ له، ولا خير فيه[٢].

ولنا أن نسأل صاحبنا بعد هذا : كيف يردُ الأسلوب فصيحا صحيحا فى أرقى نصوص العربية، ويتم رضاك عنه، ونقلك له، واستشهادك به، ثم تقرر قبحه، وضرورة الابتعاد عنه، وهجره؟ هذا إلى جانب سؤال آخر، هو : كيف تدعو إلى عدم التعارض بين علوم العربية المتآلفة حول دراسة النص ثم تنقض ذلك بإجازه النص استعمالا، ووصفه بالقبح بلاغة ؟

---

(١) السابق جـ٣ هـ ص ٤٣٩ وانظر ص ٤٥٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩.

(٢) اللغة والنحو ص ١٨٤ ، ١٨٥.

جـ- توكيد الضمير للاسم الظاهر :-

يقرر عباس حسن[١] أن توكيد الضمير للاسم الظاهر جائز على مستوى التوكيد اللفظى لا المعنوى، ويورد فى هذا السياق أن "ها" فى عبارة "إن الشمس إنها قاتلة للجراثيم" رمز يحاكى اسم إنّ الأولى (الشمس)، قاصدا التوكيد اللفظى بقوله : "رمز يحاكى".

ومظاهر التناقض - هنا - تتمثل فيما يلى :-

- أنه يورد عن[٢] النحاة أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر؛ ضرورة أن الظاهر أقوى دلالة - عندهم - من الضمير[٣]، ثم يستدرك[٤] - للخروج من التناقض - مقررا أن توكيد الظاهر بالضمير جائز على مستوى التوكيد اللفظى، ولكنه يستدرك على الاستدراك قائلا : إن الأغلب عدم توكيد الظاهر بالضمير فى التوكيد اللفظى [٥].

د- اقتران الخبر بالفاء فى غير أسلوب الشرط :-

بعد أن ذكر صاحبنا صورا تركيبية يقترن الخبر فيها بالفاء فى غير أسلوب الشرط بلغت تسع عشرة صورة، أصدر عليها حكمه، فقرر أنه : "خير لنا ألا نستعمله قدر الاستطاعة [٦]".

وهكذا نراه يقر الصورة التركيبية، ويعترف لهما بالصحة والاستعمال اللغويين ثم ينقض ذلك بالدعوة إلى عدم استعمالها.

---

(١) النحو الوافى جـ٣ ص ٥٢٤-٥٢٨ وانظر هـ ص ٥٣٢. (٢) السابق جـ٣ ص ٥٢٤.

(٣) يقوى هذا- فيما أرى- ما يذكره النحاة فى باب الاختصاص، حيث يتخصص عموم الضمير (التكلم والخطاب) بالاسم الظاهر المعرف بأل الجنسية، وينقضه - عندى كذلك- ما يذهب إليه النحاة من أن الضمير أعرف المعارف.

(٤) النحو الوافى جـ٣ هـ ص ٥٢٤.

(٥) السابق جـ٣ هـ ص ٥٢٤ ، ص ٥٢٨. (٦) السابق جـ١ ص ٤٩٠.

هـ- المفعول المطلق المؤكد لعامله :-

يقرر عباس حسن أن تركيبا مثل : قعدت قعودا، وأكلت أكلا ... صحيح لغويا، ولكنه ركيك بلاغيا؛ مبررا ذلك بأن استعمال المصدر المبهم (المؤكد للفعل) - بلاغيا - ينبغى أن يكون مقصورا على الحالة التى يكون فيها معنى عامله موضع غرابة، أوشكّ، فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة، وهذا الشك.

وهذا الذى يذهب إليه صاحبنا - هنا - يوقعه فى التناقض؛ ذلك أنه هو نفسه يحذر من القول بالتعارض بين العلوم اللغوية -كما سبق أن ذكرنا - وبعد ذلك من المآخذ التى تورط فيها النحاة، وينبه إلى أن ما تقرره العلوم اللغوية لا يصح أن يصل به التعارض إلى أن يستحسن علم شيئا، ويستقبحه علم آخر. ولكنا نراه - هنا - يصف تركيبا مثل : "قعدت قعودا" بالصواب اللغوى أو الصحة اللغوية، ويصفه فى الوقت نفسه بالركاكة البلاغية، وهو ما نهى عن القول به، والوقوع فيه، وإشاعته بين الناس نظرا وتعليما [1].

و- إعراب مثل : "من يتقى ويصبرْ" :-

يذهب عباس حسن فى إعراب مثل : "من يتقى ويصبْر" - ببقاء حرف العلة فى آخر الفعل "يتقى" (رغم جزمه؛ لوقوعه فعلا لأداة الشرط "مَنْ"، ولمجىء الفعل المعطوف "يصبرْ" مجزوما) إلى أن فى علامة جزم الفعل "يتقى" قولين :-

قول يذهب فيه إلى أن "يتقى" مجزوم بالسكون المقدر على حرف العلة، وقول يقرر فيه أنه مجزوم بحذف السكون المقدر على الياء.

---

(١) النحو الوافى حـ٢ هـ ص ١٩٦.

ومظاهر التناقض التى تحتاج إلى تسجيل هى :-

- الخلط بين مقالتى الحذف والتقدير، ومن ثم بين الإعراب اللفظى والإعراب التقديرى (كما سبق أن ذكرنا فى موقفه من نون الأمثلة الخمسة عند توكيدها بالنون)، ذلك أن الإعراب التقديرى لا يدخل فيه ما أعرب بالحذف؛ لدخول هذا الأخير فى الإعراب اللفظى.

- إذا كان الجزم إنما يكون بالسكون أو بما ينوب عنه (وليس مما ينوب عنه عدم ظهوره)، فما معنى أن الجزم - هنا - بحذف السكون ؟

ثم ما معنى حذف السكون المقدر ؟ وهل يحذف المقدر ؟

وهل السكون المقدر على الياء حُذف ؟ وما معنى أنه حذف ؟

وكيف يستقيم هذا والنحاة يرون أن الياء ساكنة ؟

- هذا التناول من عباس حسن يناقضه ما يذهب إليه هو نفسه فى إعراب المضارع المتصل بنون النسوة[1] فى مثل :-

(النساء يعفُونَ، ... لن يعفُونَ، ... لم يعفُونَ) فالواو - عنده - مبنية على السكون، والفعل فى محل رفع ونصب وجزم على الترتيب، كما أن الواو - عنده - فى مثل :

"تعفو المرأة" ساكنة، والضمة مقدرة عليها.

،إذا صح له ما يراه فى "من يتقى ويصبُر" من أن الفعل "يتقى" مجزوم بحذف السكون المقدر على الياء، فلم لمْ يقدر فى الفعل "يعفون" من جملة "النساء يعفون"سكون البناء الذى منع منه سكون الأصل فى محل رفع إذن؟

---

(١) النحو الوافى حـ١ ص ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٨٥.

ولم لم تقدر الفتحة (وهى علامة نصب الفعل) التى منع من ظهورها البناء العارض الذى حال دون ظهوره البناء الأصلى قبل دخول الأداة "لن" - سابقة - والنون - لا حقة - فى الفعل "يعفون" من جملة "النساء لن يعفون"؟ وهكذا ... ...

ز- وقوع الضمير فى غير موقعه الإعرابى :-

يرى[١] عباس حسن أن ضمائر غير الرفع فى موقع الرفع تبنى على حركتها، وتأخذ حكم الموقع الذى حلّت فيه، فالتركيب :

(لولاى، لولاك، لولاه) وقعت فيه الضمائر : ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة - (وهى ضمائر لا تكون إلا للنصب أو الجر، ولا تكون ضمائر رفع) - بعد "لولا التحضيضية" وهى أداة يعرب ما بعدها مبتدأ، أى أن الموقع بعدها للرفع وليس للنصب أو الجر.

وتخريج صاحبنا هذا التركيب على أن الضمير مبنى على حركته أخذ حكم موقعه - وهو الرفع - يناقض ما يقرره فى مثل :-

"ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا" حيث وقع فيه ما هو ضمير للرفع فقط فى موقع الجر؛ وآية التناقض أن صاحبنا يصف مثل هذا التركيب "ما أنا كأنت... " بأنه مما قبح وقع استعماله على السمع، ويحذّر من قبوله، وينهى عن استعماله[٢].

---

(١) السابق جـ١ ص ٢١٨.

(٢) النحو الوافى جـ١ هـ ص ٢٠٤.

هذا بالإضافة إلى أن ما يراه فى إحلال مالا يكون للرفع من ضمائر فى مواقع الرفع، وإعطائها حكم الموقع فيه إهدار للاصطلاحات التصنيفية التى ارتضاها النحاة فى باب الضمائر، وهو أمر حرص عباس حسن على تحقيقه فى المصطلحات، فهو الذى آثر إطلاق مصطلح "ضمير مستتر جوازا" بدلا من "مستتر وجوبا" على فاعل نعم وبئس حين يكون ضميرا تفسره نكرة منصوبة على التمييز بعده؛ وذلك لوجود شواهد - وإن قلّت - يظهر فيها بديل الضمير، وما دام ذلك كذلك فإن استخدام مصطلح "مستتر جوازا" هو الذى يفضّل؛ لأنه يحقق ضوابط الصناعة. فكيف إذا صح منه هذا يصح منه ذاك معه ؟

٦- رأيه فى كتابه : "النحو الوافى"

٦- رأيه فى كتابه "النحو الوافى":-

يحرص عباس حسن على تنبيه قارئه، ولفت نظره إلى أن منهجه الذى احتشد له فى مواجهة ما أزرى على النحو القديم، وشوهه، وأساء إليه، وانتهى به إلى صنعة قاصرة، مضطربة؛ ضرورة قيامها على ناقص مختلط، قد تخلص من كل سوء اتصفت به مناهج السالفين، فابتعد عن التشعيب والتفريع والتفتيت، وهجر الاعتماد على غير المطرد فى استنباط الأحكام، وفرّ من اللهجات فى مجال التقعيد، ونأى عن الأخذ بالضعيف من الرأى، والقليل من الاستعمال، وتجنب تحكيم مصطلحات غائمة غامضة مبهمة، معوقة، مرهقة، مضللة "كالكثرة والقلة" فى الوصول إلى الضوابط التركيبية، ونفّر من تضييق ما اتسع، ومن إهمال ما هو جائز. وأن غاية منهجه العظمى، ومهمته الكبرى أن ينتزع شرور[١] النحو القديم، وأوزاره من أماكنها، ويركمها جميعها، ثم يرجمها، ويجهز عليها ما وسعته القدرة، ومكّنته الوسيلة، وأن تشريعه اللغوى المأمون، أو الدستور الأقوم - كما يسميه - يحوى كل ما تفرق فى أمهات الكتب النحوية، ويغنى عنها، ويلائم الأساتذة والمتخصصين أكمل ملاءمة وأتمها[٢]؛ باستصفاء الأصول النافعة لمادة النحو، واستخلاص قواعده، وفروعه مما ران عليها، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى، ودعوات الإصلاح[٣].

هذا ما يصف به عباس حسن عمله فى الدرس النحوى، والذى نود أن نسجله هنا أن واقع أعماله يَجْهر بغير هذا، وما أسلفناه عليك فى هذا

---

(١) انظر : النحو الوافى ص ٤ ، ٥.

(٢) السابق جـ١ ص ٦ .

(٣) السابق جـ١ ص ٧.

الكتاب مشبع بالبراهين الدالة فى جلاء على مخالفة صاحبنا - عمليا وتطبيقيا - ما أعلنه نظرا، وصوّره منهجا، ورسمه غاية وهدفا.

بقى من النقاط المشار إليها عند الحديث عن معايير قبول الشرط والمصطلح النحويين أو رفضهما ما يلى :-

النقطة الرابعة :

- قضايا أرسلها، ثم تركها وأسئلة عدة تقفز فى آثارها، تلح فى طلب الجواب، دون أن يناقشها، بله أن يجهز على ما تثيره مما يفرض الرد عليه، واتخاذ موقف منه.

النقطة الخامسة :

- مظاهر الإسراف فى عرض المسائل، دون مبرر يقتضيه المنهج، أو مسوغ تطبيقى تدعو إليه الحاجة التعليمية.

النقطة السادسة :

- عدم الوفاء بحاجة المتخصصين على النحو الذى اختاره نظرا وتطبيقا، وحاول تبريره علميا وتعليميا.

وتفصيل تلك النقاط كما يلى :-

... ...

النقطة الرابعة :

- قضايا أرسلها، ثم تركها وأسئلة عدة تقفز فى آثارها، متعطشة لإجابة دون أن يناقشها، بلْه أن يجهز على ما تثيره مما يفرض الرد عليه، واتخاذ موقف منه، وبيان وجه الأمر فيه

النقطة الرابعة :

- قضايا أرسلها، ثم تركها وأسئلة عدة تقفز فى آثارها، متعطشة لإجابة دون أن يناقشها، بلْه أن يجهز على ما تثيره مما يفرض الرد عليه، واتخاذ موقف منه، وبيان وجه الأمر فيه.

ومن تلك القضايا التى عرض لها، ومضى غير معقّب لا يلوى على شىء من آثارها ما يلى :-

أ- ما يقرره من أن المقصود الأول من النحو هو ضبط الألفاظ ضبطا صحيحا يوافق المعنى[١].

وغير خاف ما يترتب على مثل هذا التضييق فى فهم معنى النحو من إهدار مقولات نحوية، مثل: المطابقة، والرتبة، والعدد، والجنس، والتعيين. تلك المقولات التى لا يخلو منها باب نحوى، ولا يقوم تركيب بغيرها.

ب- ما ينص عليه صاحبنا فيما يقاس عليه فى نفسه من عدم التوسع بمحاكاته، والقياس عليه، وتبريره ذلك بأنه لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاته[٢].

ومما هو بديه فى الدرس النحوى أن الاعتماد على المصطلحات الغامضة، المبهمة، النسبية، لا يجوز، ويتيح لنا هذا أن نسأل :

ما مقياس الضرورة ؟ وإذا كانت المحاكاة ستتفاوت تبعا للعصور، واحتياجات أهلها، فكيف نصل إلى القاعدة التى يرى صاحبنا ضرورة أن تكون صالحة لكل المتكلمين فى كل العصور[٣] ؟

---

(١) النحو الوافى جـ١ هـ ص ٦٠٢. (٢) السابق جـ١ ص ٥٥٣. (٣) اللغة والنحو ص ١٢٥.

هذا فضلا عن أن مصطلح "يقاس عليه فى نفسه" مصطلح قرر هو تهافته، وسَخِر منه، مقررا أنه يعنى أن بعض كلام العرب مقيس عليه غير مقيس عليه فى وقت واحد معاً (١).

جـ- ما يزعمه صاحبنا من أنه فى جميع صور التوكيد اللفظى وحالاته لا يصح تكرار المؤكَّد أكثر من ثلاث مرات (٢).

ونحن نسأل : هل المناط هو العدد، أو متطلبات السياق، وما يراه المتكلم ضروريا لنقل المعنى إلى المستمع ؟

وإذا كان العدد يقف عند ثلاثة مع هذا النوع من التوابع، فلم جاز فى غيره من التوابع إطلاق العدد، كما فى عطف النسق الذى لا يحدّه إلا ما يريده المتكلم فى علاقته بالسامع، وكما فى النعت الحقيقى الذى يخضع فيه التعدد لحاجة الموصوف إلى ما يوضحه من صفات أو استغنائه عنها، وما يترتب على ذلك من وجوب الإتباع أو جواز قطع النعت عن المنعوت ومخالفته له إعرابا.

د- ما يذهب إليه من أن ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية هى كل، وجميع، وعامة (٣).

وأعتقد أن من فضول القول أن أقرر هنا أن العين لا تخطىء ما يقرره النحاة بإجماع من أن ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية سبعة هى : النفس والعين وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة (دعك من المختلف فيه وهو قاطبة،

---

(١) السابق ص ١١٠.
(٢) النحو الوافى جـ٣ ص ٥٢٦.
(٣) النحو الوافى جـ٣ ص ٥١٩.

وما يعرض له التوكيد المعنوى احتمالا وهو الأعداد المضافة إلى ضمير المؤكدً قبلها).

هـ- ما يقرره عن المبهم والمضمر، وتفريقه بينهما على أساس أن المبهم هو الذى يفسَّر بما بعده كاسم الإشارة الذى يفسره اسم الجنس بعده، وكالاسم الموصول المفسَّر بالجملة أو ما يشبهها بعده، وأن المضمر هو الذى يفسِّره ما قبله [١].

ومما ثقُلت موازينه فى مطولات الجدل النحوى، وخفَّت قيمته أن المضمر قد يفسِّره ما بعده، كما يفسره ما قبله، وإلا فماذا نقول فيما يرد فى كتب النحو مما يلى :-

- عود الضمير على متأخر فى اللفظ متقدم فى الرتبة.
- عود الضمير على متقدم فى اللفظ متأخر فى الرتبة.
- عود الضمير على ما يتعين تأخره عنه لفظا ورتبة، ولا يصح نحويا إلا على هذا الوجه، كما أنه لم يرد استعمالا إلا كذلك، وله صور عدة منها : ضمير الشأن، وفاعل نعم وبئس المفسَّر بنكرة بعده منصوبة على التمييز، وفاعل خلا، وعدا، وحاشا فى أسلوب الاستثناء، واسم ليس، ولا يكون فى باب الاستثناء، ومعمول الأول فى باب التنازع عند إعمال الثانى، وغير ذلك[٢]...

و- ما يراه من أن أداة الشرط تفيد دائما التعليق، وأن إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط على أنه مبتدأ يؤدى إلى التعارض بين

---

(١) السابق جـ١ هـ ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٢) انظر : القاعدة النحوية ص ١١٨ - ١٢٠ ، ١٢٣ - ١٢٤.

مدلول أداة الشرط (الذى هو التعليق)، ومدلول الجملة الاسمية (الذى هو الثبوت والتحقق والاستمرار) [١].

وكلا الأمرين فى حاجة إلى كلام؛ ذلك أن التعليق ليس إلا وجها واحدا من عدة أوجه دلالية تركيبية معا، تشكل العلاقة بين الشرط والجواب فى جانبى الدلالة والتركيب معا، فليس كل شرط تعليقا، وكما لا يصح التبادل الدلالى بين تلك الأوجه، لا يصح التبادل التركيبى - كذلك - بين الأشكال اللغوية التى تعبر بها اللغة عن كل وجه [٢].

هذا عن الأمر الأول وهو الصلة بين الشرط والتعليق، أما الأمر الثانى وهو التعارض بين مدلول الأداة (الذى هو محض "التعليق" عند صاحبنا متابعا النحاة)، ومدلول الجملة الاسمية (الذى يزعمون أنه الثبوت والدوام والتحقق) فإن انتقاء وحدانية "التعليق" صلةً بين الشرط والجواب، يكفى فى الرد على ذلك الزعم. ونضيف إليه أنه كان أولى من هذا الذى يذهب إليه صاحبنا أن يقول : إن أداة الشرط من الأدوات التى تنسحب معانيها الوظيفية على التركيب الذى تتطلبه، ومن ثم فهى أداة معدِّلة، مكيِّفة (بصيغة اسم الفاعل) لوظيفة الجملة الاسمية، ومن ثم فلا تناقض؛ ذلك أن أداة الشرط حين تدخل على الجملة الاسمية (المفيدة - جدلا - للتحقيق والثبوت والدوام) تعدّل من وظيفة تلك الجملة كما تعدل من الدلالة الوظيفية للصيغ الفعلية بعدها، فتصرف الماضى للمستقبل (ما عدا "لو" التى تفعل العكس)، وترفع احتمال الحالية فى المضارع وتخلّصه للمستقبل.

---

(١) النحو الوافى جـ٢ ص ١٤١ ، هـ ص ١٤٠ - ١٤١.

(٢) انظر الفصل الأخير من رسالتى للدكتوراه :

Conditional Sentences within the Arab Grammatical Grammatical Tradition. PP. 188-240.

ز- ما يسجله من أن الأغلب أن يؤدى المفعول به معنى ليس أساسيا فى الجملة [١]، دون أن يقول لنا : ما المقصود بالمعنى الأساسى للجملة ؟ وهل هو معنى وظيفى، أو دلالى، أو هما معا، أو غيرهما معا ؟ وكيف يمكن الاستغناء عن المفعول به، ثم يفهم المعنى المقصود به فى الجملة دون ذكره ؟ وهل المعنى المقصود أداؤه بالمفعول به ليس أساسيا حقيقة ؟ وما طرق إثبات ذلك على مستويى الدلالة والتركيب ؟

ح- ما يخلعه على تنوين الصرف من أنه يكسب الاسم خفة فى النطق [٢]، دون أن يوضح لنا ما يلى :- ما مفهوم الخفة ؟ وما مقياسها ؟ ومن الذى يصدق فى حقه أن التنوين يجلب له الخفة فى نطقه واستعماله ؟ وبالنسبة لماذا ؟ وما براهين هذا كله لغويا ؟ ثم كيف ننجو من الوقوع فى التناقض التالى، (أو على الأقل : كيف نقع على تفسير يتلاءم مع ما يلى :-)

إذا كان النحاة يقررون أن النون فى المثنى وجمع المذكر السالم هى المعادل للتنوين فى الاسم المفرد، وأن حذف هذه النون فى إضافة الوصف (مثنى أو مجموعا) لما بعده يحقق التخفيف، فكيف يكون ذكر التنوين فى المفرد محققا الخفة، وعدم ذكر معادله محققا الخفة كذلك فى الوصف المضاف مثنى أو جمعا ؟

ط- ما يميل إليه من أن التخلص من التقاء الساكنين (نون التوكيد الخفيفة + ساكن بعدها) بكسر النون الخفيفة هو الأخف، والأبعد من اللبس، ومن ثم فهو الأفضل - [٣] وإن قل أنصاره -

---

(١) النحو الوافى جـ٢ ص ١٦٨.

(٢) السابق جـ٤ ص ١٩٢ ، حـ١ ٣٦.

(٣) النحو الوافى جـ٤ ص ١٧٤.

ولم يقدم صاحبنا برهانا بدعم به ما يميل إليه، أو حجة تبرر تفضيله رأى الأقلية على رأى الجمهور، كما أنه ترك علامات الاستفهام التالية دون جواب :-

ما المقصود بأفعل التفضيل "الأخف" ؟ والأخف من ماذا ؟ وكيف أنه أخف ؟ وعلى من وحديثنا كله يتعلق بالذين أُخذت عنهم اللغة، وإليهم نحتكم فى الصواب والخطأ، ولا يردُ على استعمالهم لغتَهم، وأداتهم لها شىء من مصطلحات ثقيل وأثقل، وخفيف، وأخف الخ ... ؟

ثم أى لبْس يتحدث عنه صاحبنا ؟ وكيف أن التخلص بالكسر هو مزيل ذلك اللبْس ؟

ى- ما يراه[1] من أن عبارة "لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه" أسلم وأدق من قولهم : "لا يصح الجمع بين المفسرٌ والمفسرٌ".

ووقوف صاحبنا فى عرضه هاتين المقولتين عند هذا الحد يجعل الكلام فاقدا ما يلى :-

- عدم تتبع المواضع التى يُجمع فيها بين المفسرٌ والمفسرٌ، وكانت تلبية حاجة الدارسين، والمتخصصين تستدعى استقصاء ذلك فى الأبواب النحوية، كما أن الزعم بأن الكتاب يغنى عن كل ما سواه يفرض هذا الاستيعاب، ويحتم ذلك التتبع.

- بيان أنه كما صح - عند النحاة - الجمع بين المفسرٌ والمفسرٌ، صح - كذلك لديهم - الجمع بين العوض والمعوض عنه [2]، وعليه فالعبارتان

---

(١) السابق جـ٢ هـ ص ١٣٤. (٢) انظر : القاعدة النحوية ص ١٧٦-١٧٨، ١٨٨-١٩٥.

قاصرتان، وغير منهجيتين، وليست إحداهما بمفضّلة على الأخرى فى سلامة أو دقة.

ك- ما يقرره فى التفرقة بين علامات الأسماء وعلامات الأفعال من أن الاسم لا تتحقق اسميته إلا بوجود العلامة معه، أما الفعل فعلامة فعليته صلاحيته لقبول العلامة، وليس وجود العلامة معه[١] .وتلك قضية كانت تحتاج منه تفسيرا، ومناقشة، وبرهنة، ولكنه لم يفعل، بل أرسلها، وتركها مطلقة، وكأنها لا تثير الجدل، ولا تتطلب البرهان.

ل- ما يذكره فى باب النعت من أن "القطع فى النعت ينافى[٢] التوكيد".

وهذا القول المرسل نفسه ينافى ما يقرره أولئك النحاة الذين يرون أن ما كان نعتا وقطع إلى الرفع أو النصب تعرب فيه تلك الجملة (التى قطعت عن النعت إفرادا) صفة، وتقوم بوظيفة التوكيد، بل إنهم يذهبون إلى أن التوكيد بها أقوى من التوكيد بالمفرد؛ لتكرار الإسناد، وعليه فكيف ينافى القطع التوكيد وهو فى تحقيق التوكيد أبلغ ؟

م- ما ينقله عن النحاة من أن أفعال الاستثناء قسمان [٣] :-

- ما يقع نعتا، وهو - عندهم - ما تتعين فعليته فقط (وهو : ليس، ولا يكون).

- مالا يقع نعتا، وهو ما يحتمل الفعلية والحرفية، وهو (خلا، وعدا، وحاشا).

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ٢٥ ، ٤٧. (٢) السابق جـ٣ هـ ص ٤٩٠ ، ص ٤٩٢ والهامش.

(٣) النحو الوافى جـ٣ ص ٤٧٨.

ويدع صاحبنا قضية الكلام دون مناقشة، ودون إجابة عن مثل السؤال التالى :- إذا كان النحاة قد قرروا صحة الوصف بالجملة (اسمية وفعلية)، وبشبه الجملة (ظرفا، وجارا ومجرورا) فلم أجازوا الوصف بجملة ليس ولا يكون، ومنعوا الوصف بما يصلح أن يكون جملة، ويصلح أن يكون شبه جملة - كذلك - (وهو ما يستخدم من أدوات الاستثناء أفعالا وحروفا : خلا، وعدا، وحاشا) ؟

ن- ما أقر فيه [1] صاحبنا تقرير النحاة أن "المفسِّر لا يجيء قبل المفسَّر"، مع أن أبواب النحو تجعل من هذا القول المصكوك تعميما غير دقيق، بل غير صحيح؛ ذلك أن النحاة أعينهم أقروا تقدم المفسرُ وتأخر المفسَّر وأوردوا مسائل كثيرة فى كتبهم ومطولاتهم، ومن ذلك مثلا :-

- تقدم ما يصلح جوابا للشرط على الأداة، ومعاملة جمهور النحاة هذا المتقدم على أنه مفسِّر للجواب وليس هو الجواب؛ ضرورة أن رتبة الجواب - عندهم - التأخر عن الشرط.

- ما يرونه من أن الأصل فى الضمير أن يتقدم عليه مرجعه، أى : مفسره، ومزيل إبهامه، وناقله إلى التعريف بعد الإبهام.

س- يثبت النحاة أن إحدى صور التقاء الساكنين على بابه وحدّه تتمثل فى التقاء واو الجماعة أو ياء المخاطبة مع نون التوكيد فى الأمثلة الخمسة، وعليه يصح أن نقول فى لتقومونّ، ولتقومينّ : لتقومونْ،

---

(١) السابق جـ١ ص ٢٢٩.

ولتقومنّ بإبقاء الواو والياء الساكنتين، وعدم حذفهما لالتقاء سكونهما مع السكون فى نون التوكيد.

ويرون [١] أن حذف الواو والياء أفضل من بقائهما، وإن كان بقاؤهما جائزا نحوا واستعمالا، ويبررون هذا الذى يرونه بأن التقاء الساكنين - مع جوازه - لا يخلو من ثقل. فالحذف عندهم إنما هو للتخلص من الثقل الحاصل بالتقاء الساكنين، ويوافقهم عباس حسن على مقالة الخفة تلك، دون مناقشة، وكان ينبغى عليه أن يناقشها، لأن الحديث عن الخفة، والثقل على لسان العربى الذى هو ابن اللغة، منه تُجمع، وعنه تُروى، وإليه المصير والمآل فى قضايا الصواب والخطأ حديث يؤدى التسليم به إلى نفى الأساس الذى جعلنا نأخذ عنه، ونحكّمه مقياسا للصواب والخطأ، ألا وهو السليقة، أو الملكة، أو ما يسمى فى التفكير اللغوى المعاصر The native speaker's Competence وكذلك الأداء اللغوى الصحيح المقبول، المتّبع (بصيغة اسم الفاعل) - دون إدراك مباشر - نظام اللغة فى مستوياتها المتنوعة، المنتج لصحيح الكلام فيها دون سواه.

ع- متابعة النحاة فى إعراب ضمائر غير الرفع الواقعة فى موقع الرفع، وذلك بعد "لولا" فى مثل: لولاه، لولاك، لولاى؛ إذ يرى [٢] - متابعا النحاة - أن الضمير فى هذا الموقع يبنى على حركته، ويأخذ حكم

---

(١) انظر النحو الوافى جـ١ هـ ص ٨٩ ، هـ ص ٩٠ وانظر كذلك : حاشية الصبان جـ١ ٦١ - ٦٢، شرح التصريح جـ٢ ص ٢٠٦ ، جـ١ ص ٥٧، حاشية الخضرى جـ١ ص ٣٢.

(٢) النحو الوافى جـ١ ص ٢١٨.

الموقع إعرابيا، ولا يناقش ما يترتب على مثل هذا القول من إهدار ما قرروه فى تصنيف الضمائر من أن منها ما يختص بموقع الرفع، ومنها مالا يكون لذلك الموقع، ومن هذه الأخيرة هاء الغيبة، وكاف الخطاب، وياء المتكلم، وكل واحد منها يشغل أحد موقعين هما النصب أو الجر، أما موقع الرفع الذى يحتله ما يرد بعد "لولا" - مثلا- فلا تشغله هذه الضمائر.

فكان يجب على صاحبنا أن يناقش مثل هذا التساؤل، وأن يبحث عن تفسير آخر لا يتعارض مع مقررات النحاة، وتصنيفاتهم ما دام قد ارتضاها وتبناها.

ف- ما نقله عن النحاة من تعليل لاشتراط أن يكون المفعول لأجله غير متعدد سواء أكان منصوبا أم مجرورا؛ ذلك أن النحاة يوجبون الاقتصار على مفعول لأجله واحد للعامل الواحد، ويرون أنه لا مانع من العطف عليه، أو البدل منه، ويبررون ذلك بأن العلة فى وجود الشيء لا تكون إلا واحدة، وأن السبب الواحد لا يوجد إلا مسببا عنه واحدا [١].

ويورد صاحبنا مثل هذه الحجج الجدلية التى تسيء إلى النحو من غير أن تفيده - على حد تعبيره[٢] - دون مناقشة،أو تعليق، ودون إجابة عن

---

(١) السابق جـ٢ هـ ص ٢٢٨.

(٢) السابق جـ٢ ص ٣٦٣.

السؤال الذى يعلن عن نفسه فى سفور، وهو : هل العطف على المفعول لأجله، أو الإبدال منه يغير قضية تعدده دلاليا ؟ وإذا كان ذلك لا يغير القضية فما الموقف مما يقرره النحاة من أن السبب الواحد لا يُوجِدُ إلا مسبَّبا عنه واحدا ؟ ثم - وهذا هو الأهم- ماذا عما ترتب على ذلك من قاعدة تجعل المفعول لأجله لا يتعدد صناعة وإن تعدد دلالة ؟

ص- ما ينص عليه من عدم نصب المفعول لأجله بالوصف الذى لا ينصب مفعولا به، كالصفة المشبهة، وأفعل التفضيل.

ويسجل صاحبنا هذا دون مناقشة، ودون اعتراض عليه بسلوك النحاة أنفسهم الذين ينصبون المفعول لأجله بالفعل اللازم، وبالمصدر منه، بل وينصبونه بما ليس فعلا أصلا، ولا يعمل عمله، مثل : "ما" و "كيف" الاستفهاميتين [1].

---

(١) انظر :

- الكتاب جـ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٧.
- شرح التصريح جـ١ ص ٣٤٣.
- حاشية الخضرى جـ١ ص ٢٠١.
- حاشية على شرح الفاكهى جـ٢ ص ١٣٠- ١٣٢.

النقطة الخامسة :

من مظاهر الإسراف فى عرض المسائل...

النقطة الخامسة :

- مظاهر الإسراف فى عرض مسائل لا يقتضيها مبرر منهجى، ولا تسوغها حاجة تعليمية، ولا تدعو إليها ضرورة تطبيقية، ولا يفرضها شىء مما استنه صاحبنا معايير للرفض والقبول : كالمصالح المرسلة، واحتياجات الواقع العملى إدرايا أو مهنيا أو اجتماعيا الخ ...

ولأن هدفنا هو التنبيه على الخُلف بين طموح خُطة صاحبنا فى الدرس النحوى وقصور تنفيذه لها فإننا سنورد هنا كوكبة مما يندرج تحت مظاهر الإسراف محيلين إلى مواضعها التى أُشبع فيها الإسراف:-

أ- المضاف إليه بعد "اثنان" واثنتان" :-

من أحوال هذين اللفظين الملحقين بالمثنى أن يكونا مضافين، وفى هذا يقول صاحبنا : " ... أم مضافين إلى ظاهر، نحو: جاءنى اثنا كتابك، وثنتا رسائلك، أم أضيفا إلى ضمير، نحو : غاب اثناكما، وحضرت ثنتاكما، ولكن الصحيح عند إضافتهما للظاهر أو للضمير أن يراد بالمضاف إليه شىء غير المراد من "اثنا وثنتا"، أى : غير المراد من المضاف؛ فلا يقال : حضر اثنا محمود وصالح، ولا حضر اثناكما، إذا كان مدلول المضاف إليه فى الحالتين هو مدلول "اثنا"، أى : مدلول المضاف ... بخلاف مالو قلنا : جاء اثنا المنزل، إذا كان المراد صاحبيه، وجاءت ثنتا المنزل، إذا كان المراد صاحبتيه، وجاء اثناكما، وجاءت اثنتاكما، والقصد : خادمتاكما، أو سيارتاكما ...، وجاء اثناه، واثنتاه، واثناكم، واثنتاكم ...، فإن المراد من المضاف هنا غير المراد من المضاف إليه، وكذلك ما يكون الضمير فيه للمفرد أو الجمع، نحو : اثناك، واثناكم [1]".

---

(١)النحو الوافى جـ١ ص ١٢٣ ، هـ ص ١١١.

يتحدث صاحبنا على هذا النحو الذى يجعل فيه من نية المتكلم وقصده سببا يصح به ما لو فُقدت فيه تلك النية لا ندرج الكلام تحت غير المباح، أى أن النية الصالحة تبيح ما ليس بمباح. وهذه النية التى يعتمد عليها صاحبنا هى هى نفسها التى سخر من النحاة بسبب اعتمادهم عليها، والتماسهم الصحة فى النصوص على أساسها، إذ يقول : "فما أعجب هذا الكلام الذى يزدوج فيه العجب. ذلك أنهم منعوا التوابع لمخالفتها لتعليلاتهم الجدلية دون مخالفتها للمأثور، وأنهم عادوا فأباحوها إن نوينا كذا وكذا ... فالنية ... تُصلح ما أفسده التعبير؛ فمن نوى فقد استقام أسلوبه، وإلا حكم عليه بالفساد والبطلان. فليقدر المتكلم - مقدما - أنه ينوى بكلامه ما أرادوا فتكون نيته رخصة إباحة، وجواز مرور. ومن لم يفهم ما أرادوا، أو لم يتسع وقته للنية، أو لم تسعفه ذاكرته بها - فماذا يصنع؟ أينوى نية عامة، سابقة، مطلقة؛ تشفع له فتفوز أساليبه بالسلامة، ولا يحتاج إلى تكرار هذه النية وتجديدها كلما أراد التعبير؛ وبهذا يستريح ويرضى التعليلات ؟ (١)"

هذا بالإضافة إلى أن هذا الذى يعرض له هنا تعوزه النصوص الفصيحة الموثقة، أو على الأقل : ينطبق عليه ما يدعو صاحبنا إلى البعد عنه من نصوص لا تروق محاكاتها اليوم.

وهكذا نرى صاحبنا - على الرغم من سخريته الشديدة، وتهكمه البالغ - يجعل من النية (موضع السخرية وسبب التهكم) معيارا، ومن قصد المتكلم منهجا فى تصويب الأساليب وتخطئتها. كما نراه- على الرغم من دعوته إلى التخلى عن صحيح النصوص، والبعد عن بعض فصيحها - يدعو إلى التوسع فى قبول ما يعوزه التوثيق اللغوى الصحيح من ناحية، وما يدعو هو نفسه إلى اطّراح مثله؛ لأنه لا تروق لنا محاكاته اليوم من ناحية أخرى.

---

(١) اللغة والنحو ص ١٧٠ ، وانظر كذلك ص ١٨٩.

ب- جزم مهموز اللام المخفف الهمزة :-

هل يجزم مثل : "لم يَقْرَا" المخففة من "لم يقرأ" ؟

وبم يجزم ؟ وهل انقلاب الهمزة كان بعد دخول الجازم أو قبله ؟

يعنىّ صاحبنا نفسه، وقارئه، وضوابط نحوه الذى زعم له البرء من أسقام النحو القديم بالإجابة على الأسئلة السابقة فيقول : "عرفنا أن المضارع المعتل الآخر يحذف آخره عند الجزم. وهذا بشرط أن يكون حرف العلة أصيلا فى مكانه ... فلا يكون مبدلا من الهمزة، مثل : يقْرا الرجل، أى : يقرأ، ومثل :يوضُو وجهُ على؛ بمعنى : يحسن ويضىء، وأصله يوضؤ، ومثل يُقرى الصنيفُ السلامَ، بمعنى : يلقيه، وأصله : يقرىء. فلو كان مبدلا من الهمزة كالكلمات السالفة - لكان خير ما يقال هو : إن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة ألفا، أو واوا، أو ياء، فى تلك الأمثلة وأشباهها، ولا يحذف حرف العلة. ومن الأمثلة أيضا : :يبرا" المريض، و "يبرُو"، أى : يُشفى، وأصلهما : "يبرأ" و "يبرؤ"، بالهمز فيهما. و "يُبْرى" الله المريض، أى : يَشفيه، وأصله : يُبرئه. ومثل يملا الساقى الإناء، أى : يملأ. و "يمتلى" الإناء، أى : يمتلىء. و "يبطو" القطار، أى : يَبْطُؤ؛ فلا داعى للتفصيل الذى يقوله النحاة، من أن إبدال حرف العلة من الهمزة، إن كان بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسى؛ لسكون الهمزة بسببه، فيكون الجازم قد عمل عمله فيها، وهو الجزم، ومتى سكنت الهمزة كان إبدالها من جنس حركة ما قبلها قياسيا، فتقلب ألفا، أو واوا، أو ياء، على حسب تلك الحركة، ولا تحذف هذه الحروف؛ إذ لا داعى لحذفها، بعد أن أدى الجازم عمله، وفى هذه الحالة تعرب الكلمة مجزومة بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة المختفية ... أما إن كان الإبدال من الهمزة قبل الجزم، فهو إبدال شاذ، والأفصح عدم حذف حرف

العلة أيضا، ويكون الفعل مجزوما بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة المختفية كسابقه. ولا يحذف حرف العلة - مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهمزة، ليؤثر فيها - لأن حرف العلة هذا عارض، وليس أصيلا. ولا اعتداد بالعارض عندهم[١]".

جـ- لفظ "عشر" أو "عشرة" فى حالتى تركيبهما مع العدد "اثنان أو اثنتان" يحرص صاحبنا على توضيح أن وظيفة لفظ "عشر" فى التركيب الإضافى "اثنا عشر"، ولفظ "عشرة" فى التركيب الإضافى "اثنتا عشرة" هى أنه بدل من نون المثنى الحرفية فى كلمتى "اثنان" و"اثنتان"، والتى حذفت للإضافة. بل ويعيد توضيحه فى أكثر من موضع، فيقول : "... وتحذف نون المثنى والجمع للإضافة ... وهو حذف لازم، كحذفها وجوبا مع اثنين واثنتين عند تركيبهما مع عشر أو عشرة ... فتحل كلمة عشر أو عشرة مكان النون بعد حذفها نحو اثنا عشر، واثنتا عشرة، فتعرب اثنا واثنتا إعراب المثنى. وكلمة عشر أو عشرة اسم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب؛ لوقوعه موقع نون المثنى التى هى حرف[٢]".

د- ملحقات المركب الإسنادى :-

يورد[٣] صاحبنا تحت هذا المصطلح ما يكفى وحده للبرهنة على تطرفه فى الإسراف، بذكر ما لم يرد به استعمال، وحرصه على الحديث فيما لا حاجة إليه، وإسهابه فى أمور هى بالمزح أشبه، كما يحلو له حينا أن يعبر حين لا يروقه الكلام.

---

(١) النحو الوافى جـ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) السابق جـ١ ص ١٤٢ ، وانظر ص ١٢٣.

(٣) السابق جـ١ هـ ص ٢٧٩ ، ص ٢٧٩.

ومهما يكن من أمر فإن صاحبنا يورد تحت هذا المصطلح ما يلى :-

- العلم المنقول من حرفين، مثل : ربما، إنما.

- العلم المنقول من حرف واسم، مثل : إن الرجل.

- العلم المنقول من حرف وفعل، مثل: لن يسافر.

ويحرص صاحبنا على ذكر الحكم النحوى الذى يلحق آخر كل علم من تلك الأعلام (ربّما، إنّما، إنّ الرجل، لن يسافر) فى المواقع الإعرابية المختلفة، فيذكر أن كل علم من هذه الأعلام وأشباهها ليس مركبا إسناديا؛ لأنه ليس جملة، ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الإسنادى.

هـ- تحويل معتل العين أو اللام أو العين واللام إلى صيغة فَعُل للمدح أو الذم :-

يقرر[1] صاحبنا أن أكثر ما ذكره النحاة من صور فى هذا الصدد ليست له أمثلة مسموعة تؤيد كلامهم عنه، وأنه لا يحسن اليوم استعمال شىء من تلك الصور؛ لأنها ثقيلة، مجافية للأسلوب الأدبى الرفيع، والذوق البلاغى السائغ، وفى الميادين اللغوية الأخرى ما يغنى عنها تماما.

وعلى الرغم من هذا الذى يقرره نراه يحرص على الإسهاب فى أحكام لا شواهد لها، ولا نصوص تؤيدها، ولا استعمال يشفع لشىء منها، فيقول :- "إن كان الفعل المراد تحويله معتل "الفاء" مثل : وثق - وفد ... فحكمه حكم الصحيح. وإن كان معتل العين بالألف، مثل صام - هام - نام - بقى على حاله، وقدّر فيه التحويل تقديرا عقليا محضا عند وجود قرينة تدل على

---

(١) السابق جـ٣ ص ٣٩٣.

قصد المدح أو الذم؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعى فى الفاعل، وفى المخصوص ...، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضا مع نية التحويل الذى ترشد إليه القرينة. ويدخل فى هذا النوع الفعل : "ساء" فيصح أن يلاحظ فيه التحويل عند قيام القرينة؛ فيستعمل استعمال الأفعال التى تحولت، ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك؛ لأنه موضوع فى أصله للذم العام الصريح، مثل : "بئس"؛ فتجرى عليه أحكام "بئس" من نواحيها المختلفة.

وإن كان الفعل معتل اللام - فقط - بالواو، أو بالألف التى أصلها الواو : مثل : سَرُوَ - غَزَا... ظهرت الواو فى الكلام مفتوحة وقبلها الضمة، ولو لم تكن الواو موجودة فى الأصل - ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة، فنقول : سَرُوَ - غَزُوَ، أو : سَرْو - غَزْوَ.

وإن كان الفعل معتل اللام بالياء، نحو :خَشِيَ، ورَمَى، قلبت الياء واوا قبلها ضمة، ويجوز تسكين ما قبلها، فتصير : خَشُوَ، أو خَشْوَ، رَمُوَ، أو رَمْيَ.

وإن كان الفعل معتل العين واللام معا، وحرف العلة فيهما هو "الواو"، مثل : قَوِى (من القوة، أصله : قَوِوَ)، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة؛ لتقلب بعدها الواو الثانية ياء، فتصير "قَوِىَ" فكأن الفعل بقى على حاله.

وإن كلن معتل العين واللام معا بالواو فالياء، نحو : شَوَى : قلبت الياء عند التحويل واوا؛ لوقوعها متطرفة بعد ضمة، ثم أدغمت الواو فى الواو، فتصير : "شَوَّ". ويجوز عدم القلب واوا فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فتقول : شَوْيَ. وكذلك نقول فى قَوِىَ : قَوْيَ، ولا يجوز القلب والإدغام فى هذه الحالة؛ لأن السكون ليس أصليا.

وإن كان معتل العين واللام معا بالياء، نحو : حَيٌّ، وعَيٌّ ... لم يصح تحويله [١]".

و- قلب نون التوكيد الخفيفة ألفا عند الوقف :-

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين، ولا بعد الألف الزائدة التى تقع بين نون النسوة ونون التوكيد المشددة. هذا ما عليه الرأى الأحسن، أو الرأى الأعلى. وتبرير عدم استخدام نون التوكيد الخفيفة فى هذه الصيغ هو الابتعاد عن اللبس والخفاء.

ويرهق صاحبنا نفسه، وقارئه، فى كتاب هدفه الأول، وغايته الكبرى تخليص النحو من مثل ما يعنى نفسه بتفصيلاته، والتوائه، وغرابته، فيتحدث عن اللبس والخفاء فى صور خيالية، فيقول : "وفيه ابتعاد ... عن اللبس، وعن صور خيالية تنشأ عند الوقف. ومن هذه الصور الخيالية المتعددة قلب نون التوكيد الخفيفة ألفا عند الوقف بعد ألف الاثنين، أو الألف الفاصلة بين النونين ... - فى رأى من يجيز وقوعها بعدهما - فى مثل :

يالاعبان دَحْرِجَانْ كرتكما، يالاعبات دَحْرِجْنانْ كرتكن؛ فتصير: دحرجاا - ودحرجناا. ثم تقلب الألف الثانية همزة، فيقال فيهما : دحرجاء، ودحرجْناء ؛ لوقوع الألف الثانية متطرفة بعد ألف؛ فتقلب الأخيرة همزة[٢]".

---

(١) النحو الوافى جـ٣ ص ٣٩٢ -٣٩٣، وانظر ما يلى : المقرب ص ٧٧ ، ٨٤ ، حاشية الصبان جـ٣ ص ٢٢-٢٣، شرح التسهيل جـ٣ ص ٢٠ ، ٢١ ، ٣٠، الخصائص جـ٢ ص ٢٢٥-٢٢٦، شرح شافية ابن الحاجب جـ١ ٧٦ ، ٧٧، شرح الأشمونى جـ٤ ص ٢٤١، مغنى اللبيب جـ٢ ص ٦٧٤.

(٢) النحو الوافى جـ٤ هـ ص ١٧٢.

ولأن الهدف - كما قلت فى أول هذا الموضوع - ليس إلا بيان الخلف - عند صاحبنا - بين النظر والتطبيق فسوف أسرد عليك بعض ما يندرج تحت ما أرى أن عباس حسن أسرف فيه على نفسه، وعلى منهجه، وعلينا، وخالف ما وعدنا به من أنه سيعرض علينا نحوا يريح المعلمين، والمتعلمين من أوزار النحو القديم[١]، ويخلصهم من شوائبه، محيلا إلى المواطن التى ذكرت فيها الموضوعات المنتقرة مشبعة، ويشمل السرد ما يلى :-

ز- إعراب المنادى المبنى قبل النداء [٢].

ح- نقل الكلمة المبنية وجعلها علما [٣].

ط- حكم المنادى المبنى على الضم، وما يجوز فيه إلى جانب البناء على الضم من الفتح إعرابا، وبناءً، وتوجيه كل[٤].

ى- حكم النكرة الموصوفة، وهل الوصف كان قبل النداء أو بعده ؟ وما يذهب إليه بعض النحاة من أنها تنصب مطلقا، كان الوصف قبل النداء، أو بعده [٥].

ك- نداء الأعداد المتعاطفه المسمى بها [٦].

ل- المنادى المبنى على الضم إذا تكرر مضافا [٧].

---

(١) السابق جـ١ ص ٤ ، ٥.
(٢) السابق جـ٤ ص ٩ - ١١.
(٣) السابق جـ٤ ص ١١.
(٤) السابق جـ٤ ص ١٩- ٢٠.
(٥) السابق جـ٤ ص ٢٨ - ٢٩.
(٦) النحو الوافى جـ٤ ص ٣٣-٣٤.
(٧) السابق جـ٤ ص ٥٢ - ٥٥.

م- رفع المضارع فى الجواب مع الشرط الماضى [١].

ن- اتصال الضمير بعامله [٢].

س- قطع همزة الوصل فى الموصول المبدوء بأل المسمى به مع صلته، والمستخدمان معا علما نحو : " ألذى يكتب" (علما على شخص) [٣].

ع- منع الكلمة من الصرف للعلمية والتأنيث [٤].

---

(١) السابق جـ٤ ص ٤٤٣ - ٤٤.

(٢) السابق جـ١ ص ٢٤٧ والهامش ، ص ٢٤٤ - ٢٤٧.

(٣) السابق جـ٤ ص ٣٧ والهاش.

(٤) السابق جـ٤ ص ٤٥٣ - ٤٥٦.

النقطة السادسة :

عدم الوفاء على المستويين: النظرى والتطبيقى...

النقطة السادسة :

- عدم الوفاء بما حدده عباس حسن نظراً، وتغياه هدفا، وحاول تبريره علميا، وتعليميا، على المستويين النظرى والتطبيقى، ومن أوجه القصور ما يلى :-

أ- ترك "الشواهد النحوية" التى يقر لها بأن "كثيرا منها يحتل المكانة العليا من سمو التعبير، وجمال الأداء، وروعة الأسلوب، وفتنة المعنى[1]"، ويصفها فى الوقت نفسه بأنها "مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة، وبالمعانى البعيدة التى تتطلب اليوم من المتعلم عناء، وجهدا لا يطيقهما، ولا يتسع وقته لشىء منهما[2]".

ومنهج صاحبنا - بهذا الصنيع الذى يرى فيه "الشواهد النحوية" رجسا يجب أن يتطهر منه كتابه، وعملا مضطربا لا يليق بمؤلفه أن يضمه بين دفتيه - يقع فى أوجه القصور التالية :-

- يفقد نمطا جيدا من أنماط دراسة "نحو النص".

- لا يلبى حاجة المتخصصين الذين يدفعهم قصور الكتاب فى هذا الجانب إلى اللجوء إلى كتب الشواهد والمسائل؛ لاستيفاء ما زعم صاحبنا أن كتابه قد استوفاه، وأنه لا حاجة إلى غيره معه، وهو ادعاء يثبت الكتاب صحة نقيضه.

- يغيب عن منهج صاحبنا - فى هذا الصدد - ربط قواعد الأبواب، وضوابط المسائل بما استقر فى الدرس النحوى أنهاأقيمت عليه وعلى نظائره.

(١ ، ٢) النحو الوافى جـ١ ص ٦.

ب- الاعتراف بصحة الاستعمال، وروده عن العرب، وجوازه عند النحاة، ثم الدعوة - رغم كل هذا - إلى رفضه، والتوقف عن القياس عليه، ويكفى أن نحيل إلى رأيه فى كوكبة من المسائل التى تنوب عن كثير كثير غيرها:-

- موضع اقتران الخبر بالفاء فى غير أساليب الشرط [١].
- إتباع العين حركة الفاء فيما اعتلت عينه (عند هذيل) [٢].
- تقدم أفعال القلوب مع عدم إعمالها [٣].
- حذف النون من المثنى الوصف، وكذلك الجمع ونصب ما بعده [٤].
- دخول إنْ المخففة على الجملة الفعلية [٥].
- دخول إنْ المخففة على فعل غير ناسخ [٦].
- دخول أنْ المخففة على ضمير بارز، ومجىء خبرها مفردا [٧].
- ثبوت ياء المنقوص الممنوع من الصرف فى جميع حالاته الإعرابية، وظهور الفتحة دون تنوين فى حالتى النصب والجر [٨].
- اقتران جواب إن الشرطية باللام [٩].
- عدم استخدام لهجة "أكلونى البراغيث" فى الفعل [١٠].

---

(١) السابق جـ١ ص ٤٩٠.
(٢) السابق جـ٤ ص ٥٧٦.
(٣) السابق جـ٢ هـ ص ٣٩.
(٤) السابق جـ١ هـ ص ١١ ، هـ ص ١٤٣.
(٥) السابق جـ١ ص ٦١٢.
(٦) النحو الوافى جـ١ ص ٦١٣.
(٧) السابق جـ١ ص ٦١٩.
(٨) السابق جـ٤ ص ٢٥٣.
(٩) السابق جـ٤ هـ ص ٤٢٩ ، ص ٤٣٣.
(١٠) السابق جـ٢ هـ ص ٧٢.

- عدم استخدام أسلوب "قرأت الثلاثة الكتب[١]".

- عدم استخدام مثل : "كِلا أخى وخليلى ...[٢]".

- عدم محاكاة المسموع بكثرة من مثل قولهم : "لا غلامَىْ لك، و "لا خادمِى لك[٣]".

- استبعاد "ذو" الموصولة بلهجاتها المختلفة [٤].

- عدم استخدام "أيْما" (لغة تميم فى "إمّا") [٥].

جـ- اعتناق ما هو وجه ضعيف، ومن أمثلته :-

- عدّ "أل" الموصولة مع صلتها "شبه جملة" [٦].

- تقدير عامل بعد "إنْ" الشرطية المتلوة باسم مرفوع [٧].

د- اتّباع ما هو أقل دقة فى الرأى، ومن ذلك :-

- نصب المنادى النكرة الموصوفة مطلقا (كان الوصف قبل النداء، أو بعد النداء) [٨].

هـ- مناصرة رأى الفريق الأقل، ومن نماذج ذلك :-

- حذف التنوين من "العلم"، وحذف ألف "ابن" معا، حين يكون أحد العلمين "كنية"، أو "مضاف[٩]".

---

(١) السابق جـ٣ هـ ص ١٤.
(٢) السابق جـ٣ ص ٩٩.
(٣) السابق جـ١ هـ ص ٦٢٩.
(٤) السابق جـ١ هـ ص ٣٢١.
(٥) السابق جـ٤ هـ ص ٤٧٠، جـ٣ ص ٦١٤ - ٦١٥.
(٦) السابق جـ١ هـ ص ٣٢١.
(٧) السابق جـ٤ هـ ص ١٤٠.
(٨) السابق جـ٤ ص ٢٩.
(٩) السابق جـ٤ هـ ص ١٧، ص ١٧٢.

و- الأخذ بما وصف بأنه غير الشائع من الرأى، ومن هذا :-

- تصغير صيغة التعجب [١].

ز- عدم الاطراد فى موقفه من السماع تشددا له [٢]، أو تشددا عليه [٣].

ح- عدم الاطراد فى موقفه من شروط النحاة قبولا ورفضا [٤].

ط- إهمال المستعمل الجائز، والتوسع فى قبول ما هو مرفوض، أو بعبارة أخرى : وجوب إهمال ماهو مقبول، والتوسع فى قبول ما هو منصوص على أحكام تخصه [٥].

ى- رفضه التفريعات، والوقوع فيها .

ك- الأخذ بما وصف من رأى بأنه معيب [٦].

ل- الأخذ بما يخالف ما عليه جمهرة النصوص [٧].

---

(١) النحو الوافى حـ٣ ص ٣٤٣

(٢) السابق حـ١ ص ١٨٠ ، هـ ص ٤١٢ ، هـ ص ٣٤٣ ، هـ ص ٦٠٥ - ٦٠٧ ، حـ٢ هـ ص ٤٤ ، هـ ص ٣٧٥ ، ص ٢٤٣ ، ص ٢١، حـ٣ ص ٤٦٢ ، حـ٤ ص ٢٦٤ ، ٤١٩ ، ٦٩٥.

(٣) السابق حـ١ هـ ص ١٥٢ ، ص ١٦٣ ، ١٣٢ - ١٣٣ ، هـ ص ١٤٩ ، حـ٢ هـ ص ٣٩ ، حـ٣ ص ٦١٤ ، ٦١٥ ، هـ ص ٣٨٨ ، حـ٤ هـ ص ١٧ ، ص ٢٦٧ ، ٢٢٣ ، ٢٥٣ ، ٤٤٢ ، هـ ص ٤٧٠، ص ٥٧٦ ، ٦٦٥ .

(٤) السابق حـ١ ص ١٣٢ -١٣٣ ، هـ ص ٤٠٥ ، هـ ص ٥٣٨ ، ص ١٥٥، حـ٢ هـ ص ٦٧ ، حـ٣ هـ ص ٣٥١ ، ص ٩٩ ، حـ٤ ص ٣٥٣ ، هـ ص ٣٤٧ ، هـ ص ٣٣٦ ، ص ٥٧٦ ، ٢٣٦ - ٢٣٧

(٥) السابق حـ١ ص ٦١٢

(٦) السابق حـ١ ص ٦٤٣ ، حـ٤ ص ٣٤٨ ، ٣٦٦

(٧) السابق حـ٢ هـ ص ٢١ ، هـ ص ٤٢٤ ، ٤٢٨ ، هـ ص ٥٧٧ ، حـ٤ ص ٣٠٢ ، حـ١ هـ ص ٢٠٠، هـ ص ٢٠٨ ، هـ ص ٤٠٢ ، ص ٢١٣

م- تجنب ما هو قياسى من الأساليب [١].

ن- رد ما هو عربى صحيح [٢].

س- الاعتماد على القليل فى الاستعمال، والردىء الذى لا يصح فى القياس .

ع- استبعاد اللهجات العربية من مجال التقعيد مع الاعتراف بخطأ ذلك علميا، وعدم الالتزام به عمليا وتعليميا .

ف- عدم الاهتمام بضوابط الأبواب، وقواعده الكلية العامة التى تجمع قواعد مسائله، وتجعل المتعلم والمعلم قادرين على الإمساك بخيوط محدودة، تؤدى الإحاطة بها إلى الربط بين ما يحكم مسائل الباب الواحد، أو الأبواب المرتبطة بعضها ببعض.

ص- والكبرى من آياته فى القصور والتناقض والاضطراب معا مواقفه من النص القرآنى التى تتلخص فيما يلى :-

١- مرة ينادى باتباع النص القرآنى، وعدم الالتفات إلى ما يقرره النحاة بشأن عدم موافقة النص القاعدةَ، وخروجه عن مقتضاها، ويهاجم النحاة مقررا أنهم ما ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه من تأويل إلا لتوافق الآيات رأيهم، مع أن الواجب - فى نظره - أن يغير النحاة رأيهم ليوافق أفصح كلام عرفوه، ثم يقرر قائلا : "... فلا علينا من اتباع تأويلهم [٣]".

---

(١) السابق جـ١ هـ ص ٥٢٧ ، ٥٢٨.

(٢) السابق جـ٢ ص ٢٤٧ ، هـ ص ٣٤٧.

(٣) النحو الوافى جـ٢ هـ ص ٤٤.

يرى عباس حسن ذلك فى مسائل، منها :-

- اجتماع الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين متحدى المعنى حين يكون المفعول تقديريا (١).

- موقفه من تقدير النحاة فى قوله تعالى : "وكانوا فيه من الزاهدين" "حيث يري أن تأويلهم مرفوض؛ إذ لا حاجة إلى إخراج الآيات المتعددة ... عن ظاهرها التركيبى العالى (٢)".

٢- ومرة يبدأ ناقدا سلوك النحاة، متعجبا من صنيعهم الذى يؤدى إلى القول بأن بعض التراكيب القرآنية لا تصح محاكاتها، ولا صوغ أساليبنا على نهجه، موضحا أن ما يقرره النحاة معترض عليه بنصوص صريحة، فصيحة فى القرآن الكريم، وأن الصواب ما تقرره النصوص لا ما تفرضه القواعد، ثم نراه - وهذا هو موطن العجب - يخلُص من مقدمته الناقدة المعترضة المحتجة إلى القول بما وجّه إليه نقده، والإقرار بما اعترض عليه، والدعوة إلى استعمال ما احتج عليه دون غيره من الاستعمالات، بل إلى وصف المنقود، المعترض عليه، المحتج منه عليه، بأنه الأنسب فى الأخذ به اليوم، أو أنه من الخير أن نكتفى به دون سواه. يذهب صاحبنا إلى ذلك فى مواضع، منها :-

- العطف على اسم "إنّ" قبل مجىء الخبر بالنصب دون الرفع (٣).

---

(١) السابق جـ٢ هـ ص ٤٤.
(٢) السابق جـ١ هـ ص ٣٤٣.
(٣) السابق جـ١ هـ ص ٦٠٢ ، ٦٠٥ - ٦٠٧.

- عدم قياسية "واو اللصوق" التى تذكر لتقوّى دلالة الجملة على النعت [١].

- الإتباع فى الكلام التام الموجب فى الاستثناء [٢].

٣- ومرة يصف بعض صور الاستعمالات القرآنية - دون غيرها - بأنها اللغة العالية التى يجب الاقتصار عليها. ويرى أن ما عداها من صور الاستعمال لا داعى للأخذ به؛ منعا للبلبلة، وتعدد الآراء. ومما يذهب إلى ذلك فيه ما يراه فى "ما" العاملة عمل "ليس"، إذ يرى أن الذى يحسن الأخذ به فى عصرنا هو الإعمال؛ لأنه اللغة العالية [٣].

٤- ومرة يذهب إلى أبعد من هذا كله فيري استبعاد صور تركيبية برمتها، نراه يفعل ذلك، وينادى به، حين يقول فى جواز الرفع والنصب بعد "حتى" :

"ومن الخير عدم استعمال هذه الصورة القليلة التى يصلح فيها الأمران، وإهمالها قدر الاستطاعة[٤]".

٥- ومرة يصف ما خالف القواعد مما جاء النص القرآنى على مثاله بأنه "لغة ضعيفة"، ومن ذلك حديثه عن رفع المضارع الواقع جوابا للشرط الجازم بعد الشرط المضارع، كما فى قوله تعالى : "أينما تكونوا يدرككُم الموت[٥]".

---

(١) السابق جـ٣ ص ٤٧٩.

(٢) السابق ج٢ ص ٣٠٤ - ٣٠٧.

(٣) النحو الوافى جـ١ ص ٥٣٧.

(٤) السابق جـ٤ ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٥) السابق جـ٤ ص ٤٤٢.

٦- ومرة يصف ما خالف ضوابط النحاة - مما ورد استخدامه فى النص القرآنى - بأنه - وإن جاز استعمالا وصناعة - لا يرقى فى قوته، ودرجته البلاغية مرقى غيره، أو أنه لايبلغ فى قوته، وحسنه البلاغى ما يبلغه غيره من التراكيب، يقرر صاحبنا مقالته الأولى فى توكيد المضارع الواقع بعد "لا" النافية ... بالنون[١]، ويقرر مقالته الثانية فى العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر[٢].

تم بعون الله وفضله

---

(١) السابق جـ٤ ص ١٦٧.

(٢) السابق جـ٣ ص ٦٣٣.

المراجـــع

أولا : المراجـــع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبى حيان الأندلسى.

تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النمّاس

القاهرة . الطبعة الأولى : جـ١ ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤م

جـ٢ ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧م

جـ٣ ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م

- الأشباه والنظائر فى النحو . للسيوطى

(أربعة أجزاء) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤م

- الأصول فى النحو . لابن السراج . تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتلى

(ثلاثة أجزاء). طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت

١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م

- أمالى ابن الشجرى . لهبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى.

تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحى (ثلاثة أجزاء).

مكتبة الخانجى - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢م

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين
لأبى البركات الأنبارى (جزءان). دار الجيل ١٩٨٢م

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام.
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد
الطبعة الخامسة - دار الجيل - بيروت ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م

- الجنى الدانى فى حروف المعانى. للحسن بن قاسم المرادى.
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل.
منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م

- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل. للشيخ محمد الدمياطى الشهير بالخضرى
(جزءان فى مجلد). الطبعة الأخيرة. مطبعة مصطفى البابي الحلبى
القاهرة ١٣٥٩ هـ = ١٩٤٠م

- حاشية الشيخ ياسين . بهامش شرح التصريح على التوضيح
(جزءان). دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى
بدون تاريخ.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك.

لمحمد بن على الصبان (أربعة أجزاء في مجلدين - منشورات الرضى - منشورات زاهدى - مطبعة أمير- قم- الطبعة الثانية سنة ١٣٦٣ هـ - مصور عن نسخة مطبعة عيسى البابى الحلبى - القاهرة)

- حاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى. للشيخ ياسين بن زيد الدين الحمصى الشافعى (جزءان فى مجلد). الطبعة الثانية. مطبعة مصطفى البابى الحلبى - القاهرة ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١م

- الخصائص. لابن جنى . تحقيق : محمد على النجار

(ثلاثة أجزاء) - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية (مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية)

- شرح الأشمونى على الألفية. ومعه حاشية الصبان.

(أربعة أجزاء فى مجلدين - منشورات الرضى - منشورات زاهدى - مطبعة أمير - قم - الطبعة الثانية - سنة ١٣٦٣هـ - مصورة عن نسخة مطبعة عيسى البابى الحلبى - القاهرة)

- شرح التسهيل. لابن مالك.

تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المختون

(أربعة أجزاء فى مجلدين). الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠.

هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الجيزة

- شرح التصريح على التوضيح. للشيخ خالد الأزهرى.

وبهامشه حاشية الشيخ ياسين (جزءان)

دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى - القاهرة

بدون تاريخ.

- شرح شافية ابن الحاجب. للشيخ رضى الدين الاستراباذى النحوى

تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد

(أربعة أجزاء). دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م

- شرح الكافية فى النحو للشيخ رضى الدين الاستراباذى النحوى (مجلدان)

الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م

- شرح المفصل. لابن يعيش النحوى

(عشرة أجزاء فى مجلدين) عالم الكتب - بيروت - بدون تاريخ.

فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة. لمحمد على بن حسين المالكى المكى وبهامشه "الدرة اليتيمة". للشيخ سعيد بن سعد بن نبهان الحضرمى.

مطبعة مصطفى البابى الحلبى - القاهرة ١٣٤٦ هـ

- فهارس كتاب سيبويه. للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة

الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م - مطبعة السعادة - القاهرة.

- الفوائد الضيائية : شرح كافية ابن الحاجب. لنور الدين عبد الرحمن الجامى

تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعى

(جزءان) - مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق.

١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م

- القاعدة النحوية : دراسة نقدية تحليلية. للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغنى.

دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م

- القياس فى اللغة العربية. للشيخ محمد الخضر حسين

المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٥٣هـ

- الكامل فى قواعد العربية نحوها وصرفها. لأحمد زكى صفوت.

مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة . الطبعة الرابعة

(جزءان) ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣م

- الكتاب. لسيبويه. تحقيق : عبد السلام محمد هارون

الناشر : مكتبة الخانجى بالقاهرة

جـ١ الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م

جـ٢ الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م

جـ٣ بلا تاريخ، وبدون تحديد للطبعة.

جـ٤ الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م
جـ٥ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م
} الناشر لهما الخانجى ودار الرفاعى بالرياض

- الكشاف . للزمخشرى

مطبعة مصطفى البابى الحلبى. القاهرة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦م

- كشف المشكل فى النحو. لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى

تحقيق الدكتور هادى عطية مطر (جزءان).

مطبعة الإرشاد - بغداد ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤م

- الكليات : معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية. لأبى البقاء أيوب بن موسى الحسينى الكفوى

الطبعة الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م

- اللغة والنحو بين القديم والحديث. لعباس حسن

الطبعة الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٧١م

- المصطلح النحوى : دراسة نقدية تحليلية. للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغنى.

دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام الأنصارى. حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمد الله (جزءان) الطبعة الخامسة.

مطبعة أمير - مكتبة سيد الشهداء - قم (مصورة عن طبعة دار الفكر - بيروت)

- المقرب. لابن عصفور. تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - لجنة إحياء التراث الإسلامى مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٦.

- من قضايا التصنيف النحوى (للمؤلف - تحت الطبع)

- نتائج الفكر فى النحو. للسهيلى. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا

منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨م مطابع الشروق - بيروت

- النحو الوافى. لعباس حسن

(أربعة أجزاء) : جـ١ الطبعة الثالة ١٩٦٦م ، جـ٢ الطبعة الثالثة

جـ٣ الطبعة الرابعة ١٩٧٦م ، جـ٤ الطبعة الثانية ١٩٦٨م - دار المعارف بمصر.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. للسيوطى، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعسانى.

(جزءان فى مجلد. منشورات الرضى - زاهدى - مطبعة أمير - قم - مصورة عن نسخة مطبعة دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان)

- الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية.

د. أحمد عبد العظيم عبد الغنى

دار النصر للتوزيع والنشر - جامعة القاهرة.

ثانيا: الرسائل العلمية

- Conditional Sentences, within the Arab Grammatical Tradition.

Ahmed Abdul-Azim,

(Ph.d) Leeds University 1991,

Linguistic and Phonetic Department

Leeds University - England - 1991

ثالثا: الدوريات

- مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٣٦

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	رقم الصفحة
- صفحة العنوان	١
- البسملة	٣
- دعاء	٥
- الإهداء	٧
- إضاءة بين يدى البحث	٩
- القسم الأول : جانب النظر	٢٢-١١٨
١- الأخذ عن العرب، ويندرج تحته ما يلى :-	٢٢
أ- موقف عباس حسن مما اعتنقه السالفون	٢٢
ب- موقف عباس حسن من قرار المجمع فى قضية الاحتجاج وصحة الاستشهاد	٣٢
جـ- رأى عباس حسن فيما يتعلق بعصور الاحتجاج وصحة التوثيق	٣٩
٢- القياس، ويشمل التالى :-	٦١
أ- مفهوم عباس حسن عن القياس	٦٣
ب- موقف عباس حسن من القياس لدى السالفين	٧٠
٣- تعدد الآراء النحوية	٧٦
٤- التعليل	٨٤
٥- مفهوم النحو، ويضم تحته ما يلى :-	٩١

- موقف عباس حسن من النحو عند الأقدمين مفهوما ووظيفة، ويشمل قضيتين هما :-

القضية الأولى : مهمة النحاة ومفهوم النحو ٩٣

القضية الثانية : وظيفة النحو ٩٤

- موقف عباس حسن من التراث النحوى قبولا ورفضا ويندرج تحته أمران :- ٩٨

أ- موقف القبول والرضا والمدح والثناء ٩٩

ب- موقف الرفض والسخط والنفور والبحث عن بديل ١٠٢

٦- التأويل ١٠٦

٧- العامل ١١٤

القسم الثانى : جانب التطبيق ١١٩-٣٩٥

- بين يدى الحديث ١٢٣

- جملة المعايير ١٢٧

أولاً : معايير قبول النصوص أو رفضها، ويشمل ما يلى :- ١٣١-١٩٧

١- مطابقة الواقع الحقيقى ١٣٣

٢- الاستعمال ١٤٢

٣- شيوع اللغة وشدة جريانها فى الأساليب السامية ١٥٢

٤- عدم شهرة اللهجة ١٦٥

٥- قلة الشواهد ١٧٥

٦- قلة التناول الاستعمالى للأسلوب قديما وحديثا ١٧٩

٧- منع الاضطراب فى التعبير ١٨١
٨- الثقل ومجافاة الأسلوب الأدبى الرفيع ١٩٠
٩- قبح وقع الاستعمال على السمع ١٩٢
١٠- مقتضى الحكمة ١٩٤
١١- نوع النصوص أو الشعر محل التسامح ١٩٧
ثانياً : معايير قبول الآراء النحوية أو رفضها ، ويندرج تحته ما يلى : ١٩٨-٢٨٩
١- شيوع الرأى النحوى ٢٠٠
٢- عدم ذكر الحكم النحوى فى المعروض المتداول من مراجع النحو ومصادره ٢١٧
٣- اليسر النحوى أو التقعيدى ٢٢٣
٤- تعميم الأحكام أو اطراد الحكم ٢٣١
٥- البعد عن الوقوع فى اللبس ٢٤٨
٦- إرضاء العقل ومسايرة النقل ٢٧١
٧- البعد عن التكلف والتعقيد ٢٧٤
٨- الراحة من جدل أهل المذاهب ٢٨١
٩- الرأى الأنسب ٢٨٤
ثالثاً : معايير قبول الشرط والمصطلح النحويين أو رفضهما ٢٩٠-٣٩٥
- بين يدى الموضوع ٢٩٢
- النقطة الأولى : معايير عباس حسن فى شروط النحاة ٢٩٤

- النقطة الثانية : معايير عباس حسن فى المصطلح النحوى ٣٠٧
- النقطة الثالثة : من مظاهر التناقض عن عباس حسن، وتضم ما يلى :- ٣١٣
١- من أحكام عباس حسن على النحو العربى ٣١٦
٢- الأوائل من النحاة والذين خلفوا من بعدهم ٣٣٢
٣- الكثير المشهور ٣٣٩
٤- اللهجى الوارد به الاستعمال العربى ٣٤٤
٥- أحكام المسائل ٣٤٨
٦- رأيه فى كتابه "النحو الوافى" ٣٥٧
- النقطة الرابعة : قضايا أرسلها دون أن يناقشها ٣٦١
- النقطة الخامسة : من مظاهر الإسراف فى عرض المسائل ٣٧٥
- النقطة السادسة : عدم الوفاء على المستويين النظرى والتطبيقى ٣٨٦
- مراجع البحث ٣٩٦
- فهرس المحتويات ٤٠٦

رقم الإيداع بدار الكتب
١٣٢٩٦ / ٩٦